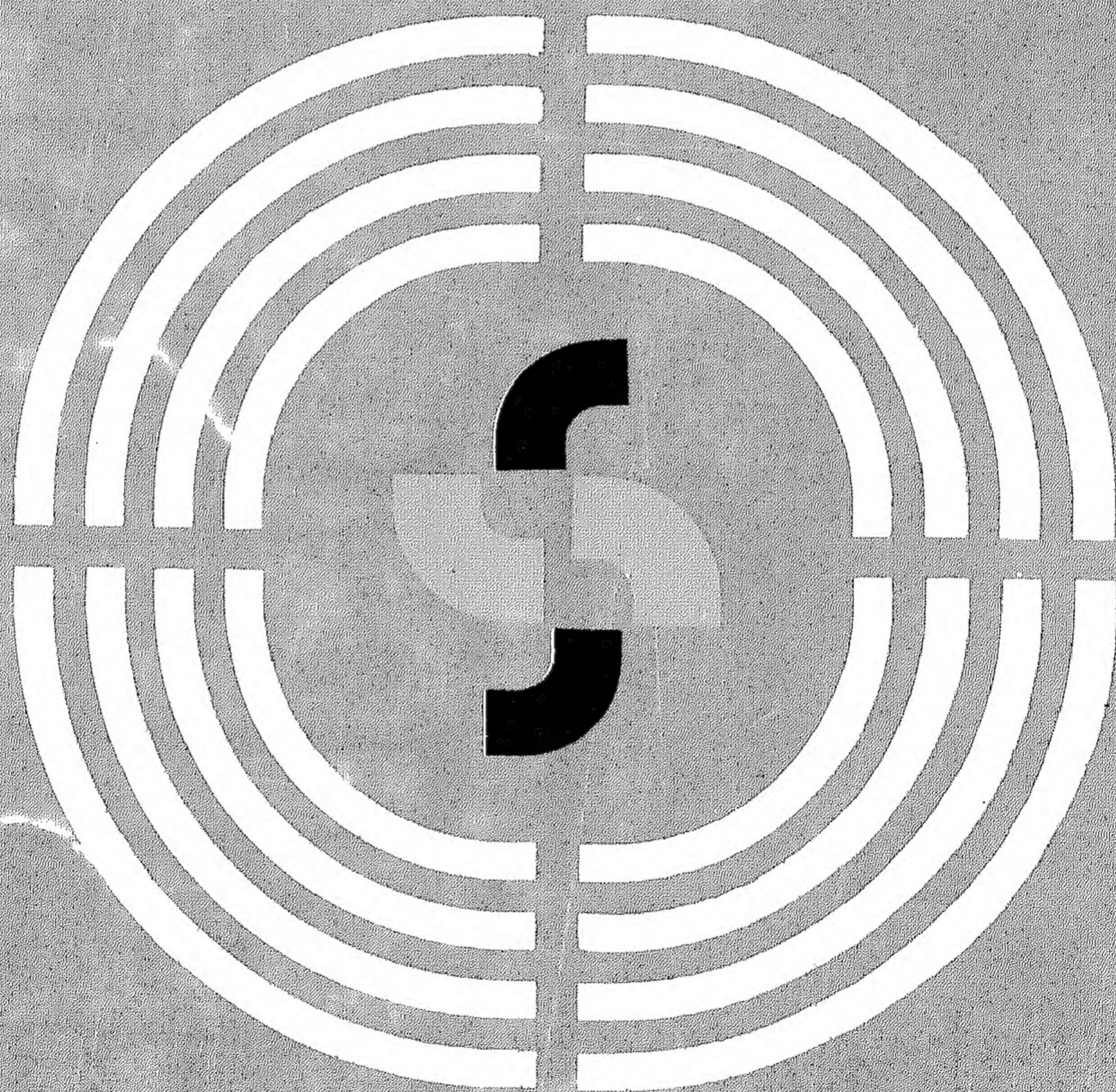


السفير طه الغرنواني

المصراع العربي الاسرائيلي

فيا ضمير

دبلوماسي مصري



الصراع العربي الإسرائيلي
في ضمير دبلوماسي مصري


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

2

اهداءات ٢٠٠١

صيدلى / حسن سعد الدين حجازى
الإسكندرية

956.940

5
م
م

الصراع العربي الإسرائيلي في

ضمير دبلوماسي مصري

السفير / طه الفرنواني

٣٤٣٧٠ - هـ



دار المستقبل العربي

الصراع العربي الإسرائيلي
في ضمير دبلوماسي مصري / السفير طه القرنواني
© ١٩٩٤ حقوق الطبع محفوظة
الغلاف للفنان : عز الدين نجيب

الناشر : دار المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت • مصر الجديدة • القاهرة
ج • م • ع • ت : ٢٩٠٤٧٢٧

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٩٤/١٧٥٢
الترقيم الدولي : ٢ - ٠٦١ - ٢٣٩ - ٩٧٧ ISBN

المقدمة

مصر والصراع العربي الاسرائيلي

يسعدني أن أقدم هذا الكتاب إلى شعب مصر وإلى الأمة العربية ، وإلى كل محب للسلام رافض للاستسلام ، ويمثل الكتاب ذكريات عزيزة ، وبعضها أليمة عن فترة عايشتها ، وجدت ضرورة تقديم هذه الذكريات إلى القارئ الكريم ، وهي خلاصة لمذكراتي اليومية ، التي داومت علي كتابتها منذ الصغر ، وهي صورة أمينة ودقيقة ، لمواقف عدد كبير من أبناء هذه الأمة خلال مراحل صعبة ودقيقة . وقد عشنا جميعا مسلمين ومسيحيين ويهوداً ، علي اختلاف مللنا ومذاهبنا وانتماءاتنا ، في أمن وسلام واستقرار ، طوال فترة طويلة من الزمن علي أرضنا العربية الطاهرة ، تسود الألفة والمحبة والتقدير ، بين جميع أبناء هذه الأديان . وقد كان لعلاقات والدي الكبيرة ، بمختلف قيادات الأمة العربية والإسلامية ، وكذلك بقيادة الجالية اليهودية في مصر ، أثر كبير في معرفتي لحقائق الأوضاع بين شعوب أمتنا . وقد كانت مصر دائماً ملاذاً للاجئين العرب من الشرق والغرب ، كما احتضنت جميع اليهود ، الذين اضطروا إلى الفرار من أوطانهم في دول شرق وغرب أوروبا ، نتيجة للتصعب الكبير لبعض قيادات هذه الدول ، الأمر الذي وصل إلي حدوث مذابح جماعية ضد اليهود ، في العديد من هذه الدول . وقد كنت وزملائي من المصريين رافضين لهذه الإجراءات القمعية ، وأعلننا دائماً إدانتنا لها ، وترحيبنا بأخوتنا من يهود الشرق والغرب ، ليقيموا بيننا معززين مكرمين . وقد تجاورنا مع العديد من العائلات اليهودية ، وتزاملت مع عدد كبير من الطلبة اليهود في مدارسنا المصرية ومنهم أيف جولدنبيرج وألفريد مراد ، ورشفتنا العلم واللغات الأجنبية من عدد من أساتذتنا اليهود ، ومنهم استاذي ومعلمي هارون حداد ، كما كانت لقاءاتنا الرياضية مثالا للأخوة ، وقد كنا نتباري مع الأندية اليهودية وأهمها نادي المكابي ، وكانت علاقاتي حميمة بأفراد فرق النادي الرياضية ، ومنهم زكي (زوزي) سليم هراري ، والذي شارك مع فريق مصر في الألعاب الأولمبية وزاملنا في تمثيل بلدنا .

وخلال دراستي الثانوية تفجر صراع ، لم نكن لنحلم في يوم من الأيام بإمكان حدوثه ، خلافات علي أرض فلسطين الطاهرة ، بين بعض اليهود المتطرفين وبين المسلمين والمسيحيين العرب ، - استمعت إلي ما قام به بعض المتطرفين من المذاهب الصهيونية المتطرفة ضد أفراد شعبنا العربي . - بدأت أناقش زملائي وإخوتي من اليهود المصريين ، عن مغزي هذه الخلافات في فلسطين ، وعن مبادئ المذاهب الصهيونية المتطرفة ، وقد كان اجماع آرائهم برفضهم لهذه المبادئ ، وأنهم عاشوا وسيعيشون علي أرض مصر ، وباقي الأرض العربية ، كاخوة مسالمين متحدين متآلفين . ولم تؤثر هذه الأحداث التي قادها التطرف الصهيوني علي وحدتنا الوطنية ، ودعائي هذا الخلاف ، إلي مزيد من الاطلاع والقراءة ، عن هذه المذاهب الصهيونية المتطرفة ، ولمست فيها انحرافاً شديداً ضد مبادئ

الأخوة بين المسلمين والمسيحيين واليهود العرب من جهة، وبين اليهود الصهاينة المتطرفين الدخلاء علي منطقتنا وأمتنا من جهة أخرى، وتأكدت لي حقيقة هامة، وهي أن هذه العناصر ترفض السلام، وتسعي للتوسع والسيطرة علي أرضنا العربية، وأنها تسعى إلى اعداد هجرات يهودية من دول شرق أوروبا، لتستوطن أرضنا، وتكون أداة طيعة تحت سيطرة هذه العناصر المتطرفة.

وقد تابعت إعداد التجمع العربي، في صورة جامعة الدول العربية، للوقوف في مواجهة هذه العناصر الصهيونية المتطرفة، ولتساند شعب فلسطين العربي مسلمين ومسيحيين ويهود، في المحافظة علي أرض وطننا ولمسنا دائماً بأن القادة العرب، والشعب العربي، كانوا دائماً يطالبون باقرار السلام وبالعيش جنباً إلى جنب مع الأخوة اليهود العرب في أمن وسلام. وهزني يوم استمعت إلي المذابح التي تعرض لها العرب علي أرض فلسطين، في منتصف الأربعينات، وما أدت إليه من بدء صراع خفي بين عناصر الصهيونية المتطرفة وبين الشعب العربي أدى إلي اقتطاع جزء من أرض فلسطين والقدس بقرار التقسيم عام ٤٧. وكان لمعارك ١٩٤٨ آثارها علي نفسي ووطني، وأدت هذه المعارك، إلي معرفتنا بأبعاد هذا التطرف، لبعض الاتجاهات الصهيونية، بمساندة من بعض الدول الغربية، وأن هذه الدول في تأييدها لهذه العناصر الصهيونية، لم تكن لتأزرها عن إخلاص، إنما كان هدفها غرس قوة بشرية دخيلة علي هذه المنطقة، مرتبطة بمبادئ توسعية، بغرض فصل المشرق العربي عن المغرب العربي، كما كانت تهدف إلي التخلص من عدد كبير من يهود أوروبا، بتهجيرهم لأرض فلسطين العربية، وتهدف في نفس الوقت للتغطية علي تراخي هذه القيادات الأوربية، عن المذاهب المتطرفة في أوروبا، وعن المذابح التي قامت بها ضد اليهود، ومحاولة استرضاء هؤلاء القادة الصهاينة لتناسي تاريخ هذه المذابح. ورغم معارك ١٩٤٨، إلا أنها لم تستطع أن تؤثر علي وحدتنا القومية، وعلاقتنا مع الأخوة اليهود، استمرت علاقتنا في ظل الأخوة والمحبة. وبعد ثورة ١٩٥٢ استمرت هذه العلاقة، ولم تكن ضمن أهداف هذه الثورة - رغم ما حدث من مقاساة لها علي أرض فلسطين عام ٤٨ - أي أهداف مباشرة متعلقة بإمكانية تواجد صراع عربي اسرائيلي لفترة طويلة، إلا أنني قد لاحظت في نفس الوقت محاوله هؤلاء القادة الصهاينة المتطرفون، لادخال مصر وشعبها في صراع عربي اسرائيلي، وإجبار قادة مصر علي إنهاء مرحلة الأخوة والتسامح، تمهيدا لتحقيق أهداف هؤلاء المتطرفين التوسعية، فاختلقوا مؤامرة لافون، وقاموا باعتداءات علي الأرض المنزوعة السلاح مع مصر وذلك عام ٥٤، ثم قيامها بمذابح ضد أبناء قطاع غزة، والقوات المصرية المتواجدة فيها بحجة مساعدتهم للعمل الفدائي الفلسطيني، ثم القيام بمذابح أخرى في نفس الوقت، ضد جنود حرس الحدود المصريين، المسلحين وقتل بتسليح خفيف، واغتالوا عشرات من أبناء مصر في الصبحة والكويتلة، وقد فزعت عندما توجهت لهذه المنطقة، لأجد مذابح مشابهة وتفوق فظاعة مذابح النازي لليهود.

وبدأ الشك لدي، يتحول إلى يقين، بأن هذه القيادات الصهيونية المتطرفة، تسعى لافتنال معركة، بل ومعارك، ضد مصر وشعبها من أجل تحقيق نظرياتها في التوسع وازداد يقيني بأهداف هؤلاء

القادة الصهاينة، عندما عينت عام ١٩٥٥ للعمل في قطاع غزة، إثر الاعتداء اللاإنساني المتجدد ضد المصريين والفلسطينيين في غزة، وأكدت القيادات الصهيونية المتطرفة باعتداءاتها نظرياتها في استمرار هذه المذابح.

ولم تمض إلا فترة قصيرة، حتى قامت إسرائيل باجتياحها لأرض سيناء المصرية في أكتوبر ٥٦، لم تكن هناك أية خطورة علي إسرائيل، وشعبها من أي تهديد لمصر ضدها، إنما كان الهدف التآمر مع القوى الغربية، لاحتلال أرض مصر، وضرب قواها وشعبها، ورفض أي تنمية، أو تقدم اقتصادي أو اجتماعي لوطننا. وقد علمت - وقد كنت وقتئذ أعمل في المغرب - بالاعتداءات التي تعرض لها شعب مصر، علي أرضه بواسطة المتآمرين الثلاثة، والتي استطاع القادة الصهاينيون المتطرفون أن يوجهوا ويتآمروا مع قادة من فرنسا وبريطانيا ضد شعبنا المصري حملاتهم الارهابية، ووجد شعب مصر نفسه، في وسط حملة عدائية عاتية، يخطط لها قادة التطرف الصهاينة، تسعى لاستمرار الاحتلال الأجنبي لأرضنا. وانتهزت هذه القيادة، هذا الاعتداء الثلاثي، وبروز اتجاه جديد، ولأول مرة، تجاه أخوتنا اليهود المصريين لتقوم بحملة موسعة ومنظمة لإرغام يهود مصر بالهجرة إلي إسرائيل مباشرة أو غير مباشرة، تنفيذاً لمخططاتها الصهيونية. وشعر كل مصري أنه في حالة دفاع شرعي ضد استعمار صهيوني، يقوده قادة صهاينة متطرفون لا ينتمون إلى وطننا العربي، ولا يرتبطون بأي مذهب ديني يهودي عرفناه علي أرضنا العربية، وأن غرض هؤلاء القادة، تفجير المزيد من الخلافات والمآسي، بين شعب مصر والشعب العربي وبين أخوتنا من اليهود المصريين والعرب، خدمة لأغراض الصهيونية المتطرفة العالمية. وقد كان علينا أن ندرس ونعلم المزيد عن أهداف هؤلاء القادة الصهاينة، وأن نواجهها بكل قوانا، وأن نعمل علي كشفها، وأن ندعم قوانا العسكرية، دفاعاً عن وطننا وشعبنا، وأن نزيد من كفاءتنا الاقتصادية لمواجهة الضغوط الأجنبية، وأن نحصل علي المزيد من الثقافة والتعليم، لنصل إلي أهدافنا، من أهمية مواجهة التطرف الدخيل بمزيد من قوانا لنحقق التوازن في الصراع العربي الإسرائيلي، الذي يؤدي لتحقيق السلام الشامل والعدل في المنطقة، وأن يؤدي ذلك إلى عودة المحبة والوثام بين أفراد شعبنا العربي من مسلمين ومسيحيين ويهود.

واذكر خلال صفحات هذا الكتاب ما قمت به وعدد كبير من زملائي المؤمنين بهذا الخط الوطني والقومي علي مر السنين، وأشير في مذكراتي لأبعاد هذا الصراع أثناء عملي ومقابلاتي في العديد من دول العالم (المغرب - الجزائر - تونس - ليبيا - السودان - لبنان - سوريا - الأردن - السعودية - اليمن - ودول الخليج - العراق، والأجنبية ومنها اليونان وقبرص وفرنسا وسويسرا)، وكذلك في الدول الأفريقية العديدة.

وبزيارة الرئيس السادات للقدس ٧٧، تحددت مرحلة جديدة للصراع العربي الإسرائيلي تسعى إلي إنهاء الصراع العسكري، والبدء في إيجاد سلام شامل ودائم في المنطقة، وقد كنت أعلم بأن التطرف الصهيوني، يرفض هذه المرحلة، ويتمني استمرار الصراع العسكري لصالح بقائه ووجوده.

وكنتم أتمني من القادة العرب، أثناء وبعد هذه الزيارة، أن يجلسوا سوياً ويتدارسوا بهدوء وإمعان الموقف العربي، من خلال مرحلة من الصراع العسكري، استمر حوالي الثلاثين عاماً، إن ينسقوا مواقفهم السياسية والدبلوماسية، للوصول لمرحلة جديدة، لا تعطي التطرف الصهيوني الأداة للوصول لتفريقنا والانتصار علي إرادتنا العربية الموحدة، إلا أن الخلافات العربية قد تفاقمت، والانتهاكات الخطيرة، بين القيادات العربية قد تبودلت بعنف، وشعرت بأن الزمام قد انفلتت، وأن القادة الصهاينة المتطرفين سيحققون أغراضهم، وكنتم أعلم تماماً أن هؤلاء القادة، ضد السلام الشامل والعدل، وأن أي تنازلات يقدمونها، يعلمون أنها تؤدي إلى مزيد من الفرقة العربية، وأنهم لن يلتزموا بأي اتفاق أو تعهد، إذا تعارض مع أهدافهم التوسعية. وقد ساءني أنه خلال هذه المرحلة من الصراع، بدأت علاقات قاترة ليس بين القادة العرب فحسب، بل بين شعوب هذه الأمة العربية، وبدأ التمزق الذي لا يؤدي إطلاقاً لحل سياسي شامل وعادل، إنما يؤدي إلي فرض شروط علينا وحاولت وزملائي جاهدين إيقاف هذا التردّي أثناء اتصالاتنا خاصة في المؤتمرات الدولية، وأن نشير إلي خطورة أفكار القادة الصهاينة المتطرفين ضد أمتنا العربية، وقد كانت مناسبة لمحاولة فتح صفحة جديدة بتولي الرئيس مبارك رئاسة الجمهورية ومحاولته إيجاد علاقات قوية مع قادة وشعوب الأمة العربية، وقد بادرت وزملائي إلى المساهمة في تحقيق هذه العلاقة، ليس من منطلق ضعف، إنما من منطلق قوة وأخوة وتقدير متبادل.

وتساءلت بعد قيامي بعملتي كمدير لشئون فلسطين، ورئيس اللجنة المصرية العليا الفلسطينية، مع زملائي الدبلوماسيين بوزارة الخارجية، هل يمكن الوصول لحل سياسي شامل، في ظل هذه الظروف الصعبة، والتي تحاول القيادات الصهيونية المتطرفة فرض أفكارها التوسعية؟ وقد كانت الإجابة بالنفي خلال هذه المرحلة، إذ أنه لإمكانية إيجاد حل وسلام شامل وعادل في المنطقة، كما علمتنا أحداث التاريخ، فإنه يجب أن يسود توازن استراتيجي عربي إسرائيلي، يشمل القوي السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وأنه لإمكانية الوصول لذلك السلام، يجب أن يتهيا أبناء الأمة العربية والأخوة اليهود إلي تقبل هذا السلام عن قناعة أكيدة، وأن يعلم أخوتنا اليهود أن الشعب العربي، لا يسعى لإلقائهم في البحر، كما ردد ذلك بعض الدعايات المغرضة، بل يسعى إلي سلام شامل وعادل في المنطقة يستفيد منه الجميع، ويعود السلام والمحبة بين شعبنا، مسلمين ومسيحيين ويهود، إلي سابق أيامه، بعيداً عن أي تأثيرات لأي قوي متطرفة، لا ترمي إلا إلي تحقيق مصالحها الشخصية علي حساب مصلحة الشعب جميعه.

ولذلك أقدم كتابي بعد قراءتي آلاف الكتب عن الصراعات عامة، وعن الصراع العربي الإسرائيلي خاصة. ومن واقع مذكراتي وأبحاثي والمستندات الدولية والعالمية التي أطلعت عليها والتي بلغت أكثر من مائة ألف مستند ألخصها جميعاً في صورة مبسطة، أقدمها للقارئ العادي وللقارئ المتخصص، وأشير إلي مرفقات عن هذا الصراع فقد تكون مفيدة للقارئ، وقد كنت أود أن أصدر كتابي في عام ١٩٨٦، إلا أن وجود خلافات عربية وقتئذ، قد جعلني أؤجله، حتي لا يظن بعض

الأخوة، بأني أقدم دور مصر في الصراع العربي الاسرائيلي، لأطالب بحقها ودورها في علاقات عربية طبيعية وقوية، ثم أجلته لعام ١٩٨٧ وإذا بأحداث المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر وتفجر الانتفاضة، تضطرنني إلي تأجيله لعام آخر إلا أن أحداث عام ٨٨ قد تلاحت، واضطراري لترك عملي الرسمي كمدير لشئون فلسطين وك رئيس للجنة العليا المصرية لفلسطين، مما جعلني أؤجل، ثم أحداث العراق والكويت وعودة الخلافات العربية وجدت ألا أصدر هذا الكتاب إلا بعد مرحلة من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، تشارك فيها الدول العربية واسرائيل، وأتمني أن نصل إلي السلام الشامل والعادل والدائم.

مصر والصراع العربي الاسرائيلي، هذا هو قدر مصر ومستقبل أمتها، وعلي شعب مصر خاصة، والشعب العربي عامة، وعلي الشعب اليهودي الوطني كذلك، أن يعلم حقيقة هذا الصراع، ومصلحة جميع أطراف المنطقة في هذا السلام، في ظل علاقات أخوية تربط بين شعوبنا، ودون أن ننقاد إلي توجهات أجنبية، قد تري أن من مصلحتها استمرار هذا الصراع لصالحها.

واختتم كلمتي بأني قد أري أن الوقت قد حقق نوعا من التوازن الاستراتيجي، في الصراع العربي الاسرائيلي، خاصة بعد تفجر الانتفاضة الباسلة واستمرار تأججها.

وأنه يمكن من خلال محادثات ثنائية، تركز أساسا علي القضية الفلسطينية الاسرائيلية، وتأييد من جميع القوي المحبة للسلام، أن نصل لهذا السلام الشامل والدائم، علي أن يكون قرارنا ضرورة إبتعاد قادة التطرف عن فرض آرائهم علي السلام، وأن يكون هدف الشعوب وقادتها الراغبون في السلام، هو تحقيق آمال أجيالنا الصاعدة، في الاستقرار والتنمية، والعمل والإخاء، من أجل مستقبل أفضل بإذن الله.

الباب الأول

من تأسيس جامعة الدول العربية حتى حرب ١٩٤٨

خلال هذه المرحلة، دفعتنى نشأتى فى الجو العربى الإسلامى، للانضمام لمسيرة القوى الوطنية، مع عدد كبير من زملاى وأصدقائى الذين نشأوا فى ظروف مماثلة، متمسكين بوطننا العربى، مقتدين بتعاليم الدين الإسلامى، مع ترابطنا التام بأخوتنا الأقباط والمسيحيين المصريين، وكذلك باليهود المصريين الذين زاملونا فى دراساتنا وشاركونا نشاطنا الرياضى والاجتماعى، فى جو من الألفة والمودة والاخوة والصداقة، بعيدا عن التعصب والعنصرية.

وقد تابعنا، كمجموعات مصرية تؤمن بالخط العربى تطور الأحداث فى منطقتنا العربية، وسأشير لهذه المجموعات، فى سطور هذا الكتاب، بصيغة الجمع للتعبير عن آرائهم واتجاهاتهم. كما سأشير إلى مواقف الشخصية فى سطور أخرى باعتبارى فردا فى هذه الأمة العربية يحاول التعبير عن إرادتها.

وبدأنا فى قراءة تاريخ ثورات التحرر فى العالم وخاصة فى وطننا العربى، وساهم عدد كبير من أساتذتنا الأفاضل، توجيهنا فى دراساتنا العربية، مما أدى إلى معرفة عميقة بتاريخ أمتنا. محاولين الاقتداء بقادتها وأبطالها فى تصرفاتنا وأعمالنا. وشكلنا فى السنوات النهائية من دراستنا الثانوية لجان الطلبة بالمدارس الثانوية المرتبطة بلجان الطلبة فى الجامعة المصرية. وقد سعدنا كقيادات لطلبة الثانوى باتفاقنا على خط سياسى وطنى وقومى موحد، بعيدا عن أى تأثير لأى حزب سياسى معين، وبدأت اهتماماتنا الوطنية تتجه إلى ضرورة تحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر ووحدة وادى النيل وبدأنا نربط ذلك بقضايا أمتنا العربية وموقفها من الصراع العربى الاسرائيلى .

وقد بدأت منذ الاربعينيات طريقا طويلا لتحقيق التضامن العربى فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى، نتيجة لارتباطى بعدد من القادة العرب أصدقاء أبى ولتزاملى مع عدد من الأخوة العرب فى دراساتنا لتتعرف على حقيقة هذا الصراع وارتباطه بالصراع الوطنى مع الاستعمار والقوى الأجنبية واستطعنا أن نتجمع فى مجموعات مصرية عربية تؤمن بمصر وبالخط الوطنى والقومى، وبدأنا نعى أهمية وحدة الأمة العربية فى مواجهة المخاطر التى تتعرض لها، وكان لتوقيع مصر وريادتها لتأسيس جامعة الدول العربية وإعلان ميثاقها وبروتوكول فلسطين، أثره علينا لتعبئة جهودنا لصالح الأمة العربية، ولصالح شعب فلسطين، فى مواجهة الصراع الذى بدأ منذ سنوات ثم تطور ليمثل خطورة على هذه الأمة. ورغم إيماننا بالسلام الشامل والعادل الذى يضم المسلمين والمسيحيين واليهود، على أرضنا العربية، ورغم أمالنا العريضة فى أن يترتب على المؤتمرات العديدة واللجان المختلفة، كمؤتمر فلسطين عام ٤٦ نتائج لقرار السلام الشامل، إلا أننى شعرت وزملاى بأنه رغم علاقاتنا بيهود مصر الذين ساندوا مواقفنا، فإن التطرف الاسرائيلى، قد استطاع أن يفجر المنطقة، خاصة بعد استطاعته بتأييد من بعض دول الغرب والشرق، الحصول على قرار التقسيم ١٨١ لسنة ٤٧ باقامة الدولتين العربية واليهودية لتتصاعد

بعدئذ حدة الصراع العربى الاسرائيلى، خاصة بعد مذابح العصابات الصهيونية ضد عرب فلسطين فى دير ياسين وغيرها، وعندئذ بدأنا نتأكد من حتمية الصراع ضد هذا الارهاب، حماية لأمتنا ومستقبلها، إلى أن تفجرت أحداث عام ١٩٤٨ وتضمنت تدخل القوات العربية لحماية الشعب الفلسطينى على أرضه العربية فى مواجهة تطرف القادة الاسرائيليين.

تأسيس جامعة الدول العربية ومواجهة الاستعمار الصهيونى ٢٢ مارس ١٩٤٥

تابعت وزملائى، كقيادات لطلبة الثانوى إنشاء جامعة الدول العربية، وقد كان التحرك الرسمى المصرى لذلك تعبيرا عن اتجاه شعبى مصرى. وبدأ العمل الرسمى المصرى ببيان لرئيس الوزراء مصطفى النحاس فى البرلمان المصرى ألقاء محمد صبرى أبو علم وزير العدل فى ٣٠ مارس ١٩٤٣، وقد أخطرنى والذى وكان عضوا بمجلس النواب بالمناقشات التى حدثت نتيجة لطرح هذا الموضوع وإجماع النواب والشيخ على ضرورة قيام الجامعة العربية لتواجه جبهة الاستعمار والصهيونية... وقد قابلت الوزير أبو علم مع والدى بعد يومين وقد عبر عن آرائه باخلاص ووطنية فى ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية لمواجهة التطرف الصهيونى فى فلسطين، والاستعمار الأجنبى فى منطقتنا العربية. وتابعنا اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى لجامعة الدول العربية، ثم حضرنا -قيادات الجامعة والثانوى- إعلان هذه اللجنة فى سبتمبر ١٩٤٤ بروتوكول الاسكندرية لإنشاء جامعة الدول العربية وقرارها الخاص بفلسطين، والذى يؤكد حقوق عرب فلسطين وتحقيق حقوقهم العادلة..

وقد كان لنا لقاءات هامة مع أعضاء هذه اللجنة، وقد قام عدد منهم بشرح خطورة الهجرة اليهودية على فلسطين والأمة العربية وأهمية تحقيق الوحدة العربية للوقوف فى مواجهة التطرف الصهيونى، إلى غير ذلك من الموضوعات القومية... وبدأت منذ هذه اللقاءات وكذلك أعضاء لجان الطلبة، فى الاطلاع على مزيد من المعلومات الخاصة بالقضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة، حيث اتضح لنا خطورة الاستعمار الصهيونى الجديد ضد كل جزء من الوطن العربى، واتفقنا على خطنا السياسى العربى الموحد وعلى تأييد القضايا العربية.

وقد تابعنا بعدئذ توقيع ميثاق جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥، حيث اجتمع المؤتمر العربى العام بالقاهرة برئاسة رئيس وزراء مصر محمود فهمى النقراشى، ووقع ممثلو الدول العربية على الميثاق والذى أرفق به بروتوكول عن فلسطين مرفق

ثم تابعنا قيام مصر بدور رئيسى فى الدفاع عن القضية الفلسطينية، وذلك بتصميم ممثلها الدكتور عبد الحميد بدوى أثناء صياغة ميثاق الأمم المتحدة على حق الشعوب فى تقرير مصيرها. وقد وقع على الميثاق فى ٢٦ يونيو ١٩٤٥ وتضمن الحقوق الأساسية للإنسان، والتسوية فى الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وتعزيز احترام حقوق

الإنسان ...

مؤتمر القمة العربي بانشاص مايو ١٩٤٦

وأبدينا اهتماما كبيرا بانعقاد أول مؤتمر قمة عربي في انشاص في مصر في مايو ١٩٤٦ حيث ناقش موضوع الصراع العربي الاسرائيلي، وأكد المؤتمر في بيانه الختامي أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعا، وبضرورة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني..

وقد استمر موقفى، بعد حصولى على الثانوية العامة فى يونيو ٤٦، على ضرورة المشاركة الفعالة مع زملائى فى تحقيق التضامن العربى ومواجهة التطرف الصهيونى، ولذلك قررت الالتحاق بكلية الحقوق، رغم محاولة بعض زملاء اقناعى بالالتحاق بكلية الحربية والتلويح باغراءات عديدة لهذا الالتحاق، علما بأن منزلى كان فى مواجهة الكلية الحربية فى كوبرى القبة، إذ كنت لا أثق اطلاقا وقتئذ فى امكانية قيام الجيش المصرى بأى دور للتحرير خاصة بعد حادث ٤ فبراير ٤٢.

وبالتحاقى بجامعة القاهرة عام ٤٦ بدأنا ننظم صفوفنا، وانتخبت بعدئذ وكيلا لاتحاد الطلبة مما أدي لتعرفى على عدد كبير من الزملاء..

مؤتمر فلسطين بلندن .. سبتمبر ١٩٤٦

وتابعت وزملائى من طلبة الجامعة المصريين والعرب، مؤتمر فلسطين بلندن والذي عقد فى سبتمبر ١٩٤٦ بمشاركة ممثلى الدول العربية والوكالة اليهودية، وقد فشل المؤتمر فى الوصول إلى تسوية نظرا لمحاولة فرض التطرف الصهيونى لآرائه على المؤتمر. وقد ألقى ممثل مصر فى المؤتمر الدكتور عبد الرزاق السنهورى كلمة مصر، وأشار فيها إلى التطرف الصهيونى ومحاولة التوسع على حساب الأمة العربية. وقد ناقشته وزملائى باعتباره استاذا بكلية الحقوق وأحد أعمدة القانون الدستورى والدولى فى المنطقة عن انطباعاته عن المؤتمر. وقد أخطرنا السنهورى بأنه رفض مقترحات الخبراء البريطانيين والأمريكيين والتي تطالب بتقسيم فلسطين إلى أربع مناطق، عربية ويهودية والنقب والقدس والسماح بقبول المزيد من المهاجرين اليهود، إذ أن هذه المقترحات ستساعد على هجرة اليهود لفلسطين بلا حدود، مما يؤدي للتوسع والوثوب على المنطقة العربية الفلسطينية ثم على البلاد العربية المجاورة، وبذلك يتحقق البرنامج الصهيونى وتصبح الدولة اليهودية مركز تهديد خطير للبلاد العربية المجاورة... وأضاف بأن على الأمة العربية أن تتحرك لمواجهة هذا الخطر الصهيونى وأن على كل فرد من الشعب العربى أن يعلم بأن مخاوفنا حقيقية وليست وهمية.. وأكد لنا السنهورى أن فلسطين دولة عربية ينبغى إنها الانتداب عليها واعلان استقلالها مثلما حدث للعراق والأردن وسوريا ولبنان، ودعانا إلى اجراء دراسات قانونية

وسياسية وأكد حق الأمة العربية والشعب الفلسطيني في حريته واستقلاله ودعانا للعمل لمواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، كما التقينا بالأستاذ عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية والسفير السابق بالخارجية المصرية، وكنت على علاقة صداقة وأخوة مع عدد كبير من شباب عائلته، وناقشنا رأيه عن المؤتمر، فأكد أن المقترحات البريطانية والأمريكية ترمى للسماح لمئات الآلاف من اليهود بالهجرة لفلسطين وفقا لإلحاح الرئيس الأمريكي ترومان، وأن هؤلاء المهاجرين معظمهم مجندون خصيصا للقتال، وأن أمن البلاد وسلامها يقتضى إيقاف هذه الهجرة... وأن هذه المشاريع الغربية لأغراض سياسية ترمى لإنشاء وطن قومي يهودى يضم فلسطين كلها وقد يضم بعد ذلك شرق الأردن... ويسؤالى له عن إمكانية أن تحقق هذه المقترحات إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أجاب بأنه يتمنى ذلك، إلا أن معرفته لأبعاد التوسع الصهيونى، تؤكد أن المطلوب إقامة دولة يهودية صهيونية ومنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأن يجبر العرب على الهجرة من فلسطين ليحل محلهم المهاجرون اليهود وذلك يمثل أكبر خطورة على الأمة العربية والإسلامية...

وعندما أتذكر أحاديث هؤلاء القادة العرب، أجد أن تنبؤاتهم كانت على صواب وأن آراءهم الحكيمة هي الآراء التى يجب أن نتمسك بها ونعمل على التفانى فى سبيلها...

الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٨ إبريل ١٩٤٧

وتابعنا انعقاد هذه الدورة واعمالها، وقد شكلت " لجنة الأمم المتحدة الفلسطينية من ١١ دولة للتحقيق فى مسائل مشكلة فلسطين والتوصية للحلول لدورة الجمعية العامة فى سبتمبر ١٩٤٧ وقامت هذه اللجنة بزيارات لفلسطين وبعض الدول العربية، كما قامت بزيارة لمعسكرات المهاجرين اليهود فى أوروبا، الأمر الذى دعا القيادات العربية إلى إخطار الأمم المتحدة بعدم عدالة الربط بين قضية المهاجرين اليهود فى أوروبا وبين قضية فلسطين، إذ أن ذلك لايتفق مع الواقع ومع حق الشعب الفلسطيني فى الاستقلال وفقا للميثاق... وقد قابلت عدة عائلات يهودية قادمة من بولندا وتشيكوسلوفاكيا أثناء عودتنا بالسفينة اليونانية من بطولة العالم للجامعات فى فرنسا فى يوليو ٤٧، وقد أشار المهاجرون اليهود بأنهم يغادرون بلادهم الأصلية بناء على اغراءات كبيرة تقدمها لهم الوكالة اليهودية، ووعود لهم بمساكن فى فلسطين وتدابير أعمال تحقق لهم العيش فى رفاهية وأمن ورخاء على أرض الأجداد، وأنهم لن يواجهوا أى مشاكل فى دخولهم فلسطين أو فى توطينهم على أرضها، وقد ناقشتهم بعدم صحة هذه الوعود، وأنهم سيقومون باحتلال أرض غيرهم... إلى غير ذلك من الحجج، إلا أنهم أشاروا بأنهم يسمعون هذه الآراء لأول مرة، وأنهم لن يستطيعوا تغيير اتجاههم..

وقدمت لجنة فلسطين تقريرها للجمعية العامة يتضمن الموافقة على إنهاء الانتداب ومبدأ

الاستقلال وأوصى غالبية أعضاء اللجنة بتقسيم فلسطين لدولة عربية وأخرى يهودية وأن يكون لمدينة القدس وضع دولي واقترحت خطة أقلية اللجنة (إيران- الهند- يوغوسلافيا) إقامة هيكل فيدرالي يضم الدولة العربية والدولة اليهودية وتكون القدس عاصمته.

قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧ .. ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧

وأبدت وزملائي اهتماما بمناقشات الجمعية العامة لتقرير لجنة فلسطين ... وقد علمنا بممارسة بعض الدول الغربية ضغوطا على بعض الوفود في الأمم المتحدة للموافقة على التقسيم. وقد صدر بالفعل قرار الجمعية العامة بذلك وبإنهاء الانتداب وتحديد الحدود بين الدولتين والقدس الدولية، وبالدعوة لتشكيل الدولة العربية والدولة اليهودية في موعد لا يتجاوز أول أكتوبر ٤٨. واتخذ القرار بأغلبية ٣٣ صوتا مقابل ١٣ وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت، وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من أبرز المؤيدين للتقسيم ... وقد رفضت مصر والدول العربية خطة التقسيم على أساس انتهاكها لميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وأكدت رفض تقطيع أو تجزئة فلسطين، ومنح جزء منها لمن لا يستحق.

وقد ناقشت وزملائي، اساتذتنا من رجال القانون والسياسة، الوضع القانوني لقرار التقسيم فأشاروا إلي تناقضه مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان إذ ينص الميثاق في المادة الأولى على "احترام المبدأ بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها" "وعلي تعزيز احترام حقوق الإنسان" وأشاروا بأن أهم حق للإنسان هو حقه في تقرير مصيره.. وأوضحوا أن الجمعية العامة قد تجاوزت سلطاتها كلية بعدم مراعاة مبدأ تقرير المصير، وأن قرار التقسيم فرض رغم رفضه من الغالبية العظمى لسكان فلسطين، كما أن قرار التقسيم يقضي بكيان منفصل للقدس تحت نظام دولي خاص، وهذا ما يخالف الواقع والتاريخ، إذ أن القدس مدينة عربية إسلامية خاضعة للدولة الفلسطينية

وقد نظمنا - كقيادات للطلبة في الجامعة - ندوات ومظاهرات طالبنا فيها باستقلال فلسطين ورفض الهجرة والاستيطان الصهيوني، ورفض اقتطاع جزء عزيز من أرض فلسطين العربية، لتهب مجموعة من الدول الاستعمارية في الأمم المتحدة للصهيونية العالمية لتقام عليها دولة إسرائيل كركيزة للتوسع الاستعماري في المنطقة العربية .

وبدأنا في اتصالات مع عدد من القيادات الفلسطينية والعربية المؤيدة للقضية الفلسطينية وسافر عدد منا إلي فلسطين حيث اطلعوا على حقيقة خطورة الموقف... والتقىنا في القاهرة مع فوز الدين القاوقجي القائد العام للثورة العربية في فلسطين ومع الحاج أمين الحسيني وعدد من قيادات فصائل الجهاد المقدس وضباط الجيش الأحرار كالشهيد أحمد عبد العزيز وقادة التنظيمات السياسية في مصر المؤيدة للقضية الفلسطينية والقادة المطالبين بالجهاد في سبيل

نصرة القضية الفلسطينية، والذين التحقوا بعدئذ مع فصائل المقاومة داخل فلسطين، وقد أعربنا عن مشاركتنا لهم في هذا الصراع وتأييد شعب مصر لهم... كما أجرى بعض اليهود المصريين لقاءات معنا وأعلنوا جميعهم تنديدهم بمواقف القيادات الصهيونية على أرض فلسطين، واتهموها بأنها تعمل لتدمير الصداقة بين اليهود والذين احتضنهم العرب بعد المذابح ضدهم في أوروبا وبين العرب الأصدقاء، وبأنها تعمل لتدمير المنطقة.

الارهاب الصهيوني في فلسطين ومذبحة دير ياسين ٩ أبريل ١٩٤٨

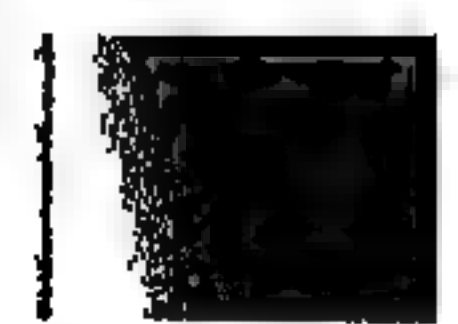
ورفضت وزملاتى موقف بريطانيا بتخليها عن جميع التزاماتها في فلسطين إثر قرار التقسيم مما أدى إلى اجتياح موجة من الارهاب الصهيوني المسلح في فلسطين على مسمع من الجيش البريطاني المرابط فيها... وهدف هذا الارهاب "إجبار العرب العزل من السلاح على الفرار من وطنهم تاركين أموالهم وممتلكاتهم نهبا للصهيونية..

وقامت العصابات الصهيونية المسلحة - ومعظمها كانت ضمن تشكيل الفيلق اليهودي بالجيش البريطاني - بتنفيذ المخطط الصهيوني الذي دعت إليه الحركة الصهيونية، والذي يقضى بجعل فلسطين وطنا للشعب اليهودي وإجبار عرب فلسطين على الهجرة للأقطار العربية المجاورة وفقا لبرنامج هرتزل للمؤتمر الصهيوني الأول ببازل ١٨٩٧.

وأدان شعب مصر هذه المذابح الصهيونية خاصة مذبحة دير ياسين في ٩ أبريل ٤٨ وهي قرية عربية آمنة في ضواحي القدس، فوجئ سكانها بمكبرات الصوت الصهيونية تدعو الأهالي لإخلاء القرية، ثم قامت العصابات الصهيونية بذبح الشيوخ والنساء والأطفال فقتلت أكثر من مائتين وخمسين قتيلا خلاف الجرحى.

ومازلت أذكر كلمات مناحم بيجين رئيس عصابة الأرجون ورئيس وزراء إسرائيل والحائز على جائزة نوبل للسلام "أى سلام ١١" في كتابه "الثورة" عن هذه المذبحة فيقول: "سيطر الرعب على عرب أرض إسرائيل نتيجة لمذبحة دير ياسين، وبدأوا يفرون هلعاً وخوفاً، فقد كان لها من الأثر مايساوى ست كتائب من الجنود، فسقط العديد من القرى بعد ذلك بعد أن كانت تصد كل هجوم إسرائيلي خاصة القرى المشرفة على الطريق الرئيسى للقدس، وبسقوطها استولت الهاجاناه على "القسطل" وأمكن فتح الطريق للقدس.. كما صرح بأن الوكالة اليهودية كانت تعلم بأدق التفاصيل لخطة دير ياسين، كذلك اعترف غيره من زعماء التطرف في إسرائيل بهذه المذابح، ومنهم دافيد بن جوريون ومناحم بيجين وإسحاق شامير.. وبرروها بأن هذه المذابح كانت بغرض العمل على احتلال أكبر قدر من الأراضى، عربية ويهودية، خلال فترة الانسحاب البريطانى وفقا لخطة عسكرية شاملة نفذت ابتداء من مارس ١٩٤٨... وقد حاولنا إرسال مساعدات مادية للشعب العربى في فلسطين خلال هذه الفترة، وأكدنا رفضنا للإرهاب الصهيونى على أرض فلسطين، وطالبنا الشعب

الفلسطينى بالتمسك بأرضه وعدم ترك دياره، إلا أن المذابح الصهيونية كانت تفوق كل تصور أو
إرادة للتمسك بالأرض، وأجبرت ٧٢٦ ألف مواطن فلسطينى على الفرار، وهذا العدد يمثل وقتئذ
نصف سكان فلسطين.



الباب الثانى

من حرب ١٩٤٨ حتى قبل حرب ١٩٥٦

.

.

1
1

.

.

امتازت هذه المرحلة من الصراع العربي الاسرائيلي، ببداية تضامن عربي فعال لمواجهة اعتداءات التطرف الاسرائيلي ضد الأمة العربية، وقامت الدول العربية المستقلة وقتئذ، بدخول أرض فلسطين العربية لمساندة شعب فلسطين ضد المذابح التي يتعرض لها من العصابات الصهيونية، بعد صدور قرار التقسيم مباشرة، هذا القرار الذي لم تحترمه هذه العصابات، واستمرت في ارهاقها للشعب العربي الفلسطيني، كما قامت باحتلال المزيد من الأرض المخصصة للدولة العربية الفلسطينية وفقا لقرار التقسيم .

وتابعنا مواقف عدد من الدول الأجنبية، في تحيزها ضد الدول العربية، وممارستها الضغط على مجلس الأمن لاصدار قراراته بإيقاف اطلاق النار، التزم العرب بها، ولم يلتزم التطرف الاسرائيلي بقرارات ايقاف اطلاق النار، فقام خلال هذه الفترة بالحصول على الأسلحة الجديدة، وبالتوسع من جديد على حساب الأرض العربية. وحاولت الأمم المتحدة بقرارها بعودة اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ والبالغ عددهم نصف الشعب الفلسطيني، اقرار العدالة الدولية، إلا أن اسرائيل رفضت القرار وقد وافق التطرف الاسرائيلي بعدئذ، على عقد اتفاقيات هدنة رودس عام ٤٩، بعد أن استنفذ أغراضه، إلا أنه سارع بعدئذ بنقض هذه الاتفاقيات، وضم المناطق المنزوعة السلاح المحددة في اتفاقيات الهدنة، إلى أراضي اسرائيل.

حاولت مصر بعدئذ، مع الدول العربية، الوصول إلى سلام شامل ودائم وعادل، على أمل إنهاء الصراع العربي الاسرائيلي، فوافقت على بروتوكول لوزان ٤٩ ومقترحات مؤتمر باريس للسلام سنة ١٩٥١، إلا أن التطرف الاسرائيلي رفض هذا السلام وحاول تصعيد الموقف في المنطقة لمصلحته.

لا يمكن أن ينسى الشعب العربي، ماقامت به عدة مجموعات مصرية وطنية ذات اتجاه قومي، في الدفاع عن فلسطين، أرضها وشعبها، وكان لى شرف المشاركة بقدر محدود فى ذلك.

التدخل العسكرى فى فلسطين ١٥ مايو ١٩٤٨

ولم نكن نتصور استمرار المذابح من التطرف الصهيونى ضد الشعب العربى الفلسطينى دون قيام الدول العربية بالتدخل لحماية هذا الشعب خاصة وأن بريطانيا أعلنت عن إنتهاء انتدابها فى ١٥ مايو ٤٨ بعد أن سحبت قواتها العسكرية وتسلم الصهاينة المواقع العسكرية البريطانية، ودون أن يترك الانتداب البريطانى وراءه سلطة قانونية تتولى مقاليد الأمن فى فلسطين لتوفير الحماية لسكانها العرب وممتلكاتهم وتحميهم من المذابح التى يتعرضون لها من العصابات الصهيونية، والتى أعلنت استقلال اسرائيل فى ١٤ مايو ١٩٤٨... وقد اجتمعت الدول العربية، وقرر مجلس جامعة الدول العربية إرسال الأمين العام للجامعة برقية للأمين العام للأمم المتحدة يخطره فيها باضطرار القوات النظامية من الدول العربية المجاورة لفلسطين العبور للأرض العربية

فى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨، حيث اضطرب السلم والنظام نتيجة للعدوان الصهيونى الذى أرغم السكان العرب على مغادرة ديارهم... وأن الاضطرابات الأخيرة تمثل كذلك تهديدا خطيرا ومباشرا للسلم والأمن داخل الدول العربية ذاتها، ولذلك فإن هذه الحكومات العربية ترى نفسها مضطرة للتدخل فى فلسطين لمساعدة سكانها على إستعادة السلم والأمن والقانون.. وأنه سينتهى تدخلها عند قيام حكومة فى فلسطين للقيام بصلاحيات الحكومة دون أى تدخل خارجى.. وقامت الحكومة المصرية والأردن وسوريا ولبنان والعراق بالتدخل فى نفس اليوم ١٥ مايو ٤٨.. مؤكدة مبدأ الجامعة العربية بأن هدف التدخل دفاعى لحماية شعب فلسطين من الارهاب الصهيونى، ولم يكن له أية أهداف عدوانية ضد اليهود فى فلسطين والدليل اقتصر تدخلها على الأرض المخصصة للدولة العربية فى قرار التقسيم.. وبدأت وقتئذ الحلقة الأولى من حلقات الصراع العربى الاسرائيلى. وتابعا قيام اسرائيل بقواتها المسلحة وبالفيلق اليهودى وبالجماعات المسلحة وعصابات كالهاجاناه. وبالماخ والأرجون والتى جهزت بالأسلحة من القوات البريطانية أو باستيرادها من الخارج أثناء الانتداب، بشن هجماتها على القوات العربية التى لم تدخل إلا الأراضى المخصصة للدولة الفلسطينية العربية بمقتضى قرار التقسيم لحماية أهلها من المذابح، ولم يتعد تدخلها أى تدخل فى الدولة اليهودية المقررة بهذا القرار... وتلقينا قرار مجلس الأمن بفرض هدنة فى ٢٩ مايو ٤٨، قامت إسرائيل خلالها بتعزيز قواتها، كما احتلت أراضى جديدة فى فلسطين مخصصة للدولة الفلسطينية، واستأنفت القتال فى ٩ يوليو وحتى ١٥ يوليو ٤٨، حيث أصدر مجلس الأمن قرارا بوقف إطلاق النار..

إنتهت الحرب بالنتائج التى نعلمها، بتوسع الاستعمار الاسرائيلى لمساحة أكبر كثيرا مما كان مخصصا للدولة اليهودية بقرار التقسيم، وفرضت القوى العظمى ايقاف إطلاق النار، احترمت القوات العربية ولم تلتزم به القوات الاسرائيلية، الأمر الذى مكنها من التوسع أثناء فترة ايقاف إطلاق النار، ووصول عدة أفراد عسكريين إلى قرية أم الرشراش على خليج العقبة ليحتلوها ويقيموا مكانها مدينة إيلات، حتى يكون لاسرائيل منفذ على البحر الأحمر، وقد قامت طائرات اسرائيلية بغارات على مدينة القاهرة، الأمر الذى أكد لنا ارتباط الأمن الوطنى المصرى بأمن فلسطين والأمة العربية.

وقد نظمنا بعدئذ لقاءات مع عدد من الضباط والمدنيين المصريين، الذين شاركوا فى معارك ١٩٤٨ على أرض الشهادة فى فلسطين، واستمعنا منهم عن البطولات العربية التى تمت أثناء هذه المعارك وعن بطولات الجهاد التى استشهد خلالها العديد من العسكريين والمتطوعين المصريين مع رجال أحمد عبد العزيز، وكيف أن هؤلاء الشهداء قد اقتحموا ببطولة وفداء المستعمرات الصهيونية التى أحسن تحصينها وتسليحها بمساعدة العديد من الدول والتنظيمات الأجنبية، وأن هذه التحصينات لم تقف أمام عزم وتصميم وإصرار هؤلاء الأبطال على النصر أو

الشهادة، وهو الشعار الذي ترفعه حاليا قيادة الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية على أرض لبنان..

إستمعنا كذلك بأسى إلى مواقف بعض القيادات ومسئوليتها عن الهزيمة من أسلحة فاسدة إلى الخلافات فيما بينها والموافقة على وقف إطلاق النار - لانتفاذ اسرائيل - دون تنسيق عربى مشترك، مما اضطر القوات المصرية للانسحاب من جزء من الأراضى الفلسطينية التى حررتها إثر انسحاب القوات الاردنية غير المنتصرة، بناء على تعليمات من قائدها العام البريطانى "جلوب" مما كشف الجناح الأيمن للقوات المصرية ومكن القوات الاسرائيلية من محاصرتها فى الفالوجة. وكان الرئيس جمال عبد الناصر أحد القواد المصريين المحاصرين تحت رئاسة اللواء فؤاد صادق.. وفى أرض الفالوجة الفلسطينية، بدأت تختمر فكرة التحرك لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢..

الأراضى العربية الفلسطينية المحتلة ١٩٤٨

وصممت مجموعاتنا منذ هذه المعارك على العمل بكافة الوسائل على استرداد الأراضى العربية الفلسطينية المحتلة، وأيدنا قرار الحكومة المصرية بالاحتفاظ بقطاع غزة كجزء من أرض فلسطين حيث تولت مع القادة الفلسطينيين بالقطاع مسئولية إدارة قطاع غزة، وأعلنت أن التواجد العسكرى المؤقت، بعيد تماما عن أى صفة من صفات الاحتلال، وأنه بإنتهاء الانتداب البريطانى عام ١٩٤٨، استرد الشعب الفلسطينى سيادته الكاملة على أرض فلسطين بما فى ذلك قطاع غزة.. كما أيدنا موقف الحكومة المصرية فى ضرورة إعتبار الضفة الغربية كجزء من الأراضى الفلسطينية تحت الاشراف الأردنى، وأوضحنا رفضنا للاحتلال الاسرائيلى للأراضى الفلسطينية خاصة القدس الغربية التى احتلتها إسرائيل أثناء معارك ١٩٤٨، وأكدنا موقفنا المؤيد لعروبة القدس وضرورة حماية مقدساتها، التى تضم أولى القبليتين وثالث الحرمين، والصخرة المقدسة والمسجد الأقصى، هذه المدينة التى باركها الله حيث قال تعالى : " سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله..".

وقد نادينا بحماية جميع الأماكن المقدسة الاسلامية والقبطية والمسيحية فى القدس الغربية المحتلة وفقا لأحكام القانون الدولى ومعاهدة برلين ١٨٧٨ واتفاقية لاهى الرابعة لعام ١٩٠٧ وقرار الجمعية العامة ١٨١ لعام ١٩٤٧ والإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، وطالبنا المجتمع الدولى بتأييدنا فى ذلك.

قرار عودة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤ فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨

وأكدنا وقفنا مع حق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى وطنه وأرضه، وقد أيدنا مجهودات الحكومة المصرية مع الحكومات العربية للحصول على موافقة الجمعية العامة على اتخاذ قرار

بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين برقم ١٩٤ في ١١ ديسمبر ١٩٤٨، والذي يستند إلى مقترحات تضمنها تقرير أعده الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة في فلسطين قبل اغتياله بمعرفة العصابات الصهيونية.

وأكد القرار على السماح للاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم في أقرب موعد ممكن، وتعويض من يختارون عدم العودة، عن ممتلكاتهم... ودعا القرار بجعل مدينة القدس منطقة دولية منزوعة السلاح والتي حماية الأماكن المقدسة، وإنشاء " لجنة التوفيق للأمم المتحدة لفلسطين" لتتولى مهام وسيط الأمم المتحدة للعمل على تسوية نهائية وعودة اللاجئين إلى وطنهم، وعينت الجمعية العامة فرنسا والولايات المتحدة وتركيا أعضاء للجنة التوفيق.

اتفاقيات هدنة رودس - يوليو ١٩٤٩

وتابعنا محاولات الوسيط الدولي للأمم المتحدة بالوكالة رالف باناش والأمريكي الجنسية، لحث الدول العربية على توقيع اتفاقيات هدنة مع إسرائيل، على أمل تعهد الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة بإيجاد حل للمشاكل الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي... وتم التوقيع على الاتفاقيات من فبراير إلى يوليو ١٩٤٩، بين إسرائيل من جهة، وبين كل من مصر والأردن ولبنان وسوريا من جهة أخرى، وتنص على أنها لا تنهى حالة الحرب ولا تنشئ أى حقوق لأى طرف من الأطراف وحددت مناطق منزوعة السلاح... ولاحظنا عدم احترام إسرائيل لهذه الاتفاقيات وضمت المناطق منزوعة السلاح ثم أعلنت بعدئذ عام ٥٦ عن رفضها لهذه الاتفاقيات

مؤتمر لوزان لمشكلة اللاجئين والقدس ١٩٤٩

وأبدينا اهتماما كبيرا بهذا المؤتمر والذي دعت إليه لجنة التوفيق الدولية، وقد أجرت مصر والأردن ولبنان وسوريا محادثات منفصلة مع اللجنة، وكذلك أجرت إسرائيل محادثات منفصلة مع لجنة التوفيق.

وقد توصل المؤتمر إلى بروتوكول وقع عليه كل جانب على حدة لاحترام حدود قرار التقسيم كأساس للمناقشة في المؤتمر، وقد أكد هذا الإجراء من جديد الالتزام الدولي بإنشاء الدولة العربية الفلسطينية على أساس قرار التقسيم. إلا أننا لاحظنا أن مناقشات المؤتمر لم تؤد لنتائج حاسمة، لادخال إسرائيل لتحفظات على البروتوكول الذي وقعت عليه، وكان ذلك بعد موافقة الجمعية العامة على قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة في ١١ مايو ١٩٤٩ بشرط تعهدها بقبول قرار التقسيم وقرار عودة اللاجئين الفلسطينيين... وبعد إنضمامها للأمم المتحدة، تراجعت عن تعهداتها السابقة، وقررت بأنها ستبحث قضية اللاجئين الفلسطينيين مع التسوية النهائية، والتي

يجب أن تتم مع كل دولة عربية على انفراد ، كما تخلت عن موافقتها السابقة على قرار التقسيم... وكان تعليقنا على ذلك، أن الدول الغربية لابد وأن أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل لتراجع عن موافقتها السابقة، وبالفعل أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بيانها الثلاثي بحماية حدود إسرائيل القائمة، بدون أي التزام ببروتوكول لوزان أو بقرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧... وأعلنت مصر رفضها لهذا البيان الذي يؤكد فرض إسرائيل لحدود الأمر الواقع، في الوقت الذي لم تحترم خطوط هدنة ١٩٤٩ وتوسعت عليها واستولت على المناطق المنزوعة السلاح المحددة في اتفاقيات الهدنة.

وانتهى مؤتمر لوزان إلى الفشل نتيجة لرفض التطرف الاسرائيلي تنفيذ التزاماته والاتفاقيات الدولية.

وقد أكدت خلال محاضراتي بأن رفض إسرائيل لحق العودة يتنافى مع الميثاق وقرارات الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان... وأعربت عن تأكيدى بأن قرار الأمم المتحدة ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ الخاص بحق العودة، مازال ساريا وملزما للمجتمع الدولي، ويمثل نقطة رئيسية فى أية تسوية أو مفاوضات مقبلة أو مؤتمر دولى للشرق الأوسط أو لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلي، وأنه يجب أن يكون موضوع عودة الشعب الفلسطينى إلى وطنه وأرضه ودياره أحد البنود الرئيسية والهامة لأى سلام شامل لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلي.

وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) ٩ ديسمبر ١٩٤٩

وقد لمسنا الحالة المتردية لعدد كبير من اخوتنا اللاجئين الفلسطينيين، وأكدنا على ضرورة حمايتهم وتحسين أحوالهم لصالح التفوق العربى فى الصراع العربى الاسرائيلي.. وقد طلبت مصر من الجمعية العامة ضرورة تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، وصدر قرار الجمعية العامة ٣٠٢ فى ٩ ديسمبر ١٩٤٩ بإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وأطلق عليها عبارة "الأونروا" وهى اختصار لإسم الوكالة باللغة الانجليزية UNRWA، وصممت مصر على أن يتضمن صراحة قرار إنشاء الوكالة نص خاص بأن إنشاءها لا يخل بحق العودة المقرر بالقرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨.. وقامت الوكالة وتقوم بدور فعال فى مجال الإغاثة والتعليم والصحة للاجئين الفلسطينيين، ومصر عضو باللجنة الاستشارية للوكالة.

هجرة اليهود العرب لإسرائيل

وبدأنا نشعر بأن الصراع العربى الاسرائيلي قد دخل مرحلة جديدة تقتضى إستعداداً من الشعوب العربية والاسلامية لمواجهة خطورته، خاصة فى ظل رغبة التطرف الاسرائيلي فى مزيد من

التوسع والاستيطان.. وشعرنا بمحاولات هذا التطرف الاسرائيلي النفاذ إلى أعماق أمتنا العربية ومعرفة الكثير عن الدول العربية، وذلك عندما بدأ يستقطب يهود الدول العربية للهجرة لإسرائيل، هؤلاء اليهود الذين عاشوا مئات السنين بيننا مكرمين معززين في جميع أقطار وطننا العربي... وعندما وجد التطرف الاسرائيلي رفض معظم هؤلاء اليهود الهجرة لإسرائيل، باشرت العصابات الصهيونية تهديدات ضدهم لاجبارهم على الهجرة، بل وصعدت هذه التهديدات لتصل إلى قتل عدد من اليهود في الدول العربية متخذة أسماء غير صحيحة لبعض التنظيمات العربية بأنها المسئولة عن هذه التهديدات والجرائم، الأمر الذي أدى إلى خروج عدد من اليهود العرب مهاجرين لإسرائيل، مضللين بوعود زائفة أو خوفا من محاولات مزعومة باغتيالهم بأيدي عربية، الأمر الذي يتعارض مع الحقيقة، إذ أن العرب لم يرتكبوا أية جرائم، حتى في ظروف الإرهاب الصهيوني في فلسطين عام ٤٨ ضد السكان العرب. وضد أخوتهم اليهود المقيمين معهم في الدول العربية، بل اننا رحبنا باخوتنا اليهود الغربيين عندما تعرضوا للمذابح على أيدي بعض المسئولين الأوربيين في مختلف العصور، لينضموا إلى اخوتنا اليهود الشرقيين في الإقامة معنا على أرض وطن واحد... وقد رفضنا في الوقت نفسه إجراءات بعض المسئولين العرب عن النواحي الأمنية، باتخاذ إجراءات بوليسية بعيدة عن الفكر السياسي، وذلك بترحيل عدد من اليهود المقيمين بالدول العربية على أساس عدم حملهم لجنسية هذه الدول... ومع كل ذلك لاحظنا أن عددا من اليهود المصريين والعرب رفضوا الهجرة وتمسكوا ببلادهم العربية واستمروا في اقامتهم فيها، بكل ترحاب وتقدير من أخوتهم العرب مسلمين ومسيحيين... الأمر الذي رحبنا به ..

قانون العودة لإسرائيل سنة ١٩٥٠

وأعلنا رأينا في إدانة هذا القانون الذي يسمح بالعودة لفلسطين (إسرائيل) لكل يهودي من أية دولة واستبعد تماما الفلسطينيين، حيث أشار إلى أن الجنسية عن طريق العودة تقتصر على اليهود وتستبعد المهاجرين العرب وقد أكدنا عدم شرعية هذا القانون وتناقضه مع مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.. كما أدنا القانون الإسرائيلي بمصادرة أملاك الغائبين خاصة أملاك اللاجئين الفلسطينيين وأشرنا إلى أن هذه القوانين تضيف عقبات قانونية بالاضافة إلى العقبات السياسية التي تفرضها إسرائيل ضد حق الشعب الفلسطيني في العودة وفقا للميثاق وللمبادئ حقوق الإنسان.

الاستعمار البريطاني مع التطرف الاسرائيلي يناير ١٩٥٠

وزاد يقيني وزملائي، إثر تفجر الصراع العربي الاسرائيلي ودخوله مرحلة الحرب الشاملة عام ٤٨، بتوازي خطورة تواجد التطرف الاسرائيلي في فلسطين مع التواجد العسكري البريطاني في مصر خاصة بعد علمنا بالتواطؤ البريطاني مع هذا التطرف - رغم مقتل العديد من الضباط

والجنود البريطانيين على أيدي عصابات التطرف الصهيوني، خاصة في فندق الملك داود بالقدس -تواطؤ للتمهيد لمذابح الشعب الفلسطيني وإجباره على الفرار من وطنه وتسليم المعسكرات البريطانية الحيوية للعصابات الصهيونية، لذلك صممنا على مواجهة الاستعمار الاسرائيلي لفلسطين، مثلما ركزنا على إنهاء التواجد العسكري البريطاني في مصر. وقد شعرنا بتجاوب المسئولين المصريين معنا في هذا الاتجاه، حيث صرح رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس أمام البرلمان المصري في يناير ١٩٥٠ عن أهداف السياسة الخارجية المصرية وحددها بالجلء والسودان واستعادة فلسطين العربية. وأعلن بأن كارثة فلسطين رغم هولها، لن توهن عزائم العرب وإيمانهم بفلسطين العربية وضرورة استعادة حقوق الشعب الفلسطيني.. وقد قمنا في اليوم التالي لهذا التصريح، بالاتصال بوزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين وقابلناه مرارا في منزله بالمعادي وقد أوضح لنا تفاصيل مباحثاته مع الجانب البريطاني لتحقيق الجلء، وأنه قد أخطر البريطانيين بضرورة الجلء وتحقيق وحدة مصر والسودان وتحرير أرض فلسطين العربية.. وأخطرنا بأن بريطانيا قامت بزرع إسرائيل على حدود مصر لتكون شوكة في جانبنا وخطرا يتهددنا، لكي لا تخلو مصر لاستغلال مواردها وتنمية قوتها لاحتلال مركزها اللاتق بها ونصحنا بضرورة الاستعداد لدرء خطر التطرف الاسرائيلي في فلسطين والذي يهدد كل الدول العربية وعلى رأسها مصر، وأضاف أنه أكد هذا الرأي صراحة للسفير البريطاني في القاهرة، حيث رفض طرح السفير لقضية الصلح بين مصر وإسرائيل، معربا بأن الرأي العام المصري لا يقبل أي صلح مع إسرائيل المعتدية على الحقوق العربية والفلسطينية... وقد تأكدت بعدئذ أثناء عملي بوزارة الخارجية من حقيقة الآراء التي طرحها صلاح الدين والتي تمثل اخلاصه وإيمانه بالقضايا الوطنية والعربية.

مؤتمر باريس للسلام ١٣ سبتمبر ١٩٥١

وتابعت وزملائي بعد تخرجي في كلية الحقوق أوضاع الصراع العربي الاسرائيلي أثناء دراستي العليا بكلية الحقوق وانتخابي عضوا في اتحاد الجامعة عن الخريجين، مما ساعدني على متابعة الاتصالات مع زملائي الطلبة والخريجين... وقد تقدمت وقشئت للالتحاق بالنيابة العامة، وقد أخطرت بتعييني في إحدى المدن القاصية، الأمر الذي يحرمني من ممارسة عملي السياسي والاتصال بزملائي، وكذلك من المشاركة في الفريق المصري الدولي والعالمي لكرة السلة... وقد ألح علي الزملاء بمقابلة وزير العدل - وكنت أعرفه شخصا - وشرحت له موقفى صراحة، فاخطرني بموافقتي على تعييني في القاهرة إلا أنه ألمح بأن ذلك سيتم فورا بعد موافقة والدي على إنهاء خلافه مع أحد كبار المسئولين، وقد رفضت هذه المهمة وأيدني والدي في ذلك، واتصلت بوزير العدل لأخطره أنني قد سحبت طلب التحاقى بالنيابة العامة.. وعلمت بانعقاد مؤتمر باريس للسلام بين العرب وإسرائيل في ١٣ سبتمبر ١٩٥١، وقد سافرت لباريس بعد إنتهاء بطولة العالم للجامعات في لوكسمبرج باعتباري رئيسا لفريق كرة السلة، وتابعت مؤتمر باريس

والذى انعقد بناء على دعوة من لجنة التوفيق الدولية بهدف إنهاء المشاكل العربية الاسرائيلية، خاصة تسوية حقوق أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وإقرار اسرائيل بعودتهم وتعويضهم مع ايجاد حل لمشاكل الحدود وفقا لقرارات الأمم المتحدة.. وقد أصرت اسرائيل على ضرورة فتح باب المفاوضات بينها وبين الدول العربية وعقد معاهدات عدم اعتداء بين الدول العربية المجاورة واسرائيل كخطوة أولى نحو عقد معاهدة سلام... وقد اكتشفنا وقتئذ بأن سياسة التطرف الاسرائيلى، ترمى إلى اعلان ضرورة المفاوضات المباشرة مع العرب لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وحق عودة الشعب الفلسطينى وهى تعلم تماما برفض المسئولين العرب لذلك، لمعرفتهم بسوء نوايا اسرائيل الأمر الذى يحقق لهذا التطرف الإسرائيلى مكاسب كبيرة لدى الرأي العام الغربى والأمريكى، باعتبار أن اسرائيل مستعدة للسلام والدول العربية ترفضه... وبالفعل رفض المفاوضون العرب المطالب الاسرائيلية وأصروا على ضرورة موافقة اسرائيل على عودة اللاجئين الفلسطينيين كشرط أساسى ومسبق للتسوية وفقا لقرارات الأمم المتحدة... ولهذه العلاقات بين وجهتى النظر انفض المؤتمر دون تحقيق أية نتائج إيجابية بالنسبة لحق العودة أو اقامة الدولة الفلسطينية، أو التسوية السياسية.

إلغاء المعاهدة المصرية البريطانية ٨ أكتوبر ١٩٥١

وقد اعتبرنا هذه المعاهدة المصرية البريطانية لعام ١٩٣٦، قيذا على تحرك مصر لمواجهة الاستعمار البريطانى لمصر والمتعاون مع التطرف الاسرائيلى فى فلسطين ضد الأمة العربية وضد الشعب الفلسطينى.. وقد إتفقت مع عدة من زملائى على السفر إلى لندن لاستكمال الدراسات العليا بجامعة لندن، حيث التقيت بعدد من الزملاء أصحاب رأى من الشباب المصرى والعربى والأفريقى، وتابعنا فى لندن دراسة الوضع القانونى والسياسى لحركات التحرير فى مواجهة الاستعمار الأجنبى والعنصرى. ونظمنا لقاءات فى النادى المصرى وفى بعض قاعات العلم فى لندن وفى حديقة هايدبارك كل يوم أحد، لعرض وجهة نظرنا بشأن الاستعمار القديم والحديث وضرورة تعاون جميع الشعوب المتحررة لإنهائه.. وقد أصبحنا قوة سياسية واستطعنا نشر آرائنا فى العديد من الصحف البريطانية وقد أشارت إلى ذلك مجلة روز اليوسف التى رحبت بتحركنا وقد أعلن رئيس الوزراء مصطفى النحاس فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ إلغاء معاهدة ٣٦، التى كانت تضع أعباء وقيودا على مصر بالنسبة لتحركها الوطنى أو فى تضامنها مع الأمة العربية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى... وبدأت فور ذلك حركات العمل القذائى الوطنى فى منطقة القناة، وقررت العودة من بريطانيا إلى القاهرة للمشاركة فى هذا العمل الوطنى، إذ أن بداية تحرير واستقلال الأمة العربية وتحقيق التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى، لا بد وأن يبدأ بتحرير مصر وجلاء جميع القوات الأجنبية عن أراضيها وتحقيق استقلالها السياسى والاقتصادى والعسكرى والفكرى.

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

وكانت آمنياتى وأمنيات شباب مصر، أن ينضم الجيش المصرى إلى الشعب لمواجهة الاستعمار والوقوف فى مواجهة التطرف الاسرائيلى فى منطقة الشرق الأوسط، وقد كان لنا لقاءات عديدة مع عدد من زملائنا فى القوات المسلحة لتبادل وجهات النظر بالنسبة لأهدافنا الوطنية والقومية. وقد كانت مناسبة طيبة للالتقاء بعدد من الزملاء العسكريين أثناء سفرنا إلى هلسنكى فى يونيو ١٩٥٢ لتمثيل مصر فى دورة الألعاب الأولمبية، وكان لنا حوارات ومناقشات سياسية عديدة مع عدد من الرياضيين، خاصة العسكريين، بشأن الأوضاع السيئة فى مصر وضرورة إصلاحها، وتابعنا إلغاء الملك فاروق لانتخابات مجلس إدارة نادى ضباط الجيش، ثم قيام الثورة بتحريك الجيش المصرى من قاعدة هاكستب (حيث عملت فيها بعدئذ) لتستولى على قيادة الجيش وخروج الملك من مصر فى ٢٦ يوليو ٥٢ وإعلان الثورة لمبادئها الستة وهى: "القضاء على الاستعمار وأعوانه والقضاء على الاقطاع والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال وإقامة عدالة اجتماعية وإقامة جيش وطنى قوى وإقامة حياة ديمقراطية سليمة" وقد أشار بعض قادة الثورة أثناء مقابلتنا لهم أن هذه المبادئ الستة مرتبطة بقضية الصراع العربى الاسرائيلى وأن فكر الثورة وتنظيمها قد بدأ بعد أزمة حصار القوات المصرية فى الفالوجا على أرض فلسطين العربية، وكذلك فهى حريصة على تأكيد ارتباطها بالأمّة العربية والشعب الفلسطينى وبمواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد تابعت عن قرب، تطور الاتجاه الوطنى والقومى فى الجيش المصرى وذلك أثناء تكليفى للعمل برتبة يوزباشى (نقيب) فى القوات المسلحة فى أول يناير ١٩٥٤، وقد أتاح لى هذا التكليف المناسبة لإجراء المزيد من الاتصالات مع قيادات الجيش وضباط القوات المسلحة فى وحداتهم العسكرية وخارجها ولمست ظهور الاتجاه الوطنى والقومى بفاعلية فى القوات المسلحة - وتبلور الاتجاه العام بها فى اتجاه القومية العربية ومواجهة اسرائيل وقد أدى ذلك إلى ارتياحنا من هذا الاتجاه، لتستمر القيادات المدنية والعسكرية معا فى طريق الوحدة العربية وفى مواجهة الصراع مع اسرائيل.

الاتحاد السوفيتى والدول العربية مايو ١٩٥٣

وقد واجهنا صعوبة بالغة فى تحركنا السياسى، وتتلخص فى أننا نواجه الدولتين الكبيرتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى فى سياستهما الخارجية، والخاصة بدعم اسرائيل ماديا وبشرىا ومعنويا وقد اتفقنا على ضرورة ألا نترك للتطرف الاسرائيلى، الانفراد بمجال هاتين الدولتين، ليحصل منهما على كل ما يطمناه وبالتالي زيادة موقفنا العربى حرجا..

وقد انتهزت فرصة سفرى مع منتخب مصر إلى موسكو فى مايو ١٩٥٣ للمشاركة فى بطولة

أوروبا لكرة السلة، باعتبار مصر الدولة الحائزة للقب بطل أوروبا في دورتين سابقتين لإجراء استطلاع لاتجاه القادة السوفييت. وقد ناقشت خلال وجودي في موسكو بعض المسئولين السوفييت بشأن إمكانية تأييد السوفييت للحق العربي وللشعب الفلسطيني وإمداد مصر بالأسلحة السوفيتية التي شاهدناها أثناء زيارتنا لبعض المصانع الحربية السوفيتية، وكان ردّ المسئولين السوفييت بإمكانية النظر في الأمر مستقبلاً، إلا أن الأولوية للتسليح حالياً للدول الشيوعية .. إلا أنهم أوضحوا رغبتهم في فتح صفحة جديدة من علاقات الصداقة مع مصر والدول العربية وإنهاء التوتر في العلاقات نتيجة للاعتراف السوفيتي بإسرائيل فوراً، ولخشية بعض الدول العربية من تسرب النفوذ الشيوعي بها.. وقد حاول بعض المسئولين السوفييت اقناعنا باللعب مع إسرائيل في بطولة أوروبا بموسكو، إلا أننا أكدنا رفضنا لذلك وضرورة الاستمرار في مقاطعة إسرائيل لاعتداءاتها على الأمة العربية وعلى شعب فلسطين، مما أدى إلى شطب جميع نتائج مبارياتنا في البطولة، وفقدنا بطولة أوروبا وفرضت غرامة على الاتحاد المصري، ووجه إليه إنذار بالشطب من البطولات الدولية، ولم يحزننا ذلك - رغم صعوبة فقدنا لبطولة عالمية كرياضيين - إذ أننا شعرنا أن واجبنا التصدي للتطرف الإسرائيلي في جميع الميادين وأن الرياضة هي جزء من الصراع العربي الإسرائيلي.

تطور مهارات الضابط والجندي المصري ١٩٥٣

وقد كنا نعلم بأهمية دراسة التاريخ العسكري خاصة لحملات فلسطين والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وأعمال الحرب الدفاعية والهجومية واستخدام جميع الأسلحة بمهارة تامة، لذلك رحبت برغبة عدد من زملائي العسكريين والمدنيين في الالتحاق بالجيش المصري كضابط عامل به، بالإضافة لعملى ككنايب للأحكام العسكرية، والتحققت مع زملائي من الحقوقيين والمهندسين بالكلية الحربية في سبتمبر ١٩٥٣ للدراسة لمدة سنة كاملة ومتواصلة، وتوليت قيادة هذه الدفعة والتي تغيرت المفاهيم بالنسبة لها عن الدفعات السابقة، وذلك بضرورة الاستفادة من خبرة الضباط الجامعيين في الجيش، وقد سعدت بتلقى العلوم العسكرية واللغة العبرية والتاريخ العسكري لمواجهة الموقف في الصراع العربي الإسرائيلي. وقد طلب منى اللواء محمد فوزي رئيس أركان حرب الكلية الحربية ووزير الحربية فيما بعد، اقناع الزملاء الجامعيين بأهمية الحصول على نفس جميع مواد الكلية الحربية في خلال السنة التي يقضونها بالكلية، وقد استطعت إقناعهم جميعاً بذلك وكانت تجربة ناجحة وتخرجت أول هذه الدفعة بامتياز. وقد أخطرني الفريق محمد فوزي بعد ذلك في دمشق عام ٦٨ بأن نجاح هذه التجربة قد دفعه لتدعيم القوات المسلحة المصرية بعد هزيمة ١٩٦٧ بالضباط والجنود الجامعيين بأعداد كبيرة عاملين واحتياطيين، الأمر الذي أدى إلى استيعاب الجيش المصري للتكنولوجيا الجديدة إستعداداً لمعارك التحرير في مواجهة الصراع العربي الإسرائيلي.

قرار مرور اسرائيل فى قناة السويس ٢٩ مارس ١٩٥٤

وكنا على تصميمنا للسيطرة على المياه الإقليمية المصرية ومياه خليج العقبة العربى وقناة السويس المصرية، وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولى والمعاهدات الدولية وذلك فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى، وقد شعرنا بمدى تحيز الغرب والولايات المتحدة لإسرائيل وسلبية الموقف السوفيتى بالنسبة للصراع العربى الاسرائيلى، عندما أصدر مجلس الأمن الدولى قراره فى ٢٩ مارس ١٩٥٤ بالسماح بمرور السفن الاسرائيلية فى قناة السويس، هذه القناة المصرية، والتي حفرها وأقامها الفلاحون المصريون، وأكدنا بأنه وإن كانت معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ تسمح بمرور السفن فى قناة السويس، إلا أن المعاهدة وضعت التزامات على مصر بالمحافظة على المرور الدولى البرى فيها، الأمر الذى يتعارض مع مرور السفن الاسرائيلية فى القناة، وما يمكن أن تتعرض له القناة من مخاطر إزاء احتمالات قيام إسرائيل بإجراءات تعوق توقف المرور البرى، أعلننا رأينا بالنسبة لقرار الأمم المتحدة متضمنا رفضنا لقرارات غير قانونية أو شرعية تحاول بعض الدول الكبرى إلزامنا بها، فى حين أن هذه الدول لم تحاول إلزام إسرائيل بالقرارات الدولية السابقة أو بمبادئ القانون الدولى الأمر الذى يعنى تأمرا معها. وبدأنا نشعر منذ ذلك الوقت بأهمية أن تكون قناة السويس قناة مصرية من كافة الوجوه.

كشف مؤامرات التطرف الاسرائيلى فى مصر يوليو ١٩٥٤

ورغم موقف الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة من ممالاة إسرائيل فى الصراع العربى الاسرائيلى، إلا أننا أكدنا بضرورة استمرار محاولتنا لإيجاد علاقات طيبة معهما باعتبارهما أقوى دولتين فى العالم، يجب ألا نعمل على تحديدهما، بل على تحييدهما فى مجال الصراع. وقد كانت إسرائيل تعلم فى نفس الوقت هذه المحاولات المصرية، ولذلك سعت لاستمرار التباعد المصرى والعربى مع الولايات المتحدة، حتى يستمر انحياز الإدارة الأمريكية للتطرف الاسرائيلى واستمرار عدم الثقة والعداء بين مصر والعرب من جهة وأمريكا وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، ولتحقيق فشل وصول مصر مع بريطانيا لاتفاقية خاصة بجلاء القوات البريطانية، كان يجرى التفاوض بشأنها، إذ أن إسرائيل كانت ترى أهمية الاعتماد على استمرار القوى الأجنبية الغربية على الأرض العربية. وقد تحقق ما كنا نخشاه، إذ دبر التطرف الاسرائيلى اعتداءات على سينما مترو بالقاهرة وعلى القنصلية الأمريكية بالاسكندرية فى يوليو ١٩٥٤، وحاولت دعاية التطرف الاسرائيلى الصاق هذه الاعتداءات بالمصريين، إلا أنه قد تم القبض مصادفة على بعض الجناة اتضح بأنهم يعملون لصالح التطرف الاسرائيلى وأن وزير الدفاع الاسرائيلى "لافون" قد دبر هذه العملية مع بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل وسميت هذه القضية "فضيحة لافون" .. واستعدنا بالذاكرة حادثا مماثلا باغتيال اللورد موين البريطانى فى القاهرة بتدبير من إسحاق شامير فى ٦ نوفمبر ١٩٤٤ وقد قبض على الجانى المتطرف الاسرائيلى مصادفة بواسطة كونستابل مصرى

اسمه الأمين عبد الله وأن والده أحد أصدقاء والدي، وقد استمعت منه بعدئذ لتفاصيل هذه المؤامرة.

طلب مصر السلاح دفاعا عن أرضها وأمتها

وأكدنا على أهمية موضوع التسليح المصري للدفاع عن أمتنا إزاء مخاطر الصراع العربي الاسرائيلي، وتابعنا تحركات البعثات العسكرية المصرية للولايات المتحدة لهذا الغرض عامي ٥٣ و٥٤ واستعدادنا لدفع ثمن هذا السلاح الأجنبي بالعملات الحرة، إلا أن الإدارة الأمريكية، بناء على ضغوط من التطرف الاسرائيلي، رفضت ذلك، وأشارت بإمكان تسليح معين محدود لمصر في حالة انضمامها لمنظمات الدفاع عن الشرق الأوسط، الأمر الذي كان مرفوضا كلية، وقد شعرنا بمدى التحيز الغربي لإسرائيل وقتئذ، إذ رفض طلب مصر من التسليح الأمريكي، في حين قامت فرنسا - بموافقة من أمريكا - بتوريد صفقة كبيرة من الطائرات والأسلحة إلى إسرائيل في الوقت الذي رفضت أي تعامل مع مصر، وكذلك بريطانيا، بالإضافة إلى أن الدول الثلاث، أمريكا وبريطانيا وفرنسا أعادت تأكيد بيان عام ١٩٥٠ الذي يحمي حدود إسرائيل وفقا لاعتدائاتها على أرض فلسطين، في الوقت الذي ترفض هذه الدول إعلان الموافقة على إقامة دولة فلسطين وفقا لقرار ١٨١ لسنة ٤٧ الخاص بالتقسيم والذي قامت أمريكا بدفع أعضاء الأمم المتحدة للموافقة عليه وقتئذ.. وقد أثرتنا أهمية إعادة الاتصال بالولايات المتحدة والدول الغربية بهذا الشأن، كما أكدنا على أهمية الاتصال كذلك بالاتحاد السوفيتي للحصول على الأسلحة، خاصة بعد اللقاءات الودية التي تمت مع بعض المسئولين فيه والذين أعربوا وقتئذ بأن تصدير الأسلحة في ذلك الوقت مقصور على الدول الشيوعية.. وتساءلنا ولماذا لا نطرق هذا الباب ثانية..

المعاهدة المصرية البريطانية للجلاء أكتوبر ١٩٥٤

ووضعنا أهمية كبيرة لتحقيق جلاء القوات البريطانية من مصر، ونتائج هذا الجلاء على زيادة تفوق مصر والدول العربية في مجال الصراع العربي الاسرائيلي.. وتلقينا في سبتمبر ١٩٥٤ دعوة لحضور مؤتمر في نادي ضباط القوات المسلحة بالزمالك، قابلنا خلاله جميع قيادات الثورة المصرية. وقام الصاغ صلاح سالم مع عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة بتقديم مشروع المعاهدة المصرية البريطانية وقاموا بشرح بنودها، وقد طلبت الكلمة وأشدت بمشروع المعاهدة بوجه عام، إلا أنني انتقدت ماورد من النص على إمكانية عودة القوات البريطانية لقواعد القناة في حالة التهديد بالحرب ضد إحدى دول الشرق الأوسط وتأثير ذلك على مصر في مجال الصراع العربي الاسرائيلي، مبديا ملاحظة بأن إسرائيل ضمن دول الشرق الأوسط واشترت بأن هذا النص سيعطى لبريطانيا الفرصة للعودة إلى مصر ثانية متذرعة بتهديد بالحرب للعودة لاحتلال أرضنا ثانية، وقد رد صلاح سالم بأن البريطانيين مصممون على هذا النص وسيرفضون أي تغيير له، وإلا فإنهم لن

يوقعوا على المعاهدة، وأضاف قائلا: أن أمر عودة البريطانيين أو عدمه يرجع اليكم أبناء مصر وضباطها وجنودها، وعليكم أن تقفوا في وجه هذه العودة بأرواحكم ودمائكم، والا نعطي أية فرصة أو حجة لبريطانيا لتنفيذ أغراضها، وقد أيد جمال عبد الناصر في المؤتمر ما أدلى به صلاح سالم.. وصدق ما تنبأنا به، إذ حاولت بريطانيا العودة بعد الهجوم الاسرائيلي على مصر عام ٥٦ بحجة تعرض منطقة القناة للخطر!! وقد وقعت الاتفاقية في أكتوبر ٥٤ وتم الجلاء في ١٨ يونيه ١٩٥٦ وما أن تم توقيع المعاهدة حتى بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا بمحاولة ضم مصر لاتفاقيات عسكرية ثنائية أو أحلاف، مما رفضناه تماما وجابهناها في معركة حلف بغداد الذي ضم معهما العراق وايران وتركيا واستطاعت مصر افشال ضم الأردن ولبنان للحلف.

الاعتداء الاسرائيلي على غزة ٢٨ فبراير ١٩٥٥

وأثناء عملي في الكتيبة الأولى مشاة في منطقة هاكستب بجوار مطار القاهرة الدولي، قابلت عددا من ضباط وضباط صف الكتيبة الذين كان لهم شرف المشاركة في حرب فلسطين ١٩٤٨ واستمعت إلي أيضا حاثهم عن طريقة الحرب مع العصابات الصهيونية عام ٤٨، وإلى تجاربهم خلال هذه الحرب، وقد بدأت معهم بتدريبات شاقة ومنها الليلية استعدادا للتصدي لقوى التطرف الاسرائيلي العسكرية والتي تمثل خطرا بالنسبة لفلسطين ولجميع الأمة العربية. والتحقّت خلال هذه الفترة بعدة فرق تدريبية على الأسلحة والتكتيك العسكري، أفادتني في عملي العسكري وقد اجتزت جميع هذه الفرق العسكرية التدريبية بترتيب الأول امتياز، وحصلت خلالها على معلومات عسكرية هامة، كما تعرفت على عدد كبير من الزملاء بالقوات المسلحة وأثناء عملي مساء أحد الأيام بقاعدة هاكستب العسكرية، تلقيت بكل حزن وأسى أنباء الفارة الوحشية الاسرائيلية على مدينة غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ استشهد فيها عدد كبير من المصريين والفلسطينيين، وقد كانت هذه الفارة بداية تحول هام في الصراع العربي الاسرائيلي والتسليح المصري.

وفي صباح اليوم التالي تلقيت إشارة عاجلة من رئاسة سلاح المشاة بانتدائي فورا لتدريب العمل الفدائي المصري والفلسطيني في غزة، حيث كان قائد المجموعة العقيد مصطفى حافظ الذي استشهد في انفجار طرد متفجرات اسرائيلي ارسل اليه في يوم ١٣ يولييه ١٩٥٦..

وبدأت أعرف منذ ذلك الوقت عمليا أهمية العمق الاستراتيجي الفلسطيني بالنسبة لمصر، وبدأنا الاتفاق على امدادنا بالأسلحة السوفيتية عن طريق تشيكوسلوفاكيا ثم بولندا ثم من السوفييت بعد توسط من الصين الشعبية كما بدأ التحول في اتجاهات القوات المسلحة المصرية نحو الاتجاهات العربية وقد أعلن ذلك جمال عبد الناصر في اجتماعه بالضباط بصالة الكلية الحربية في مارس ٥٥ حيث أعلن ارتباطه بالأمن القومي العربي في مواجهة الاستعمار واسرائيل.

رفض الاعتراف الضمني بإسرائيل أغسطس ١٩٥٥

وقد استمر موقفنا في ضرورة العمل على رفض الاعتراف بإسرائيل نتيجة لأهدافها التوسعية ولاستيلائها على أرض فلسطين العربية وعلى الجزء الغربي لمدينة القدس الشريفة. وقد كان موقفنا بالنسبة لضرورة العمل على دعم المقاطعة العربية لإسرائيل ورفض أي اعتراف صريح أو ضمني بها. وبعد إنتهاء مباريات دورة البحر الأبيض المتوسط بمدينة برشلونة في يونيو ١٩٥٥ واستعدادي وتصميمي على العودة للقاهرة للتوجه إلى غزة، فوجئت ببرقية من القاهرة تطالبني باعتباري رئيسا للفريق المصري الدولي للجامعات، بالتوجه مع هذا الفريق إلى مدينة سان سبستيان بشمال اسبانيا للاشتراك مع فريق الجامعات، خاصة وأن إسرائيل ستشارك في بطولة الجامعات العالمية... وفي اليوم التالي حضر فريق الجامعات المصري لبرشلونة من القاهرة بإشراف الأخ الكريم عبد المنعم وهبي محافظ اسكندرية الأسبق، وفي اجتماع معه، أشار بأن كمال الدين حسين عضو مجلس الثورة ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة اجتمع بفريق الجامعات بالقاهرة وأخطرهم بأنه قد تقرر مشاركتنا في جميع مباريات البطولة، حتى ولو كان مع إسرائيل إذ أنه لا يمكن أن نقبل الانسحاب من جميع البطولات العالمية لمشاركة إسرائيل فيها.. وكان أملي في قيادة الفريق المصري إمكانية الحصول على البطولة العالمية للجامعات والسابق حصولنا عليها دورتين، وعلى أمل أن تخرجنا قرعة البطولة بعيدا عن فريق إسرائيل.. وقد تغلبنا على جميع فرق العالم، ولم يكن أمامنا إلا دولتين فوجئنا بأن إسرائيل إحداهما.. وحضر في اليوم السابق للمباراة السفير/ حسين عزيز سفير مصر في اسبانيا للإطمئنان على فرق مصر في البطولة، وقد أخطرته بحيرتي بين واجبي الوطني في مواجهة إسرائيل ومقاطعتها، وبين الأوامر الصادرة عن القاهرة والتي تدعو باتباع استراتيجية جديدة لا أوافق عليها شخصيا، إلا أنني مضطر لتنفيذ التعليمات الصادرة.. ولم يعلق السفير على حديثي، وإذ به يستدعيني في اليوم التالي وقبل المباراة بساعة واحدة مع إسرائيل، وأعصابي ثائرة، كيف يمكن أن أصافح رئيس الفريق الإسرائيلي أو أن اهتف باسم إسرائيل كما هو العرف الرياضي، وإذ به يطمئنني بإخطاري بأنه أرسل برقية عاجلة للقاهرة يعارض قرار المسئول عن جهاز الشباب والرياضة وعضو مجلس الثورة، ويؤكد أن موافقتنا على خوض المباراة مع إسرائيل، تعني موافقة ضمنية واعترافا بإسرائيل، وهذا يتناقض مع السياسة الخارجية المصرية، وأشار بأنه تلقى الرد بإيقاف الفريق المصري من مباراته مع إسرائيل.. وللمرة الثانية بعد بطولة أوروبا بموسكو، فقدنا بطولة دولية سبق حصولنا عليها مرتين.. إلا أنني شعرت بسعادة غامرة حيث ألقى العبء من على كاهلي، ولم أحزن وزملائي على فقد بطولة العالم للجامعات، ومازال تقديري لموقف السفير حسين عزيز الوطني المخلص على موقفه، يزداد كلما شعرت بنفس إحساسه الوطني وموقفه المبدئي حيث لم يخش المجاهرة برأيه السياسي لمصلحة وطنه وأمته حتى ولو تعارض هذا الرأي مع آراء بعض القيادات السياسية.

الاتفاق المصري السعودي السوري ٢٩ أكتوبر ١٩٥٥

وكان رأينا ضرورة العمل لتحقيق تقارب حقيقى مع الدول العربية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى. وقد تابعنا هذا التقارب العربى حيث تم إبرام الاتفاق الثلاثى بين مصر وسوريا والسعودية فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٥، وإقامة قيادة مشتركة بالقاهرة، واعتبرنا هذا الاتفاق بداية لإجماع عربى فى اتجاه استراتيجية المواجهة للصراع. وقد رحبنا باخواننا من سوريا والسعودية للتدريب المشترك معنا، وقد حضر عدد كبير منهم لمصر ومنهم الطيار حافظ الأسد. وقد منحنا هذا الاتفاق فرصا فريدة للالتقاء باخواننا فى كل من السعودية وسوريا، وكنت قد تعرفت على عدد منهم فى القاهرة، وفى أثناء الدراسة بالكلية الحربية عام ١٩٥٣، وقد ناقشنا موضوعات التضامن العربى والاعتداءات الصهيونية وموضوعات التسليح والتنظيم وكيفية مواجهة التطرف الاسرائيلى الذى يهدد الأمة العربية والاسلامية. وأكدنا أننا كمسلمين ومسيحيين، لانقبل احتلال التطرف الاسرائيلى لنصف مدينة القدس وأنه يجب العمل سويا لزيادة خبرتنا العسكرية والسياسية وتدعيم وحدتنا العربية لمواجهة الصراع العربى الاسرائيلى. وقد تنبهت اسرائيل لخطورة هذا التلاقى، فقررت ضرب هذا الاتفاق بعنف حتى توقف أى مزيد من وحدة الأمة العربية، فقامت فى ١١ ديسمبر ١٩٥٥ بالهجوم على المواقع السورية قرب طبريا حيث استشهد عشرات من الزملاء السوريين. وقد أكدت للأخوة السعوديين والسوريين بأن غرض اسرائيل من هذا الهجوم اثبات عدم جدوى الاتفاق الثلاثى، ولذلك يجب أن نقلب المخططات الاسرائيلية رأسا على عقب بمزيد من الاتجاه القومى العربى وتوسيع قاعدة الاتفاق الثلاثى ليشمل كل الدول العربية لمواجهة هذا الصراع.

تأميم قناة السويس ٢٦ يوليو ١٩٥٦

وكانت قناعتى - بعد محاولة دول الغرب، إجبارنا على مرور السفن الاسرائيلية، فى قناة السويس حتى فى ظل حالة الحرب مع اسرائيل - بأهمية العمل بأن تكون قناة السويس مصرية فى إدارتها وملكيتهá وعملها. وكانت هذه الفكرة تراودنى دائما بعد اجتيازى امتحان وزارة الخارجية المعلن فى مارس ١٩٥٦، والذي تقدمت إليه لظروف وأسباب عديدة سأشرحها فى الكتاب الخاص بالسياسة الخارجية، وعلى أساس أن العمل بالخارجية المصرية يحقق لنا مجالا هاما فى مناهضة الاستعمار والتطرف الاسرائيلى فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى. وقد بدأت العمل بوزارة الخارجية وكلى آمال عريضة فى أن أقدم لوطننا مصر وأمتنا العربية ما أستطيعه من جهد، وأن أشارك فى التحرك السياسى الخارجى والذي شعرت بأهميته بعد تحركنا العربى والدولى فى الفترة الأخيرة، وبداية مصر لدورها القيادى فى التحرر والاستقلال.

وقد عينت فى إدارة الأمريكيتين فى ماير ١٩٥٦ (وكان عدد دبلوماسيها ثلاثة)، وبدأت

إعداد التقارير والمذكرات عن علاقاتنا بدول القارة الأمريكية الشمالية والجنوبية وخاصة عن علاقاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت تقف موقفا منحازا لإسرائيل قبل وبعد حرب ١٩٤٨. واتبعت منذ ذلك التاريخ تقليدا دائما يقضى بكتابة تقرير أسبوعي عن النشاط الإسرائيلي في مختلف المجالات في منطقة عملي. وخلال عملي بهذه الإدارة السياسية سحبت الولايات تمويلها في مشروع السد العالي، وأعددت مذكرة تؤكد ضرورة اتخاذ موقف حاسم ردا على الموقف الأمريكي والبنك الدولي، وأن الرد الوحيد والحاسم والمناسب هو تأمين قناة السويس، واستندت إلى الحجج السياسية والقانونية المؤيدة لذلك، وقد راجع بعض كبار سفراء وزارة الخارجية هذه المذكرة وتعجبوا من جرأة هذا التقرير وإن لم يعارضوه، وصدر بعدئذ قرار مصر بتأمين القناة في ٢٦ يوليو ٥٦، الأمر الذي تساءل عدد من الدبلوماسيين عن سابق معرفتي لما كان يدور بهذا الشأن، وكان ردي الصريح أن موقفي نابع عن خلفية سابقة.

الباب الثالث

من حرب ١٩٥٦ حتى قبل حرب ١٩٦٧

1

1

أكد العدوان الاسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦، حتمية الصراع العربي الاسرائيلي طالما استمر قادة التطرف الاسرائيلي في تولى مقاليد الأمور في اسرائيل. وأثبت هذا العدوان تحالف هذا التطرف مع بعض القيادات الأجنبية خاصة، بريطانيا وفرنسا لضرب استقلال دول المنطقة، ولاستمرار الاستعمار الغربي الامبريالي لأرضنا العربية. وتبلور الموقف المصري خلال هذه المرحلة، ليؤكد ويؤكد ضرورة تضامن ووحدة الأمة العربية، في مواجهة تحديات الصراع، لذلك أعربنا عن ترحيبنا بوحدة مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨، لإقامة الجمهورية العربية المتحدة، إلا أننا سرعان ما صدمنا بانفصال هذه الوحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، مما أدى إلى نكسة عربية في مواجهة الصراع. وأكدت أثناء عملي في مصر وفي خارجها، بضرورة تضامن الشعب العربي، ومواجهة نفوذ التطرف الاسرائيلي، في جميع المواقع وفي مختلف المجالات، كما أيدنا وساندنا ثورة الجزائر، وحركات الاستقلال في دول الخليج العربي. واعتبرنا قرارات القمة العربية منذ ١٩٦٤، مؤشرا هاما لعودة التضامن العربي، وإعادة تحرك العمل العربي المشترك لتأييد فلسطين واستقلالها، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني، في العودة وتقرير المصير، فساندنا جيش التحرير الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية وإعلان غزة كجزء من أرض فلسطين وفقا لدستور ١٩٦٢ وواجهنا احتمالات توسع التطرف الاسرائيلي على حساب الأرض العربية، خاصة في سوريا، إلا أننا حذرنا من خطورة الاندفاع دون تخطيط وتنسيق عربي شامل، إلا أن الأمور قد تطورت مما أدى إلى بدء المرحلة القادمة، بالاعتداء الاسرائيلي عام ٦٧ على الأراضي العربية.

الاعتداء الاسرائيلي الفرنسي البريطاني ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦

وأعددت تقريرا اشير فيه إلى أن المعلومات تؤكد أن هناك تعاونا وثيقا جديدا قد تبلور أخيرا بين التطرف الاسرائيلي ودول الغرب، خاصة فرنسا وبريطانيا خلال أزمة تأميم القناة، بغرض محاولة توجيه ضربة لمصر وللامة العربية. وأكدت أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع، ولذلك أرى ضرورة مواجهة هذا التحالف الجديد بدعم دولتي المغرب العربي حديثي الاستقلال، المغرب وتونس، وزيادة مساعداتنا للثورة الجزائرية ضد فرنسا في الجزائر، ومناطق نفوذها ونفوذ بريطانيا التقليدية في بعض الدول العربية والأفريقية التي لم تحقق استقلالها بعد. وفي اليوم التالي صدر قرار بتعييني في السفارة المصرية بالرباط للقيام بإجراءات إنشائها، ووصلت للمغرب في منتصف سبتمبر ٥٦ حيث بدأت العمل مع قيادات وشعب المغرب ومع القيادات الجزائرية في المغرب وعلى رأسها هواري بومدين ولم يمض شهر واحد حتى أعلنت مصر عن قيام اسرائيل بالاعتداء على مصر والاستيلاء على سيناء واستشهاد عدد كبير من مقاتلينا وأبطالنا في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، ثم اتبعت فرنسا وبريطانيا الهجوم الاسرائيلي بهجوم مشترك على مدن القناة وغارات جوية على القاهرة والمدن المصرية رغم الاتفاق السابق على مقابلة وزير خارجية مصر

محمود فوزى لوزير خارجية فرنسا وبريطانيا فى نفس اليوم، لإيجاد حل سلمى لمشكلة تأميم القناة والاتفاق على التعويضات وانكشف التآمر الذى كنا دائما نحذر منه.

موقف المغرب من الاعتداء الثلاثى

وقد شارك الشعب المغربى مصر فى رفض وإدانة الاعتداء فحضر علال الفاسى والمهدى بن بركة وكذلك قيادات جيش التحرير المغربى الدكتور الخطيب للسفارة، حيث شاركوا إدانة هذا الاعتداء. وقد دعوت قادة وشعب المغرب لضرورة إجراء المزيد من اللقاءات الرسمية والشعبية مع مصر والأمة العربية لمواجهة مخاطر الاستعمار والتطرف الاسرائيلى فى الصراع مع اسرائيل.

وقمت بعرض أشرطة سينمائية فى دور السينما العامة فى مدن المغرب عن الهجوم الوحشى الثلاثى ضد مصر، والقيت كلمات عقبها، تدعو للتضامن العربى فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى كما طالبت قادة المغرب بضرورة الانضمام لجامعة الدول العربية، ورفضى لحجج بعض المسئولين بأن هذا الانضمام يثير حساسيات مع سكان البلاد من البربر، مشيرا إلى ارتباط العرب والبربر معا فى معارك الأمة العربية المصيرية، وقد حضر الرئيس السادات للمغرب أثناء توليه وكالة مجلس الأمة المصرى عام ١٩٥٧ بناء على دعوة من رئيس وزراء المغرب أثناء مقابلتهما فى مؤتمر برلمانى فى تونس، وقد طلب مقابلة الملك محمد الخامس إلا أن الرد قد تأخر لعدة أيام وباستفسارى من أحد المسئولين المغاربة عن سبب ذلك أشار إلى أن بعض الدوائر المغربية ترى أن قادة الثورة فى مصر اتجهوا كثيرا نحو الاتجاه اليسارى وذلك يمثل خطورة على الحكم فى المغرب، ونصحنى باصطحاب الرئيس السادات وسكرتيه الخاص فوزى عبد الحافظ لزيارة مدن المغرب ومناطقها السياحية، وأنه قد تم إبلاغ المسئولين بتسهيل هذه الزيارة، وبمصاحبتى للرئيس انور السادات لمدة تزيد على العشرة أيام ليل نهار وسبق مقابلاتى له فى عام ٥٣ فى معسكر قصر النيل بالقاهرة استطعت أن أتبين اتجاهاته الوطنية والسياسية.

الثورة الجزائرية

وقد تابعت اتصالاتى أثناء عملى بالمغرب بقيادة ثورة الجزائر، وأكدت أن تحرير الجزائر جزء من أهداف مصر القومية، ويهدف إلى دعم تجمع القوى العربية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى وسأشير فى هذا الكتاب إلى الموضوع المتعلق بثورة الجزائر وعلاقته بالصراع تاركا موضوع الثورة الجزائرية وموقفنا منها لكتاب السياسة الخارجية لمصر. وقد حذرت قادة جبهة التحرير الجزائرية وجيش التحرير المغربى السابق والذى كان يتعاون معها من خطورة اقتراب أية سفينة محملة بالأسلحة لشوار الجزائر من شواطئ المغرب فى أوائل اكتوبر ١٩٥٦، حيث أن معلوماتى تؤكد توفير قوات الاحتلال الفرنسى للجزائر، لدويات مستمرة لمراقبة الشواطئ المغربية، وأرسلت للقاهرة نفس هذه التحذيرات كما أكدت المعلومات أن بعض دوائر مخابرات

التطرف الاسرائيلي تحاول الحصول على اثباتات اشتراك مصر في امداد الثورة الجزائرية بالأسلحة لتتخذ ذلك وسيلة لاجتذاب فرنسا لصفها. والمشاركة في الاعتداء على مصر وعلمت بعدئذ بأن السفينة المحملة بالأسلحة المصرية قد غادرت مصر ولا يوجد اتصال لاسلكي معها، وبمحاولة اقترابها من الشاطئ الشمالي للمغرب والمنطقتي سبتة ومليلة في شمال المغرب، تصدت دوريات السواحل الفرنسية للسفينة وأحاطت بها وأسرتها في ميناء سبتة بعد أن حلقت الطائرات الفرنسية العسكرية فوقها وأرغمتها على دخول الميناء حيث صودرت الشحنة وكانت بأكثر من مليون دولار أمريكي، وقد أكدت بعد ذلك أن المخابرات الاسرائيلية هي التي ساهمت في كشف هذه السفينة، واطار الحكومة الفرنسية عنها. كما كان لدور المخابرات الاسرائيلية وتعاونها مع المخابرات الفرنسية نتائج في حادث اختلاس أحد البنوك مبلغ مليون دولار كانت مخصصة للثورة الجزائرية، وقد فوجئت بوصول لواء مصري مع أحد أعضاء سفارتنا ببروكسل للرباط، حيث اخطرنا بأنه تم تحويل هذا المبلغ من مصر للثورة الجزائرية عن طريق بنك بلجيكي له فرع في طنجة، إلا أنني علمت بأن هذا البنك بطنجة وهمى افتتاحه أحد العناصر الصهيونية البلجيكية واستطاع الحصول على المبلغ ليسلمه لاسرائيل وبالتالي زاد عداو الحكومة الفرنسية لمصر وزاد تأييدها بالتالي للتطرف الاسرائيلي.

مشروع ايزنهاور ٢١ نوفمبر ١٩٥٦

وأكدت في لقاءاتي بقيادة المغرب رفضي لمبدأ ايزنهاور، وأن مصر ترى فيه خطورة على الاستقلال الحقيقي للدول العربية وأن الولايات المتحدة - المنحازة لاسرائيل - تحاول تطبيق هذا المبدأ على منطقتنا العربية - ايقاف تنمية الاقتصاد العربي وربط أمتنا بعجلة الاستعمار الأمريكي. وقد اقترن الانذار الأمريكي - المواقب للإنذار السوفيتي - لاسرائيل وفرنسا وبريطانيا بالانسحاب من مصر مع تقديم ايزنهاور لمشروعه في ٢١ نوفمبر ٥٦، ويقضى بتسليح دول المنطقة تسليحا محدودا بدلا من التسليح السوفيتي واستخدام القوات الأمريكية لضمان وحماية استقلال الدول التي تطلب المساعدة ضد أية دولة تحت السيطرة الشيوعية واعتبرنا أن هذا العرض يماثل عروض الأحلاف العسكرية التي رفضناها ويتنافى مع استقلالنا السياسي والعسكري. وقد علمت بأن بعض المسئولين في المغرب ينظرون لهذا المشروع نظرة جديدة للحصول على المساعدات الاقتصادية الأمريكية خاصة وأن لأمريكا قوات عسكرية وجوية هامة في المغرب تابعة للقيادة الأمريكية وحلف الأطلسي.

وفي مقابلاتي لريتشارد نيكسون نائب رئيس الجمهورية الأمريكية وقتئذ في الدار البيضاء في يناير ١٩٥٧ - الذي حضر للمغرب لغرض عرض المشروع، وأثناء تقديمي له من مدير المراسم بالمغرب أشار نيكسون باهتسامة قائلا " وهل وصل المصريون إلى هذه المنطقة " فأجبتته مبتسما كذلك " بأنه من الطبيعي أن نكون كعرب ومسلمين متواجدين في المغرب، إلا أن ما يدعوا للدهشة

وجود غيرنا من الأجانب على الأراضي العربية". وضحك نيكسون كثيرا ورفقاؤه، وقد علمت بعدئذ من أحد أعضاء السفارة الأمريكية بأن نيكسون قد ناقشهم في موضوع التواجد المصري في المغرب والنفوذ المصري في المنطقة من خلال دعم الثورة الجزائرية، كما حاول تمرير موضوع مشروع ايزنهاور، إلا أنه فشل في اقناع المغرب به .

يهود المغرب العربي

وقد أهديت من اليوم الأول لوصولي للمغرب اهتماما بتتبع نشاط الدوائر الصهيونية مع أعضاء الجالية اليهودية بالمغرب، ومحاولة ربط أعضاء هذه الجالية بالتطرف الاسرائيلي. وقد علمت بأن مسئولى المنظمة الصهيونية العالمية، يبذلون كل مجهوداتهم لكي يتعاون يهود المغرب معهم في إرسال الدعم المادى الاسرائيلي، وكذلك في محاولات إغرائهم بالهجرة إلى اسرائيل، وقد أخطرت بعض القادة المغاربة بأن ذلك يخل بالتوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلي، ويؤدى إلى تغليب كفة التطرف الاسرائيلي. وقد كان بعض المسئولين المغاربة على علاقة قوية مع بعض قادة يهود المغرب، حيث كانت توجد جالية يهودية كبيرة ومؤثرة لها علاقات اقتصادية واجتماعية مع عدد من المسئولين المغاربة، وكان أحد وزراء المغرب من اليهود وهو الدكتور "بن زكين"، وكان ولي عهد المغرب الأمير الحسن يشارك يهود المغرب في احتفالاتهم الدينية والاجتماعية.

وبعد حصولي على معلومات مؤكدة عن هجرة اليهود المغاربة لاسرائيل ونشاط اسرائيل لتشجيع هذه الهجرة من المغرب وتونس والجزائر، قابلت القادة المغاربة المسئولين وناشدتهم بضرورة إيقاف هذه الهجرة لاسرائيل، كما اتصلت بقادة اليهود فى المغرب وأخطرتهم بأننا ساميون مثلهم ولسنا ضد اليهود، وأن ارتباطنا وطيد على مدى العصور، إلا أننا ضد التطرف الاسرائيلي، وطلبت منهم إيقاف هذه الهجرة والعيش فى أمن وسلام مع شعب دول شمال أفريقيا الذى يرتبطون معه بعلاقات ود وصداقة واخوة، وأكدت أن زيادة هذه الهجرة لن تؤدي إلى مصلحة الأطراف العربية أو اليهودية، بل على العكس فإنها ستزيد من اشتعال نيران الصراع العربى الاسرائيلي. وقد استطعنا اقناع البعض بالبقاء، وهاجر البعض الآخر لاسرائيل ليزيد من هذا الصراع .

العمل العربى الأفريقى ١٩٥٧

وكننا نرى أهمية دعم العلاقات مع الدول الأفريقية وشعوبها قبل وبعد اعلان استقلالها لأن ذلك يدعم موقف مصر والأمة العربية في مواجهتهما للصراع العربى الاسرائيلي.

وقمت مع السفير عبد المجيد رمضان بزيارة دول غرب أفريقيا فى مارس / أبريل ١٩٥٧ حاملين رسائل من الرئيس عبد الناصر لرؤساء هذه الدول حيث لم يكن لدينا أية سفارة في هذه

المنطقة، وكانت بريطانيا وفرنسا تسيطران على معظم هذه الدول وتقدمان الدعم للتطرف الاسرائيلي في التواجد في هذه الدول وتوسيع نشاطه السياسى والاقتصادى فيها. وكانت زيارتنا في أوائل ١٩٥٧ تحديا للتطرف الاسرائيلي بعد عدة أشهر من الاعتداء الثلاثى على مصر وبعد أيام من الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في مارس ١٩٥٧، بعد أن كانت جولدا مائير وزيرة خارجية اسرائيل وبن جوريون رئيس الوزراء قد أعلنوا في الكنيست الاسرائيلي (البرلمان) بضم سيناء لاسرائيل، وبأن هناك مطالب تاريخية للصهيونية على أرض سيناء مما أكد مبادئنا من ارتباط الأمن الوطنى المصرى بالأمن القومى العربى والفلسطينى. وقد لاحظنا في هذه الدول الأفريقية مدى التغفل الاسرائيلي المؤيد من بريطانيا وفرنسا في مختلف المجالات. وأشير مثلا، للوضع في غانا، حيث أقامت اسرائيل عدة شركات مشتركة مع غانا مثل النجوم الخمسة وغيرها من شركات النقل البحرى، كما أقامت مراكز ثقافية وشركات تجارية متعددة. وقد طلبنا فور وصولنا مقابلة الرئيس كوامى نكروما وتأخر الرد، وقد أشار بعض الأخوة اللبنانيين المقيمين بغانا، بأنه قد يرجع السبب في عدم الرد على طلب مقابلة نكروما للنفوذ الصهيونى، وقد نفيت ذلك تماما لعلمى باتجاهات نكروما منذ قيامه مع قادة الدول المستعمرة بانتقاد الاستعمار والعنصرية في حديقة هايدبارك بلندن منذ الخمسينيات واشتراكنا معه في هذه المظاهرات.

وحاولت تقصى حقيقة التأخر في الرد على المقابلة من مدير مكتب نكروما، حيث أشرت بمعرفتى له، وبأن له شعبية كبيرة في مصر وأنها قد فوجئنا باستقلال غانا دون أن تصلنا دعوة لحضور حفلات الاستقلال كغيرنا من الدول، وبدأ المسئول الغانى يوضح الموقف فذكر أن نكروما يعتز بمصر وأن له علاقات صداقة مع عدد من المصريين أثناء وجوده بلندن أثناء الاحتلال البريطانى لبلاده، إلا أنه استاء جدا لعدم تلقيه ردا على رسالته المرسلة عن طريق الدولة التى كانت تتولى رعاية مصالح بريطانيا بالقاهرة، بالدعوة لحضور حفلات استقلال غانا والتى حضرها عدد من المسئولين العرب ومنهم ارسلان وزير دفاع لبنان. وقد بادرت بالقول بأن مصر لم تتلق أية دعوة لحضور حفلات الاستقلال، فاستأذنا المسئول الغانى لدقائق عاد بعدها ليخطرنا بأن نكروما ينتظر مقابلتنا فورا، وكان لقاء وديا للغاية ذكرنى خلاله بأحداث لندن وبالتجمعات الأفريقية لمواجهة الاستعمار والصحف التى كنا نرسل إليها مقالاتنا، وصمم على استضافتنا لأسبوعين حيث كنا نتناول الأحاديث عن مصر والأمة العربية وغانا وأفريقيا وعن خطورة التوسع الاسرائيلي، وأن عدوان ٥٦ أثبت مدى تضامن التطرف الاسرائيلي مع الإمبريالية الغربية، وأن علينا كعرب وأفارقة العمل سويا لمواجهة هذه الخطورة وخلال حفل عشاء أقامه بمنزله دعا إليه بعض زعماء غانا، فوجئت بشخص أسمر اللون يصطحب زوجته وبيادرنى بالحديث بالعربية الفصحى، كما خاطبتنى زوجته باللهجة العامية المصرية وأشار بأنه الشيخ السنارى خريج جامعة الأزهر وزوجته كريمة شيخة الأزهر وعند استئذاننا للتصريف أشار نكروما بأن السنارى سيحمل إلينا اليوم التالى رسالة هامة وشخصية ويرجو تحقيقها، وحضر السنارى وزوجته وخطرنا برسالة

نكروما وتتلخص في رغبته الزواج من فتاة مصرية قبطية لأنه يعلم بأهمية ارتباط أفريقيا السوداء بمصر، وسافر السنارى للقاهرة واختار تحية كزوجة لنكروما

الوحدة المصرية السورية ٢٢ فبراير ١٩٥٨

وكنا نرى أهمية التضامن العربى ووحدة الأمة العربية لدعم التفوق العربى فى التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى، إلا أننا كنا نؤكد بضرورة أن يسبق هذه الوحدة لقاءات واجتماعات وإجراءات تمهيدية حتى يتحقق التضامن العربى بصورة فعالة. وقد كانت مفاجأة عندما علمت بإعلان الوحدة بين مصر وسوريا فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ بعد عودتى من المغرب لمينا الاسكندرية، وكان فى استقبالى زميلى اللواء مدحت يوسف. وتوجهت لعملى بوزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) لأشارك اخوتى السوريين والمصريين الدبلوماسيين العمل لتحقيق أهداف الأمة العربية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى، ثم تصدينا لردود الفعل السلبية فى بعض الدول العربية ولتدخل القوات الأمريكية والبريطانية فى لبنان والأردن لحماية بعض قادة دول المنطقة من خطر مزعوم ضدهم من هذه الوحدة، فى حين أن الخطر كان موجها ضد التطرف الاسرائيلى والدول المؤيدة له، خوفا من أن تؤدى هذه الوحدة لقلب موازين القوى فى المنطقة. وقد تحركت اسرائيل وأعوانها لمحاربة هذه الوحدة بتأييد من بعض الدول الغربية، باعتبار أنها أحاطت باسرائيل وأدخلت مصر لقلب القارة الآسيوية وتفجرت مرحلة جديدة للصراع العربى الاسرائيلى لصالح الأمة العربية... وقد زاد الأمل فى التفوق فى التوازن بعد إعلان قيام الثورة العراقية فى ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨ على أساس التحرك لتحقيق الوحدة العربية الشاملة للوصول لتحقيق آمال الأمة العربية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى، إلا أننا فوجئنا باستيلاء عبد الكريم قاسم على الثورة واتضح بعدئذ أنه إقليمي عراقي وليس قوميا عربيا كما إدعى فى أول الثورة.

الهجرة اليهودية لاسرائيل عبر النمسا واليونان

وقد كانت قناعتنا كاملة بخطورة هذه الهجرة على مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى، وأنها تساعد قادة التطرف الاسرائيلى فى رفضهم للسلام الحقيقى والدائم فى المنطقة، حيث أن هذه الهجرة تحقق لهم مزيدا من القوى البشرية العدرية فى الوقت الذى تحقق لهم المساعدات المالية الهائلة المتدفقة من أمريكا والغرب انتعاشا فى الأوضاع الاقتصادية، وقد كان علينا أن نتصدى لمعرفة تفاصيل هذه الهجرة، وأن نعمل على مزيد من الاتصالات لإيقافها من مصدرها من دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى، وتحجيم المساعدات التى تقدمها بعض الدول لتسهيل مرور المهاجرين لإسرائيل ومنها النمسا واليونان. وقد رحبت بترشيحى فى العمل فى فيينا كسكرتير ثان للسفارة لأواصل متابعة هذه الهجرة وغيرها من موضوعات الصراع العربى

الاسرائيلى في النمسا ووسط أوروبا ، وذلك مع السفير حسن بلبل والذي كان وكيلا لجهاز المخابرات العامة وأحد المسئولين عن قضية " رأفت الهجان " وغيرها من قضايا المخابرات ، وطلبت مصر ترشيحه في منصب سفيرها في فيينا . إلا أنني علمت بأن السلطات النمساوية رفضت ترشيح حسن بلبل وفقا للبيانات المرسلة لها عن تاريخه بأمانة وذلك لخشية النمساويين من النفوذ الصهيوني الذي كان يسيطر على عدد من قادتهم والذين وضعوا معسكرات كاملة بالنمسا لصالح استقبال اليهود السوفييت ويهود شرق أوروبا وإعدادهم ثانية للسفر لإسرائيل . وقد أخطرتني المسئولون بالخارجية بصعوبة العمل ضد النفوذ الاسرائيلي وقتئذ في النمسا للظروف السابقة وعرضوا علي العمل في اليونان لمتابعة الموقف الاسرائيلي هناك وفي قبرص قبل الاستقلال وقد وافقت على ذلك .

وبدأت فور وصولي لليونان بمتابعة تفاصيل هجرة يهود شرق أوروبا لإسرائيل عبر الأراضي اليونانية ودول شرق أوروبا ، وقد استفدت من عملي السابق كنائب لمدير إدارة شرق أوروبا والتي يشمل اختصاصها اليونان وقبرص ودول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي في معرفة كل مايتعلق بهذا الموضوع وعلاقات بعض اليونانيين بإسرائيل . وقد أجريت اتصالات مع المسئولين اليونانيين لإقناعهم بأن السماح بمزيد من المهاجرين اليهود لإسرائيل ، هو تأييد للتوسع الاسرائيلي على حساب الدول العربية المؤيدة لليونان في مواقفها العادلة خاصة في قضية قبرص ، الأمر الذي تكون له نتائج خطيرة على السلم والأمن بالشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط . وبعدئذ ، بدأت الحكومة اليونانية تضيق الخناق على مرور هذه الهجرة عبر أراضيها أو مياها الإقليمية ، وقد تأكدت من ذلك من مصادري في الدوائر اليونانية .

محاولة مقاطعة السفن المصرية في الموانئ الأجنبية

وكنا نعلم بمحاولات إسرائيل التأثير على بعض قادة اتحادات عمال النقل البحري للموافقة على قرار قدمه بعض أصدقاء إسرائيل للاتحادات العمالية الدولية ، بشأن مقاطعة السفن المصرية في الموانئ الأجنبية ، كرد على قرار مصر بمنع مرور السفن الاسرائيلية في قناة السويس ، وبدأ تنفيذ ذلك في مقاطعة تفريغ السفينة كليوباترا في الموانئ الأمريكية .

وقد قمت باتصالات مع رؤساء هذه الاتحادات والنقابات العمالية ومنهم رئيس اتحاد عمال اليونان " رافتوبولس " وسكرتير عام اتحاد عمال النقل البحري " بتروليس " وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي لعمال النقل ، وشرحت لجميع القيادات العمالية اليونانية موقفنا من قضايانا العادلة وموقف التطرف الاسرائيلي العدائي من الشعوب المناضلة في سبيل الحصول على استقلالها وأوضحنا لهم شرعية وقانونية وجهة النظر المصرية بشأن منع مرور السفن الاسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة كنتيجة حتمية لاعتداءات إسرائيل واستمرار حالة

الحرب، وقد حصلنا على تأييدهم لقضايانا العربية ورفضهم للآراء الاسرائيلية والتي حاولت اسرائيل عرضها على الاتحاد الدولي لعمال النقل، الأمر الذي أدى إلى رفض الاتحاد الدولي لوجهة النظر الاسرائيلية.

قواعد حلف شمال الأطلسي بشرق البحر الأبيض المتوسط

وقد حذرنا أصدقاءنا اليونانيين ، من خطورة استخدام فرنسا وبريطانيا لقواعدهما العسكرية في منطقة البحر الأبيض ، واستغلالهما كذلك لبعض قواعد حلف الأطلسي ، لتوجيه الهجوم ضد مصر بمشاركة العدوان الاسرائيلي عام ١٩٥٦ . وأشارت إلى أسباب رفض مصر الإنضمام للأحلاف شرقها وغربها ، وأنها تؤكد على موقفنا برفض استخدام الأحلاف العسكرية الأجنبية للهجوم على مصر أو على الدول العربية أو تحريك قواتها لصالح اسرائيل في الصراع العربي الاسرائيلي ، وقد أفاد المسئولون اليونانيون عن أسباب اضطرارهم للإنضمام لحلف الأطلسي منذ ١٩٥٢ لمواجهة الخطر الشيوعي ، ولا يثق أي توسع له على حساب دول المنطقة باعتبار أن اليونان تكملة لخط الدفاع الغربي وأن جنوب اليونان وجزرها خط الدفاع الثاني الغربي لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط في حالة تمكن الاتحاد السوفيتي من الخروج من المضائق التركية وتوجيه هجوم ضد دول الغرب ، وأكد المسئولون اليونانيون عدم السماح لحلف شمال الأطلسي أو لإحدى دوله باستخدام قواعد الحلف باليونان بالاعتداء على مصر أو أي دولة عربية ، واستندوا لذلك من رفضهم للعدوان الثلاثي الاسرائيلي البريطاني الفرنسي عام ٥٦ على مصر ورفضهم استخدام أية قاعدة للحلف لهذا الغرض.

وقد طمأنتنا هذه التأكيدات، إلا أنني أشرت بأن الظروف الدولية والمسئولين في اليونان قد يتغيرون وقد يستجد من الأمور أن نفاجأ باستخدام هذه القواعد لصالح إسرائيل في مجال الصراع العربي الاسرائيلي ، لذلك فانه يجب معرفة قواعد هذا الحلف في اليونان والبحر الأبيض والتي تعتبر مراكز هامة جدا بالنسبة لاستراتيجيتنا العربية، وقد استطعت تحديد مواقع جميع قواعد حلف شمال الأطلسي في شرق البحر الأبيض المتوسط وخاصة في اليونان باتصالاتي بجهات مختلفة وكذلك وحدات الأسطول السادس بالمنطقة وأرسلت بياناتها الدقيقة للقاهرة لصالح خططنا الدفاعية مستقبلا.

مواجهة النشاط الاسرائيلي باليونان

وكانت وجهة نظري دائما ، ضرورة معرفة المزيد عن النشاط الاسرائيلي السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي في كل بلد ومنطقة من العالم حتى تكون لدينا صورة حقيقية للصراع العربي الاسرائيلي .

وقد تعرفت إثر وصولي لليونان على العديد من الأصدقاء الذين ساعدونا على تحقيق أهدافنا وقد ساعدنا على تحركنا، عدم ترحيب قادة اليونان بموقف إسرائيل واعتداءاتها بل وأدانوها، وكذلك عدم وجود تمثيل دبلوماسي قانوني كامل بين اليونان وإسرائيل. وقد كانت لى اتصالات مستمرة ومثمرة مع مختلف القيادات اليونانية ورجال الأحزاب السياسية. وقد قمت بشرح قضايانا العادلة لهم وأهداف إسرائيل التوسعية واستمعت منهم إلى قضاياهم العادلة التي أيدناها خاصة المطالبة باستقلال قبرص وجلاء القواعد البريطانية عنها. وقد أشار المسؤولون اليونانيون إلي أن بلادهم تؤيد مصر في مواقفها العادلة، فأيدتها في تأميم قناة السويس واستمرار المرشدين اليونانيين في العمل مع المرشدين المصريين بعد مؤامرة سحب بريطانيا وفرنسا لمرشديهم لتعطيل القناة وأيدتها ضد العدوان الثلاثي عام ٥٦، وقد أشار وزير الخارجية «أثيروف» أثناء إحدى حفلات العشاء بالسفارة المصرية باليونان بأنه يقدر تماما دور مصر وعلاقاتها التاريخية باليونان وأنه على استعداد لتقديم كل دعم لعلاقة بلاده بمصر في مواجهة الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد أوضحنا للمسؤولين المصريين أهمية تدعيم الروابط العربية اليونانية وإنشاء عدد منها، وتدعيمها ماديا ومعنويا نظرا لإمكاناتها المحدودة حتى يمكنها مواجهة نشاط الروابط والجمعيات اليونانية الإسرائيلية، وقد تم دعم عدد من هذه الروابط مما كان له أثر في زيادة فعاليتها ووقوفها مع القضايا العربية في مواجهة الصراع العربي الإسرائيلي.

زيارة الرئيس عبد الناصر لليونان يونيو ١٩٦٠

وقد أعددت عدة تقارير بضرورة دعم التعاون بين مصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة) وبين دول منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وضرورة قيام كبار المسؤولين بزيارات مستمرة لتحقيق هذا التعاون. وقد كانت زيارة الرئيس عبد الناصر لليونان في يونيو ١٩٦٠، هامة جدا، إذ تعتبر أول زيارة لرئيس مصرى لليونان، وقد أدت الزيارة لتوثيق العلاقات مع الحكومة والشعب اليوناني لصالح القضايا العربية وفي مواجهة إسرائيل والصراع العربي الإسرائيلي.

وقد كنت المكلف بالتنسيق السياسى بين الوفدين المصرى واليونانى، وقد كانت فرصة للتعرف عن قرب بالرئيس عبد الناصر ونوابه والوزراء المصريين والسوريين المرافقين له في الزيارة، كما حققت لى مقابلات مع الرئيس عبد الناصر - بعيدا عن مسئولياته الرسمية في القاهرة ودمشق - ناقشت الرئيس خلالها عن آرائه في أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي، وعن تأثير العلاقات الخارجية على هذا الصراع وكذلك إعلان الوحدة مع سوريا على مستقبل المنطقة.. وقد أشار عبد الناصر إلي هذه الموضوعات باستفاضة وألخص هنا رأيه بالنسبة للوحدة مع سوريا والصراع، إذ كان يرى أنه لو تحققت الوحدة تلاحما حقيقيا وفعالا بين مصر وسوريا في مختلف

المبادىء، فإنها ستقف بقوة ضد التوسع الصهيونى الذى يمثل خطورة حقيقية على الأمة العربية والذى يقتضى منا مواجهتها بتحقيق التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى.

وسأعرض فى كتاب السياسة الخارجية لمصر بعض الآراء التى نوقشت أثناء هذه الزيارة، والتى حققت أهدافها فى إيجاد تقارب عربى يونانى لصالح الأمة العربية والدول الصديقة.

استقلال قبرص

وكانت وجهة نظرى ضرورة تدعيم العلاقات مع قبرص فى أسرع وقت، وذلك تمهيدا لاعلان استقلالها، وقد أشار الرئيس عبد الناصر أثناء زيارته لليونان بأهمية سرعة العمل لتحقيق التواجد العربى فى قبرص ومواجهة النفوذ الصهيونى فيها ضمن حلقة الصراع العربى الاسرائيلى، وقد وافق على سفرى إلى قبرص وإجراء الاتصالات مع المسئولين فى الجزيرة خاصة وأن بريطانيا كانت تحتل الجزيرة ولها قواعد هامة بها قامت بدور فعال فى اعتداءاتها مع اسرائيل وفرنسا على مصر عام ١٩٥٦. وقد علمت من القبارصة اليونانيين بأن مجال اسرائيل متسع للعمل فى قبرص نظرا لوجود قنصلية اسرائيلية بها فى الوقت الذى لم يكن يوجد إلا قنصلية لبنانية محدودة فى الجزيرة. وقد تم اتفاقى مع رئيس اتحاد عمال قبرص على ترتيبه زيارتى لها والحصول على تصريح بذلك لإجراء اتصالاتى مع المسئولين فيها. وقد أخطرني بالموعد المحدد للزيارة، كما قابلنى بالمطار وحدد لى موعدا مع الأسقف مكاريوس والذى قابلته فى منزله البسيط فى حجرة متواضعة حيث ناقشت معه العلاقات العربية القبرصية، وتطرق فى حديثى لخطورة اسرائيل والصهيونية فى المنطقة وأن عدوان ٥٦ قد أثبت أن اسرائيل أداة للاستعمار والامبريالية ضد دول العالم الثالث علينا التعاون لمواجهة خطرهما وقد أشاد مكاريوس بالعلاقات العربية مع الجالية اليونانية بقبرص وتأييدها لها فى المحافل الدولية، وأخطرته أننا نجد ألا يكون هناك أية حساسية مع الجالية التركية بالجزيرة، وأننى سأحاول مقابلة بعض قادتها فلم يمانع مكاريوس وأشار بأن هذا الاتصال العربى بالجاليين قد يحقق ذوبان الجليد بين الجاليين، وبالفعل طلبت موعدا مع رئيس الجالية التركية " كوتشوك " إلا أننى أخطرت بعدم تمكنى من ذلك لأسباب خاصة وهى تبنى الجانب العربى تأييد القبارصة اليونانيين دوليا، فأوضحت للوسيط التركى بأن هذا الموقف نابع من أهمية تحقيق استقلال ووحدة قبرص واستعدادنا للتدخل لحل الخلافات بين الجانبين الصديقين بروح أخوية.

وقد حصلت خلال الزيارة على معلومات غاية فى الأهمية تتعلق بالنشاط الاسرائيلى فى الجزيرة من يونانيين وقبارصة، بعض منهم كان يقيم سابقا فى مصر، ونقلت هذه المعلومات للقاهرة وكانت لها فائدة كبيرة فى توضيح الموقف فى المنطقة تجاه الصراع العربى الاسرائيلى، وقد وجهت الدعوة لى لحضور حفلات الاستقلال ممثلا لمصر، وبعدها قابلت الرئيس مكاريوس

واتفقت معه على قيامنا بافتتاح سفارة في قبرص فوراً، واشرت إلى أنه قد يكون لقرار قبرص المستقلة عدم افتتاح سفارة لإسرائيل تأثيره الإيجابي على حكومات وشعوب الدول العربية، وقد أشار مكاربوس إلى صعوبة ذلك نظراً للضغط الصهيوني المؤيد من بريطانيا والغرب، وكذلك للموقف التركي المؤيد لإسرائيل والذي كان يتعامل معها في جميع المجالات، إلا أنه قدم وعداً قاطعاً بتأجيل افتتاح سفارة لإسرائيل لمدة ستة أشهر على الأقل بعد إعلان الاستقلال، وقد أبرزت الأهرام خبر هذه الزيارة ومقابلاتي مع مكاربوس في صدر صفحاتها.

الانفصال السوري ٢٨ سبتمبر ١٩٦١

وقد أوليت اهتماماً كبيراً بدعم الوحدة السورية، وقد تعاونت مع عدد من الأخوة السوريين في عملنا بوزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) وفي سفاراتها في الخارج خاصة المغرب واليونان وسويسرا، وتلاقت مبادئنا في أن هذه الوحدة وأي دعم جديد لها بانضمام دول عربية أخرى لها، سيكون لها آثارها في مزيد من التفوق العربي في الصراع العربي الإسرائيلي. وأذكر من الزملاء الدبلوماسيين السوريين الدكتور سعدى بسيسو والعقيد وفيق اسماعيل وغالب الأناسي وخالد محسن البرازي ابن رئيس وزراء سوريا الأسبق والذي أعدم في أحد الانقلابات السورية. وأثناء مناقشاتنا، اتفقت وجهات نظرنا بشأن الموضوعات الخاصة بضرورة وحتمية الوحدة العربية التي تعتبر الوحدة المصرية السورية نواة لها، وأهمية الاهتمام بدعم الموقف العربي الحدودي في مواجهة الصراع العربي الإسرائيلي، وقد أشاروا في أحاديثهم إلي تدمير بعض ضباط الجيش السوري الذين اعتادوا العمل السياسي من عملية حل الأحزاب السياسية وأكدوا ضرورة معرفة القيادة المصرية بوجود خلاف كبير في التركيب الاجتماعي للمجتمع السوري عن المصري واختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية في كلا القطرين المصري والسوري، وأن صدور القوانين الاشتراكية في يوليو ٥٨ ومنها قانون الإصلاح الزراعي وفرض القيود على المصارف التجارية، يهدد تهديداً خطيراً الوحدة المصرية السورية، خاصة في ظل سلبية قيادات البعث والذين استقال عدد منهم وعادوا من القاهرة لدمشق، وقد أخطرنا القاهرة بضرورة العمل على تلافى هذه الخلافات. وقد حزنا يوم إعلان بعض الضباط السوريين الانفصال بين مصر وسوريا في ٢٨ سبتمبر ٦١ وبدء التمزق في كيان الأمة العربية مما أدى إلى نكسة حقيقية للأمة العربية في مواجهة الاستعمار وإسرائيل.

استقلال الجزائر ايثيان ١٩٦٢

ورغم عملي في أثينا، إلا أنني كنت أتولي متابعة النشاط الإسرائيلي في اليونان ودول أوروبا، وكان ذلك يدعوني بصفة مستمرة إلي إعداد تقارير خاصة بأهمية دعم التضامن العربي وتأييد حركات الاستقلال بالدول العربية وذلك دعماً لإحراز التفوق العربي في الصراع العربي

الاسرائيلي، وكانت أولوية اهتماماتي بالعمل على تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي والذي تعاون مع اسرائيل في مراحل عديدة بلغت تأمره معها للهجوم على مصر عام ١٩٥٦.

وقد عرض المسئولون في القاهرة انتقالي الى سويسرا حيث أكون قريبا من المباحثات السرية التي سيجريها " ديجول" مع قادة الجزائر والتي ستركز معظمها في سويسرا أو في شرق فرنسا في المنطقة المجاورة لسويسرا، علما بأن سفارتنا في سويسرا. كانت تتولي الاشراف السياسي على موضوع الجزائر نظرا لعدم وجود تمثيل دبلوماسي مصري في فرنسا منذ ١٩٥٦.

وصدر قرار بنقلني إلى برن عاصمة سويسرا في يونيو ١٩٦١، كما صدر قرار في نفس الوقت بنقل الزميل عمرو موسى للعمل في برن، وقد كان تعاوننا مستمرا في العمل العربي وفي مواجهة النشاط الاسرائيلي وقد التقيت فور وصولي لبرن بالقادة الجزائريين الذين يمثلون جبهة التحرير الوطني الجزائري وعلى رأسهم الدكتور/ محمد البيجاوي والذي عمل بعدئذ سفيراً للجزائر بفرنسا ويعمل حالياً قاضياً لمحكمة العدل الدولية وقد كان البيجاوي يحمل جواز سفر مصرياً حررت له بنفسى ووقعت عليه بناء على تعليمات القاهرة حتى يتسنى له التحرك بحرية في سويسرا، وقد تعاوننا معا حتى تم توقيع اتفاقية ايفيان عام ١٩٦٢ وتحقق للجزائر استقلالها، وغادر قادتها المسجونون بفرنسا سجنهم للتوجه لبرن ثم للقاهرة للعودة منتصرين للجزائر.

وقد ترك السويسريون للبيجاوي حرية التحرك خاصة بعد حادثة القبض على الملحق العسكري الفرنسي ببرن يتعامل مع رئيس الشرطة السويسري في الحصول على معلومات خاصة بالجزائريين وانتحار المسئول السويسري إثر اكتشاف التعاون، مما كان لهذا الحادث أثره في تحركاتنا لتأييد ثوار الجزائر في فرنسا، بعيدا عن أي قيود، حتى تحقق الاستقلال.

متابعة النشاط الاسرائيلي في سويسرا

وبدأت فور التحاقى بالعمل في السفارة المصرية في سويسرا، دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية بها وعلاقاتها بالدول الأجنبية، خاصة اسرائيل ودورها في موضوع الصراع العربي الاسرائيلي، وذلك من خلال الاتصالات بالوزراء والمسئولين ورجال البرلمان وأساتذة الجامعات والعسكريين السويسريين. وقد بدت لي بعدئذ حقائق هامة تتلخص في استغلال إسرائيل للحياد السويسري وتأييد من الجالية اليهودية في سويسرا، وذلك للحصول على مكاسب عديدة لصالح اسرائيل. وكان الاسرائيليون يهددون عن طريق التلميح، بدور بعض القادة السويسريين أثناء الحرب العالمية الثانية باصدارهم الأوامر المشددة لقوات الحدود السويسرية بمنع أي تسلل لسويسرا من ألمانيا أو إيطاليا أو فرنسا المحتلة لأي يهودي يحاول الفرار من النازي، مما أدى الى مقتل أعداد كبيرة من اليهود بأيدي النازي. كما هددوا أيضا بأنهم قد يفضحون عمليات تعامل بعض رجال الأعمال والشركات السويسرية مع الألمان خلال الحرب

العالمية الثانية، وحصول ألمانيا على معدات ومعلومات هامة استفادت منها ألمانيا في حربها مع الحلفاء الأمر الذي يتعارض مع الحياد السويسري. وقد أوضحت للمستولين السويسريين أننا علمنا بأن التطرف الاسرائيلي يحاول إبراز موقف بعض القادة السويسريين ليستغل سويسرا حكومة وشعبا من إثارة هذه الشائعات، الأمر الذي ترى ضرورة التصدي له.

وقد علمت من القادة السويسريين ورجال الاعلام بأن سويسرا كانت مجالا مفتوحا وحياديا لجميع الدول المتحاربة دون تمييز أثناء الحرب العالمية الثانية، وأن المستولين السويسريين قد تغاضوا عن فرار آلاف اليهود والذين لجأوا إلى سويسرا أثناء الحرب من المناطق الألمانية بل وساعدوهم على ذلك، وسمحوا لهم بعدئذ بالإقامة في سويسرا بحرية تامة. إلا أنهم أشاروا أن الشعب السويسري بطبيعته حريص وحذر، وأن طبيعته هذه معروفة لشعوب العالم، وأنهم لا يمكنهم أن يتغاضوا عن أي انتهاك للقوانين الحيادية السويسرية في سبيل إيقاف هذه التهديدات الاسرائيلية البعيدة عن الحقيقة. وقد عملنا على هذا الأساس، لاكتساب ثقة عدد من كبار المستولين السويسريين، وأوضحنا لهم مواقف بعض الاسرائيليين في سويسرا واستغلالهم لموقفها الحيادي للقيام بأعمال غير مشروعة ضد مصر والدول العربية، وأضفت بعلمى - من بعض المصادر الموثوقة - بأن بعض الاسرائيليين يتابعون نشاط المصانع السويسرية ومنتجاتها، وعن بعض الخبراء المقيمين في سويسرا لصالح اسرائيل.

وقد اهتم المستولون السويسريون بهذه المعلومات، وتابعت أجهزة الأمن السويسرية النشاط الاسرائيلي في سويسرا، حيث اتضح لها حصول عملاء اسرائيل على الرسومات الخاصة بطائرات الميراج الفرنسية والتي منحت سويسرا حق إنتاج بعض أجزائها خاصة الرادار وأسرار عسكرية أخرى، كما قاموا بإرهاب عائلات الخبراء الألمان المقيمين في سويسرا والذين يعملون في مصر في صناعة الصواريخ وأن المخابرات الاسرائيلية بالاشتراك مع هؤلاء العملاء أرسلوا طرودا فجرت في وجه بعض الخبراء الألمان في مصر. وقد قدمت سويسرا هؤلاء العملاء للمحاكمة، وصرحت لى بحضورها مع مترجم مصرى للألمانية، في مدينة بازل حيث عرفت جميع المعلومات التي حصل عليها الاسرائيليون، أرسلت للقاهرة، وصدر حكم المحكمة بإدانة أعضاء الشبكة الاسرائيلية بالسجن لسنوات طويلة مختلفة.

قانون الجنسية المزدوجة السويسرية الاسرائيلية

وقد كان تركيزى باستمرار على ضرورة العمل على إيقاف أي دعم مادي أو بشري لاسرائيل، يساعد التطرف الاسرائيلي على مزيد من التوسع على حساب الأرض العربية، ويؤدي إلى تصاعد الصراع العربى الاسرائيلي. ولذلك أبدت - باستمرار - اهتمامى بموضوع هجرة اليهود إلى اسرائيل، أو قيام يهود أمريكا وأوروبا بدعم التطرف الاسرائيلي. وقد علمت بأن اسرائيل تقوم

باتصالات مع سويسرا وفرنسا لإصدار قانون جديد خاص بالجنسية المزدوجة ويسمح بإمكانية حصول اليهودى السويسرى، والفرنسى على جنسية اسرائيل فى نفس الوقت مع السماح له بالمشاركة فى جيش اسرائيل وتقديم خبراته للقوات المسلحة الاسرائيلية.

وقد أخطرت المسئولين السويسريين وكذلك الفرنسيين عن طريق صديق سويسرى من المقربين للجنرال ديغول، بأن إصدار هذا القانون يتعارض مع الحياد السويسرى، وكذلك مع العلاقات المصرية العربية الفرنسية، والتي بدأت تستعيد طبيعتها بعد اتفاقية ايفيان.

وقد أشار المسئولون الأوروبيون إلى الضغوط الهائلة التى تمارسها الدوائر الصهيونية عليهم لإصدار هذا القانون، الذى لا يتعارض مع القوانين فى عدد من الدول الأوروبية إلا أنهم لحرصهم على علاقاتهم مع مصر والدول العربية، فإنهم سيصدرون تعليماتهم للضباط اليهود السويسريين والفرنسيين بعدم الالتحاق بأى عمل عسكري أو شبه عسكري فى إسرائيل نتيجة لهذا القانون، وأنهم سيعتبرون ذلك إفساء للأمرار العسكرية والاقتصادية، الأمر الذى يعرض المسئول عنه لعقوبات رادعة.

قانون أموال من لا وارث لهم لصالح اسرائيل

وقد علمت من أحد كبار رجال المصارف السويسرية بوجود حملة اسرائيلية يساندها ضغط أمريكى على دوائر المال والاقتصاد فى سويسرا لإصدار قانون سويسرى يسمح - وللمرة الثانية فى التاريخ المصرفى السويسرى - بإعطاء تفاصيل الحسابات السرية لبعض العملاء الذين لم تتحرك حساباتهم منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية، خاصة المتعلقة بأموال اليهود فى ألمانيا والدول التى كانت تحتلها، وأن تقدم هذه التفاصيل للجنة سرية سويسرية خاصة.

وأشار بأن المرة الأولى لكشف أسرار حسابات المصارف السويسرية، كان إثر الحرب العالمية الثانية بطلب من الولايات المتحدة لمعرفة حسابات قادة النازى فى سويسرا والاستيلاء عليها. كما علمت بأن هذه الأموال بالمصارف والتي أطلق عليها " أموال من لا وارث لهم" ستسلم إلى اسرائيل باعتبارها خلفا لهؤلاء اليهود الذين لا يوجد وريث لهم خاصة بعد مذابح النازى قتل لعائلات يهودية بأكملها. وقد تأكدت بعدئذ من عدة مصادر عن هذه المعلومات وأجريت اتصالات مباشرة بالمسئولين السويسريين، وأخطرتهم بأننا مع رفضنا لمذابح النازى والتي تشابه بعض المذابح التى تعرض لها العرب الفلسطينيون فى دير ياسين وغيرها، وسيناء المصرية عام ٥٦، إلا أننا نرفض استيلاء التطرف الاسرائيلى على هذه الأموال لاستغلالها فى التوسع على الأرض العربية، ولتشريد مزيد من اللاجئين العرب، خارج أرضهم ووطنهم، وأشارت بأنه رغم أن هذا القانون سيعرض النظام المصرفى السويسرى للخطر نتيجة كشف الحسابات السرية، إلا أننا نرى أن هذه الأموال يجب أن تعود - وفقا للقانون- إلى الدول التى كانوا ينتمون لجنسيتها أو لهيئات

خيرية ونرفض اعادتها لاسرائيل باعتبارها الخلف العام لهؤلاء اليهود، إلا أن المسئولين السويسريين أخطروني بأن أمريكا ودول الغرب واسرائيل وعدوا بتحطيم النظام السويسري بالكامل إذا لم يصدر هذا القانون. وقد خلف اصدار القانون ضغينة ضد اسرائيل من عدد من المسئولين السويسريين الأمر الذي استفدنا منه للحصول على معلومات ضد النشاط الاسرائيلي وتحفز السويسريين لمحاصرة أى نشاط اسرائيلي غير مشروع.

الاعلام الاسرائيلي فى أوروبا

وقد أبدينا اهتماما كبيرا بتأييد رأى العام الأوربي لقضايانا العادلة ومحاولتنا المستمرة اجتذابه إلى صفنا العربى فى الصراع العربى الاسرائيلي. وقد اجتمعت بعدد كبير من رجال الصحافة والاعلام السويسريين وارتبطت بصداقات عديدة معهم لدرجة أن أحد كبار الصحفيين السويسريين اقتنع بحقنا العربى وباعتداء اسرائيل ضد مصر والأمة العربية، وفاجأنى فى أحد الأيام بطلب اشهار اسلامه، وقد سافر للقاهرة وأشهر إسلامه فى حضور شيخ الأزهر وتزوج من فتاة مصرية.

ومن خلال هذه الاتصالات، اتضحت لنا صورة حقيقية للدعاية الاسرائيلية فى العالم وفى أوروبا، وبدأنا نعلم بأن هذه الدعاية ليس لها القدرة الهائلة التى كنا نتصورها سابقا، وأنها محدودة وتعتمد على بعض اليهود فى أمريكا وأوروبا، وأنها تمول ذاتيا منهم أو من خلال تبرعات تجمع لصالح اسرائيل فى هذه الدول.

وبدأنا فى تحركنا الاعلامى، بدءا بلقاءات عديدة مع المصريين من المهندسين والطلبة فى سويسرا لشرح موقف مصر العادل من الصراع العربى الاسرائيلي. وقد شاركت الأخوة عمرو موسى وفتحى سرور وحسين فوزى وسعيد طلعت حرب وسامى ثابت ومحمد عبد الرازق ومحمد شكرى وطاهر شاهين وسعد الخادم ومحمود حمزه وفتحى الديب ومحمد صفوت هذا العمل. وقد نظمنا لهم لقاءات ثقافية ورياضية واجتماعية للتعريف بمزيد من من أهدافنا الوطنية والقومية.

والتقيت بمجموعات من أساتذة وطلبة الجامعات الأمريكية والغربية والذين كانوا يزورون سفارة اسرائيل لمعرفة الأوضاع فى الشرق الأوسط وأوضحنا لهم حقائق الصراع العربى الاسرائيلي، وقد أكدت هذه المجموعة الأجنبية فى كل لقاءاتنا اقتناعها بعدالة قضايانا وبضرورة القيام بمجهودات عديدة لتوضيح هذه القضايا فى دول أمريكا وأوروبا.

مؤتمر القمة العربى بالقاهرة يناير ١٩٦٤

وقد سعدت بدعوة الرئيس عبد الناصر لاجتماع القمة العربى فى القاهرة فى يناير ١٩٦٤ وتابعت جلسات المؤتمر من خلال البرقيات التى وردت إلينا بالسفارة فى سويسرا، وأشدت بقرارات

هذا المؤتمر والخاصة بالتمثيل الفلسطيني وبالصراع العربي الاسرائيلي مؤكدا بأن الأمر يقتضى ضرورة تنفيذ هذه القرارات والتي تلخصت فى مواجهة اسرائيل فى عدوانها على المياه العربية وتأييد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره والتحرير وتمكينه من القيام بتحرير أرضه بكل صدق وأمانه من القادة العرب حتى يمكن مواجهة التطرف الاسرائيلي فى الصراع العربى الاسرائيلي. وقد ترتب على هذه القمة العربية بروز الكيان الفلسطينى المتمثل فى منظمة التحرير الفلسطينية واصدار الميثاق القومى الفلسطينى فى ٢٨ مايو ٦٤. وقد طلبت نقلى للقاهرة للمشاركة فى تنفيذ هذه القرارات وللإستعداد لمؤتمر القمة العربى القادم وكذلك لظروف خاصة بمرض والذى مرضا خطير إثر إجراء اتخذ بمصادرة مصانعه التى أنشأها منذ عام ١٩٣٢.

وقد طلب منى السيد محمود رياض والسيد حافظ إسماعيل وكيل وزارة الخارجية، استمرارى فى العمل فى سويسرا لمدة عام على الأقل نظرا لدورى فى سويسرا ولنقل السفير المصرى وعدد من الزملاء للقاهرة وضرورة تواجد دبلوماسى له دراية بموضوعات النشاط الاسرائيلي. وقد أخطرتهم بأنه يوجد عدد من الزملاء سوف يتولون هذا العمل باقتدار يفوق عملى، واننى قد أعددت نفسى وعائلتى للمغادرة للقاهرة، وأنه يسعدنى أن أشارك زملاى فى وزارة الخارجية المصرية مجهوداتهم بشأن تحدى الصراع العربى الاسرائيلي. وقد عينت مديرا لمكتب أقدم وكيل للخارجية ومستولا عن التنسيق بين مكاتب الوزير والوكلاء ومديرى الإدارات وتعاونت مع زملاى لفترة لتحقيق أهدافنا فى الوحدة ومواجهة الصراع العربى الاسرائيلي.

مؤتمر القمة العربى بالاسكندرية ١١ سبتمبر ١٩٦٤

وقد أخطرني بعدئذ وزير الخارجية محمود رياض بأن هناك رغبة فى أن أتولى مكتب الشؤون العربية برئاسة الجمهورية بمصر الجديدة عن طريق الانتداب من وزارة الخارجية، وقد أخطرت الوزير برغبتي فى الاستمرار فى عملى مع زملاى لتحقيق أهدافنا فى وزارة الخارجية، إلا أنه أشار بأهمية عملي برئاسة الجمهورية خاصة للإعداد وتنفيذ قرارات القمة العربية بالاسكندرية فى سبتمبر ١٩٦٤، حيث سأكون حلقة الاتصال بين الرئاسة والخارجية وأهمية الدور الذى سأقوم به للتنسيق بينهما لصالح العمل السياسى الخارجى وفى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلي ولايقاف التضارب الذى يحدث مع وزارة الخارجية فى حالة تولي هذا المنصب بالرئاسة شخصية بعيدة عن عمل واتجاه وروح الخارجية، وقد كرر وأيد الزميل عمرو موسى والذى كان منتدبا فى الرئاسة لمدة شهرين هذا الاتجاه، وقد وافقت على ذلك. وبدأت نشاطى فى التنسيق بين وزارة الخارجية المصرية ورئاسة الجمهورية ومكاتبها وأجهزتها المختلفة، وكذلك مع حكومات وشعوب الدول العربية بدءا بمؤتمر القمة العربى الثانى فى ١١ سبتمبر ١٩٦٤ والذى قرر تحديد الهدف القومى العربى فى تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى والالتزام بخطة العمل العربى المشترك واستخدام جميع الإمكانيات والطاقات العربية لمواجهة تحدى الاستعمار والصهيونية

وتنفيذ المخططات العربية خاصة في الميدان العسكري، كما رحب المؤتمر بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعماً للكيان الفلسطيني وطلبة للنضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين واعتمد قرار المنظمة بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، كما قرر تقديم المساعدات لحركات التحرير في الجنوب المحتل وعمان والالتزام باتفاقية الدفاع العربي المشترك وضرورة تصفية القواعد الاستعمارية في قبرص وعدن. وبدأت العمل في رئاسة الجمهورية لتحقيق العمل المشترك في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي.

التنظيم العربي الموحد

وقد تابعت إقامة الهيئات والاتحادات والتنظيمات العربية والتي تدعم العمل العربي المشترك خلال انتدابه للعمل برئاسة الجمهورية وذلك متابعة لدور مصر الوطني والقومي في الصراع العربي الاسرائيلي.

وقد كنت علي اتصال بالقادة العرب والمصريين الذين تولوا هذه المسئولية القومية خلال هذه المرحلة، وأخص بالذكر الأخ حسن رأفت مدير مكتب شئون اللاجئين السياسيين والذي كان مسئولاً عن جميع اللاجئين السياسيين العرب في مصر، ويقدم لهم كل المساعدات والتسهيلات، والأخ طلعت صدقي محمد كبول بمكتب سوريا وحافظ عزيز ومخير وعبد التواب بمكتب شئون الطلبة العرب، ويحيى الجمل وعبد الرحمن فريد ومصطفى السعيد ومحمد الخولي وسمير حجازي وحسين الكامل وفخري عثمان بمكتب الشئون العربية بالاتحاد الاشتراكي العربي. وقد شاركت خلال هذه الفترة في إنشاء وتدعيم الاتحادات المهنية العربية كاتحاد العمال العرب والمحامين والأطباء والمهندسين والمرأة وغيرها.

وقد كان موقف مصر عدم ضم الأخوة العرب الى تنظيماتها السياسية، توفيراً لهم لحرية العمل الوطني والقومي، إلا أننا وجدنا أهمية ضم مجهودات القادة والشباب العرب لمواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، فاتفقنا على إقامة التنظيم العربي الموحد وحتى لا نترك لبعض التنظيمات والأحزاب الأخرى السيطرة على الساحة العربية واستقطاب قادة وشباب الأمة العربية، ودفعهم إلى مزيد من الخلافات العربية، الأمر الذي يباعد بيننا وبين هدفنا الأصلي وهو مواجهة الصراع. واذكر أسماء العديد من القادة والمواطنين العرب الذين انضموا لهذا التنظيم بكل جوارحهم، وشاركوا في ندواتنا ومعسكراتنا حيث كنا نجتمع لمناقشة سبل توحيد جهودنا وأفكارنا وخططنا في سبيل دعم التضامن العربي في مواجهة أية احتمالات لعدوان صهيوني أو استعماري ضد الأمة العربية .

الجزائريون والكفاح المسلح ضد التطرف الاسرائيلي

وحرصت على استمرار علاقة الصداقة مع القادة المدنيين والعسكريين لجهة التحرير

الوطني الجزائري بعد استقلال الجزائر عام ٦٢. وقد أخطرني صديق جزائري كان يعمل قائدا في جيش التحرير الجزائري بأنه سيواصل جهاده بعد تحقيق استقلال الجزائر، مع قوات الثورة العربية في أي جزء من الأرض العربية لتحريرها، وقد حضر للمقاهرة عام ٦٥ بعد تنحية بن بيللا وتولى بومدين رئاسة الجزائر، واتصل بي من فندقه حيث بادرت لمقابلته.

وقد أشار بأنه يجاهد حاليا مع إحدى الفصائل الفلسطينية من أجل تحرير فلسطين وقد ناقشنا الأوضاع العربية والفلسطينية، وحقيقة تطور الكفاح المسلح في فلسطين خاصة بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني وموافقة القمة العربية على ذلك.

وأثناء اصطحابي له لتوديعه في المطار، قابلنا الأخ الأخضر الابراهيمي سفير الجزائر في القاهرة ووزير خارجية الجزائر بعدئذ، وكان لقاءه مع الأخ الجزائري وديا للغاية. وعند التحاقى بعدئذ بمكتبي، أخطرت بأن الابراهيمي اتصل بالرئيس عبد الناصر وأخطره بأنه قابلنا في المطار وأن الصديق الجزائري أحد قيادات المعارضة الجزائرية ضد بومدين، وقد أخطرت الرئيس بتفاصيل الموضوع، ثم اتصلت بالابراهيمي وأخطرته برفضى لأي ضغط أو تهديد لقطع علاقاتي الأخوية بالأخوة العرب، وقد اشار الابراهيمي بأنه تفهم الموقف وأن اخطاره لعبد الناصر بهذه الحادثة يرجع لخشيته من معرفة الجزائر بوجود الصديق الجزائري المعارض بالقاهرة، مما قد يؤثر ثانية على العلاقات المصرية الجزائرية والتي بدأت تستعيد طبيعتها بعد موقف القاهرة منذ تنحية بن بيللا. ولذلك طلب الرئيس عبد الناصر أن أقوم مع الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم حاليا بالسفر إلى الجزائر ومقابلة بومدين وقادة الجزائر وإنهاء أية سُحُب في العلاقات بين البلدين لصالح العلاقات الوطيدة بين مصر والجزائر، ولصالح التفوق العربي في الصراع العربي الاسرائيلي، وقد رحب بومدين والقادة الجزائريون بنا أحسن ترحيب، وانتهت جميع العلاقات بين البلدين، وأبدوا ضرورة تلاحم مصر والجزائر لمواجهة خطورة التهديدات من الاعتداءات الاسرائيلية ضد الأمة العربية وقد ذكرت الأخضر الابراهيمي بواقعة مقابلتى للصديق الجزائري المؤيد لقضايا الكفاح المسلح وذلك أثناء مقابلتى له في يوليو ٦٧ مع الأخ علي الكافي رئيس جمهورية الجزائر حاليا وسفير الجزائر في دمشق وقتئذ عنما انتقدا موافقة مصر على ايقاف اطلاق النار في يونيو ١٩٦٧، وأشارا بضرورة استمرار الكفاح المسلح العربي خاصة وأن العمق الاستراتيجي العربي عميق، وأنه ماكان للقيادة المصرية أن توقف إطلاق النار حتى ولو احتلت اسرائيل القاهرة، وقد أخطرت الابراهيمي بأنه يردد الآن الكفاح المسلح العربي وأهميته، في حين أنه سارع من قبل ليشكوني لعبد الناصر لمقابلتى أحد قادة هذا الكفاح من الجزائريين، فأشار الابراهيمي بأنه لم يكن يعلم وقتئذ بقيام هذا الشخص الجزائري بهذا الدور في الكفاح المسلح الفلسطيني ضد اسرائيل، وأكد على كافي والابراهيمي تأييد الجزائر الكامل لمصر وسوريا وفلسطين والأردن ولبنان والأمة العربية في المعركة المصرية العربية ضد التطرف الاسرائيلي

وضرورة عودة العمل العربي المشترك لمواجهة هذا التطرف في مجال الصراع العربي الاسرائيلي.

الرئيس التونسي بورقيبة ورأيه في السلام

وقد كان لنا موقف سلبي من الرئيس الحبيب بورقيبة بعد تصريحاته عام ١٩٦٥ بضرورة اعتراف الدول العربية باسرائيل وتقديم تنازلات عربية إسرائيلية لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي، وقد كنت على اتصال مستمر بقيادة المعارضة التونسية في القاهرة كصالح بن يوسف وإبراهيم طوبال والحاج طاهر ورؤساء الطلبة التونسيين بالقاهرة من أجل تدعيم العمل العربي المشترك ومواجهة التطرف الاسرائيلي في الصراع العربي الاسرائيلي. وقد كان قادة المعارضة التونسية يرون أن بورقيبة يهادن إسرائيل ويحاول أن يطبق بالنسبة لها ما حاول تطبيقه في تونس مع الاستعمار الفرنسي بنظرية "خذ وطالب" مع أن الاختلاف كبير بين الاستعمارين.

وقد كان الرئيس بورقيبة صريحا للغاية بالنسبة لأرائه في الصلح مع اسرائيل، وأعلن عن هذه الآراء في خطابين أحدهما في القدس والآخر في بيروت مما أدى إلى مهاجمة معظم الدول العربية له، ولم ألتق ببورقيبة منذ معرفتي له أثناء طفولتي حيث كان صديقا حميما لوالدي أثناء إقامته مع الزعيم الثعالبي في مصر كلاجئين سياسيين، حتى التقيت به في ١٩٧٠ أثناء زيارته لفرنسا، حيث اشتركت في مقابلاته مع السفراء العرب بباريس بحضور الرئيس الفرنسي بومبيدو، وعند تقديم السفير التونسي الهادي مهروك لي للرئيس بورقيبة أشار بصوت عال بأنه يعرفني ويعرف والدي وهو صديق حميم له وطالما مده بالمال والمساعدة أثناء إقامته في القاهرة، وقد صمم أمام جميع السفراء العرب على دعوتي معه بمفردي في عشاء مع السفير التونسي، حيث بادرنى بتذكيري بعلاقته الحميمة بوالدي، ثم بدأ يعاتبني بدبلوماسية بأنه علم بأنني كنت احتضن المعارضة التونسية في القاهرة، وأساعد الطلبة التونسيين على عصيانهم وأنه لم يشأ أن يبدى أي احتجاج على ذلك لمصر أو للرئيس عبد الناصر لعلاقته بوالدي، وقد شرحت له وجهة نظري بأمانة وبصراحة خاصة موضوع العمل العربي المشترك لمواجهة التطرف الاسرائيلي، وقد أشار بأنه يتفهمني جيدا، حيث كان وما زال من قادة حركات التحرر، إلا أنه يرى أن بعض الحكام العرب يزايدون على شعوبهم ويتخذون من القضية الفلسطينية ذريعة لهذه المزايدة دون أن يكون لهم أي اهتمام حقيقي بتحرير فلسطين أو إقامة دولة فلسطينية بل العكس صحيح. وأنهم يتمنون ألا تقام هذه الدولة على الاطلاق، وأضاف بأن آراءه التي أعلنها عن الصراع العربي الاسرائيلي لم تكن في السر بخلاف ما يعلمه من اتصالات مباشرة وغير مباشرة بين حكام عرب ومستولين اسرائيليين تدور في طي الكتمان، وأشار بأنه يعرف موقفى من خطورة الاستعمار الاسرائيلي على الأمة العربية، ويقدر الموقف المصري ويعلم بأن مصر وشعبها من الدول القليلة التي تسعى حقيقة لحل القضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية ومواجهة التطرف الاسرائيلي في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، إلا أنه يرى أن هناك قوى دولية تساند هذا التطرف الاسرائيلي وتسعى إلى

اتخاذ الحجج لضرب الأمة العربية وعلينا أن نفوت عليها أغراضها، وإعلان استعدادنا للسلام، حتى للصلح مع إسرائيل، بشرط استرداد حقوقنا العربية. وأخطرت الرئيس بورقيبة بأننى أعلم آراءه المتسمة ببعد النظر، إلا أننى أرى ضرورة التنسيق مع القادة العرب للوصول لتحقيق أهدافنا، وقد أشار بأنه يعلم بصعوبة ذلك إلا أنه سيبدل المزيد من الجهد فى سبيل ذلك.

القادة الليبيون فى مواجهة الصراع

وقد استمرت لقاءاتى مع القادة الوطنيين فى ليبيا، وقد امتدت علاقاتى معهم منذ عملنا سوريا لدعم الثورة الجزائرية،، وقيامهم بتسهيل وصول الاسلحة والعتاد إلى داخل الجزائر منذ عام ٥٦، رغم قيام الاستعمار الفرنسى باقامة أسوار فاصلة للحيلولة دون ذلك.

وقد التقت وجهات نظرنا على أهمية دعم القوى العربية فى مواجهة خطر التطرف الاسرائيلى والاستعمار الأجنبى، والذي كان ولا يزال يتواجد بقواعده فى بعض الدول العربية. ولم أنس أبدا مشاركة والدى وعمى للثورة الليبية للمجاهد عمر مختار، وقد استمعت منهما عن ذكرياتهما بشأن مقاومته للاستعمار الايطالى لبلاده.

وقد اتفقت مع الأخ " بشير المغيرى " وزملائه من القادة الليبيين على تنظيم أنفسهم لمواجهة هذا الخطر الاسرائيلى الجاثم على حدود الأمة العربية، كما تعرفت فى عام ١٩٦٦ عن طريق إبن عمى حسن الفرنوانى الذى كان مسشولا عن الكشافة العربية بالأخ عبد القادر غوقه والذى عين بعدئذ سفيراً لليبيا بالقاهرة، وقد قمت بتقديمه للقيادة السياسية المصرية من أجل تنسيق العمل العربى فى مواجهة التطرف الاسرائيلى. وقد أكد قادة ليبيا أن بلادهم هى العمق الاستراتيجى الطبيعى لمصر، وأنهم على استعداد لتنسيق كل جهودهم فى سبيل دعم التضامن والوحدة معها فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى، وقد استمرت علاقاتى بهؤلاء القادة حتى قامت ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩، وكانت خير دعم للأمة العربية بعد معارك ١٩٦٧، وأعادت إلى الأمة العربية إمكانية تفوقها على التطرف الاسرائيلى فى هذا الصراع.

العراق ودول الخليج والجنوب العربى

وقد اعتبرت قوى شعب العراق، ضمن العوامل الحاسمة للوقوف فى مواجهة توسع التطرف الاسرائيلى وأكدت أهميتها فى عملية التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى. وقد أيدنا حكومة العراق إثر تولى عبد السلام عارف مقاليد الحكم فى نوفمبر ٦٣، ومبادرته بمد يد التعاون لمصر لمواجهة تحديات المنطقة، حيث تم الاتفاق على إقامة مجلس الرئاسة المشترك بين مصر والعراق. وقد تعاونت مع هذا المجلس لتحقيق أهدافه وكان يضم عددا من الوزراء المصريين والعراقيين منهم الدكتور أديب الجادر وهو شخصية عربية مؤمنة بقوميتها ومخلصة فى موقفها

فى مواجهة الاستعمار الاسرائيلى وهو حاليا رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان. وقد كنا نعتبر أن موقف الحكم فى إيران يتعارض مع أهدافنا القومية والاسلامية لتأييده وقتل إسرائيل وإمدادها بالمساعدات وبالنفت، ولذلك تمت اتصالات مع قادة المعارضة الإيرانية وقدمنا لهم مساعدات عينية ومالية، كما ساندنا قادة منطقة عربستان التى ضمتها إيران إليها فى الوقوف فى مواجهة الحكم الإيرانى.

وقد أيدنا من خلال تعاوننا مع العراق، حركات التحرير بدول الخليج العربى لتتف فى مواجهة الاستعمار البريطانى لهذه الدول بالتنسيق مع حركات التحرير فى جنوب اليمن، حتى تحقق لها استقلالها، وأصبحت درعا قويا لأمتنا العربية تضاف إلى القوى العربية فى التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى.

السعودية وحرب اليمن

وقد أوضحت فى مذكرات أعدتها، أهمية عودة التضامن العربى وإنهاء الخلافات التى نشأت عقب الانفصال السورى وقيام ثورة اليمن، خاصة بين مصر والسعودية، بعد أن حققت ثورة اليمن أهدافها واستطاعت أن تحافظ على حيويتها.

وقد ناقشت الملك فيصل قبل توليه الحكم فى السعودية - وكان صديقا لوالدى - فى أهمية إنهاء هذه الخلافات العربية لصالح الأمة العربية فى الصراع العربى الاسرائيلى. وقد أكد فيصل خطورة الاستعمار الاسرائيلى وتولى التطرف الاسرائيلى لمقالييد الأمور فى إسرائيل على مستقبل الأمة العربية والاسلامية. وأشار بأن الحركات الصهيونية وثيقة الارتباط بالأحزاب الشيوعية، وأنه لذلك يرى أهمية مواجهة هذه الحركات والأحزاب بتضامن عربى وعمل مشترك. وأكد على ضرورة إنهاء الصراع فى اليمن وتناسى خلافات الماضى. وقد قدمت تقريرا للرئيس عبد الناصر بهذا الشأن مؤكدا ضرورة إنهاء حرب اليمن لصالح الأمة العربية، ونفيت أن تكون لهذه الحرب نتائج على تدريب القوات المصرية كما ادعى بعض القادة، بل على العكس فإنها تؤثر على كفاءة وانتظام الضابط والجندى المصرى مثلما حدث فى الجيش الفرنسى أثناء ثورة الجزائر وأشرت بضرورة إيقاف هذا الاستنزاف لطاقة الأمة العربية وبدء التعاون المشمر لإنهاء الاستعمار الصهيونى والبريطانى لأرض الأمة العربية، وقد أشار الرئيس عبد الناصر، الى أنه رغم معارضته لبعض ماورد بالتقرير، إلا أنه يمثل حقيقة، وأنه على استعداد لإنهاء هذه الحرب بشرط استقرار ثورة اليمن والتعهد بحمايتها. وقد كان هذا الموقف قبل حرب ٦٧ وقبل مؤتمر القمة العربى فى أغسطس ٦٧ بالخرطوم والذى أنهى حرب اليمن وأدى الى مساندة السعودية لمصر ودول المواجهة ماديا فى سبيل مقاومة آثار حرب ٦٧.

منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة

وقد أعربت عن أهمية دعم منظمة التحرير الفلسطينية والتي تعتبر الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى وأهمية مساندتها للقيام بدورها الرئيسى فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد رحبنا بعقد المجلس التأسيسى لإقامة المنظمة فى القدس وموافقته على الميثاق القومى فى ٢٨ مايو ١٩٦٤ والذى ينص خاصة على أن تحرير فلسطين واجب قومى عربى تقع مسئولياته على الأمة العربية التى عليها أن تعبئ جميع طاقاتها فى سبيل تحرير فلسطين... الخ

وقد أيدت جميع مطالب قيادة المنظمة من مصر، واتفقنا على حملة دعائية عالمية للقضية الفلسطينية فنظمنا " ندوة فلسطين العالمية" بحضور عدد من الشخصيات العالمية ومنها انتونى ناتنج الوزير البريطانى الذى استقال احتجاجا على العدوان الاسرائيلى البريطانى الفرنسى على مصر عام ٥٦.

وقد اتصلت بأجهزة الأمن وقتئذ السادة حسن طلعت وأحمد رشدى (وزير الداخلية بعدئذ) للسماح بدخول بعض الشخصيات العربية للقاهرة والتى كانت مدرجة فى القوائم لحضور الندوة ووافقا على ذلك.

وقد كانت الندوة ناجحة وأظهرت الشخصية الفلسطينية وعدالة المواقف العربية فى الصراع العربى الاسرائيلى.

كما تمت اتصالات معى من عدد من فصائل المقاومة الفلسطينية للحصول على دعم مصرى، وقد قابلت مع الوزير فتحى الديب خالد الحسن " أبو السعيد" ممثل حركة فتح بناء على طلب منه وتعليمات بالموافقة على المقابلة من الرئيس عبد الناصر، وقد طلب فتحى الديب بعد سماعه لشرح مفصل من خالد الحسن - معلومات عن أهداف الحركة وتنظيماتها وتمويلها وارتباطاتها. مطالب محددة واستفسارات عن معلومات بشأن ارتباط الحركة ببعض الدول العربية أو التنظيمات المعارضة لنظام الحكم فى مصر. وقد كانت مطالب الديب عنيفة وصريحة الأمر الذى واجهته بعد المقابلة به، وإخطاره بأن حركة فتح لها اتجاهاتها الوطنية والقومية بتنظيماتها العلنية والسرية، واننى أرى أنه لا يمكنها الاجابة على استفساراته، إلا أن فتحى الديب أصر على مطالبه لرفعها للرئيس عبد الناصر حتى يبدأ التعاون على أسس واضحة بعيدة عن الشبهات. ولم يأخذ عبد الناصر بوجهة نظر فتحى الديب، وقابل بعدها قادة حركة فتح وعرفات دون حاجة لاجابتها على استفسارات فتحى الديب.

أهمية مصر وسوريا للعمل العربى المشترك

وقد شعرت بسعادة كبيرة بعملى فى القاهرة، وتمكنى من تحقيق بعض أهدافنا الوطنية والقومية وتنفيذ معظم قرارات مؤتمرات القمة العربية، إلا أنه عند عودتى من زيارات عمل لبعض

الدول العربية في سبتمبر ١٩٦٦ قابلت خلالها عددا من المسئولين فيها، فوجئت أثناء مقابلاتي لمحمود رياض وزير الخارجية بتقديمه التهنئة لي بتعييني في السفارة المصرية بباريس لأتولى منصب مستشار السفارة مع تركيزي على الشؤون العربية وشئون إسرائيل مع د/ عصمت عبد المجيد وعز الدين شرف ومع السفير عبد المنعم النجار. وقد أخطرت رياض، بأنه مع شكرى وتقديرى لاختياري لهذا المنصب الهام ومع استعدادى لتنفيذ القرار الخاص بنقلى لسفارة باريس، إلا أنني أبدي رغبتى في استمرارى في العمل بالقاهرة لظروف العمل العربى المشترك في مواجهة التطرف الاسرائيلي وأهدافه في مزيد من التوسع في الأرض العربية في مجال الصراع العربى الاسرائيلي، وقد أشار الوزير إلي تقديره لعملى وأنه قد اختارنى من بين عشرات المرشحين الذين ألحوا في الحصول على هذا المنصب بباريس، إلا أنه يوافقنى على أهمية العمل في القاهرة وفي قلب المنطقة العربية لمواجهة التطرف الاسرائيلي، وأصدر تعليماته فورا بإلغاء قرار تعيينى بباريس، وطلب منى مزيدا من التركيز على الموقف في المنطقة، خاصة الموقف السورى والذي كان يبدى دائما اهتماما به حيث كان يعمل سفيراً لمصر في سوريا قبل اعلان الوحدة عام ١٩٥٨.

وقد ناقشت معه تطورات تصعيد التطرف الاسرائيلي للموقف العسكرى في المناطق السورية الاسرائيلية المجردة من السلاح وقيام اسرائيل في يوليو ١٩٦٦ بتدمير مبانى ومهمات الاشغال العسكرية السورية في مناطق الحدود ثم اسقاطها طائرتى ميج سورييتين في ٨ أغسطس ١٩٦٦.

اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا ٧ نوفمبر ١٩٦٦

وقد أعددت مذكرة بخطورة هذه الأحداث وضرورة دعم الموقف السورى في حدود تعاون القيادة السورية مع مصر، مع التحذير من خطورة الانجراف وراء إجراءات عسكرية أو سياسية قبل أن تنهيا مصر وجيشها العربى لظروف الموقف في المنطقة. وقد علمت باتصالات تجربها القيادة السورية وقتئذ بدفع من صلاح جديد والذي قام بتعيين هذه القيادة، الأتاسى رئيسا للجمهورية ويوسف زعين رئيسا للوزراء، وإبراهيم ماحوسى وزيرا للخارجية والثلاثة أطباء بشريون- مع الرئيس عبد الناصر لإعادة الوحدة العسكرية المصرية السورية تمهيدا لعودة الوحدة السياسية.

وقد أوضحت رأيى في مذكرة رفعتها للقيادة المصرية، أوضح موقف هذه القيادة السورية وموقفها المعارض للعناصر الحقيقية للوحدة بين مصر وسوريا وأن لجوءها للتعاون مع مصر، إنما لأهداف عديدة مثل علاقاتها المتدهورة مع جيرانها في الأردن والسعودية. وقد أكدت رأيى بعدم التوقيع على اتفاقيات دفاعية أو سياسية ثنائية في ظل رغبتنا في عودة التضامن العربى الشامل لمواجهة الصراع العربى الاسرائيلي في ظل ماتحقق من إزالة للعديد من الخلافات العربية في مؤتمر القمة العربية عام ١٩٦٤، وأنه إذا كان القادة السوريون يرغبون حقا في تحقيق الدفاع

المشترك ضد التطرف الاسرائيلي، فعلى الأمة العربية أن تعمل إلى إعادة صياغة وتنفيذ الاتفاقية العربية للدفاع العربي المشترك لعام ١٩٥٠ بناء على قرارات مؤتمر القمة.

وقد ناقشني بعض كبار المسؤولين بشأن هذه المذكرة، وأكدوا بأن توقيع اتفاقية ثنائية مع سوريا في ظل ظروف المنطقة، قد يكون توطئة لتنفيذ الاتفاقية العربية للدفاع المشترك، في مواجهة المخاطر الاسرائيلية المنتظرة. وقد أكدت على رأيي السابق، ورغم ذلك فقد أبرمت اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا في ٧ نوفمبر ١٩٦٦ وذلك بغرض مساعدة مصر لسوريا في حالة الاعتداء عليها وكذلك دعم الجيش السوري لمصر في حالة الاعتداء.

ولم تمض أيام على توقيع هذه الاتفاقية، حتى قامت اسرائيلي بشن هجوم عسكري شامل عبر الحدود الأردنية في قرية السموع في ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ مما أدى لرد فعل عنيف داخل الأردن، وأعلن الأتاسي الجهاد ضد الحكم الأردني وهاجمت مصر النظام الأردني، في حين رد الأردن على ذلك بأن مصر وسوريا يختبئان وراء قوات الأمم المتحدة في سيناء، في الوقت الذي تهاجمان الأردن..

وقد أوضحت في مذكرة بأن اسرائيل قد استطاعت اغتنام توقيع الاتفاق المصري السوري لتبدأ مرحلة جديدة في توجيه ضرباتها للدول العربية في ظل تفجر الخلافات العربية مرة ثانية، وأكدت بضرورة العمل للوقوف صفا واحدا في مواجهة التوسع الاسرائيلي بدلا من الخلافات والاتهامات المتبادلة، وحذرت من أن تدفع مصر إلى معارك لم تحسب نتائجها، ورفضت تحريك سلاح جديد وزملائه في سوريا بتصعيد الموقف على الحدود السورية الاسرائيلية دون أن ينظروا إلى تاريخ واستراتيجية اسرائيل التي تركز على الرد على هذه العمليات والتصعيد دون حدود.

وتأيدت هذه المذكرة بالموقف المستجد في سوريا بعد توقيع الاتفاقية المصرية السورية، فقام سلاح جديد بطرد أربع مائة ضابط من القوات المسلحة في أضخم حركة تطهير في الجيش وتساءلت كيف يتمشى ذلك بإبعاد العناصر الوجودية وذات الخبرة في الجيش السوري مع محاولة تصعيد سلاح جديد للمعارك الحدودية وتحالفه العسكري مع مصر، وحذرت من هذا الاتجاه وأكدت ضرورة تحري موقف القادة السوريين.

افتتاح السفارة المصرية بدمشق إبريل ١٩٦٧

وقد استدعاني وزير الخارجية في ٣٠ مارس ١٩٦٧ واخطرنى بأن الرئيس عبد الناصر قد اختارني لإعادة افتتاح السفارة المصرية في دمشق فورا بناء على اتفائه في اليوم السابق مع القادة السوريين، وأخطرت الوزير بأن معنى افتتاح السفارة، إنهاء للوحدة المصرية السورية وتكريس للانفصال، بالإضافة إلى أن ظروف القيادة السورية وقتئذ تستدعي التريث والتأني في

اتخاذ هذه القرارات المصيرية، وقد أمهلت يوماً للتفكير والرد، وبعده أخطرت الوزير بالاقتناع برأى السابق، إلا أنني على استعداد لتنفيذ أى قرار للقيادة المصرية فى ظل هذه الظروف الخطيرة للأمة العربية، علماً بأن ظروف مرض والدى تحتاج إلى وجودى ومراعاتى له يومياً، وباتصال الوزير بالرئاسة عاد فأخطرني بأن الرئيس يستعجل سفرى وأنه سيقابلنى، وقد أخطرت به بوجهة نظرى السابقة، إلا أنه أشار بأنه قد تم إخطار القيادة السورية بوصولى فى اليوم التالى وسيتم استقبالى فى مطار دمشق وسيقوم السوريون بتسليمى مبانى السفارة ومنزل السفير بعد تقديم أوراق اعتمادى للوزير وأبدأ فوراً أعمال السفارة بالاستعانة بعدد من الزملاء الدبلوماسيين والإداريين على أن أعود بعد عشرة أيام للقاهرة حيث يغادرها وقتئذ السفير مدوح جبة لدمشق. وأشار بأنه خلال تواجدى فى دمشق فإنه يمكننى التحقق من اتجاهات القادة السوريين والتي أشرت إليها فى تقاريرى السابقة. ووصلت مع زملاى دمشق، ولم نجد من يستقبلنا فى المطار كما وعدوا الرئيس عبد الناصر، كما لم أتسلم مبانى السفارة ومنزل السفير، إلا أنني بدأت اتصالى بمختلف القادة السوريين لمعرفة رأيهم فى الموقف حتى يمكن لمصر تقدير موقفها بناء على ذلك.

الاعتداء الاسرائيلي على سوريا ٧ إبريل ١٩٦٧

وقبل مغادرتى دمشق عائداً للقاهرة بيومين، لاحظت معركة جوية تدور فوق سماء دمشق بين طائرات سورية واسرائيلية فى يوم ٧ إبريل ١٩٦٧، ولاحظت سقوط عدد من الطائرات السورية وكانت السماء مسيطراً عليها من الطائرات الاسرائيلية. وقد توجهت بعدئذ لمقابلة وزير الخارجية ابراهيم ماحوس والذى أشار إلى أن السوريين أطلقوا النيران على جرار اسرائيلي مدرع اخترق حياد المنطقة المجردة على شاطئ بحيرة طبريا، وعلى إثره قامت الطائرات الاسرائيلية بضرب المدفعية السورية والتي ردت بالمثل، مما أدى إلى المعركة الجوية، وأضاف بأنهم يعلمون بأن اسرائيل ستصعد عملياتها وأنهم ينتظرون هجوماً اسرائيلياً خلال يومين، وطلب منى باسم القيادة السورية إخطار الرئيس عبد الناصر بأن القوات السورية ستتصدى للقوات الاسرائيلية وستدخل معها فى صراع مصيرى حتى ولو أدى الأمر إلى معارك على أطراف المدن والقرى، وأنه يذكر مصر باتفاقية الدفاع المشترك فى نوفمبر ١٩٦٦ وما ورد فيها من مواجهة التوسعات الاسرائيلية بتعاون مصرى سورى مشترك، وأنه إذا كان الرئيس عبد الناصر لن يدخل هذه المعركة إلى جانبهم فإنهم سيحاربون بمفردهم حتى ولو أدى الأمر إلى الدفاع عن دمشق نفسها!!

وأخطرت ماحوس بأن أمر الصراع العربى الاسرائيلي يقتضى استراتيجية عربية واحدة، وأنه رغم مضى خمسة أشهر على هذه الاتفاقية فإنها لم تدخل بعد حيز التنفيذ، وأننى أعلم أن التطبيق لم يتم حتى الآن، وحاولت تهدئة وزير الخارجية السورى قائلاً إن الأوضاع الخارجية والداخلية فى مصر وسوريا تقتضى التريث وعدم اتخاذ أية إجراءات إلا بعد التنسيق. ليس بين مصر وسوريا

فقط، بل بين كل أقطار الأمة العربية لمواجهة خطر التطرف الاسرائيلي.

وتوجهت إلى بيروت لأرسل برقية للقاهرة عن طريق سفارتنا ببلبنان، حيث لم يكن لدى سفارة دمشق بعد أجهزة شفرة لعدم وجود مبنى للسفارة، وقد قابلت السفير عبد الحميد غالب وسلمته برقيتي المرسلة لوزارة الخارجية ومنها للرئيس عبد الناصر، أوضح فيها حديث وزير الخارجية السوري وتهوره وردى عليه بضرورة ضبط النفس، وأن الأمر يقتضى التنسيق المسبق بين البلدين قبل الدخول فى مغامرة، وأشارت إلى خطورة عدم مبالاة الرأي العام السوري بهذا الهجوم حيث أوضح بعض قاداته الوطنيين خطورة قيادة صلاح جديد وهدفه لدفع مصر لمعركة لا تحدد هى مكانها وتوقيتها، وقد أشارت فى برقيتى إلى أهمية حضور وفد عسكري مصرى على أعلى المستويات لتقدير الموقف العسكري فى سوريا.

الوفد العسكري المصرى لسوريا ٨ ابريل ١٩٦٧

واستقبلت فى يوم ٨ ابريل ٦٧، طائرة عسكرية مصرية فى مطار دمشق العسكري، وكانت الطائرة تقل الوفد العسكري المصرى برئاسة الفريق صدقى محمود قائد القوات الجوية، وكان معه عدد من الزملاء العسكريين من الجيش والطيران والبحرية والدفاع الجوى والمخابرات الحربية، وكان بينهم عدد من الأصدقاء منهم على بغدادى قائد سلاح الطيران بعدئذ. وعند تحيتى للفريق صدقى على أرض المطار، انتحى بى جانباً وأشار بأنه فور وصول برقيتى للقاهرة، تلقى تعليمات من المشير عبد الحكيم عامر بالسفر مع وفد على أعلى مستوى لدمشق وكرر عامر اتصاله به لاستعجال سفر الوفد فوراً، وقد كان سبب تأخره فى السفر معرفته لأبعاد هذا التحرك وخطورته على مستقبل مصر نفسها، وأنه لم يغادر والوفد القاهرة، إلا باتصال من عبد الناصر يخطره بضرورة السفر فوراً للاطلاع على الموقف وتقديم تقرير بعد عودته، وألح على صدقى محمود حضوري جميع المباحثات التى سيجريها مع الوفد العسكري والمدنى السوري، وقد أحضر الوفد معه جهازاً لاسلكياً حديثاً جداً وبصحبته موظفان عاملان يجيدان اللغة العبرية.

واستمرت مباحثات الوفد المصرى يومين، تطرق الوفدان خلالهما لأوجه التنسيق، خاصة بالنسبة للسلاح الجوى والدفاع الجوى، وقد لاحظت خلال المباحثات مدى الاخلاص والأمانة التى كان رئيس الوفد وأعضاؤه يتسمون به فى شرحهم لخطورة دور الطيران الاسرائيلي فى أية معركة قادمة بغرض تحييد القوات الجوية المصرية والسورية، واستخدامه الطائرات والمشاة والمدركات فى المعارك، وتأثير ذلك على الروح المعنوية العسكرية، وقد لاحظت فى شرح الجانب السوري لموقفه، مدى ما يتعرض له حقيقة القوات السورية العسكرية من مشاكل التدريب والسلاح والخيرة. وقد قمت مع الوفد العسكري المصرى بزيارة الجبهة السورية الاسرائيلية فى منطقة الجولان، وشاهدت التحصينات الطبيعية السورية والتى تختفى داخلها المدفعية السورية، وقام

عدد من القادة العسكريين السوريين بشرح الأوضاع على جبهة الجولان بشقة زائدة، مؤكداً بأنه لا يمكن لإسرائيل أن تحرك مصفحة أو دبابة في المنطقة العازلة بين سوريا وإسرائيل، إلا واستطاعت المدافع السورية من مخابثها الحصينة ضربها، وأكدوا بأن هذه التحصينات قادرة كذلك أن تقاوم حتى القصف الذرى الاسرائيلى. وقد سألت عدداً من اخواننا العسكريين المصريين بعدئذ عن حقيقة أوضاع هذه التحصينات، فأشاروا بأن مقاومة هذه التحصينات تناقصت كثيراً وفقاً لقواعد الحرب الحديثة، خاصة إذا لم يتم تأمينها بقوات مدرعة على جانبيها وخلفها، وباستطلاعات مستمرة لقوات العدو فى الجانب الآخر، وأشاروا إلى سبق انهيار تحصينات مماثلة خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة لتدريبات القوات المعادية على تخطى هذه التحصينات ومحاصرتها والاستيلاء عليها بأساليب المفاجأة وخفة الحركة والسرية.

وقد أخطرني العسكريون المصريون بأنهم لم يقابلوا خلال لقاءاتهم مع القادة السوريين، إلا ضابطاً كبيراً واحداً عمل معهم أثناء الوحدة وأنهم استفسروا عن أصدقاء لهم اتضح تسريحهم جميعاً. ورفض صدقى محمود الفكرة السورية الخاصة بالجيش العقائدى، إذ لا يمكن أن يقتصر الجيش على حزب أو طائفة أو فئة واحدة، وأنه يجب أن يكون ولاء الجندى لوطنه وأمه وليس لحزبه وعقيدته. كما أكد رئيس وأعضاء الوفد المصرى أن مقومات الإعداد للمعركة العسكرية فى سوريا غير متوافرة فى ظل الظروف السياسية التى مرت بها القوات السورية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، الأمر الذى يحتم على مصر عدم المغامرة بالاشتراك فى أية معركة عسكرية على أساس الدفاع المشترك المصرى السورى وعدم الانقياد لأى محاولة سورية ترمى لسحب مصر لمعركة غير محسوبة نتائجها.

وباستفسارى عن الوضع الحالى فى القوات المسلحة المصرية بالنسبة للإعداد للمعركة العسكرية خاصة فى ظل الظروف السياسية الداخلية فى مصر وقيام لجنة تصفية الاقطاع بإجراءات عنيفة فى أوائل ٦٧، أشار رئيس وأعضاء الوفد أن قيادة وضباط الجيش المصرى لم يتأثروا بهذه الأوضاع السياسية الداخلية، وأنه لم يصدر أى قرار واحد خلال هذه الفترة ضد أى ضابط مصرى بالإبعاد أو بالفصل نتيجة لتطبيق القوانين الاشتراكية عليه، وعلى عائلته، وذلك وفقاً لتعليمات الرئيس عبد الناصر، وأكدوا أن الجيش المصرى جيش محارب لا يتدخل فى العمل السياسى وهدفه الرئيسى الدفاع عن الوطن وحماية الأمة العربية فى مواجهة التطرف الاسرائيلى.

وأكد رئيس الوفد المصرى أن القوات المسلحة تقدمت كثيراً فى التدريب والتسليح خلال الفترة الأخيرة، وأنها قادرة على التصدى للعدوان الاسرائيلى بشرط أن تكون هناك خطة محددة بالهجوم والدفاع، وألا تتدخل أية عوامل سياسية داخلية أو خارجية كالاندفاع السورى فى اتخاذ القيادة المصرية لقرارها بالنسبة لتوقيت وميدان المعركة.

وقد عرض الوفد المصرى خلال المباحثات عروضاً عديدة وقيمة بشأن التنسيق الفعلى العسكرى المصرى السورى، إلا أننى شعرت بعدم تجاوب الوفد السورى معها، نظراً لعدم موافقة صلاح جديد عليها. وقد رفض الجانب السورى العرض المصرى بتوزيع الطائرات المصرية بين مصر وسوريا، وإرسال طيارين مصريين بطائراتهم للتواجد فى بعض القواعد السورية لمشاركة الطيارين السوريين معركتهم القومية، وأخيراً وافقوا على إرسال طائرات مصرية للقواعد الجوية السورية دون أن يستخدمها الطيارون المصريون ويستخدمها السوريون.

وفى لقائى مع الفريق صدقى محمود بعد المباحثات، أشار إلى خطورة الأوضاع فى المنطقة، وبأن بعض القادة السوريين مازالوا ينظرون بعين الشك إلى مصر، وتساهل عن كيفية تنفيذ اتفاقية الدفاع المصرى السورى المشترك فى ظل ذلك، وأشار بأنه سيقدم تقريراً لعبد الناصر، إلا أنه يصر ويطلب منى أن أقدم تقريراً لوزارة الخارجية وللرئيس عبد الناصر عن المباحثات، بعد أن أخطرته بأنه لا يجوز لى أن أقدم هذا التقرير مادام هو سيقدم تقريره، وقد ثبت لى فيما بعد أن إهتمام الفريق صدقى بكتابة تقريرى كان هاما جداً فى توضيح الموقف السورى للرئيس عبد الناصر من الناحية السياسية والعسكرية، وأوضح خطورة الانسياق خلف قادة سوريين بتوجيه من صلاح جديد، للتدخل فى معركة لم تحسب أبعادها. وصدرت التعليمات باستمرارى فى دمشق وتأجيل طلبى بالعودة للبقاء بجوار والدى فى أيامه الأخيرة وقد استجبت لها وقلبى بدمى للمصلحة الوطنية وقد لاحظت بعد القواعد الشعبية السورية عما يحدث، وأخطرت بعض القادة السوريين المعارضين، بأنه رغم خلافاتهم، إلا أن المعركة مصيرية تقتضى تضافر قوى جميع أفراد الشعب السورى لمصلحة الأمة العربية فى مواجهتها للصراع العربى الاسرائيلى، وقد بدأ عدد من هؤلاء القادة فى التجاوب مع آرائى، إلا أننى فوجئت بنشر مجلة جيش الشعب فى ٢٥ إبريل ١٩٦٧ مقالا حرره أحد أنصار صلاح جديد، يسخر من الدين الاسلامى ويتنافى مع روح الشريعة الاسلامية ومبادئ الدين الاسلامى، مما أدى لقيام بعض الزعماء الدينيين بمظاهرة احتجاجا على هذا الاتجاه، وقامت قوات الأمن بالقبض على المتظاهرين وفتحت أبواب المحلات المغلقة بالقوة احتجاجا، وقبضت على أصحابها، الأمر الذى زاد من الفجوة بين قيادة صلاح جديد والشعب السورى.

وقد أرسلت برقية أشير إلى أن أنصار صلاح جديد ينشرون الشائعات بأن الوفد المصرى العسكرى رفض تقديم أية مساعدات لسوريا فى معركتها ضد اسرائيل والاستعمار وطلبت فى البرقية أن يشير الرئيس عبد الناصر فى خطاب أول مايو ٦٧ إلى حقيقة مهمة الوفد المصرى العسكرى، وقد أوضح عبد الناصر ذلك تفصيلا فى خطابه بهذه المناسبة.

اجتماعات القيادة العربية الموحدة مايو ١٩٦٧

وقد تابعت بعد ذلك اجتماعات القيادة العربية الموحدة التابعة لجامعة الدول العربية في دمشق في أوائل مايو ١٩٦٧، وقد حضر اللواء الحناوى هذه الاجتماعات (وعين فيما بعد قائدا للقوات الجوية) وقد استفسرت منه عن رأيه بالنسبة للوضع العسكرى على الجبهة السورية الاسرائيلية وعن تقديره الشخصى عن إمكانية استخدام الحرب كوسيلة حاسمة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى وقد أشار اللواء الحناوى إلى أن لدى اسرائيل قدرة جوية تبلغ أربعة أضعاف القوى العربية الجوية مجتمعة، وسلاحا وتدريباً وذخيرة. وأنه يلزم مرور فترة طويلة من الزمن للحصول على طائرات مماثلة أو متفوقة على الطائرات الاسرائيلية والتدريب عليها لإمكانية تحقيق التوازن الاستراتيجى، خاصة فى مجال الطيران، مع أهمية إقامة مخابىء حديثة وفعالة لحماية هذه الطائرات حتى لا تتكرر مأساة ١٩٥٦.

وأكد بأنه لهذه الأسباب وغيرها، فإن الأمر يقتضى مزيداً من الحذر والاستعداد قبل القيام بأية مغامرات عربية متهورة تكون نتيجتها ضد الأمة العربية فى صراعها مع اسرائيل، وعندما تساءلت عما إذا كانت هذه المعلومات معروفة من القيادات العسكرية ومنها السورية، أكد ذلك تماماً وأن جميع القادة العرب بما فيهم السوريون يعلمون مدى أية مخاطرة عسكرية ضد اسرائيل فى الوقت الحاضر، فأشرت بأن ذلك يتعارض مع معلوماتى بأن صلاح جديد أكد للضباط السوريين بأن المعركة قادمة قريباً جداً وأنهم سيخوضونها لصالح الأمة العربية وأشار الحناوى بأن ذلك للاستهلاك المحلى وليس له أى سند من الحقيقة والواقع وقد أخطرت القاهرة بذلك برقياً.

الموقف العربى المعارض

وقد كانت لقاءاتى مستمرة مع جميع السفراء والدبلوماسيين العرب بدمشق، بصرف النظر عن العلاقات بين القيادات السياسية، وقد كنت حريصاً على إخطارهم بخطورة الموقف فى المنطقة، وبضرورة إنهاى الخلافات العربية لصالح الأمة العربية فى صراعها مع اسرائيل.

وأخطرت سفير الأردن فى دمشق صبحى أبو غنيمه وسفير السعودية عبد الرحمن الحميدى، وزملائهم من الدبلوماسيين الأردنيين والسعوديين، برفض الشعب المصرى لما تنشره بعض الصحف والاذاعات فى الأردن والسعودية عن الأوضاع العسكرية فى المنطقة خلال هذه المرحلة، إذ أشارت اذاعة السعودية بأن "أى أحد يتخيل أن مصر ستشن معركة من أى نوع ضد اسرائيل دفاعاً عن سوريا أو غيرها سوف ينتظر كثيراً"، كما رددت إذاعة عمان بالأردن "نقد عبد الناصر لتركه الملاحة الاسرائيلية تمر فى المياه الاقليمية المصرية فى مضائق تيران متجهة لاسرائيل" وحذرت السفيرين من مغبة تمادى إعلام بلديهما فى هذا الخط إذ أن الخطر الاسرائيلى ليس مقصوراً على مصر وسوريا بل يتعداهما للأمة العربية جميعها. كما أخطرتهم بخطورة هذا

الاتجاه، وذكرتهم بلقاءاتى مع عدد من المسؤولين العرب ومناقشتهم لموضوع مرور السفن الاسرائيلية فى خليج العقبة، وإخطارهم بسهولة طلب مصر سحب قوات الأمم المتحدة من وجهة نظر القانون الدولي، وذلك لأن هذه القوات تواجدت بموافقة مصرية فردية، ومن حقها القانونى طلب سحبها، كما أن لمصر الحق فى إغلاق خليج العقبة لمرور السفن الاسرائيلية، باعتباره خليجا عربيا تاريخيا، هذه السفن التى تمر فى المياه الإقليمية المصرية بعد تنازل السعودية مؤقتا لمصر عن جزيرتى صنافير وتيران فى مدخل الخليج، إلا أن ذلك يقتضى من الدول العربية جميعها أن تستعد عسكريا واقتصاديا وسياسيا لحرب ثالثة من حلقات الصراع العربى الاسرائيلى.

وسألت السفيرين العربيين، عما إذا كانت السعودية وهى صاحبة السيادة الدائمة على الجزيرتين مستعدة للقيام بمنع السفن الاسرائيلية فى حالة رد مصر الجزيرتين للسعودية باعتبار أن هذه السفن تمر وقتل فى مياه إقليمية سعودية. وأضفت هل يعقل أن تترك الدول العربية سوريا فى مواجهة اعتداءات التطرف الاسرائيلى والهجوم الجوى ضدها رغم وجود الاتفاقية العربية للدفاع المشترك عام ١٩٥٠؟

وقد أجمع السفيران العربيان وأعضاء سفارتهما برفضهم أى اعتداء ضد أى دولة عربية، وبضرورة عودة التضامن العربى، وأكدوا البعد عن التنسيق السياسى والعسكرى العربى لخوض أية معركة قادمة مع اسرائيل، خاصة فى ظل التأييد الأمريكى والغربى لها بلا حدود، واتفقنا على إيقاف هذه الحملات الاعلامية لصالح الأمة العربية.

وقد التقيت خلال هذه الفترة بعدد من القادة السياسيين السوريين ومن زعماء الشباب السوريين الوجوديين، وناقشنا الأوضاع السياسية والعسكرية فى المنطقة. وقد أخطرتهم بالأوضاع الخطيرة التى تقتضى تضامنا شعبيا مع الأمة العربية فى مواجهة أى اعتداء اسرائيلى.

وقد أشار بعضهم إلى موضوع تواجد القوات الدولية فى سيناء وتعارض ذلك مع السيادة المصرية ومع احتمالات المواجهة المصرية الاسرائيلية، وقد أشرت : أنه سبق إثارة هذه الموضوعات فى القاهرة أثناء لقاءاتى مع الشباب العربى الوجودى من ٦٤ إلى أوائل ٦٧، مكررا ماسبق أن ذكرته لسفيرى الأردن والسعودية بهذا الشأن ومضيفا إلى أننى أثناء دراساتى للدكتوراه عن موضوع دور السكرتير العام للأمم المتحدة التى راجع رسالتها الدكتور بطرس غالى إطلعت على جميع مستندات ووثائق الأمم المتحدة الخاصة بفترة عدوان ١٩٥٦، والمناقشات والتصريحات الاسرائيلية خلال هذه الفترة، وقد كانت تؤكد على ضرورة استمرار مرور السفن الاسرائيلية فى خليج العقبة من خلال مضائق تيران بعد انسحاب اسرائيل منها وقيام قوات الأمم المتحدة بالتواجد مكانها، وأن بن جوريون وجولدا مائير قد صرحا وقتئذ بأن إغلاق خليج العقبة فى وجه السفن الاسرائيلية يعتبر إعلانا للحرب ضد اسرائيل ويقتضى منها التدخل عسكريا

وبالقوة لإعادة افتتاحه وقد أعددت تقريرا للقاهرة بهذا الشأن .

احتمالات هجوم اسرائيلي على سوريا مايو ١٩٦٧

وقد تلقيت من القاهرة استفسارا عما وصلها من معلومات تشير إلى تأهب اسرائيل للهجوم على سوريا وعن قيامها بحشود عسكرية على الحدود السورية الاسرائيلية. وبمقابلتي لبعض القادة السوريين ورجال المقاومة الفلسطينية في أوائل مايو ١٩٦٧، أخطروني بوجود هذه الحشود التي تمثل تهديدا ضد سوريا واحتمالات هجوم اسرائيلي شامل قريبا ضد سوريا.

وقد أجريت المزيد من تحرياتي عن هذا الهجوم المحتمل حيث علمت بأن بعض فدائيي حركة فتح قد قاموا في أول مايو ٦٧ بوضع ألغام قرب بحيرة طبريا بالاتفاق مع منظمة الصاعقة، أدت إلى خسائر مادية محدودة جدا لإسرائيل مما أعطى اسرائيل الفرصة بالاعلان عن احتمالات رد فعل اسرائيلي عنيف. فقد أشار مصدر عسكري اسرائيلي في ١٢ مايو ٦٧ بأن اسرائيل ليس لديها إلا خياران للرد على هذه التحرشات، إما توجيه ضربة بقواتها الخاصة داخل العمق السوري أو الهجوم على سوريا واحتلال دمشق، كما أشار ليفي اشكول رئيس وزراء اسرائيل في نفس اليوم أن اسرائيل ستضطر لتلقي سوريا درسا أكثر عنفا من درس ٧ إبريل ١٩٦٧.

وقد اتصلت بعدد من مراقبي الأمم المتحدة والذين كانوا يقيمون بجوارنا بدمشق وعقدت معهم صداقات شخصية، وطلبت منهم التأكد من أنباء احتمالات هجوم اسرائيلي ضد سوريا، وقد كان لهؤلاء المراقبين الحق في التنقل والاطلاع على أية مخالفات لأي من الطرفين وفقا لاتفاقية الهدنة السورية الاسرائيلية لعام ٤٩، وقد أكدوا جميعا وبدون استثناء عدم وجود حشود اسرائيلية غير عادية على الحدود السورية، وأنه لا توجد إلا قوات اسرائيلية خاصة عادية، تراقب أية اختراقات للمقاومة الفلسطينية لهذه الحدود لداخل اسرائيل. وقد أخطرت القاهرة بهذه المعلومات فوراً.

واستفسرت من السفير السوفيتي بدمشق ومن سفراء الكتلة الشرقية عن أية معلومات عن هذه الحشود، خاصة وأنا نعلم بأن الاتحاد السوفيتي يرقب ويحدد أية حشود بالمنطقة، وقد أكدوا جميعا بعدم وجود حشود غير اعتيادية على الجبهة السورية الاسرائيلية وقد أخطرت القاهرة بذلك كما سألت بعض المجندين السوريين من الوحدات والذين يعملون على خطوط الجبهة عن طبيعة وجود الحشود الاسرائيلية، فأكدوا جميعا عدم وجود أية حشود غير عادية وحذروا من امكانية قيام صلاح جديد بافتعال معركة لاتحددها مصر بنفسها، وقد أخطرت القاهرة كذلك بهذه المعلومات.

وكانت جميع برقيات الرمزية الشفوية ترسل عن طريق جهاز اللاسلكي الذي أحضرته الطائرة العسكرية المصرية والتي اقلت الوفد العسكري المصري، لوزارة الخارجية المصرية

وصورة للقيادة السياسية والعسكرية، وكان يقوم بالشفرة ضابطا صف مصريان يقيمان فى نفس المقر الذى استأجرته مؤقتا لمكاتب السفارة ولا يغادرانها أبدا حفاظا على أمن وسرية البرقيات المتبادلة مع القاهرة..

وقد أخطرت وزير الخارجية السورى والمستولين بوزارة الدفاع وأجهزة المخابرات السورية - بناء على تعليمات القاهرة- بأن المعلومات المتوافرة تؤكد عدم وجود حشود غير إعتيادية على الجبهة، إلا أنهم أشاروا بأن لديهم معلومات مختلفة عن معلوماتنا من مصادر لم يحددها، وأضافوا بأنه حتى لو تأكدت معلوماتنا بعدم وجود حشود اسرائيلية، إلا أن ذلك لا يمنع من إمكانية قيام اسرائيل بالهجوم على سوريا خاصة فى ظل نظام الاستدعاء الاسرائيلى الفورى، وصارحتهم بمعلوماتى عن أسباب معركة ٧ ابريل ٦٧ بأنها نتيجة لاعتداءات متبادلة على مناطق الحدود ولا يمكن تصعيدها فى ظل عدم قيامنا بالتنسيق والتخطيط الموحد، فأوضحوا بأنهم كقيادة حزبية لن يقفوا مكتوفى الأيدي ضد أى اعتداء مهما كان بسيطا على الأراضى السورية أو المجردة من السلاح فى مواجهة قواعدهم الحزبية حتى ولو أدى الأمر إلى نشوب حرب شاملة، وأكدوا تصميمهم على الاستمرار فى خطهم السياسى والعسكرى ضد اسرائيل وعلى تأييدهم العمل الفدائى للفصائل المؤيدة لهم داخل اسرائيل، وقد كررت التأكيد باعتقادى بأنه لا يمكنهم أن يطلبوا من مصر أو من غيرها من الدول العربية الاشتراك معهم فى أية معارك عسكرية قبل بدء التنسيق الكامل ووضع وتنفيذ المخطط المشترك، فأجابوا بأن هذا التنسيق قد استغرق وقتا طويلا ولم يؤد لأية نتائج، وأنه سبق لهم محاولة التنسيق مع الدول العربية بعد مؤتمرى القمة عام ١٩٦٤ فيما يتعلق بتنفيذ قراراتهما السياسية والعسكرية، إلا أن هذه القرارات لم تنفذ حتى الآن وقد أخطرتهم بأنه رغم التأخير، فإن المعركة والصراع العربى الاسرائيلى طويل المدى يقتضى التنسيق والتخطيط ولو لسنوات، وأنه يجب البدء باكتساب الشعب العربى الى جانب هذا الصراع، فخطرنا بأنهم لا يستطيعون الانتظار حتى يقرر بعض القادة العرب مصير الأمة العربية، كما أن بعض فئات الشعب العربى مازالت متأثرة بنفوذ بعض القادة العرب الذين ينظرون لمصالحهم الشخصية بعيدا عن المصالح القومية وأكدوا استمرارهم لخطهم السياسى والعسكرى وفقا لعقيدتهم واثقين من تأييد الجماهير العربية لهم فى حرب التحرير الشعبية التى سيخوضونها ضد اسرائيل والامبريالية وقد أرسلت كل هذه الآراء للقاهرة برقيا محذرا من الاندفاع وراء هذا الخط الذى لا يقدر المسئولية الوطنية أو القومية.

واستمرت مطالبتى للقاهرة بالعودة لها ولولأيام قليلة لمناقشة الموقف مع المسئولين وكذلك لزيارة والدى المريض، إلا أن الظروف المحيطة بالأوضاع فى سوريا والمنطقة، جعلت الردود دائما " برجاه التأجيل نظرا للظروف الحاضرة". وفى مساء ١٣ مايو ٦٧ وصلتني برقية مرسله من أخى من القاهرة مؤرخة ١٠ مايو ٦٧، تخطرني " والدك يحتضر احضر فورا" وسارعت لمطار

دمشق فأخطرت بأن الطائرة للقاهرة غادرت منذ ساعة والطائرة القادمة صباح اليوم التالى ثم تلقيت بعدئذ عدة اتصالات تليفونية من الرئاسة من عدد من الأصدقاء ليقدّموا التعزية لى فى وفاة والدى الذى توفى صباح ١٢ مايو وأخطرونى بتأجيل الجنازة لبعده ظهر ١٣ مايو لأنهم من الحضور للقاهرة على أساس أننى تلقيت البرقية المرسلة يوم ١٠ وسأحضر فوراً وقد حضر جميع أصدقائى جنازة المرحوم الوالد، إلا أنهم قد فوجئوا بعدم عودتى من دمشق، وغادرت دمشق للقاهرة على الطائرة المصرية صباح ١٤ مايو، حيث قدم لى قائد الطائرة وأعضاء طاقمها العزاء لوفاة والدى وكان معهم صحف اليوم السابق وفيها نعى الوالد الأمر الذى هز مشاعرى لأننى لم أأزمه فى لحظاته الأخيرة وأقوم بدفنه بىدى وفقاً لوصيته لى دائماً.

ووصلت للقاهرة، وكان فى استقبالى ابن عمى الشهيد المقدم حسين الفرنوانى أحد قادة الكتائب المصرية، وقدم لى العزاء لفقد رب العائلة، واصطحبني في السيارة متوجهين لمقابر العائلة، وأثناء مرورنا فى منطقة العباسية، لاحظت تحركات غير عادية لدبابات ومصفحات مصرية، فلما تساءلت عن أسباب ذلك، أبدى ابن عمى استغرابه من تساؤلى مشيراً بأننى لا بد وأن أعلم أن سبب ذلك هو تحرك القوات المصرية لمواجهة إسرائيل لمساندة سوريا ضد التهديدات الإسرائيلية، حيث أن إسرائيل قد قامت بحشد عشرة ألوية على الجبهة السورية، ولما أخطرت بنفى هذه الحشود، أبدى تعجبه إذ أنه علم بأن سبب هذا التحرك السريع المفاجئ، وصول معلومات مؤكدة عن وجود هذه الحشود واحتمالات هجوم شامل ضد سوريا، ولما سألت عن مدى كفاءة الاستعدادات المصرية العسكرية، أشار بأنهم تلقوا أوامراً بالتحرك وسيلتحق فوراً بوحدته التى انتقلت إلى سيناء، وأنه يرى أن هذا التحرك السريع كان مفاجأة للقادة العسكريين المصريين خاصة وأن الأوامر تقضى باحتلال مواقع جديدة فى فترة زمنية قصيرة جداً دون إستعداد مسبق أو تخطيط دقيق لمعركة شاملة قد تتفجر فى أية لحظة، وقد شكرته على لقائى وتمنيت له ولزملائه التوفيق فى ظل هذه الظروف الصعبة، وتواعدنا على استكمال أحاديثنا بعد عودته من الجبهة، ولم نلتق بعد ذلك حيث استشهد حسين الفرنوانى.

سحب القوات الدولية واغلاق خليج العقبة

وقد قابلت معظم القيادات المدنية والعسكرية المصرية وأصدقائى وزملائى المدنيين والعسكريين أثناء حضورهم لمنزل العائلة لتقديمهم واجب العزاء، وقد تعرضنا لموضوع الموقف السياسى والعسكرى فى المنطقة، وكررت لهم ما أوضحته فى برقياتى السابق الإشارة إليها، وقد أبدى الجميع استغرابهم من موقف قيادة صلاح جديد لتفجير الموقف فى المنطقة. وقد أشار بعض الزملاء الدبلوماسيين بأنه قد طلب سحب قوات الطوارئ الدولية من المواقع الحدودية بـسيناء فى ١٦ مايو ٦٧، وأن وزير الخارجية المصرى لم يكن يعلم بهذا الطلب. والذى تم عن طريق وزير الدفاع إلا بعد رفض السكرتير العام للأمم المتحدة الانسحاب الجزئى، وطلب من مصر

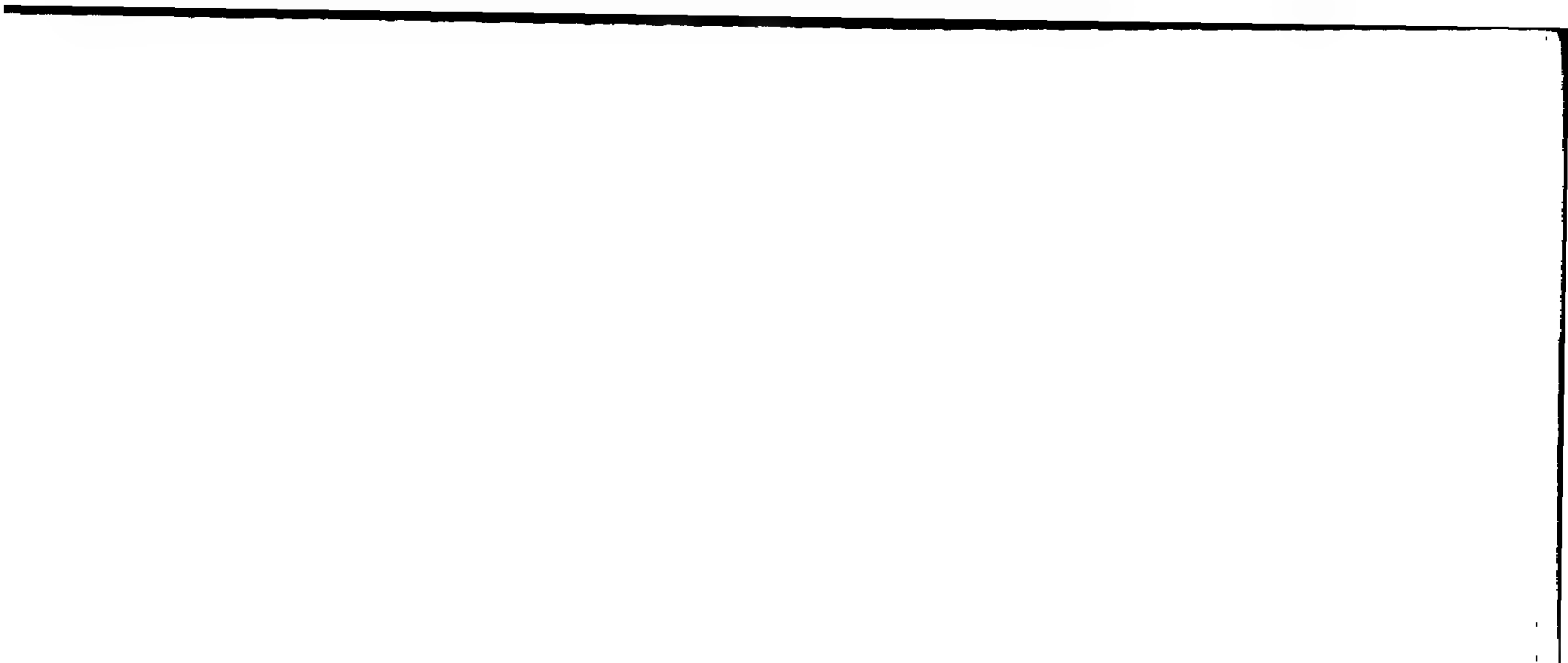
الانسحاب الكلى للقوات الدولية فى ١٨ مايو ٦٧، وقد تم هذا الانسحاب فى اسرع وقت، واحتلت القوات المصرية مواقع القوات الدولية فى شرم الشيخ فى ٢١ مايو ٦٧، ثم قررت القيادة المصرية فى اليوم التالى ٢٢ مايو ٦٧ إغلاق المضائق. وقد أخطرت عددا من القادة المصريين أن تصريحات قادة اسرائيل عن الانسحاب اثر عدوانها عام ٥٦، أكدت أن إغلاق المضائق يعنى الحرب، وقد أجابنى بعض القادة الذين حضروا اجتماعات مع الرئيس عبد الناصر بأنه قد أكد لهم هذا الاتجاه فى اجتماعه معهم، وأنه قد طلب إخطار السكرتير العام للأمم المتحدة وموسكو وواشنطن فى ٢٣ مايو بأن مصر لن تكون البادئة بالهجوم. وقد أخطرت زملاى بدقة وخطورة الموقف فى المنطقة، وأنى قد قمت بإخطار الخارجية والرئاسة فى بوقياتى السابقة بخطورة تردى مصر ألى هذا الموقف. وقد طمأنى بعضهم بأن القيادتين السياسية والعسكرية تقدران الموقف بدقة .. ١١

خطة مصرية هجومية دفاعية

وكان بعض القادة المصريين يؤكدون سيطرة القيادة السياسية على الموقف، وطالبونى بالابتعاد عن تشاؤمى من الأحداث المتتالية منذ ابريل حتى اليوم. وأكدوا أن القيادة المصرية تجتمع يوميا فى القيادة العامة للقوات المسلحة لوضع خطة هجومية دفاعية يكون للقوات الجوية المصرية دور رئيسى فيها، وأنه قد طلب من الفريق صدقى محمود قائد القوات الجوية بمساعدة اللواء جمال عفيفى الذى عين خلال هذه الأزمة رئيسا للأركان، وضع هذه الخطة وعرضها على القيادة المصرية، كما علمت بأن شمس بدران وزير الدفاع قد حصل على وعد من قادة الاتحاد السوفيتى بمساندة مصر فى المعركة، لكن سرعان ما اتضحت حقيقة هذا الوعد، عندما ايقظ السفير السوفيتى بالقاهرة الرئيس عبد الناصر من النوم فجر ٢٦ مايو ٦٧ ليخبره بأن القادة السوفيت وصلتهم معلومات بأن مصر قد قررت خطة هجومية ضد اسرائيل ودفاعية بالنسبة لأرضها، وأنهم يحذرون مصر من إطلاق الطلقة الأولى، كما حذر الجنرال ديجول رئيس فرنسا مصر واسرائيل من قيام أى من الطرفين بالبدء بالحرب، الأمر الذى وضع فى الخطوط العريضة لخطاب عبد الناصر أمام ممثلى الاتحادات العمالية العربية فى ٢٦ مايو " بأنه إذا بدأت اسرائيل حربا ضد مصر أو سوريا فإن المعركة ضد اسرائيل ستكون شاملة". ثم دعيت لحضور المؤتمر الصحفى العالمى الذى عقده عبد الناصر فى ٢٨ مايو بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة حيث كنت أعمل، إلا أننى اعتذرت عن الحضور فى قاعة المؤتمر لمعرفتى بأبعاده وانتظرت زملاى فى حجرة مكتبى السابق، حيث أشاروا إلى أن عبد الناصر أشار بأننا استعدادنا حقوقنا عام ٥٦ وتركنا الخطورة التالية لاسرائيل، فإذا اختارت الحرب فإننا مستعدون لمواجهتها وأشار بأنه يمكن مواجهة اسرائيل بمفردها إلا أن الأمر يختلف إذا تدخلت أمريكا لجانبها.

الباب الرابع

من صراع ١٩٦٧ حتى قبل صراع ١٩٧٣



وقد إتضح للأمة العربية ، حقيقة الأهداف الصهيونية المتطرفة، إثر اعتدائها على أرض مصر وسوريا وفلسطين والأردن عام ١٩٦٧، وأوجدت لها الحجج والاعذار كعادتها لتفجير هذا الصراع المسلح والذي كانت تسعى إليه منذ فترة بمساعدة بعض القيادات الأجنبية وقد سعدنا بمواقف معظم الدول العربية في مؤتمر الخرطوم أغسطس ٦٧ وعلان تضامنها في الصراع. كما قمت بدور في إقامة الجبهة الشرقية وفي العمل على عودة التضامن العربي ونبد الخلافات التي تتفجر من آن لآخر بين القادة العرب وكان هذا العمل مثمرا في سوريا ثم في فرنسا وأبدت مصر كل المجهودات لدعم فلسطين وللعمل على استرداد الأرض العربية، كما كان لها موقف واضح في دعم المقاومة الفلسطينية وإنهاء خلافاتها مع الأردن في سبتمبر (ايلول) ١٩٧٠ وساندنا المقاومة الفلسطينية في صراعها، وكان ذلك واضحا أثناء عملي في سوريا وفي فرنسا. وأعلنت مصر أنها مع السلام الشامل والعدل والدائم، إلا أنها ترفض تماما الاستسلام، ولذلك وافقت على قرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وبعثات يارنج ومبادرة وزير خارجية أمريكا روجرز ٦٩ / ٧٠ كما بادرت باعلان مبادرة أخرى في فبراير ١٩٧١، إلا أن قيادات التطرف الاسرائيلي رفضت كل هذه المبادرات السياسية لإيجاد حل عادل للقضايا، لأن استمرارها في هذا التطرف وفي التوسع، الركيزة لاستمرار سيطرتها على الحكم في اسرائيل.

واتضح لمصر ضرورة الإعداد الجيد والتعبئة في قواتها المسلحة لدرء العدوان واسترداد الأرض، فأعادت تنظيم القوات المسلحة وقد ساندت في كل هذه المواقف المصرية أثناء عملي في سوريا وفرنسا وغرب أوروبا.

العدوان الاسرائيلي على مصر ٥ يونيه ١٩٦٧

وقد تلقينا معلومات مؤكدة بأن اسرائيل ستبادر بالهجوم على مصر ما بين ٢ و ٥ يونيه ١٩٦٧ وكان ذلك من مصادر مختلفة، وقد تأكدت هذه المعلومات بعد التغييرات العسكرية والسياسية في اسرائيل وبعد تلقيها الضوء الأخضر من الولايات المتحدة، رغم اتفاق مبعوث الرئيس الأمريكى جونسون في ٣١ مايو ٦٧ مع القيادة السياسية المصرية على قيام السيد زكريا محيى الدين نائب الرئيس إلى واشنطن في ٧ يونيه ٦٧ للتفاوض لإبعاد استخدام الحرب في تسوية الصراع العربى الاسرائيلي. وقد تأكدت من بعض القادة المصريين الذين اجتمعوا مع عبد الناصر يوم ٢ يونيه ٦٧ بموعد الهجوم الاسرائيلي المنتظر وتحذيره للقيادات العسكرية والمدنية من هذا الهجوم وضرورة الاستعداد لمواجهة، كما اخطرهم في ٤ يونيه ٦٧ بتغيير الخطة الهجومية الدفاعية نظرا للمتغيرات السياسية في مواقف الدول العظمى وتبنى خطة جديدة لم نعلم عنها حيث كانت سرية للغاية لا يعرفها إلا القائد العام للقوات المسلحة عبد الحكيم عامر وعدد محدود من القادة المصريين، وقد طمأننى هؤلاء القادة المصريون لنجاح هذه الخطة الجديدة، إلا أننا فوجئنا صباح اليوم التالى ٥ يونيه بطائرات اسرائيلية تضرب المطارات العسكرية جميعها

بما عليها من الطائرات الحربية، وتابعت من خلال تواجدى فى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة انهيار القوات المسلحة المصرية. وقد علمت بعدئذ من بعض القادة المصريين أن سبب هذا الانهيار، أن عبد الحكيم عامر استقل طائرة عسكرية وراح يفتش مع جميع القادة العسكريين على القوات المصرية فى سيناء، وأنه قد صدرت الأوامر للسلاح الجوى والدفاع الجوى بالتوقف عن العمل أثناء تحليق طائرة عامر.

وفى هذه الأثناء، ونتيجة لاستطاع جوى اسرائيلي دقيق بمساعدات تكنولوجية أجنبية، قامت الطائرات الاسرائيلية بضرب مطاراتنا وطائراتنا وهى على الأرض... وما زال السؤال حائرا لدى، رغم مناقشاتى مع العديد من قادة السلاح الجوى المصرى الحاليين والسابقين، لماذا كانت الطائرات المصرية فى قواعدها على شكل انساق مما جعلها هدفا، للهجوم الاسرائيلي، رغم تحذير عبد الناصر للقادة العسكريين بموعد الاعتداء الاسرائيلي؟ ولماذا رغم وجود طائرة عامر لى الجوى، لماذا لم تكن هناك طائرات مصرية تقوم بدوريات استطلاع فى نفس الوقت؟ وقد أجاب اللواء جمال عفيفى بعدئذ عام ٦٩ عن بعض تساؤلاتى، فأشار بأنه توجه لقاعة اجتماعات القيادة العامة مع الفريق صدقى محمود يوم ٤ يونيه ٦٧، وعند دخولهما القاعة أخطر الفريق صدقى الرئيس عبد الناصر والمشير عامر بأن الخطة المطلوبة جاهزة، إلا أنه فوجئ بعبد الناصر يخطره بأن الخطة قد تعدلت وأنهم سيناقشون خطة جديدة بعد التطورات الدولية تعتمد على الدفاع، وقال عفيفى أن صدقى قد صدم من هذا التغيير المفاجئ وأرتمى فى أقرب كرسي فوتيل بقاعة الاجتماعات، ولاحظ عفيفى أنه فى حالة ذهول تام أثناء شرح عبد الناصر وعامر للخطة الجديدة ومسئوليات كل سلاح، وأن الفريق صدقى لم يستمع لكلمة واحدة مما دار فى الاجتماع لأن أحلامه قد إنهارت تماما فى قيام مصر بعمل عسكري فى مواجهة اسرائيل، وقد كانت قادرة على ذلك، لتسترد مصر كرامتها بعد ٤٨ و ٥٦، وأشار اللواء عفيفى أن الخطة التى أعدها الفريق صدقى كانت مثالية ومتكاملة وكانت ستؤدى لانتصارات عربية فى الصراع العربى الاسرائيلي.

الاستيلاء على القدس والضفة الغربية وغزة يونيه ١٩٦٧

وقام التطرف الاسرائيلي بتنفيذ خطته فى محاولة ضرب الأمة العربية، فقام الطيران الاسرائيلي بعدئذ بضرب القوات الجوية الأردنية والسورية ومعهما سربان عراقيان، ثم قامت القوات الاسرائيلية بالهجوم على مدن وأراضى الضفة الغربية واستولت على القدس الشرقية فى يوم ٧ يونيه ١٩٦٧ وهو يوم حزين لأمتنا العربية والاسلامية والمسيحية.

وعلمت من أخوة عرب من القدس، أنباء القبض على القنصل العام المصرى ومساعدته فى مدينة القدس، بعد أن لجأ إلى قنصلية بلجيكا، ظنا منهما بأن هذا الالتجاء سيحقق لهما الحصانة الدبلوماسية. وقد أودعتهما اسرائيل السجن العادية، وكنت على اتصال بهما من خلال

أحد الأخوة العرب الفلسطينيين والذي كان ينقل إلى في دمشق بعدئذ أخبارهما، وأفرج عنهما بعد تبادل الأسرى بين مصر وإسرائيل. ووفقا لمبدأ عدم ثقة التطرف الاسرائيلي حتى في أصدقائه الأمريكيين فقد قامت الطائرات الاسرائيلية بضرب سفينة التجسس الأمريكية "ليبرتي" في ٨ يونيو قرب سواحل غزة - والتي كانت تتجسس على القوات المصرية قبل الهجوم الاسرائيلي - حتى تمنع إسرائيل القيادة الأمريكية حليفها من الحصول على معلومات عن الهجوم الاسرائيلي وعن مخالفات إسرائيل للقانون الدولي وللمعاهدات الدولية. وقد تلقيت أنباء أعادت أيضا بعض الثقة في نفوسنا في قواتنا المسلحة - رغم أخطاء بعض قياداتها العليا السابقة - إذ قامت بعض الوحدات العسكرية المصرية في سيناء بأعمال بطولية، وأن بعضا منها قد دخل أراضي فلسطين المحتلة وحقق انتصارات على القوات الاسرائيلية حتى استمع للأوامر المصرية بالانسحاب الكامل إلى غرب القناة واضطر للانسحاب.

الهجوم علي سوريا ٩ يونيو ١٩٦٧

وقد طلبت معلومات من المسئولين العسكريين المصريين عن موقف القوات العسكرية السورية من المعركة المصرية وفقا لاتفاقية الدفاع المصري السوري المشترك، والتي كانت سوريا تطالب مصر بتنفيذها عندما تعرضت سوريا للتهديدات الاسرائيلية وليس للهجوم الشامل كما حدث ضد القوات المصرية. فعلمت بأنه خلال الأيام الأربعة الأولى من الحرب، اكتفت القوات السورية بقصف مدفعي لبعض المستوطنات الاسرائيلية، كما كانت تفعل في الماضي، وقد أثار هذا الموقف دهشتنا وتساؤلنا، إذ أن الموقف السوري كان سبب تفجر الحرب والعدوان والاحتلال الإسرائيلي لأرض مصر وأرض فلسطين، وقد علمت فيما بعد بقرار المجلس الوزاري الاسرائيلي للدفاع بعدم مهاجمة سوريا على الاطلاق ١١ لأسباب لا نعلمها، إلا أنه رغم هذا القرار، فإن التطرف الاسرائيلي بقيادة "دايان" أصدر أوامره العسكرية في ٩ يونيو ٦٧ بشن هجوم علي الجبهة السورية بدون قرار من مجلس الوزراء أو المجلس الوزاري للدفاع وذلك لأغراض عسكرية دون نظره للمظروف أو الاتفاقيات السياسية ١١ وقد قاوم الضباط والجنود السوريون الهجوم الاسرائيلي باستماتة ودمروا حوالي ١٦٠ دبابة اسرائيلية واستشهد ٦٠٠ جندي سوري في مواقعهم، إلا أن القوات السورية فوجئت بأوامر رئيس الأركان وقائد الجبهة وهما من مجموعة صلاح جديد، بالتراجع إلى شمال القنيطرة تفاديا لخطر الالتفاف، كما زعما، ثم فوجئت بعدئذ بإذاعة دمشق تذيع بيانا من وزارة الدفاع في صباح ١٠ يونيو تعلن سقوط مدينة القنيطرة - قبل أن تسقط - مما أدي إلي فرار الجنود طلبا للنجاة بأرواحهم بدلا من الانسحاب المنظم لقواعد جديدة، الأمر الذي أدى لاحتلال إسرائيل للجولان والقنيطرة دون أية مقاومة، وأصبح الطريق لدمشق مفتوحا. وصدر قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار ظهر ١٠ يونيو ١٩٦٧، إلا أن القوات الاسرائيلية - كعادتها - خرقت وقف إطلاق النار وتقدمت في ١٢ يونيو لاحتلال موقع استراتيجي

سوري هام على جبل الشيخ، وأصبح بعدئذ من مراكز التصنت الاسرائيلي داخل سوريا. وقد علمت بعدئذ من عدد من القادة السوريين، بأن إعلان سقوط القنيطرة كان مؤامرة من بعض المسؤولين السوريين وقتئذ، ووجهت أصابع الاتهام لصالح جديد وأعوانه، وأكد هؤلاء القادة بأن حافظ الأسد رغم عمله كوزير للدفاع وقتئذ، إلا أن معظم القرارات قد اتخذت دون علمه وأنه لم يكن صاحب القرار الرئيسي في الحرب، كما أن تصريح اذاعة دمشق في ١٠ يونيو بسقوط القنيطرة لم يصدر عن وزير الدفاع، الأمر الذي أدى لتصميم الأسد بعدئذ على الانتقام ووضع السلطة في يده.

وقد شاركت الشعب العربي وقادته الاستياء من طريقة إدارة وقيادة معارك يونيو ٦٧ خاصة وأنه سبق التحذير من احتمالات قيام الطيران الاسرائيلي بضرب القواعد العربية الجوية خلال ساعات، الأمر الذي كان يقتضى من هذه القيادات العمل على حماية هذه القوات الجوية والاستعداد لمواجهة العدوان الجوي الاسرائيلي غير المفاجيء، حيث أن تحديد العدوان وأسلوبه قد حدد قبل المعركة ما بين ٥ و ٢ يونيو ٦٧، وأن الهجوم الاسرائيلي عام ٦٧ قد شابه كثيرا الهجوم الاسرائيلي على سيناء عام ٥٦ والذي درسنا أسلوبه وطريقته، وكيفية الاستعداد لأي هجوم ستقبلي مشابه.

استقالة عبد الناصر ٩ يونيو ١٩٦٧

واجتمعنا إثر هذه الهزيمة العسكرية، لترتيب استعداداتنا للمقاومة الشعبية ضد الاعتداء الاسرائيلي، مع القادة المصريين بمقر الاتحاد الاشتراكي العربي بقصر النيل، وقد أعلنت الإذاعة والتليفزيون يوم ٩ يونيو ٦٧ بأن الرئيس عبد الناصر سيلقى خطابا هاما في الساعة السابعة مساء، وقد ناقش المجتمعون ماهية الخطاب وأبعاده وكان لكل منهم رأى معين عن مضمون الخطاب - بعيدا عن حقيقته التي أعلنها عبد الناصر بعدئذ - وقد أخطرت المجتمعين بأننى أرى أن عبد الناصر سيعلن فى هذا الخطاب استقالته من رئاسة الجمهورية، وكأن الأرض قد زلزلت - رغم كل الظروف - بعد سماع المجتمعين لهذا الرأى، كيف أجرؤ على التفوه بذلك، فأجبت بهدوء ووضوح وتصميم بأن هذه هى طبيعة القيادة، إذ أن القائد الذى يتعرض لهزيمة، عليه أن يتخلى عن مسئولياته أمام شعبه، وأضفت بأن عبد الحكيم عامر كذلك مسئول عن الهزيمة وأرى أنه لابد وأن يعلن استقالته مع عبد الناصر فى نفس الوقت، وأشارت بأنه من خلال معاشيتى لظروف هذه الفترة التى أدت للهزيمة، فإننى أؤكد تماما على رأى، ولم تمض ساعات قليلة، حتى فوجئت القيادات المصرية التى حضرت الاجتماع، بإعلان عبد الناصر عن استقالته على أن يخلفه فى رئاسة الدولة زكريا محيى الدين. وقد غادر القادة المصريون الاجتماع للتوجه إلى منزل عبد الناصر فى منشية البكرى لإثناؤه عن الاستقالة، كما خرجت الجماهير للشوارع تشددى الهزيمة وتعلن رفضها للاستقالة. وقد دعى مجلس الأمة للاجتماع فى اليوم التالى ١٠ يونيو برئاسة أنور السادات، وأعلن أن عبد الناصر قرر العودة بناء على رغبة الشعب.

الصاعقة المصرية ومعركة رأس العش أول يوليو ١٩٦٧

وقد طلبني محمود رياض وزير الخارجية لمقابلته يوم ٢٤ يونيو ٦٧، ليخبرني بأنه يعلم مدي حزني على الأحداث التي مرت على الأمة العربية، إلا أنه يعرف كذلك مدى اخلاصى للأمة العربية في مواجهة الصراع الاسرائيلي، ولذلك فانه يطلب منى العودة ثانية إلى دمشق، خاصة وقد مر أربعون يوما على وفاة المرحوم والدى. وقد أخطرت الوزير بأن الجرح عميق جدا ورجوته إعفائى من العودة ثانية إلى دمشق حتى ولو أدى الأمر إلى تقديم استقالتي، فأشار رياض بأن المعارك مستمرة وأنا لم نخسر الحرب بل خسرنا معركة وان القيادة المصرية والقادة العسكريين مصممون على البدء فى إجراءات التحرير، وأن هذه الإجراءات تستلزم وحدة وتضامنا عربيا، وأن وجودى فى سوريا سيساعد كثيرا على تحقيق ذلك، وقد رجوته بامهالى عدة أيام لأخطره بقرارى النهائى مؤكدا بأنه ليحز فى نفسى الهرب من المعركة، بل علينا مواجهتها وأرى أن يكون دورى فى المواجهة بين أهلى ومواطنى فى مصر. وبعد أيام من المقابلة تلقيت بسعادة غامرة أنباء انتصارات الصاعقة المصرية على القوات الاسرائيلية فى معركة رأس العش فى أول يولييه ٦٧، هذه القوات التى حاولت التقدم نحو مدينة بور فؤاد شرق مدينة بورسعيد، وقد كبدت الصاعقة المصرية القوات الاسرائيلية خسائر فادحة فى الأرواح والمعدات. وقابلت بعدئذ بعض الزملاء من رجال الصاعقة والذين اشتركوا فى هذه العملية واستمعت الى قصة سحقهم للهجوم الاسرائيلي، وأن القيادة العسكرية المصرية الجديدة كانت علي مستوى المسئولية الأمر الذى حقق ما آمنت به من امكانية تفوق الجندى المصرى على الاسرائيلي لو تحققت له القيادة المخلصة.

استراتيجية المواجهة مع اسرائيل ومؤتمر قمة الخرطوم أغسطس ١٩٦٧

وتوجهت بعدئذ لمقابلة وزير الخارجية، وأخطرته بأنه نتيجة لمعركة رأس العش، فإن الأمل قد عاد للأمة العربية لتحقيقها انتصارا قريبا بإذن الله وبتحرير أرض الوطن العربى بأجمعه، وأننى على استعداد للمشاركة فى أى عمل أكلف به فى هذه المعركة المصيرية من معارك الصراع العربى الاسرائيلي. وتوجهت مع عائلتى لدمشق لمتابعة عملى ولتنفيذ المهام التى اتفقت مع وزير الخارجية على قيامى بها، ومنها العمل بروح ايجابية جديدة فى سبيل التعاون والمجابهة مع اسرائيل على الجبهتين الجنوبية والشرقية والتى سنسعى إلى دعمهما وتقويتهما. وقد تمثل التخطيط الاستراتيجى العام للمواجهة مع اسرائيل تكوين الجبهة الجنوبية من القوات المسلحة المصرية والجبهة الشرقية وتضم القوات السورية والأردنية والعراقية والمقاومة الفلسطينية وتوحدت الجبهتان تحت قيادة مصرية واحدة تولاها الفريق أول محمد فوزى.

وقد قررت الدول العربية دعم الجبهتين ماديا وقوات اضافية، وعاد التضامن العربى إلى طبيعته، وانهقد مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم فى أغسطس ٦٧ وأكدت قراراته استمرار

المعركة ودعم مادي محدد للقوات المحاربة، كما قرر المؤتمر شعار " اللامات الثلاثة " لا صلح ولا اعتراف ولا مفاوضات مع اسرائيل وأكد المؤتمر أهمية الصمود العربى لصالح الأمة العربية جميعها في مواجهة الصراع الاسرائيلى. وكان هذا التضامن العربى هو ركيزة استراتيجية للمواجهة والصمود .

قرار مجلس الأمن (٢٤٢) ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧

وتابعت بعد عودتى لدمشق، رفض الشعب السورى ، كما رفض الشعب المصرى قبول الأمر الواقع من الاعتداء الاسرائيلى، وبدأنا مجهوداتنا فى اتجاهين متوازيين: الأول إعادة بناء وتنظيم وتدريب وتسليح القوات المسلحة السورية والمصرية، وقد أظهرت القوات المصرية تطورها عندما دمرت المدمرة الاسرائيلية " إيلات " وصدد الهجوم الاسرائيلى المسلح على بعض المواقع المصرية، والثانى استمرار صراعنا السياسى ضد اسرائيل والتي ساندتها الولايات المتحدة، لاستصدار قرار من مجلس الأمن يلزم اسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضى العربية.

وقد ناقشت القادة السوريين، مجموعة صلاح جديد ويمثلها رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، ومجموعة حافظ الأسد ويمثلها وزير الدفاع وقادة القوات المسلحة وعدد كبير من القادة المدنيين، وقد ناقشت المجموعتين كلا على حدة فى المشروعات المقدمة لمجلس الأمن والتي اخطرنا بها القاهرة، لتنسيق موقفى وفد مصر والوفد السورى فى الأمم المتحدة.

وقد كانت مجموعة جديد، ترفض جميع المشروعات المقدمة، وقد كان منها ما يطالب اسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة بوضوح، وقد كنت أناقشهم فى أهمية التحرك السياسى ومحاولة اكتساب الرأي العام العالمى عن طريق قرار لمجلس الأمن واضحا، حتى تكتمل استعداداتنا العسكرية، فإن لم ترتدع اسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن بالانسحاب، فإنه يحق لنا وقتئذ استخدام السلاح للتحرير، وقد رفضت المجموعة بعنف هذا الاتجاه. إلا اننى وجدت تفهما من جماعة الأسد فى أهمية صدور قرار سياسى للمجلس يتوازن مع الاستعدادات العسكرية على أن يحقق القرار الانسحاب الكامل .

وبعد مناقشات طويلة للمشروعات العديدة لمجلس الأمن، قرر المجلس بالاجماع قراره رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ٦٧، استطاعت جماعة جديد الزام الحكومة السورية برفض القرار، فى حين وافقت مصر والاردن عليه (مرفق) وأنه يشير إلى مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى عن طريق الحرب ، وقام مبعوث الأمم المتحدة يارنج بواجباته لتنفيذه. مرفق

الجبهة الشرقية

وقد عملت خلال عملى بدمشق على تنفيذ الاستراتيجية العربية والتي تقضى بإعادة

التضامن بين حكومات الأمة العربية في مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى، وتقديم كل الدعم للجبهة الشرقية لتقوم بدورها في التعاون مع الجبهة الجنوبية لتحرير الأرض العربية. وقد انتدبت القيادة العسكرية المصرية العقيد محسن زهرة والمقدم يحيى زكريا والنقيب محمد بسيونى (سفير مصر حاليا فى تل ابيب) ليكونوا ضباط اتصال لها فى القيادة الشرقية، وكنا نتبادل يوميا المعلومات والآراء السياسية والعسكرية، كما كنت أشاركهم اجتماعاتهم مع القادة العسكريين المصريين عند حضورهم لدمشق، وقد كنت حريصا فى نفس الوقت على دعم الاتصال باللواء حافظ الأسد وزير الدفاع وقتئذ واللواء مصطفى طلاس رئيس الأركان والعقيد على ظا مدير المخابرات الحربية السورية، وكنت أناقشهم أوضاع الوحدة العسكرية العربية وأبعاد الصراع العربى الاسرائيلى والعمل الفدائى الفلسطينى. وقد شعرت بفارق كبير بين القيادة التى يمثلها حافظ الأسد وبين القيادة التى يمثلها صلاح جديد ومساعدوه من عسكريين ومدنيين. وقد كان الأسد وأعوانه المقربون فى الجيش يرون أهمية فتح صفحة جديدة مع جميع القادة العرب لصالح المعركة المصرية والصراع العربى الاسرائيلى، فى حين كانت مجموعة صلاح جديد تصر على استمرار مهاجمة بعض القادة العرب واتهامهم بالخيانة، كما شعرت بتجاوب الأسد وجماعته إزاء فكر مصر من قبول قرارات مجلس الأمن حتى يلتقط الجيش المصرى الأنفاس ويستكمل استعداداته للتحرير. فى الوقت الذى كان صلاح جديد وجماعته يرفضون ذلك. وكان الأسد يرى تقديم الأولوية القومية فى الصراع مع اسرائيل واسترداد الأرض المحتلة على أولوية التطبيق الاشتراكى التى كان يتمسك بها صلاح جديد على قومية المعركة.

العمل الفدائى العربى

وقد ناقشت اللواء حافظ الأسد وعلى ظا عن رأيهما فى تنظيم العمل الفدائى العربى. والفلسطينى. وقد أشار الأسد إلى أن الصراع العربى الاسرائيلى والمعارك القادمة مع اسرائيل هى معارك جيوش نظامية وأنه لا مجال لتطبيق الحرب الشعبية على هذا الصراع كما كان ينادى به بعض القادة السوريين، ويرى أن على الفصائل الفدائية الوقوف خلف استراتيجيات دول المواجهة حتى لا يشككوا بأعمالهم حجة لاسرائيل لتهديد استقرار الدول العربية وذريعة لمبادراتها باعتمادات جديدة ضد الأمة العربية، وقد علمت بأنه قد أصدر تعليمات بالسماح للعمليات الفدائية - من خلال الحدود السورية الاسرائيلية- بموافقة صريحة من وزارة الدفاع، وألا يقيم الفدائيون معسكرات أو مناطق تدريب إلا بموافقة صريحة من هذه الوزارة.

وأثناء زيارة لدمشق للفريق محمد فوزى مع وفد عسكري هام لمباحثات مع حافظ الأسد والقيادة العسكرية، حضرت مبكرا لدار الضيافة لأتوجه مع الفريق فوزى والوفد للمباحثات مع الأسد.

والتقيت باللواء محمد صادق مدير المخابرات الحربية المصرية (وزير الدفاع بعد ذلك) ومعه النقيب محمد بسيوني، وقد أخطرت اللواء صادق بالتسهيلات التي تمنحها السلطات اللبنانية والسورية والأردنية للفدائيين المصريين للوصول الى الأردن، ومنها لداخل اسرائيل للقيام بعملياتهم الفدائية، إلا أن بعض الدوائر الرسمية العسكرية الأردنية قد أبدت انتقاداتها لتصرفات غير مسئولة لبعض فصائل المقاومة الفلسطينية في عمان وفي بعض المدن الاردنية، بحيث أصبحت معسكراتها عبارة عن حصون عسكرية محظور دخولها لقوات الأمن الاردنية، بالإضافة لتصرفات أخرى قاموا بها ضد بعض العسكريين والمدنيين الاردنيين، وأجريت مقارنة بين الوضع في الاردن والوضع في مصر وسوريا وأضفت أن الهدف الرئيسي للأمة العربية هو مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي واجبار اسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة، وليس الهدف تفجير خلاقات داخلية بين أفراد الأمة العربية. فأجاب صادق بأن الفدائيين الفلسطينيين يمثلون حركة تحرير شعبية لها جميع الحقوق في الأردن كقوات الملك حسين، وأن حسين لا يستطيع أن يمس شعرة واحدة لأي فدائي فلسطيني.

وقد عارضته في افكاره وآرائه، وفي هذه الأثناء خرج من الصالون المجاور الفريق فوزي ومعه اللواء نوفل مدير العمليات الحربية، وسارع بسيوني بالاستئذان في الانصراف وكان يعمل مع صادق في المخابرات الحربية، وتساءل فوزي ونوفل عما كنا نتناقش بشأنه بحدة فشرحت الموضوع، وأكدت على حق الشعب الفلسطيني في الكفاح المسلح لتحرير أرضه ولكن الأمر يقتضى التنسيق والتنظيم مع الدول المضيفة حتى لا تتعرض لضربات عسكرية اسرائيلية، وأجريت مقارنة بين حرية العمل الفدائي في الاردن وبينه في مصر وسوريا وحتى لبنان وقتئذ، وقد أيد الفريق فوزي رأيي في أهمية دعم العمل الفدائي الفلسطيني مع ضرورة التزام الفصائل الفلسطينية في عملها في الأردن بمعايير محددة لا تتعارض مع أمن الأردن أو تشير للتدخل في شئونه الداخلية وأن الهدف الرئيسي للأمة العربية مواجهة الصراع المصيري مع اسرائيل. وقد طلبت من اللواء صادق باعتباره المشرف على تمويل وتسليح بعض هذه الفصائل بإجراء اتصالاته مع الفصائل لتفهم الأوضاع العربية والعمل يدا واحدة مع دول المواجهة في سبيل تحرير الأرض ومواجهة التوسع، حتى لا ندخل في خلافات بين حكومة الاردن والمنظمات الفدائية تؤدي للحد من العمل الفدائي.

وقد أيد الفريق فوزي رأيي، ولم يمض ثلاثة أشهر حتى قامت قوات البدو الموالية للملك بضرب التجمعات الفلسطينية في نوفمبر ١٩٨٠، وسارعت المقاومة بطلب حماية عبد الناصر الذي تدخل في الأمر واقنع حسين بايقاف الصدام المسلح، وتكررت هذه الأحداث حتى وصلت لحرب داخلية بين الأردن والمقاومة الفلسطينية وانتهت في سبتمبر ايلول ١٩٧٠.

وقد اشرت سابقا إلى مرور الفدائيين المصريين في لبنان وسوريا والأردن حتى داخل

اسرائيل، وقد كان يقود هذه العمليات الصديق ابراهيم الرفاعي وعصام الدالى وقد تصادقت معهما أثناء دراستهما بالكلية الحربية ثم استمرت هذه الصداقة بعدئذ وتوطدت. وفى لقاء مع ابراهيم الرفاعي فى منزلى فى دمشق، أشار بأنه يرى قيام الصاعقة المصرية بعدة عمليات ضد التطرف الاسرائيلي كعملية رأس العش وذلك ليسترد الشعب العربى ثقته فى جنود الأمة العربية، وليوجهوا رسائل للرأى العام الاسرائيلي بأن أمنه لن يتحقق عن طريق استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضى العربية المحتلة، وأن عليه أن يعلم أن لهذا الاحتلال ثمنه الباهظ من حياة الجنود الاسرائيليين والمنشآت الاسرائيلية. وقد ابتسم واخطرني بأنه إطلع فى القاهرة على تقرير سبق أن أرسلته أثناء عملى فى سويسرا عن معلومات حصلت عليها من مهندسين سويسريين اشتركوا فى اقامة وتوسيع ميناء ايلات الاسرائيلي، وأن التقرير كان مرفقا به رسما تفصيليا لهذا الميناء.. وأن العملية القادمة لابد وأن تكون هذا الميناء. وقد تحققت رغبة ابراهيم الرفاعي، وقام وزملاؤه بعملية فدائية دمروا فيها هذا الميناء ومنشآته وعادوا بعدها سالمين لنتلقى فى دمشق وليقصوا على أعمالهم البطولية والتي لن ينساها الشعب العربى للشهداء المصريين العرب ومنهم ابراهيم الرفاعي.

المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل بدمشق

وأثناء عملى بدمشق، كنت على اتصال دائم بالمكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل، اطلع على تقاريره وتقارير أعضائه عن دور المقاطعة العربية لاسرائيل فى عملية الصراع العربى الاسرائيلي. وقد كان السيد/ محمد محجوب رئيس هذا المكتب وهو مصرى وطنى مخلص، يؤمن بالاتجاهات القومية العربية وباحتمية انتصار الأمة العربية فى صراعها ضد اسرائيل. وقد أبدت ملاحظاتي له عن نشاط المكتب الرئيسى والمكاتب الاقليمية والخارجية لأجهزة المقاطعة، وأكدت أهمية تطوير دور المقاطعة من دور سلبي يقاطع إلى دور ايجابي يحاول التعاون مع الهيئات والشركات الأجنبية ليكتسبها إلى صف الأمة العربية، وإن صممت على استمرار التعاون مع اسرائيل، فعندئذ ليس أمامنا إلا المقاطعة.

وقد قابلت السيد/ عبد الخالق حسونه أمين عام جامعة الدول العربية وهو من خيرة قادة الأمة العربية والذي تحمل خلال عمله تبعات تحقيق التضامن العربى فى مواجهة الصراع، وكان فى زيارة لدمشق للاطلاع على نشاط المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل وإجراء اتصالات مع وزير الخارجية السورى والمسئولين السوريين، وقد تناولنا العشاء معه بنادى الشرق، وأثناء مصافحتى له لتوديعه، طلب منى الانتظار لأمر هام سيخطرني به بعد انصراف المدعوين، ثم فاجانى بطلبه الموافقة على العمل بجامعة الدول العربية كمدير لمكتب لندن على أن أتولى بجانبه أعمال المقاطعة العربية وأكد بأنه لم يسبق له أن عرض على أى مسئول عربى تولى منصباً كبيراً فى الجامعة، دون أن يتقدم هذا المسئول بطلب للجامعة مؤيداً من دولته وأن طلبه منى مباشرة للعمل

فى الجامعة نابع من تقديره والزملاء العرب لعملى واخلاصى. (وقد ثبت ذلك بعدئذ من تقارير الجامعة).

وقد فوجئت بهذا العرض ، فى ظل الظروف السابقة التى أشرت إليها فى وزارة الخارجية، ولم يخطر على بالى فى أى مرحلة من حياتى إمكانية ترك عملى الرسمى فى القوات المسلحة المصرية أو الخارجية المصرية للعمل خارج هذا النطاق، خاصة وكان لى رأى معين فى سلبية بعض قادة جامعة الدول العربية فى عملية الصراع العربى الاسرائيلى. وقد شكرت أمين عام جامعة الدول العربية على هذا التقدير، وأخطرت به بأئنى سأعود خلال أيام للقاهرة بناء على طلبى، وعندئذ يمكننى إبداء رأى وفقا لما يحققه المنصب الجديد المقترح من رغبتى فى المشاركة الايجابية فى الصراع العربى الاسرائيلى رسميا أو شعبيا ، مصرى أو عربيا.

وتلقيت فى اليوم التالى لسفره للقاهرة مكالمة هاتفية من الوزير محمود رياض يخطرنى أن عبد الخالق حسونه طلب إعارتى من الخارجية للعمل فى لندن أو باريس، وأنه قد وافق على ذلك واقترح أن يكون منصبى بباريس نظرا للعلاقات القوية التى بدأت مع فرنسا أثناء حكم الجنرال ديغول ومواقفه فى مواجهة العدوان الاسرائيلى بعد عام ٦٧، وأخطرنى بأن الموضوع الذى تحدثت عنه فى القاهرة قد اوقف تماما.

وقد سألت نفسى أى الموضوعين الموقف الداخلى فى سوريا أم وحدة الجبهة الوطنية المصرية؟. وقد أخطرنى فيما بعد بأنه التقى بالرئيس عبد الناصر وشرح له مقابلتى له وأئنى قدمت استقالتى وأنه رفضها، وأنه يرى عدم إثارة موضوع نقل الدبلوماسيين المصريين وكلهم كفاءات كبيرة الأمر الذى سيجرب عليه خفض كفاءة التمثيل الدبلوماسى المصرى بصورة غير لائقة بمصر، خاصة فى ظل تحرك مصر فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى، وقد وافقه عبد الناصر على رأيه وألغى جميع تعليمات نقل الدبلوماسيين المصريين لوزارات أخرى، إلا لأسباب جوهرية تتعلق بالسمعة أو النزاهة، وقد أشار الرئيس عبد الناصر فى مقابلة معه بعد ذلك بأنه يعلم بموقفى من التسوية السياسية ويقدرها تماما وأن هذا الموقف للمصلحة القومية والوطنية، وأنه كان يعتز بوطنية المرحوم والذى منذ كان يساعدهم ويمدهم بالغذاء أثناء القبض عليهم فى مظاهرات الطلبة وأنه كان يود رفع اسمه من قوائم العزل السياسى لولا تصميمه على رفض تقديم طلب بذلك.

وأعتقد أن هذا الموضوع لا يعرفه إلا قلة بوزارة الخارجية، وأنه إذا شاء لنا أن نبرز هذه القوائم فسنعلم بأنها كان تحوى أهم شخصيات دبلوماسية مصرية حملت عبء الكفاح لوحدة الأمة العربية ولمواجهة الصهيونية فى الصراع العربى الاسرائيلى، وما زالت بعض هذه الشخصيات تعمل فى الحقل الدبلوماسى حتى الآن.

وقد أشار كذلك الوزير محمود رياض بأن الرئيس عبد الناصر قد قرأ تقريرى القصير عن

الخلاقات الداخلية فى سوريا ، وأنه قد أخطره باقتناعه بما ورد فيه ، وأنه لذلك يرى الدعم غير المحدود لحافظ الأسد ومجموعته.

العمل العربى المشترك فى أوروبا سبتمبر ١٩٦٩

وعقدت فى القاهرة اجتماعات مع الأمين العام للجامعة العربية ومساعديه فى سبتمبر ٦٩ وقد أشاروا إلى أهمية العمل فى فرنسا فى هذه الظروف العربية ، ومواجهة إسرائيل فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية فى فرنسا وفى دول غرب أوروبا ، وأهمية ذلك لتحقيق التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى ، كما عقدت اجتماعات مع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب والذين ارتبط مع عدد كبير منهم بعلاقات الصداقة والمودة ، وخطرهم بضرورة وأهمية وضع مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، خطة واضحة للعمل العربى المشترك فى أوروبا ، وقد قدمت لهم عددا من المقترحات بهذا الشأن.

وقد وافق المجلس الاقتصادى والاجتماعى على المشروعات المقترحة لدعم العلاقات الاقتصادية مع فرنسا وأوروبا ومنها تدعيم إنشاء الغرفة التجارية العربية المشتركة وإنشاء اتحاد المصارف العربية الفرنسية والأوربية " الأوفاف " ، وإقامة الشركات والهيئات الاقتصادية والثقافية المشتركة ، وتطوير المقاطعة العربية لاسرائيل تطورا ايجابيا بحيث نستطيع استقطاب واقناع الهيئات والشركات الأوربية ، وبدون عمليات التهديد المنفرة ، بقطع علاقاتها مع اسرائيل والتعامل مع الدول العربية على أساس أن ذلك يحقق مصالحها ودون أى ضغط صريح من جانبنا .

وقد وافق مجلس جامعة الدول العربية الممثل لوزراء الخارجية العرب على هذه القرارات وتم صبغها بوجهة نظر سياسية كنقطة انطلاق وبداية للدول العربية فى عمل وحدوى مشترك فى أوروبا والبدء فى سياسة سليمة حقيقية للمواجهة العربية لاسرائيل فى الصراع العربى الاسرائيلى .

العمل السياسى العربى الموحد واسرائيل

وفور وصولى إلى باريس فى اكتوبر ١٩٦٩ ، قابلت السفراء العرب ورجال السلك الدبلوماسى العربى فى باريس وخطرتهم بالاجتماعات التى تمت فى القاهرة ، وشرحت لهم وجهة نظرى بالنسبة للعمل العربى المشترك فى فرنسا وأوروبا ، لمواجهة التطرف الاسرائيلى فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى .

وقد اتفقنا على اجتماع السفراء العرب دوريا كل أسبوعين ، بمكتب جامعة الدول العربية بباريس ، على أن يسبق اجتماعهم بأسبوع اجتماع المستشارين السياسيين والاقتصاديين . وقد حضر الأمين العام عبد الخالق حسونه لباريس عدة مرات وأجرى اجتماعات مع السفراء العرب بباريس وناقش الخطط السابق الاتفاق عليها وأعرب عن رأيه فى ضرورة التضامن العربى ، وأيد

ما اتفقنا عليه من اجتماعات للسفراء والمستشارين دوريا ، والتقى كذلك بالوزراء والمسؤولين الفرنسيين من أجل تحقيق التعاون بين جامعة الدول العربية وفرنسا . وقد ضم مكتب جامعة الدول العربية وقتئذ عددا قليلا من الدبلوماسيين ، إلا أن نشاطهم كان واسعا وعلاقاتهم وطيدة مع الدوائر الأجنبية والعربية ومنهم الدكتور عادل عامر وملحم عياش وميشيل مدانات وماهر أبو صالح .

بدأت اجتماعات المستشارين السياسيين والاقتصاديين العرب يوم الخميس كل اسبوعين لمناقشة الموضوعات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والعسكرية الخاصة بالصراع العربي الاسرائيلي . وكنت أعد جدول أعمال محدد نناقش موضوعاته ونصدر توصيات بشأن كل موضوع ، ثم نعرض هذه التوصيات في الخميس التالي على السفراء العرب مجتمعين ، على أن يقوم كل مستشار عربي بشرح توصيات لجنة المستشارين لسفيره تمهيدا لاجتماع اللجنة السياسية للسفراء وكانت قرارات اللجنة تصدر بالاجماع رغم الاختلافات السياسية لقيادة دولهم وكان من السفراء العرب عبد الله العريان وحافظ اسماعيل وعصمت عبد المجيد وأحمد عبد الكريم ومحمد المصمودي وفيليب تقلا وفاخوري وعلى رضا وفيصل الصايغ ورضا مالك ومحمد البيجاوي ويوسف بلعباس وعبد الله صلاح وعلي أبو نوار والهادي مبروك ...

التحرك العربي للعمل السياسي

وقد أبدت مع السفراء والمستشارين العرب بباريس ، اهتماما كبيرا بأبعاد الصراع العربي الاسرائيلي ، وبالتحرك السياسي العربي لإيجاد سلام شامل ودائم وعادل ، وكان لاجتماعاتي معهم أهمية كبيرة لمعرفة تطورات هذا التحرك ورأى كل دولة عربية بالنسبة له .

وقد كانت بعض الدول العربية ترفض قبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ٦٧ ، على أساس أنه يحايي اسرائيل في موقفها العدائي على الأمة العربية عام ٦٧ وماقبلها . وعلى هذا الأساس كانت مناقشات بعض السفراء العرب الممثلين لهذه الدول الراضة للقرار ، تعبر كذلك عن رفضها لأي تحرك سياسي دولي يستند لقرار ٢٤٢ مثل مباحثات يارنج التي بدأها بعد عدوان ٦٧ ، والذي قدم عدة مقترحات بشأن التسوية السياسية التي رفضتها اسرائيل متذرة بحجج عديدة ومختلفة ، الأمر الذي ردد هؤلاء السفراء الراضون للقرار نداء دولهم بأنه لن تتحقق تسوية سياسية حقيقية وشاملة إلا في ظل تضامن عربي يؤدي إلي توازن استراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي يجبر اسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، واقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

وكنت أراقب بحزن وأسى عن بعد من باريس الاعتداءات الجوية الوحشية الاسرائيلية ضد المدنيين المصريين شيوخا وأطفالا في مصانع أبو زعبل وفي مدرسة بحر البقر وغيرها وكنا نبرزها

للرأى العام الأوربي ، ثم راقبت وصول المعدات السوفيتية والوحدات المقاتلة بأطقمها لاستكمال قدرات القوات المسلحة المصرية واستكمال تدريبها واستعدادها لمواجهة العدو الاسرائيلي ، للانتقال لمرحلة تحرير الأرض العربية كاملة، وقد أخطرني السيد على صبرى الذى عينه عبد الناصر لهذه المهمة عند مقابلتي له بالقاهرة عن قرب معركة التحرير.

مشروع روجرز ١٩ يونيو ١٩٧٠

وتابعت السفراء والمستشارون العرب المشروع الأمريكى لوزير خارجية الولايات المتحدة روجرز، والمقدم للدول المعنية عام ٦٩ والذى أعاد تطويره وعرضه على الأطراف فى ١٩ يونيو ١٩٧٠. بعد أن تحقق لمصر قوات دفاع جوى تصدت لعمليات اختراق الطائرات الإسرائيلية للعمق المصرى فى ١٨ ابريل ٧٠، واسقطت العشرات من الطائرات الاسرائيلية، الأمر الذى أدى إلى إعادة الإدارة الأمريكية النظر في الموقف السياسى والعسكرى في الشرق الأوسط وتقدمت بمشروعها والذي يقضى بالتقدم بمشروع تسوية شاملة على الجبهات الثلاث مع وقف مؤقت لإطلاق النار تمهيدا لمفاوضات مباشرة يحضرها جميع أطراف الصراع تحت اشراف الأمم المتحدة، ويحقق المشروع انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة مقابل التزامات السلام مع توقف أمريكا عن دعم اسرائيل بالطائرات والمعدات العسكرية مؤقتا. وقد أجبرت حكومة اسرائيل على الموافقة على المشروع فى ٣١ يوليو ٧٠، تحت ضغط الرأى العام الاسرائيلي الذى علم بالخسائر في الأفراد والمعدات، وحتى لا تفضب الولايات المتحدة حليفها الرئيسى، كما أعلنت مصر موافقتها على وقف اطلاق النار فى ٨ أغسطس ٧٠ لتسعين يوما، وبعد أن حركت فى الأيام السابقة، صواريخ سام ٣ لأقرب خط هجوم في غرب القناة مما أعطى لمصر ميزة استراتيجية لتغطية هجوم قواتها للعبور وحتى المضايق الاستراتيجية، دون أى خطر للطيران الاسرائيلي.

وقد وجه بعض السفراء العرب وبعض القادة الفلسطينيين فى فرنسا انتقاداتهم لهذا الاتفاق وقد حاولت اقناعهم بأهمية ذلك الموقف لالتقاط الأنفاس والاستعداد للمواجهة، وقد علمت أن بعض الفصائل الفلسطينية قامت بمظاهرات ضد عبد الناصر فى عمان الأمر الذى أدى لتوتر العلاقات المصرية الفلسطينية بما يتعارض مع موقفنا من ضرورة وحدة الصف العربى في مواجهة الصراع العربى الاسرائيلي.

المقاومة الفلسطينية وأحداث سبتمبر / أيلول ١٩٧٠

وحاولت الحصول على تأييد المسئولين الفرنسيين لحركة التحرير الفلسطينية وحركات المقاومة، في مواجهة الاستعمار الاسرائيلي للأرض العربية والفلسطينية، خاصة فى عام ٦٧، وذلك وفقا للاتجاه الفرنسى فى تأييد حركات التحرير نتيجة لاقتناع الرأى العام الفرنسى

لشرعيتها نتيجة للاحتلال الألماني لفرنسا في الحرب العالمية الثانية وتخليده لأبطال المقاومة الفرنسيين وتقديره لأعمالهم البطولية. وقد شعرت بتجاوب مبدئي من بعض المسئولين الفرنسيين لحركة المقاومة الفلسطينية، إلا أنهم أشاروا بصعوبة تقديم أية مساعدة مادية لهذه الحركة نظرا لموقف فرنسا الدولي، إلا أنهم على استعداد لتبني آراء هذه الحركة في الأمم المتحدة، وإصدار قرارات بشأن شرعيتها، الأمر الذي يؤدي إلى دعم كيائها دوليا وإقليميا. وقد تساءلوا عما إذا كان هذا التأييد الأدبي الفرنسي سيكون محل اعتراض من بعض الحكومات العربية، واسفروا عن موقف الدول العربية من المقاومة الفلسطينية، وقد أخطرتهم بالنسبة لمواقف لبنان وسوريا والأردن ومصر من المقاومة.

وقد تساءل المسئولون الفرنسيون عن اتفاق القاهرة في نوفمبر ٦٩ بين لبنان والمقاومة وتطورات الوضع بالنسبة للموقف في الأردن خاصة بعد معلومات سفارتهم بلبنان عن الصراعات التي تجري في الأردن بين الحكومة وفصائل المقاومة الفلسطينية، وقد أوضحت لهم معلوماتي ومحاولة الرئيس عبد الناصر التدخل لإنهاءها، رغم استمرار بعض تصريحات مسئولين فلسطينيين ضد مصر ورئيسها، وقد شعرت باستياء الرأي العام الفرنسي والمسئولين المؤيدين لقضايانا من هذه الخلافات خاصة بالنسبة لعملية اختطاف طائرات الركاب في ٦ سبتمبر ٧٠ وإجبارها على الهبوط في مصر والأردن ثم تفجيرها، وأشاروا بأن هذه الأحداث تؤثر على الموقف العربي في مواجهة الصراع مع إسرائيل.

مؤتمر القمة العربي ٢١ سبتمبر ١٩٧٠

تابعت مع السفراء والمستشارين العرب في باريس رد فعل الولايات المتحدة على اختطاف الطائرات واختطاف ركبها كرهائن إذ صرح الرئيس نيكسون في ١٢ سبتمبر ٧٠ بأن الولايات المتحدة لا تتردد في التدخل العسكري لإنقاذ الرهائن. كما فزعنا من تصاعد المعارك في الأردن، وتدخل سوريا لمساعدة المقاومة الفلسطينية، بناء على طلب عرفات، ودخول المدرعات السورية للأردن يوم ١٨ سبتمبر رغم تحذير عبد الناصر والسوفيت من خطورة توسيع الخلاف الداخلي الأردني الفلسطيني على الصراع العربي الإسرائيلي، حيث قررت الولايات المتحدة وإسرائيل التدخل في حالة مشاركة قوات عربية للمقاومة الفلسطينية عن طريق ضربات جوية من الأسطول السادس، وباستخدام القوات البرية الإسرائيلية.

وأكدنا ضرورة سرعة العمل ل إيقاف إطلاق النار في الأردن لصالح الأمة العربية جميعها، واتخذ السفراء العرب - رغم اتجاهاتهم - موقفا إيجابيا محايدا في مواجهة المسئولين الأوروبيين والفرنسيين لصالح أهمية تضامن الأمة العربية في مواجهتها للصراع مع إسرائيل.

وتنفسنا الصعداء عندما أبلغنا بدعوة الرئيس عبد الناصر لاجتماع مؤتمر قمة عربي غير

عادي في القاهرة يوم ٢١ سبتمبر ٧٠ حضره جميع القادة العرب بما فيهم حسين وعرفات، وقرر المؤتمر بالاجماع ايقاف إطلاق النار فوراً في جميع المواقع بالأردن وانسحاب الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية من كافة المدن فوراً، وبذلك توقفت أكبر كارثة هددت الأمة العربية منذ حرب ١٩٦٧ واستطاعت اسرائيل بعدها التخلص من تهديدات العمل الفدائي في أكبر جبهة مجاورة للضفة الغربية المحتلة والتي تعتبر امتداداً للكفاح المسلح داخل الأراضي المحتلة واسرائيل وأصبح هذا الكفاح محدوداً للغاية، كما تفككت الجبهة الشرقية وركزت اسرائيل مواجهتها على جبهة مصر وسوريا وبالتالي وجد الاخوة العرب لأنفسهم ضربة موجعة للتوازن الاسرائيلي في الصراع العربي الاسرائيلي.

ورغم محاولاتنا إنهاء الخلاف العربي، إثر أحداث سبتمبر ٧٠ دون أي تأثير على وحدتنا، وعملنا العربي المشترك في أوروبا وفرنسا في مواجهة التطرف الاسرائيلي، إلا أننا فوجئنا أثناء اجتماع للملك فيصل عاهل السعودية، وبصحبه الأمير سلطان بن عبد العزيز مع السفراء المسلمين في فندق كريون، بسفير الأردن علي أبو نوار (وكان مع قيادة جلوب أثناء حرب ١٩٤٨) يشير الى أحداث سبتمبر ايلول ٧٠ ويشن حملة وهجوما عنيفين ضد المقاومة الفلسطينية ويتهمها بتخريب العمل العربي المشترك وإفساحها المجال لاسرائيل، لاستتباب احتلالها للأراضي العربية المحتلة. وكان جميع السفراء العرب حاضرين مع سفيرى ايران وتركيا، وقد حاول سفير تركيا الاستفسار عن رأي الملك فيصل عن هذه الأحداث، فبادرت بالقول بأن هناك أخطاء مشتركة ومتبادلة من كلا الجانبين، وأن ما حدث يعتبر مأساة للأمة العربية والاسلامية علينا أن نعمل بسرعة على تخطيها، وأن نسدل الستار على هذه الأحداث المؤلمة، مما دعا الملك فيصل إلى التدخل بذلك، وأخلاقاً، معلناً أن هذه الأحداث مأساة للأمة العربية والاسلامية جميعها، نرجو من الله تخطيها وأن المستفيد منها هو اسرائيل، واستطرد فيصل قائلاً بأنه يجب مواجهة الصهيونية وتوسعاتها، وأن الصهيونية مرتبطة بالشيوعية وعلينا مجابتهما معاً.

وقد قابلت الملك فيصل بعدئذ فذكرنى بحديثه قبل حرب ١٩٦٧ وأن الصهيونية والشيوعية يتآمران على ضرب وحدة أمتنا العربية وعلينا التصدي لهم بالوحدة والتضامن.

مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١

وأبدى السفراء العرب ببافيس اهتماماً كبيراً بإمكانيات تطور الموقف في مصر من الصراع العربي الاسرائيلي بعد وفاة الرئيس عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وتولى الرئيس أنور السادات رئاسة الجمهورية، وقد وافق السادات على مد وقف إطلاق النار حتى ٥ فبراير ٧١، بناءً على طلب وزير الخارجية الأمريكية. وقد حاول بعض قادة التطرف الاسرائيلي، استفزاز مصر خلال هذه الفترة بتصريحات عنيفة، تؤكد استمرار احتلال اسرائيل لسيناء والأراضي العربية المحتلة

لمدة خمس عشرة سنة علي الأقل. فقد صرح بذلك موسى ديان في ديسمبر ١٩٧٠ وأشار إلي موافقة اسرائيل على إعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية، بشرط مرور السفن الاسرائيلية بها، وقد أعلن الرئيس السادات مبادرته في ٤ فبراير ٧١، بالموافقة والاستعداد لفتح القناة، إذا انسحبت اسرائيل من الضفة الغربية للقناة إلي المضائق، وقد إستماء بعض السفراء العرب من هذه المبادرة باعتبارها اتجاها لحل جزئي للصراع العربي الاسرائيلي، وقد أخطرتهم بأنه مع تقديرى لأرائهم إلا أننى أعتبر ذلك بالون اختبار لقادة التطرف الاسرائيلي، في مواجهة الولايات المتحدة، وأننى على ثقة من رفضهم لهذه المبادرة. ولم تمر أيام حتى أعلنت اسرائيل في ٩ فبراير ٧١ قرارها بعدم انسحاب القوات الاسرائيلية من خطوط وقف إطلاق النيران الحالية إلي أن تتم التسوية الشاملة وفقا لتصوراتها، وصرحت الإدارة الأمريكية أنها تتجدد لفكرة التسوية المؤقتة حول قناة السويس، الأمر الذى حقق للولايات المتحدة التدخل للتسوية السياسية ولو جزئيا دون تدخل الاتحاد السوفيتى وقد أكد هذا الاتجاه وزير خارجية أمريكا روجرز عند زيارته لمصر في ٦ مايو ٧١ حيث أشار بعدم استطاعة بلاده الضغط على اسرائيل، إلا أن الوجود السوفيتى في مصر عامل معقد للموقف السياسى والعسكرى ويؤثر علي الحلول جميعها، وقد رفض السفراء العرب فكرة انفراد أمريكا بتسوية الصراع.

القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير

وقد كان اتفاقى كاملا مع السفراء والمستشارين العرب بشأن ضرورة دعم القضية الفلسطينية بكل الوسائل لمواجهة الصراع العربى الاسرائيلى. وقد اتفقنا على ألا يكون اختلاف دولهم سبيلا لإبعاد هذه القضية عن مجال الاهتمام الدولى والأوروبى.

وقد تخطينا على هذا الأساس أزمات كثيرة فى العلاقات العربية، ناشئة عن تحرك بعض القادة العرب لايجاد حل للقضية الفلسطينية. فقد أعلن الأردن في مارس ٧٢ مشروع المملكة العربية المتحدة والذى يضع تصورا معيناً لمستقبل العلاقة بين الأردن وفلسطين، وقد رفضته المنظمة كما رفضته مصر نتيجة لتأييدها للخط الفلسطينى، وأعلن السادات رفض هذا المشروع وقطع العلاقة الدبلوماسية مع الأردن تأكيداً لتعاطفه مع موقف المنظمة، كما تخطينا أزمة أخرى عربية عندما دعا الرئيس السادات في سبتمبر ١٩٧٣ الفلسطينيين لتشكيل أول حكومة مؤقتة مؤكداً أن مصر ستعترف بهذه الحكومة اعترافاً كاملاً، وقد أدت هذه الدعوة لردود فعل سلبية من بعض القادة العرب كذلك.

وقد عرضت علي السفراء والمستشارين العرب أهمية تمثيل منظمة التحرير رسمياً في فرنسا، الأمر الذى يؤكد شرعيتها ويدعم من القضية الفلسطينية في أوساط الرأي العام الأوروبى. وقد أيدوا هذا الاتجاه، وعلى أساسه اتصلنا بعدد من المسئولين الفرنسيين ورجال الخارجية

الفرنسية، وقد أشار بعضهم إلى أن هذا الموقف قد يؤدي إلى مواقف معينة لبعض الحكومات العربية ولاسرائيل ضد فرنسا، فأخطرتهم بأن هذا قرار جماعي من السفراء العرب وأنه مهما حدث من خلاقات عربية فلسطينية، فإنه يجب ألا تؤدي هذه الخلاقات لقيام المسئولين الفرنسيين إلى اتخاذ موقف معين من المنظمة، وأوضحت بأنه يجب ألا تلتفت فرنسا إلى معارضة هذا الاتجاه لموقف التطرف الاسرائيلي ومؤيديه في فرنسا، إذ أن لفرنسا مواقف تحررية وإنسانية مع جميع حركات التحرير، وأنتى أرى أن موقف فرنسا المؤيد للحق العربي يجب أن يظهر بوضوح بموافقتها على تواجد تمثيل للمنظمة. وقد وافقوا على البدء بتمثيل غير رسمي للمنظمة ويتخذ مقرا له مكتب جامعة الدول العربية بباريس.

وقد تولى الأخ محمود الهمشري تمثيل المنظمة في فرنسا وتعاوننا تعاونا مثاليا معه في دعم حركة التحرير الفلسطينية، باختلاف فصائلها واتجاهاتها في مواجهة الصهيونية والتطرف الاسرائيلي ونفوذهم في فرنسا. وقد أخطرتني بعض المسئولين الفرنسيين بأن دوائر التطرف الاسرائيلي تعارض نشاط الهمشري وأنها حاولت تحجيم نشاطه مع الخارجية الفرنسية، إلا أن المسئولين أوضحوا بأن تحديد هذا النشاط سيؤثر على علاقات فرنسا مع الدول العربية، وأن نشاطه لا يتعارض مع القوانين الفرنسية، وقد أخطرت الهمشري بهذه المعلومات فورا فقال أنه رغم موقف الدوائر السياسية الفرنسية، إلا أنه يعلم بارتباطات بعض دوائر الأمن الفرنسية مع المخابرات الاسرائيلية قبل وبعد عدوان ٥٦ وأن شامير كان يعمل على رأس هذا التعاون، وأن بعض هذه الدوائر لا تتورع عن مساندة الدوائر الصهيونية والتطرف الاسرائيلي ضد المنظمة وضد الهمشري شخصيا، إلا أن الهمشري أشار بأنه يمثل حركة تحرير وطنية وأن الموت أقرب إليه من ترك رسالته، وقد تم بالفعل بعد شهور استشهاد الهمشري عن طريق شحنة متفجرات ونظمت فورا مؤتمرا صحفيا في مكتب الجامعة العربية حضره السفراء العرب وأوضحنا مؤامرات التطرف الاسرائيلي لجميع أجهزة الاعلام الأجنبية وأكدنا استمرارنا في تأدية رسالتنا في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي.

العمل العربي العسكري الموحد

وكانت مهمتى هامة جدا في متابعة التسليح الاسرائيلي والأسلحة التي تحصل عليها اسرائيل من أوروبا وأمريكا.

وقد كانت اسرائيل تشق في علاقاتها مع أمريكا ودول الغرب خاصة فرنسا للحصول على ما تتطلبه من الأسلحة والعتاد بطريق مباشر أو غير مباشر. وقد أوقف الجنرال ديغول، بعد اعتداء عام ٦٧ تنفيذ صفقات الأسلحة الفرنسية لاسرائيل بعد انذاره بأنه سيتخذ خطوات عنيفة ضد البادئ باطلاق النار في يونيو ٦٧، إلا أنه باستقالة ديغول في ٢٧ ابريل ٦٩ وتولى بومبيدو رئاسة

الدولة، وقد كان على علاقة عمل وصداقة مع الدوائر الصهيونية في فرنسا وأوروبا خاصة عائلة روتشلد، استطاعت إسرائيل وعملائها، الحصول على بعض الأسلحة من فرنسا، كما تعاقدت مع شركات فرنسية للتسليح عن إنتاج معداتها العسكرية في إسرائيل بواسطة الهيئة الاسرائيلية للصناعات العسكرية. وقد كنت على علم بجميع هذه الصفقات والاتفاقات وخطرت القاهرة بها.

إلا أنني علمت بعدم استطاعة إسرائيل الحصول على المعدات الثقيلة كالطائرات والزوارق المسلحة التي ينكشف أمرها بسهولة. وقد قامت المخابرات الاسرائيلية - رغم مساعدات بومبيدو وبعض مساعديه لإسرائيل - بمشاركة بعض عملائها في فرنسا، بالاستيلاء على زوارق مسلحة - كانت قد اشترتها من إسرائيل وقرر ديجول فرض الحظر على تصديرها - من ميناء شربورج الفرنسي سرا ودون تصريح من الحكومة الفرنسية وإبحارها لإسرائيل، الأمر الذي كان طعنة لجورج بومبيدو ومساعديه حيث أصدروا بعدئذ أوامر مشددة بحظر تصدير الأسلحة لإسرائيل.

وقد كانت هذه فرصة للدول العربية للتقدم بشراء الأسلحة والطائرات والعتاد من فرنسا في ظل العلاقات المتوترة مع إسرائيل وفرض الحظر الكلي عليها وقد أوضحت للسفراء العرب أن ذلك لمصلحتنا في الصراع .

وقد أخطرني عدد من العسكريين المصريين بأنهم يقومون بمحاولات للحصول على الطائرات والأسلحة والمعدات من الاتحاد السوفيتي، باعتباره المصدر الرئيسي للأسلحة، إلا أنه نظرا لعدم الثقة المتبادلة بين السادات والقادة السوفيت ، فإن تسليم المعدات وقطع الغيار قد تأخر، وأخطروني بأن بعض الشركات الفرنسية تنتج معدات هامة ودقيقة - سبق أن أرسلت كتالوجات عنها للقاهرة - يمكن استخدامها مع الطائرات السوفيتية أو الأسلحة والصواريخ لتصبح من أحدث وأدق الأسلحة والطائرات في ميدان المواجهة مع إسرائيل. وقد اغتنمت علاقاتي بالعديد من رؤساء الشركات والمصانع الفرنسية المنتجة للأسلحة ومن كبار الضباط الفرنسيين، من معرفة الخيوط الموصلة لتحقيق أهدافنا القومية، خاصة وأنني كنت على اتصال متواز مع الدوائر الفرنسية السياسية والعسكرية، ندفعها للتعاون معنا للمصالح المشتركة بين فرنسا والدول العربية ولمواجهة النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري المتزايد الأمريكي المنافس للنفوذ الأوربي في منطقة الشرق الأوسط، وساعدنا على ذلك شعور فرنسا ودول غرب أوروبا بمحاولة استبعادها من أي نفوذ سياسي أو اقتصادي أو عسكري في منطقة الشرق الأوسط أو تولى أي دور في تسوية المشاكل بالمنطقة خاصة بعد الوفاق الأمريكي السوفيتي في مايو ٧٢ بعد زيارة نيكسون للاتحاد السوفيتي وظهور النظرية المشتركة للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بالاسترخاء العسكري في الشرق الأوسط، الأمر الذي يتعارض مع مصالحنا القومية ويثبت الاحتلال الاسرائيلي علي الأرض العربية المحتلة.

وقد تم امداد مصر والدول العربية بطائرات ميراج عن طريق ليبيا وبعض المعدات العسكرية، وقام عدد من الطيارين والمهندسين المصريين بالتدريب عليها في فرنسا، وزاد تجارب المسئولين الفرنسيين مع مطالب مصر والدول العربية، خاصة بعد الحظر الكلى الفرنسى على تصدير الأسلحة لاسرائيل إثر عملية شروج وبعد قرار الرئيس السادات بإبعاد الخبراء السوفيت عن مصر في يوليو ١٩٧٢، وساعد ذلك على التقدم مع الجهات العسكرية المصرية والسورية بمطالب أخرى من التكنولوجيا المتقدمة الفرنسية في مجال الطيران والصواريخ والدفاع الجوي، وكانت لى قوة كبيرة للمناقشة مع المسئولين الفرنسيين على أساس إمكانية رفع الحظر عن بعض الشركات الفرنسية الهامة، والتي تتعامل في مجال التسليح مع اسرائيل، على أن تقوم بالتعامل مع الدول العربية، بحجم مبيعات وأرباح أضعاف أضعاف ما كانت تحصل عليه من اسرائيل. وقد حصلنا على جميع المعدات التي طلبناها لتحقيق الخطة الدفاعية عن أرضنا والتي تهدف إلى حرب التحرير الشاملة، وأخطرت القاهرة بجميع المعلومات عن الأسلحة التي سبق حصول اسرائيل عليها عن طريق الهيئة الاسرائيلية للصناعات العسكرية، وكانت هذه بداية لفكرتى التي وافق عليها بالاجماع السفراء العرب والمستشارون بباريس بأهمية إنشاء الهيئة العربية للتصنيع واستعدادنا لدعمها وأشرت بأنه لا يمكن تحقيق التحرير والاستقلال السياسى دون الاعتماد على تسليح وطنى، وحضر عدد من المسئولين المصريين والعرب لباريس حيث قمنا بتنفيذ بداية فكرة هذه الهيئة العربية.

المقاطعة العربية لاسرائيل فى أوروبا وفرنسا

وقمت أثناء عملي في فرنسا، بتدعيم المقاطعة العربية لاسرائيل، باعتبار أهمية دورها في إيجاد التوازن في الصراع العربى الاسرائيلى. وقد قمت وزملائى أعضاء اللجنة الاقتصادية العربية بباريس والسفراء العرب بتطوير تطبيق قواعد المقاطعة، لتتجه إلى المجالات الايجابية التي تخدم مبادئ المقاطعة وتحقق أهداف الأمة العربية.

وتقدمت جميع الشركات الفرنسية الهامة، نتيجة لهذا التطور فى الأسلوب، والتي كانت تتعامل سابقا مع اسرائيل، بطلبات لرفع أسمائها من قوائم المقاطعة العربية، بعد قطع علاقاتها مع اسرائيل وتقديمها جميع المستندات الخاصة بذلك.

ولم أجد من كبار المسئولين الفرنسيين، أية معارضة لدورنا بهذا الشأن، بل على العكس فقد أيد الوزراء وكبار المسئولين الفرنسيين، جميع خطواتنا، لاقتناعهم بعدالة قضيتنا، وبمشروعية هذه المقاطعة العربية فى مواجهة الاعتداءات والتهديدات الاسرائيلية، بالإضافة إلى أن هذه الخطوات أدت إلى دعم كبير للعلاقات السياسية والاقتصادية العربية الفرنسية بما يحقق المصالح المشتركة للجانبين.

وقد تلقيت كذلك من المسؤولين عن شركات أجنبية وأوروبية - غير فرنسية - طلبات بتدخلى لرفع أسمائها من قوائم المقاطعة العربية مع استعدادها لتنفيذ هذه القواعد، وكان من ضمن هذه الشركات الكبرى شركة "فورد الأمريكية"، وقد اشرت في تقرير بأن التزام أكبر شركة أمريكية للسيارات بقواعد المقاطعة، في ذلك الوقت - قبل ١٩٧٣ - يعتبر دعما كبيرا للمقاطعة وللجامعة العربية في مواجهة اسرائيل والتي لها أكبر النفوذ في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أثار النشاط العربى الاقتصادى واتجاهى لدعم المقاطعة العربية بطرق ايجابية، ضائقة الدوائر الاسرائيلية المتطرفة، فقامت بعض صحفها وصحفيها بنشر المقالات فى الصحف الأوروبية ضد نشاطى هذا، ومثال على ذلك نشرت جريدة الأورور في عددها فى ١٩ ديسمبر ٧٢ مقالا بارزا تضمن أن أكبر المتخصصين في المقاطعة العربية ضد اسرائيل طه الفرنوانى، يعمل فى مكتبه بجامعة الدول العربية بباريس مع أركانحره المتخصصين فى المقاطعة العربية البالغ عددهم أكثر من ثمانين، ويقوم طه الفرنوانى بعلاقاته الوطيدة بمختلف الوزراء والسفراء والمصارف والشركات الأجنبية والعربية بإعداد قوائم حقيقية لجميع الصناعات ومجالات الاقتصاد الأوربى والفرنسى، وأن هذا النشاط العربى يعمل داخل الشركات الأوروبية والفرنسية وفي الموانئ والمطارات، ويراجع كل الصادرات التجارية والعسكرية لاسرائيل".

وأرد أن أشير إلى أن أركان حرسى الذى كانت الصحيفة تقدرهم بالثمانين فى مجال المقاطعة العربية، كان زميلا واحدا طالبا في الدراسات العليا بالجامعة بباريس. إلا أن علاقائى بزملائى بالسفارات العربية فى باريس وفى الدول الأوروبية ومكاتب الجامعة العربية بها ورئيس وأعضاء المكتب الرئيسى للمقاطعة بدمشق وصداقائى لعدد من طلبة الدراسات العليا فى فرنسا وأوروبا بالإضافة إلى علاقائى بالمسؤولين الأوربيين والفرنسيين والذين اقتنعوا بحقيقة عدالة مطالبنا كانت هى الركيزة الأساسية لعملى فى مواجهة اسرائيل فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى.

المشروعات الاقتصادية والثقافية المشتركة

وكانت قرارات اللجنة السياسية والاقتصادية العربية بفرنسا تتم بالاجماع، وكان تحركى فى المجال الاقتصادى والثقافى الأوربى يهدف الى إيجاد التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى.

واتفقنا على تنفيذ مشروع انشاء الشركات والهيئات والمصارف والغرف المشتركة، وبدأنا بتنفيذ إتحاد المصارف العربية الفرنسية (الأوباف) UBAT وتطور بعدئذ الى اتحاد المصارف العربية الأوروبية ثم الامريكية. وكان هذا العمل نابعا من فكرتى بأهمية العمل العربى المشترك لمواجهة اسرائيل. وقد تلقيت معلومات تشير إلى تمويل المصرف الفرنسى «الكريديه ليونيه» -

الشريك الفرنسي - شركة فرنسية هامة في مشروعات لها خاصة بالتسليح الاسرائيلي، وعرضت الموضوع على السفراء والمستشارين الاقتصاديين العرب مقترحا تأجيل انشاء المصرف حتى يوقف البنك الفرنسي تمويل هذه المشروعات وعرضت الموضوع بسرية تامة في اجتماع طارئ، وقد حاول عصمت عبد المجيد السفير المصري وعبد الله صلاح سفير الأردن التدخل في الأمر لصالح البدء فوراً في تنفيذ المشروع دون تأجيل بحجة احتياج البلاد العربية لتسهيلات ائتمانية كبيرة من البنك الفرنسي، وبعد مناقشات مطولة وافق السفراء العرب على مقابلي لرئيس البنك الفرنسي، الذي حضر في اليوم التالي لمكتبى ومعه محمد ابو شادى الرئيس المرشح لبنك (الأوباف)، وقد أوضحت لهما معلوماتى المؤكدة المؤيدة بالمستندات، وأشارت بأنه إذا ما رغبتا فى البدء فى تنفيذ مشروع البنك المشترك، فعلى البنك الفرنسي قطع أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل أو الشركات الاسرائيلية.

وبعد مناقشة رئيس البنك الفرنسي للممثلين الفرنسيين، أخطرني في اليوم التالي بتلبية جميع مطالبنا العربية وقطع العلاقات مع اسرائيل والموافقة على تقديم القروض والتسهيلات للدول العربية بأسعار فائدة منخفضة جدا ودعوت لاجتماع السفراء العرب وعرضت الموضوع وقرروا بعدئذ بالإجماع بدء العمل فى المصرف فوراً وتلقيت خطاب شكر من الدكتور ابو شادى يشكرنى على تمسكى بأهداف الأمة العربية، وخطرت السفراء العرب بأن هذا الموقف العربى الجماعى يؤكد استطاعة الأمة العربية تحقيق أهدافها دون تنازلات.

وكذلك قمت بتنفيذ قرارات مجلس جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادى بتنفيذ إنشاء الغرفة التجارية العربية - الفرنسية لمواجهة النشاط الاقتصادى الاسرائيلى، وتعرضت الغرفة بعد انشائها لأزمة مالية، كانت ستؤدى الى تصفيتها، وقد قرر السفراء العرب بالإجماع قيامى بعمل أمين عام الغرفة واستطعنا بحمد الله وبمؤازرة عربية جماعية تخطى الصعاب المالية، بعد تكليف الغرفة بمراجعة صحة الفواتير وشهادات المنشأ والتصديق عليها، مما مكنتنى من الاشراف العملى على أعمال الشركات والهيئات الفرنسية وصادراتها، ومواجهة النشاط الاقتصادى الاسرائيلى فى فرنسا، وامتد هذا المشروع - بمساعدات منى - لتقام غرف أخرى مشتركة فى جميع دول أوروبا.

وبدأت وزملائي فى تنفيذ خطة إنشاء هيئات ثقافية ومهنية عربية مشتركة فى فرنسا وأوروبا، وقمت مع السفراء عبد الله العريان ومحمد البيجاوى (القضاة فى محكمة العدل الدولية بعدئذ) والسفير عبد المجيد رمضان والعميد بروتون والسفراء العرب بباريس ونقباء المحامين وعمداء ومديرو الجامعات والدكتور عاطف صدقى (المستشار الثقافى لمصر وقتئذ) والدكتور فتحى سرور (مندوب الجامعة العربية باليونسكو وقتئذ) والدكتور محمد عبد اللاه، قمنا بإنشاء اتحاد فقهاء القانون العرب والفرنسيين ولجنة التحكيم القانونية العربية الفرنسية، واخترت أميناً عاماً

لها، كما أعدنا الأعمال التحضيرية لإنشاء هيئات مشتركة عربية فرنسية للأطباء والصيادلة والمهندسين والاقتصاديين. وقد أشارت الصحف العربية والفرنسية إلى الدور المتواضع الذي قمت به بهذا الشأن فنشرت مثلاً جريدة الأهرام في ١٨/١/٧٣ بأن «طه الفرنواني وهو من رجال القانون، كان له دور كبير في اخراج هذه الجمعية إلى حيز الوجود.....».

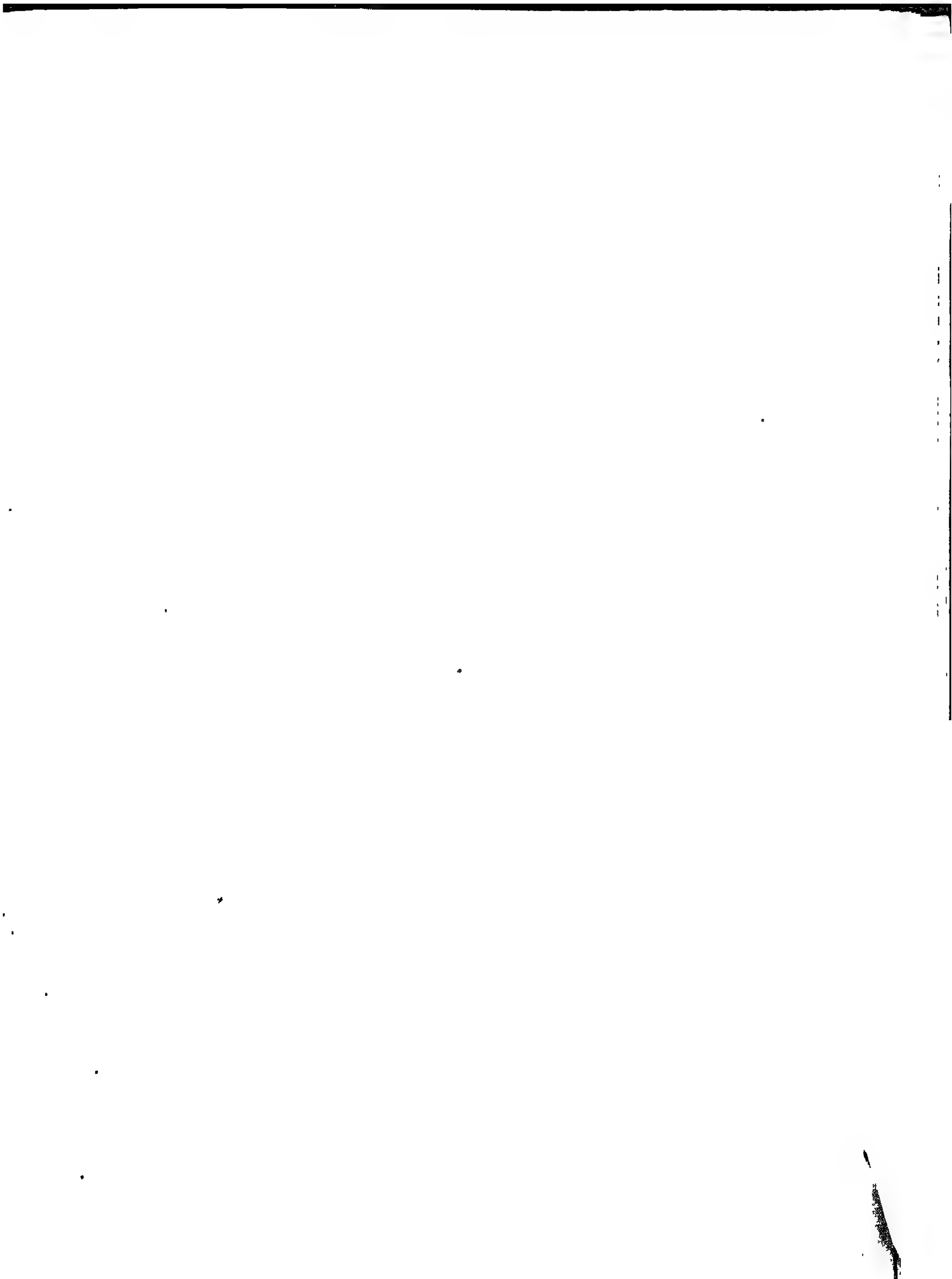
وكان هدفي من إقامة هذه الهيئات المشتركة دعم العمل العربي المشترك ومواجهة إسرائيل، بعمل جدي منظم، يدعم الموقف العربي في الصراع العربي الاسرائيلي.

كما شاركت في العمل الاعلامي العربي المشترك بفرنسا وأوروبا مع د. عادل عامر ود. علي السمان ود. محمد عبد اللاه ود. عاصم سويلم ولطف الله سليمان وملحم عباس في تنفيذ خطة عربية موحدة للعمل الاعلامي العربي عن طريق توزيع النشرات والكتب، كما توليت رئاسة تحرير مجلتي نصف شهرية، باللغتين العربية والفرنسية، شارك في تحريرها أهم رجال السياسة والاقتصاد العرب والأجانب، وأصدرت كتاباً سنوياً باللغة الفرنسية عن كل دولة عربية وزعت عشرات الآلاف منه على الجهات الرسمية والعلمية والثقافية والاتحادات والنقابات المهنية، ونظمت ندوات سياسية واقتصادية في عدد من دول الجماعة الأوربية، أوضحت خلالها أهمية التعاون الأوربي العربي على أسس جديدة من المصلحة المتبادلة، وكان هذا النشاط دعماً للموقف العربي في الصراع.

الباب الخامس

من معركة تحرير ١٩٧٣

حتى الانسحاب الاسرائيلي من سيناء ١٩٨٢



وفى هذه الفترة أكدت مصر موقفها فى تأييد الحق العربى والفلسطينى، خاصة فى مؤتمرات القمة بالجزائر ١٩٧٣ والرباط ١٩٧٤، وقامت بمحاولات ومبادرات للوصول للحل الشامل والعادل للصراع، حيث طالبت بتنفيذ قرار ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ وشاركت فى مؤتمر السلام بجنيف ديسمبر ١٩٧٣، ووقت اتفاقية فك الاشتباك الأول ١٩٧٤ والثانى ١٩٧٥، وقام الرئيس السادات بزيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧، وأعلن موقف مصر العربية من الصراع فى الكنيست الإسرائيلى، ثم متطورت الأحداث بالتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الإسرائيلية مارس ١٩٧٩.

وقد واجهنا خلال هذه المرحلة الخلافات العربية وطالبنا بانهاؤها، وأكدنا أن استمرار هذه الخلافات يؤدى رلى اختلال فى التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الإسرائيلى.

معركة التحرير ٦ أكتوبر ٧٣ - ١٠ رمضان

ودعوت لعقد اجتماع عاجل للسفراء العرب بباريس فور صدور البيان المصرى والسورى ببداية معركة التحرير العربية ظهر ٦ أكتوبر ٧٣، وقد تنفس السفراء العرب الصعداء، بعد أن أثبت العرب قدرتهم على الهجوم والتفوق بعد معارك ٤٨ و ٥٦ و ٦٧، واستعاد الجميع خلال الاجتماعات العديدة الثقة فى النفس، وبدأنا نشعر بأهميتنا وقوتنا فى كل مكان.

وقد كنت قد اصطبحت قبل معارك التحرير، وبناء على اتصالات عاجلة من القاهرة، العقيد عزالدين مختار الملحق العسكرى المصرى بباريس والعقيد حسين نيازى والمقدم محمد شفيق إلى إحدى كبريات شركات الالكترونيات والأسلحة الفرنسية.

وبعد مناقشات طويلة واتصالات مع القيادة الفرنسية، تم تسليم مصر وبصفة عاجلة عددا من الأجهزة الإلكترونية المتقدمة التى كانت مصر فى أشد الحاجة إليها قبل بداية حرب ٧٣ وذلك كهدية لمصر دون المطالبة بأى ثمن لها وقد أخطرت بعدئذ بأهمية هذه المعدات التى استخدمت فى حرب التحرير.

وفور بداية المعارك، اتصلت برقيا وتليفونيا بجميع الشركات الفرنسية الكبرى الأعضاء بالغرفة العربية الفرنسية لتقديم مساعداتها لمصر وسوريا فى مجال التسليح والمواد الطبية والبلازما وغيرها من المواد التى طلبتها مصر وسوريا، وقد قام السفير د/سمير صفوت القائم بأعمال السفارة المصرية بباريس وسفير سوريا بباريس بارسال هذه الأدوات والمهمات جوا وأصدرت كمستول عن الغرفة العربية الفرنسية بيانات نشرت فى جميع الصحف الفرنسية بتأييد مصر وسوريا فى حقهما فى استرداد اراضيها المحتلة من اسرائيل ودعوة الرأى العام الفرنسى للوقوف معهما.

وأصدرت بيانات من اتحاد فقهاء القانون العرب والفرنسيين والهيئات المشتركة بالتنديد بالاعتداءات الاسرائيلية وحتمية جلاء اسرائيل عن جميع الاراضى العربية المحتلة، وقد نشرت أجهزة الاعلام الفرنسية هذه البيانات ومنها " ليموند" فى اكتوبر ٧٣.

وقمت وزملاتى وزوجاتهم فى باريس بالترحيب بأبطالنا المصابين فى العمليات الحربية من مصر وسوريا، وسهلنا لهم سبل العلاج والرعاية فى المستشفيات الفرنسية، وكان لترحيبنا وزوجاتنا بهؤلاء الأبطال، ومحاولة تقديم كل ما يحتاجون إليه، أثر كبير فى تخفيف آلامهم، هؤلاء الأبطال الذين ذادوا عن الأمة العربية والاسلامية فى مواجهة التطرف الاسرائيلي.

وقد أشارت بعض الصحف العربية إلى قيامى بواجبى بباريس فى ساعة القتال يوم ٦ اكتوبر وماقبلها وعلى سبيل المثال نشرت جريدة الأخبار فى ٢١/١٠/١٩٧٣ بعنوان " جهود مصرية من أجل المعركة بباريس" مقالا تضمن قيامى بواجبى وزوجتى خلال معركة التحرير والى البيانات التى أصدرتها بإدانة العدوان الاسرائيلي. كما نشرت الأخبار فى ٢٨/١٠/٧٣ مقالا بعنوان " نشاط عربى فى باريس" تضمن تعدادا للنشاط العربى فى باريس وأضافت " ويقف وراء هذا النشاط الكبير ويدفعه ويدعمه فى عاصمة أوربا الغربية بباريس وفى دول السوق الأوربية المشتركة القانونى المصرى الدكتور طه الفرنوانى".

قرار مجلس الأمن ٣٣٨ فى ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣

وتابعت مع السفراء العرب بباريس الموقف السياسى والعسكرى من الصراع، واستمعنا لخطاب الرئيس السادات فى مجلس الشعب فى ١٦ اكتوبر ١٩٧٣، على صورة رسالة مفتوحة للرئيس نيكسون يعلن فيها أن الحرب بلغت ذروتها ويقترح وقف إطلاق النار، وعقد مؤتمر دولى للسلام للتوصل لتسوية سلمية شاملة للصراع فى الشرق الأوسط وبشرط استرجاع الاراضى العربية المحتلة وإقرار حقوق الشعب الفلسطينى واشتراك الفلسطينين فى المؤتمر الدولى المقترح كطرف رئيسى فى الصراع. كما تابعتنا بدء تنفيذ المرحلة الأولى من حظر البترول العربى فى ١٧ اكتوبر، وكان السفراء العرب بباريس الممثلون للدول العربية المنتجة للبترول، من أوائل المتحمسين لذلك، مشاركة من دولهم فى معركة المصير، وقد أصدرت اعدادا إضافية لمجلة التعاون الاقتصادى العربى الفرنسى التى رأتى تحريرها تضمنت تأييدا لمطالب الأمة العربية فى مواجهة عدوان التطرف الاسرائيلي، ومؤكدا على أهمية هذا الحظر العربى ضد الدول التى تساند التطرف الاسرائيلي، وطالبت وقوف أوربا مع الأمة العربية فى صراعها العادل تحقيقا للعدالة ومصالحها السياسية والاقتصادية، وصدر قرار مجلس الأمن ٣٣٨ فى ٢٢ اكتوبر ٧٣، وينص على دعوة جميع الأطراف المشتركة فى القتال إلى وقف إطلاق النار وإنهاء العمليات العسكرية فوراً فى المواقع التى يحتلونها ودعوة جميع الأطراف المعنية للبدء فور وقف إطلاق النار، الى

تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ بكافة أجزائه والبدء في المفاوضات فوراً بين الأطراف المعنية تحت الرعاية المناسبة بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط مرفق

واحترمت مصر وسوريا القرار، إلا أن إسرائيل كعادتها انتهزت فرصة إيقاف إطلاق النار لتشن هجوماً نحو جنوب القناة تجاه السويس والآخر تجاه الاسماعيلية لقطع إمدادات الجيشين الأول والثاني، إلا أنها فشلت في إقحام السويس لوقوف أبناء مصر في مواجهتها، وقد أخطرت مصر الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بأنه إذا لم تنسحب القوات الإسرائيلية لمواقعها في ٢٢ أكتوبر، فإنها ستضطر لتصفية الشغرة، وقد اضطرت إسرائيل على الموافقة على وقف إطلاق النار، وتمت اتصالات بين الولايات المتحدة ومصر بشأن الانسحاب الإسرائيلي.

وقد حضر إلى باريس وزير الخارجية المصري يوم ٢٨ أكتوبر وغادرها بصحبة السفير عبد الله العريان سفير مصر بباريس لمقابلة نيكسون وكيسنجر في أمريكا. وقد استفسرت من السفير العريان عن هذه الزيارة فأشار بأنها كانت ناجحة في إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين حتى لا تترك الساحة الأمريكية خالية للنشاط الإسرائيلي، وأنهم أخطروا المسؤولين الأمريكيين بأن الهجوم المصري في ٦ أكتوبر وحظر البترول كانا نتيجة للموقف الإسرائيلي من الدول العربية، والمؤيد من الولايات المتحدة، والتي ساعدت إسرائيل على أحداث الشغرة، نتيجة للأسلحة والتكنولوجيا المتطورة التي أرسلتها الولايات المتحدة لإسرائيل بعد قيام الحرب بأربعة أيام، وأضاف بأن القادة الأمريكيين أكدوا عزمهم على فتح صفحة جديدة مع مصر والعمل معاً لإقامة السلام العادل في المنطقة، وأنهم أخطروا أمريكا بضرورة انسحاب إسرائيل فوراً لخطوط ٢٢ أكتوبر، كما أشار الأمريكيون لأهمية البدء في عملية تبادل الأسرى ورفع حظر البترول العربي.

وتابعت مباحثات الكيلو ١٠١ طريق مصر السويس بين المصريين والإسرائيليين من أجل فصل القوات والعودة إلى خط ٢٢ أكتوبر، وإنهاء هذه المفاوضات من الجانب المصري بعد رفض إسرائيل الانسحاب إلى شرق البحيرات في سيناء إلا بعد سحب مصر عدداً كبيراً من مدرعاتها وقواتها من سيناء.

المؤتمر الدولي للسلام بجنيف ٣١ ديسمبر ١٩٧٣

وقد تابعت مع السفراء العرب بباريس، خاصة المصري والسوري، تطورات الأوضاع الخاصة بعقد المؤتمر الدولي للسلام، والذي طالبت به مصر في قمة انتصاراتها في حرب أكتوبر ٧٣، وقد علمت بأن كيسنجر يجري اتصالاته مع السوفيت من أجل عقد مؤتمر السلام تحت إشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كرئاسة مشتركة دون تدخل من مجلس الأمن، ودون دعوة من الأمم المتحدة، علي أن ينحصر حضور الأمريكيين والسوفيت على الجلسة الافتتاحية ثم يتركز الموضوعات للمناقشة خلال اللجان الثنائية، من غير تدخل الدولتين الكبيرتين واللتين قد

يتدخلان عند حدوث توقف أو بروز مشاكل في اللجان الثنائية، وبذلك يتحقق لإسرائيل ما كانت تنادى به دائما في إجراء مفاوضات ثنائية بينها وبين كل دولة عربية على حدة (وهذا ما يحدث حاليا في المفاوضات الثنائية)، وقد رفضت مصر ذلك وصممت على عقد مؤتمر السلام بجنيف تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد أخطرني السفير السوري بأن بلاده لن تشارك في المؤتمر المحدد له ٢١ ديسمبر ٧٣ بجنيف ما لم تتعهد الولايات المتحدة بانسحاب إسرائيلى كبير وهام على الجبهتين السورية والمصرية ، على أن يتم الاتفاق على فصل السلطات على الجبهتين قبل انعقاد المؤتمر، وطالبت مصر وسوريا بحضور وفد لمنظمة التحرير مستقل لهذا المؤتمر الأمر الذى رفضته إسرائيل وأمريكا وأدى لفشل المؤتمر الذى لم يجتمع إلا جلستين بعد أن وافق على إنشاء لجنة عسكرية.

فك الاشتباك المصرى الاسرائيلى الأول ١٨ يناير ١٩٧٤

وتابعت الرحلات المكوكية التى قام بها كيسنجر وزير خارجية أمريكا للمنطقة فى يناير ٧٤، وشعرت بخطورة هذه التحركات، ليس لأن كيسنجر يهودى من أصل ألمانى غربى، بل لمعرفة لآرائه الموالية لإسرائيل، فى الوقت الذى حاول اكتساب ود بعض القادة العرب لآرائه باعتبار أنه يسعى لتسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى.

واستطاع كيسنجر بأن يوفق بين الجانبين المصرى والاسرائيلى للتوقيع على اتفاقية فك الاشتباك المصرى الاسرائيلى الأول فى ١٨ يناير ١٩٧٤ وقد تضمنت الاتفاقية فى رأى عدد من رجال القانون والسياسة المصريين نصوصا سياسية بجانب النصوص العسكرية، وتشير ضمنا إلى فكرة إنهاء الحرب مع إسرائيل. وقد استفسرت من كبار المسئولين المصريين الممارين على باريس، عن أسباب الاستعجال فى إبرام هذا الاتفاق فأكدوا بأن مدينة السويس والجيش المصرى الثالث كانا تحت رحمة إسرائيل، وأن مصر كانت تود إبرام اتفاق فك اشتباك مماثل على الجبهة السورية فى نفس الوقت، إلا أن سوريا رفضت تبادل الأسرى مع إسرائيل وهو الشرط الأساسى لتفاوض إسرائيل لفض الاشتباك، وهو ما وافقت عليه مصر فى نوفمبر ١٩٧٣، وأكدوا أن الاتفاق عسكرى محض ولا يتضمن بنودا سياسية، وأنه لا يختلف عن اتفاق هدنة ١٩٤٩، حيث وقع رئيس أركان حرب الجيش المصرى والاسرائيلى فى الكيلو ١٠١، وشهده الجنرال سيلاسفو كبير مراقبى الأمم المتحدة مرفق.

وقد علمت بأن الولايات المتحدة وإسرائيل تبادلوا الرسائل عقب الاتفاق بشأن إعادة فتح قناة السويس وإعادة تعمير مدن القناة كضمان لإسرائيل من استئناف مصر لعملياتها العسكرية وعدم السماح بغارات فلسطينية وعدم الدعاية المضادة ومراقبة طائرات استطلاع أمريكية بتنفيذ الاتفاق. هذا وقد أعيد افتتاح قناة السويس فى ٥ يونيو ١٩٧٥ لأسباب عديدة منها المصلحة

الوطنية المصرية.

اتفاق فك الاشتباك السوري الاسرائيلي ٣١ مايو ١٩٧٤

وقد أجريت اتصالات مع السفراء العرب ومع عدد من القادة العرب بباريس، أخطرهم بضرورة المسارعة إلى إعادة توحيد كلمتهم والمبادرة إلى تقديم المساعدات المادية والمالية لدول المواجهة العربية، خاصة مصر وسوريا والتي تضرر اقتصادهما بالحروب مع اسرائيل، والتي قاربت الثلاثين عاما، في الوقت الذي لم يضر أي اقتصاد للدول العربية الأخرى وإن لم يكن العكس.

وقد وجدت ترحيبا من عدد من القادة العرب المخلصين للقضية، وإن كانوا لم يقرروا بصفة جماعية ومنظمة كيفية تقديم هذا الدعم، إلا أنني لم أجد من عدد آخر روح التضحية والتضامن في مواجهة المخاطر الاسرائيلية، الأمر الذي أخطرت عددا من زملائي بأن التحرك للتسوية السياسية لن يقتصر على اتفاق فك الاشتباك المصري الاسرائيلي الأول في يناير ٧٤، بل سيتبعه عدد من اتفاقيات أخرى. ولم تمض أيام حتى علمت بمناقشة القادة العرب بالجزائر في ١٣ فبراير ٧٣، بحضور السادات والأسد وبومدين، موضوع استراتيجية السلام، كما ناقش القادة العرب موضوع حظر البترول للولايات المتحدة وأوربا، وموضوع تبادل الأسرى بين سوريا واسرائيل، وقد تم تسليم سوريا لقائمة الأسرى لكيسنجر ليقدّمها لإسرائيل، ثم اجتمع وزراء النفط العرب في طرابلس ليبيا في ١٠ مارس ثم في فيينا في ١٨ مارس حيث قرروا رفع الحظر البترولي عن الولايات المتحدة دون شروط، وأعقب ذلك توقيع اتفاقية جنيف في ٣١ مايو ٧٤ بين العسكريين السوريين والاسرائيليين بحضور ممثل الأمم المتحدة بفك الاشتباك علي جبهة الجولان مع تخلي اسرائيل عن شريط من الأرض حول القنيطرة واعادتها للسيادة السورية واعتبارها منطقة عازلة يشرف عليها مراقبو الأمم المتحدة، وقد قدمت أمريكا لاسرائيل مذكرة تفاهم سرية مماثلة للمذكرة المواكبة للاتفاق المصري الاسرائيلي.

مؤتمر القمة العربي بالرباط اكتوبر ١٩٧٤

وكان اهتمامي واضحا بالنسبة لانعقاد مؤتمر القمة العربي في الرباط، في اكتوبر ١٩٧٤، لأهمية هذا المؤتمر لمرحلة من أهم مراحل الصراع العربي الاسرائيلي، وقد توجهت للرباط من الدار البيضاء بالمغرب بعد إنتهاء المؤتمر الاقتصادي الدولي العربي الأوربي والذي نظّمته بحضور الوزراء العرب والأوربيين وكبار المسؤولين الاقتصاديين في الجانبين.

وقد قابلت السفير المصري في المغرب حسن فهمي عبد المجيد، وترطّني به علاقة صداقة متينة، واستفسرت منه عن تطورات المؤتمر، ثم أجريت اتصالات مع الوفود العربية المشتركة في

القمة، ولمست التنسيق الكامل بين الوفد المصرى وبين وفد منظمة التحرير.

وقد أصدر القادة العرب قرارهم بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٧٤ بعد استماعهم لوجهة نظر الملك حسين والذي أعلن قبوله للقرار الجماعى للقمة وأنه سينفذه بتعاون كامل مع المنظمة. ويقضى القرار " بالتأكيد على حق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى الوطن وفى تقرير مصيره، وتأكيد حقه فى إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، على أى أراضى فلسطينية يتم تحريرها، ودعم منظمة التحرير فى ممارسة مسئولياتها على الصعيدين القومى والدولى وفى إطار " الالتزام العربى ".

وقد لمست ما قامت به الدبلوماسية المصرية بعدئذ لمتابعة تأييد القضية الفلسطينية ومساندة تمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى، وذلك فى كافة المحافل السياسية الدولية كالأمم المتحدة ومجموعة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية والمؤتمر الإسلامى والوكالات والهيئات الدولية..

وكانت أولوية تحركنا الدولى تأكيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى والحصول على اعتراف بالمنظمة، وذلك لنتمكن من التوصل الى حل عادل وشامل للصراع العربى الاسرائيلى.

العمل العربى بعد اتفاقيتى فك الاشتباك

وعدت للعمل بوزارة الخارجية المصرية فى آخر يونيه ١٩٧٥ وفى الوقت الذى كنت أعلم فيه بأن تغيرات تجرى على الساحة السياسية الخارجية العربية بتأثير من هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية، بعد نجاحه فى تحقيق اتفاقيتى فصل القوات المصرية والسورية عام ٧٤، هاتان الاتفاقيتان اللتان أدتا إلى خلافات بين القيادات العربية، إذ أشار بعض القادة العرب، بأنهم وإن كانوا يدعمون القوات المصرية السورية ويؤيدون الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى العربية، إلا أن الاتفاقيتين رغم تنظيمهما أساسا موضوعات عسكرية خاصة بالفصل بين القوات وبأنهما يمثلان خطوة أولية صوب السلام النهائى والعادل وفقا لقرار ٣٣٨، وفى إطار مؤتمر جنيف، إلا أنهم يرون أن الأبعاد السياسية والظروف العربية والضغط الأمريكى لصالح اسرائيل، لابد وأن تطور الاتفاقيتين إلى اتفاقيات سلام جزئى لصالح إسرائيل. وقد أخطرت هؤلاء القادة العرب بأن مصر وسوريا قد تحملتا الغالبية العظمى لأعباء المعارك مع اسرائيل بشريا وماديا واقتصاديا.. وأننى أرى بأنه إذا لم يسارع الأخوة العرب، لدعم مصر وسوريا دعما سياسيا واقتصاديا ومعنويا، وبصورة متصاعدة وكبيرة وعاجلة، مع الحفاظ على كرامتهما، فإننى أرى بأنه لا يمكن لمصر وسوريا الاستمرار بمفردهما فى تحمل أعباء الصراع العربى الاسرائيلى ومخاطره.

وقد وجدت تجاوبا بهذا الشأن من بعض كبار المسئولين العرب أثناء حضورنا اجتماع مجلس جامعة الدول العربية بالقاهرة بعد تعييني بواسطة نائب الوزير لغياب الوزير بالخارج - مندوبا دائما لمصر لدى جامعة الدول العربية.. إلا أنه لم تمض إلا فترة قصيرة حتى قرر الوزير بعد عودته، نقلي لمنصب مدير إدارة شرق أوربا، وأشار بأنه يكفيني المدة الطويلة التي عملت فيها معارا للجامعة العربية !!!

دور الاتحاد السوفيتي في التسوية السياسية

وتوليت العمل مديرا لإدارة شرق أوربا بالخارجية المصرية في أغسطس ٧٥، خلال فترة كانت تجري خلالها الاتصالات الأمريكية الإسرائيلية المصرية لإبرام اتفاقية فصل القوات الثانية بين مصر وإسرائيل. وكنت أشعر بخطورة الاتجاه الذي يمثلته كيسنجر ومحاولاته إبعاد مصر عن أخوتها العرب وإيجاد تسوية ثنائية مصرية إسرائيلية بعيدة عن التسوية السياسية الشاملة والعادلة ولصالح إسرائيل، وأكدت في تقاريرى بأن هذا الاتجاه يتعارض مع مصالحنا الوطنية وارتباطنا العربى. وأشارت في تقرير آخر إلى أهمية أخطارنا للسوفيت - مهما كانت خلاقاتنا معهم - عن تحركاتنا السياسية العريضة مع أمريكا وإسرائيل لفض الاشتباك الثانى وفقا لمصالحنا الوطنية، دون السماح للسوفيت بتدخل منهم أو فرض شروطهم على هذه الاتفاقيات، حيث أن الاتحاد السوفيتى وهو الرئيس المشارك للولايات المتحدة في مؤتمر جنيف للسلام عام ٧٣، وأن اتفاقيتى فك الاشتباك المصرى السورى الإسرائيليين الأولين قد تما بمعركة اللجنة العسكرية لمؤتمر جنيف وتنفيذ بمساعدة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بموافقة من السوفيت والأمريكان. وأضفت أن أخطارنا للسوفيت بتحركاتنا سيكون له فائدة للتخفيف من الضغط الأمريكى على مصر لفرض شروط معينة لصالح إسرائيل، مع العلم بأن هناك اتصالات جانبية بين كيسنجر والسوفيت يخطرهم بتطورات الموقف بالمنطقة وقد فوجئت بعد إبداء هذا رأى ورفضه، بصدور قرار بنقلى من مدير شرق أوربا لمدير إدارة المعلومات والتقديرات وقد أخطرني الأخ أسامه الباز بأن ممدوح سالم اتصل بوزير الخارجية بشأن أحد الدبلوماسيين بإدارة شرق أوربا وكان يعمل سابقا ضابط شرطة قبل نقله للخارجية ويطالب باحقية فى التعيين كمدير لإدارة شرق أوربا نظرا لتعديل اقدميته وأصبح أقدم منى ... ولم أعلق على ذلك ونفذت النقل!!

اتفاقية سيناء سبتمبر ١٩٧٥

وتابعت تطورات توقيع اتفاقية فصل القوات الثانية بين مصر وإسرائيل، حيث وقعت في أول سبتمبر ٧٥، واتبع ذلك احتفال آخر في جنيف للتوقيع النهائى وقد قاطع السوفيت هذا الاحتفال، رغم رئاستهم المشتركة لمؤتمر جنيف. وقد أبديت في تقرير قدمته كمدير لإدارة المعلومات والتقديرات بوزارة الخارجية، وهى الإدارة المسئولة عن تلقى جميع المعلومات من

سفارتنا فى الخارج. ومكاتبنا تقوم بالتعليق عليها وإبداء الرأى بشأنها وموافاة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وكبار القادة السياسيين والعسكريين بتقرير عنها كل حسب اختصاصه، أكدت فى التقرير رأى السياسى والقانونى بناء على المعلومات الواردة- أن هذه الاتفاقية فى إطار المعاهدات السياسية، وأنها إن تضمنت نصوصا ذات طبيعة عسكرية إلا أن مضمون الاتفاقية يشير إلى اتجاه سياسى حيث ورد فيها الاتفاق على أن النزاع بين مصر وإسرائيل لن يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية وكذلك تعهد الطرفان بعدم استخدام القوة والتهديد بها واستمرار وقف إطلاق النار والامتناع عن أى أعمال عسكرية أو شبه عسكرية والسماح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة لإسرائيل فى قناة السويس وإنشاء مناطق محدودة السلاح والقوات وتواجد نظام إنذار مبكر عهد إلى مدنيين أمريكيين بتشغيله. وأضفت أن هذا الاتفاق وإن تشابه فى بعض بنوده مع اتفاقية هدنة رودس ٤٩- كما يؤكد بعض كبار المسئولين المصريين - إلا أن الاتفاق الجديد يتم بعد ثلاثة حروب أحدها حرب ٧٣ والتى حققت فيها القوات المسلحة المصرية انتصاراتها وحطمت خرافة الجيش الإسرائيلى الذى لا يهزم، هذا بخلاف أن إسرائيل لم تحترم اتفاقية هدنة ٤٩ واستولت بعدها على جميع المناطق المصرية المجردة من السلاح. وحذرت فى التقرير من إمكانية تقديم الولايات المتحدة لإسرائيل تنازلات جديدة - كما حدث فى اتفاقية فك الاشتباك الأول- مقابل عقد هذه الاتفاقية وما يترتب على ذلك من سلبيات على مصر والأمة العربية وطالبت التحرى عن ذلك وقد تأكدنا بعدئذ من توقيع أمريكا اتفاقية مع إسرائيل فى نفس اليوم تقدم الأولى جميع احتياجات إسرائيل العسكرية والسياسية.

إدارة المعلومات والتقديرات

وتابعت عن قرب ومع زملائي بوزارة الخارجية تطورات الموقف فى المنطقة بعد مارس ١٩٧٦، حيث صدر قرار بإلغاء إدارة المعلومات والتقديرات نتيجة لأسباب عديدة منها، الخلافات بين كبار المسئولين والرئاسة بشأن توزيع تقارير وأبحاث الإدارة، على بعض المسئولين بالرئاسة، وفقا للعرف الذى جرى منذ أكثر من عشرين سنة. وقد فوجئت بهذا القرار، وبضم اختصاصات الإدارة وموظفيها لمكتب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.

وقد أخطرت وكيل الخارجية المختص والدكتور الباز بأن هذا القرار المفاجئ المتسم باتجاه شخصى، يتعارض مع أهداف وزارة الخارجية، ومع أهمية وضرة التنسيق بينها وبين رئاسة الجمهورية والقادة المصريين. وقد أدى هذا القرار إلى طلبى إنهاء عملي كمدير لإدارة المعلومات والتقديرات بوزارة الخارجية، وبدأت فى متابعة العمل بوزارة الخارجية من كما أشرت. وقد تابعت وقتئذ إلغاء المعاهدة المصرية السوفيتية فى مارس ٧٦ وتأثير هذا الإلغاء على التحرك للسلام الشامل فى المنطقة، وزيارات حسن التهامى وكمال حسن على للمغرب تمهيدا لاتفاقيات مصرية إسرائيلية على أعلى مستوى، وأحداث لبنان، وتصاعد الحرب الأهلية والتى

بدأت في ربيع ١٩٧٥، والهجمات الاسرائيلية الكبرى ضد الوطنيين اللبنانيين والفلسطينيين في لبنان، ثم التدخل السوري في لبنان في يونيو ٧٦ ومذابح مخيم تل الزعتر في ١٢ أغسطس ٧٦، ومؤتمر قمة المصالحة في الرياض في ١٦ أكتوبر ٧٦ باعتبار القوات السورية في لبنان العمود الفقري لقوات الردع العربية وتمويل السعودية والكويت لتفقاتها وقيام الرائد سعد حداد بالتمرد على الجيش اللبناني في نوفمبر ٧٦ واقامة حزام أمن في جنوب لبنان تحت الحماية الاسرائيلية.

أحداث ١٧ و ١٨ يناير ١٩٧٧

وشعرت خلال هذه المرحلة بخطورة الأوضاع الاقتصادية في مصر، وتابعت محاولات الوزير عبد المنعم القيسوني - الذي اعتز بأرائه الاقتصادية وبمجهوداته الوطنية والقومية- اصلاح الأحوال الاقتصادية لصالح التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي وقد أخطرني بأنه يسعى لمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعربية لمصر، إلا أنه لاحظ أن الاستثمارات العربية لمصر كانت محدودة، وغير ماكان يتوقع، وانها لن تستطيع المساهمة في رفع عناصر الانتاج، ومستوى المعيشة في مصر، خاصة بعد تحمل مصر لمسئولية الحروب المصرية العربية الاسرائيلية خلال ثلاثين عاما، بشريا وماديا واقتصاديا، ورغم إيمانه التام بوحدة الأمة العربية والمشاركة في السراء والضراء. واضطرت الحكومة المصرية بناء على اقتراح القيسوني رفع أسعار عدة حاجيات رئيسية حيوية لاستهلاك الشعب المصري.

وقد توجهت لوزارة الخارجية صباح ١٧ يناير ٧٧ حيث التقيت بالدكتور أسامه الباز ثم بالأخ عمرو موسى وناقشنا القرارات الاقتصادية الجديدة وتأثيرها على الشعب المصري الذي أنهى حرب ١٩٧٣ على أمل أن تحقق له هذه الحرب آماله ومطالبه الاقتصادية، ثم فوجئنا بمظاهرة في ميدان التحرير حيث توجد وزارة الخارجية، وعلما بأنها أحرق بعض السيارات والمحلات احتجاجا على القرارات الاقتصادية، وتساءل أحد الزملاء الحاضرين عن إمكانية اعتداء المظاهرة التي كانت تمر علي أبواب وزارة الخارجية، علي الوزارة وإحراقها، فنفيت ذلك بصفة قاطعة وأشرت بأنه رغم مآسى الشعب المصري الطيب، إلا أن وعيه السياسي كبير، وهو يعلم أن وزارة الخارجية ومعظم رجالها جنود هذه الأمة يشاركونه الأفراح والمآسى، ومرت المظاهرة بجوارنا دون أي تهديد لوزارة الخارجية.

وقد ناقشنا اثر ذلك عن تأثير هذه الأحداث علي التحرك السياسي المصري الخارجى والصراع، واتفقا بأنه لا بد وأن تكون لها تأثيرات خاصة وأن الحرب انتهت منذ أكثر من ثلاث سنوات دون أن نصل لتسوية حقيقية وانسحاب اسرائيل وقد حذرنا القادة العرب من هذا الموقف وطالبناهم بسرعة دعم مصر اقتصاديا .

المبادرات الأمريكية والسوفيتية

وتابعت التحرك السياسي الدولي في المنطقة خاصة الأمريكي، وأيدنا بعض التصريحات الأمريكية التي تؤكد على ضرورة إيجاد تسوية سياسية للصراع العربي الاسرائيلي، ولكن بشرط تحقيق سلام عادل ودائم وشامل.

وقد أشار تصريح "ساوندز" في نوفمبر ٧٥ إلى مسئولية الولايات المتحدة عن هذه التسوية مع الوضع في الاعتبار المصالح المشروعة للفلسطينيين، ثم تبع ذلك تصريح الرئيس الأمريكي كارتر في مارس ١٩٧٧ الذي يطالب باعتراف جيران اسرائيل بها وبحقها في الوجود وفي العيش في سلام داخل حدود آمنة ودائمة، وتحدد اثر مفاوضات بين اسرائيل والدول العربية، وتكون مقاربة لحدود ٤ يونيو ٦٧. مع تعديلات طفيفة يوافق عليها الطرفان ووجوب تأمين "وطن قومي" للشعب الفلسطيني الذي سيأخذ شكل كيان مستقل، أو جزء من الأردن أو في اتحاد فيدرالي يضم الأردن وسوريا، مع إقامة مناطق منزوعة السلاح، ترابط فيها قوات دولية، ومنح ضمانات دولية أو متعددة سوفيتية أمريكية ومجلس الأمن والمجموعة الأوربية أو ضمانات منفردة من الولايات المتحدة مثلاً، واعتبرنا بعض عبارات كارتر مشجعة للحل السياسي للصراع.

وقد رحبنا بالبيان السوفيتي الأمريكي المشترك في أول أكتوبر ٧٧ بشأن التسوية العادلة والدائمة للصراع العربي الاسرائيلي في المؤتمر الدولي وذلك بانسحاب اسرائيل من أراض عربية احتلت عام ٦٧ وحل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وانهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلام على أساس الاعتراف المتبادل.

إلا أن سوريا لم ترحب بالبيان كما أن منظمة التحرير لم تعلن رسمياً عن رأيها ورفض ديان وزير خارجية اسرائيل البيان وطالب كارتر باحترام الاتفاقات السرية السابقة مع اسرائيل، وأعلن كارتر في ٤ أكتوبر ضرورة موافقة جميع الأطراف على الحقوق لكل طرف معني، كما صدرت ورقة أمريكية اسرائيلية في ٥ أكتوبر ٧٧ - بعد ضغوط اسرائيلية - بإجراءات المؤتمر أشارت بأنه بعد افتتاح المؤتمر المقترح سوف ينقسم للجان ثنائية تتفاوض لعقد معاهدات ثنائية واستبعدت المنظمة من اللجنة الثنائية المصرية الاردنية وعرب فلسطين بالداخل مع اسرائيل. وبذلك تراجعت الولايات المتحدة عن البيان الأمريكي السوفيتي بعد صدوره بأيام وبدأت قضية الشرق الأوسط تعود للجمود ثانياً.

زيارة الرئيس السادات للقدس ١٩ نوفمبر ١٩٧٧

وقد علمت أن اسرائيل جددت اتصالاتها مع بعض قادة الدول، من أجل تعامل القيادة المصرية معها مباشرة، وقد كان لرئيس رومانيا شاوشيسكو وشاه إيران دور في هذه الاتصالات،

وتذكرت ذلك الحديث الذي تم في مؤتمر الكويكرز في يونيو ٧٥ بهذا الشأن، وقد قام الرئيس السادات بزيارة رومانيا وإيران في أواخر أكتوبر ٧٧ حيث أعيد عرض موضوع الاتصالات المباشرة في ظل الصعوبات التي واجهت عقد مؤتمر جنيف. وقد أعلن الرئيس السادات في مجلس الشعب في ٩ نوفمبر ٧٧ استعدادة لأن يذهب إلى آخر العالم، وأن يذهب حتى إلى الكنيست الإسرائيلي، ويناقش الاسرائيليين بفرض تحقيق السلام، وكان هذا الاجتماع بحضور ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير، وبعدئذ حمل السفير الأمريكي بالقاهرة دعوة بيجين للسادات لزيارة القدس في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧. وقد توجه السادات إلى دمشق لمقابلة حافظ الأسد في ١٦ نوفمبر ٧٧ في محاولة لاقتناعه بالتعامل المباشر مع إسرائيل أو علي أقل تقدير ليكسب صمته، وقد أخطره الأسد بأنه كان ضد الاتصالات الثنائية مع إسرائيل منذ الموقف الأول لفك الاشتباك، وأنه يعتقد أن زيارة السادات للقدس لن تحقق أي سلام، إلا أن السادات أجابه بأن الزيارة ستغير مسيرة التاريخ وستهاوى الحواجز النفسية للصراع العربي الإسرائيلي، وأنه يأمل استجابة بيجين للانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة. وقد أعلن عن استقالة اسماعيل فهمي وزير الخارجية وقد توجهت لوزارة الخارجية صباح اليوم التالي الجمعة ١٨ نوفمبر حيث وجدت الدكتور بطرس غالي يقوم بأعمال وزير الخارجية بعد استقالة اسماعيل فهمي ومحمد رياض وزير الدولة.

كما قابلت بعض الزملاء من أعضاء مكتب اسماعيل فهمي يعرضون ملفات الزيارة عليه، ولم أجد الدكتور الباز وقد استمعت لشائعة استقالته، ثم قابلته بعدئذ وخطرته بأنني أرى التمسك بموقفه، إذ أن الاستقالة تعنى الهروب في هذا الموقف الحرج. وقد أكد لي أسامه الباز عدم استقالته واستمراره في عمله، وقد ناقشته بشأن الشروط التي سيعرضها السادات في القدس بشأن التسوية السياسية فأكد بأنها شروطنا الوطنية والقومية. وسافر الرئيس السادات للقدس يوم ١٩ نوفمبر ٧٧ وألقى خطابه في الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي وأشار بأنه لم يذهب للقدس لعقد اتفاق منفرد بين مصر وإسرائيل، وأن أي سلام منفرد لن يحقق السلام الدائم العادل في المنطقة، وأكد السادات رفض صيغة السلام المنفرد أو الجزئي أو فض اشتباك ثالث في سيناء أو الجولان والضفة أو غزة، وأن البديل هو السلام العادل والدائم وحل عادل للمشكلة الفلسطينية وحدد أسس السلام العادل والدائم.

الدبلوماسيون المصريون وزيارة السادات للقدس ٢٤ نوفمبر ١٩٧٧

وقد كانت زيارة الرئيس السادات للقدس خلال أجازة العيد وعطلة العيد في وزارة الخارجية المصرية، إلا أننا قمنا بالاتصال فيما بيننا لتقدير موقفنا الوطني والقومي من هذه الزيارة. وعدنا للعمل بعد إنتهاء عطلة العيد يوم ٢٤ نوفمبر ٧٧، وأجرينا اتصالات مع جميع الدبلوماسيين بوزارة الخارجية، واقترحت ضرورة عقد اجتماع عاجل وطارئ لجميع الدبلوماسيين فوراً، وتم الاتفاق مع رئيس النادي الدبلوماسي المصري السفير محسن اباظه علي عقد اجتماع بعد ظهر نفس اليوم ٢٤

نوفمبر على هيئة جمعية عمومية طارئة للنادي، وقد أخطرت الدكتور أسامه الباز بهذا الاجتماع فأيده وطلب موافاته بنتيجة الاجتماع.

واجتمعنا في الساعة الخامسة مساء ٢٤ نوفمبر، ورأس الاجتماع السفير محسن أباطه رئيس النادي بحضور جميع أعضاء مجلس إدارته وجميع الدبلوماسيين المصريين، وقد كنت أجلس بين زملائي من الدبلوماسيين في آخر قاعة الاجتماع، حيث لم أكن ضمن أعضاء مجلس الإدارة وقتئذ، فإذا بهي أفاجا برئيس النادي وأعضاء مجلس الإدارة يطلبون من الدبلوماسيين أن أقوم برئاسة جلسة الجمعية العمومية الطارئة، وقد حاولت الاعتذار، إلا أن جميع الزملاء أيدوا رئاستي للجلسة عن طريق التصفيق، وأشرت بأنه رغم ما يقال بأن وظيفة الدبلوماسي تنفيذ القرارات السياسية، إلا أنني أؤكد أن الدبلوماسي المصري مواطن مصري عربي له اتجاهاته الوطنية والقومية قبل أن تكون له الصفة الدبلوماسية، ولذلك أرى أهمية مناقشة موضوع زيارة القدس، وأبعادها السياسية والعربية، وقد تمت مناقشة هادئة وواعية من الزملاء لهذه الزيارة، وطلبوا مني إعداد صيغة مشروع قرار للجلسة الطارئة، وقد أعدته مع الزميل السفير محمود الدسوقي، وأجرت الجمعية العمومية بعض التعديلات على مشروع القرار، ثم وافقت بالاجماع بعدئذ على القرار التالي:

«إن الدبلوماسيين بوزارة الخارجية المصرية المجتمعين اليوم بنادي التحرير الدبلوماسي يؤكدون موقفهم بالتمسك بحقوق مصر والأمة العربية وشعب فلسطين وبالسلم الدائم والعادل والشامل، والذي أكدده الرئيس السادات في خطابه في الكنيست الاسرائيلي، والذي يقوم على إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي المحتلة بما فيها القدس، وتحقيق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في إقامة دولته، وحق كل دولة في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنه وإنهاء حالة الحرب في المنطقة..» وقد أرسلنا برقية لرئيس الجمهورية بقرار الدبلوماسيين المصريين، كما توجه بعض الزملاء لقصر عابدين حيث سلموا رئيس التشريفات صورة من القرار، كما سلم السفير محب السمره السيد يوسف السباعي رئيس تحرير الأهرام صورة من القرار نشرته الجريدة في الطبعة الأولى في اليوم التالي، إلا أن القرار قد رفع من الطباعات التالية بناء على تعليقات مكتب نائب الرئيس حسنى مبارك، كما أخطرنى بذلك يوسف السباعي، كما سلمت الدكتور أسامه الباز صورة من القرار حيث أشاد به.

وفي مقابلة بعدئذ مع السفير / حسن أحمد كامل رئيس ديوان رئيس الجمهورية وقتئذ، أخطرته بأن بعض الدبلوماسيين يتساءلون عن أسباب عدم رد الرئيس السادات علي برقيتهم، وهل يعنى ذلك اتجاهها معيناً، وقد عاد السفير حسن كامل واتصل بهي وأخطرنى بأنه عرض الموضوع على الرئيس السادات، فأبدى دهشته لعدم ارسال رد بالشكر على البرقية، ووجه السادات تعليمات بارسال برقية فورية للدبلوماسيين يؤكد فيها اعتزازه بمشاعر الدبلوماسيين الوطنية المخلصة

ويرجو الله تعالى أن يدعم توفيقنا لخدمة وطننا العزيز وأمتنا العربية المجيدة".

وقد نشرت الأهرام هذه البرقية في ١٥ يناير ٧٨. وقد أكدنا بقرارنا في الجمعية العمومية الطارئة للرئيس السادات تمسك إجماع الدبلوماسيين بمطالبنا الوطنية وتمسكنا بأهدافنا القومية العربية، وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ورفض الاتفاقيات الثنائية أو الجزئية، وقد لمس الرئيس السادات ذلك فيما بعد من موقف الدبلوماسيين المصريين الوطنى والقومى في جميع اتصالاته ومحادثاته.

مؤتمر القاهرة التمهيدى لمؤتمر جنيف للسلام ١٤ ديسمبر ١٩٧٧

ورغم حرصى على متابعة التحرك السياسى المصرى خلال المرحلة التالية لزيارة القدس، إلا أننى قررت عدم المشاركة في هذا التحرك، مع إبدائى آرائى بكل صراحة وصدق للمسئولين المصريين، بالنسبة لحقائق التسوية السياسية وفقا لمفهومنا الوطنى والقومى.

وقد تابعت عن قرب الدعوة التى وجهت في ٢٦ نوفمبر ٧٧ لعقد مؤتمر القاهرة التمهيدى لمؤتمر جنيف للسلام، ووجهت مصر الدعوة للبنان والأردن وسوريا ومنظمة التحرير واسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والأمم المتحدة. وانعقد المؤتمر في مينهاوس بجوار الأهرام، وقام عدد من الزملاء بالتحضير لهذا المؤتمر، ورفعت أعلام كل الدول المدعوة بما فيها علم منظمة التحرير. ولم تحضر وفود لبنان والأردن وسوريا والمنظمة والاتحاد السوفيتى المؤتمر الذى عقد بالقاهرة من ١٤ ديسمبر حتى ٢٢ ديسمبر ٧٧ بحضور ممثل الأمم المتحدة والولايات المتحدة ومصر واسرائيل، واقترح الوفد المصرى القواعد القانونية للتسوية الشاملة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى وقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضايا العربية والفلسطينية، ولم يؤد المؤتمر لأية نتيجة.

وقد ناقشت بعض المسئولين المصريين ومنهم عصمت عبد المجيد رئيس الوفد المصرى وقتئذ بشأن المؤتمر التحضيرى، وهل استطاع أن يؤدى الدور الذى دعت مصر إليه، وقد أشار عصمت عبد المجيد برأيه، فى أهمية المؤتمر للتحضير لمؤتمر جنيف رغم عدم حضور بعض الوفود، وأن منظمة التحرير قد خسرت فرصة نادرة برفضها حضور المؤتمر، إذ أن العلم الفلسطينى قد رفع ووضع اسم فلسطين على مائدة المفاوضات، وقد ردد عبد المجيد فكرته أثناء عملى معه بعدئذ كوزير للخارجية المصرية، وقد أخطرت عصمت عبد المجيد في كل مرة بأننى أعلم تماما بأن الوفد الاسرائيلى عندما حضر لفندق مينهاوس ووجد العلم الفلسطينى مرفوعا، أعلن بأنه سيفادر المؤتمر فورا للعودة إلى اسرائيل إذا لم ينزل هذا العلم، كما اننى أعلم تماما بأن اسرائيل ماكانت لتحضر المؤتمر في حالة حضور الوفد الفلسطينى، ثم أضفت بأننى كنت واضحا لشرح هذه الحقائق للمسئولين الفلسطينيين وقتئذ وبتهديد الوفد الاسرائيلى بمغادرة

القاهرة، إلا أنني طلبت منهم التفكير بهدوء لمصلحة القضية، واقترحت عليهم حضور أحد المسؤولين بالمنظمة، ممن ليسوا من القيادات المؤتمر، وكان لذلك احتمالان إما أن ترفض إسرائيل ذلك، وهو ما أرجحه وتغادر قاعة المؤتمر، وبالتالي تعلم جميع دول العالم ومنها مصر، بأن إسرائيل لا ترغب في تسوية شاملة وتوقف أية إجراءات تالية، وإما أن ترضخ، نتيجة للموقف الدولي والأمريكي، وتستمر في حضور المؤتمر وبذلك يعتبر موافقة ضمنية على الاعتراف الفعلي بمنظمة التحرير وما يترتب على ذلك من نتائج لصالح القضية الفلسطينية. هذا وقد أخطرت المسؤولين المصريين الذين رددوا " الفرصة الضائعة للمنظمة " ومنهم عصمت عبد المجيد بالآلام الفلسطينية كثيرا ونردد ذلك مصدقين ماندعي، إذ كان موضوع حضور الفلسطينيين المؤتمر ما هو إلا سراب في سراب، خاصة في ظل قطع مصر لعلاقاتها الدبلوماسية مع جبهة الصمود والتصدي ومنها المنظمة في ٦ ديسمبر ٧٧ بعد مهاجمة هذه الجبهة بعنف القيادة المصرية، اثر اجتماع الجبهة في طرابلس - ليبيا في ٥ ديسمبر ٧٧ بمشاركة العراق والجزائر واليمن الجنوبي وليبيا وسوريا ومنظمة التحرير الأمر الذي أدى لنتائج سلبية في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي.

المباحثات المصرية الاسرائيلية ودور الولايات المتحدة

وتابعت اجتماع مباحثات الاسماعيلية بين السادات وبيجين في ٢٥ ديسمبر ٧٧ واقترح بيجين خطة للحكم الذاتي في الضفة وغزة، بانتخاب السكان مجلسا اداريا لتوجيه الشئون الإدارية، وتكون اسرائيل مسئولة عن الأمن والنظام لعام، ورفضت مصر هذه المقترحات وطالبت بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وقرار اسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واتفق علي تشكيل لجنتين إحداهما سياسية والأخرى عسكرية.

وقد حاول الرئيس كارتر دفع الحل السياسي باعلانه عدة تصريحات قد يراها الأطراف في الصراع بداية طيبة للتحرك، فأعلن في ٢٩ ديسمبر ٧٧ تأييده قيام " وطن أو كيان فلسطيني، إلا أنه عارض فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة، ووصف الخطة الاسرائيلية للحكم الذاتي المقدمة من بيجين خطوة كبيرة للأمام الأمر الذي اعترضنا عليه، كما أعلن كارتر في أسوان في ٤ يناير ٧٨ بضرورة اجراء مفاوضات السلام للوصول لتسوية شاملة وأن من مبادئ التسوية إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي الاشتراك في تحديد مستقبلهم.

وقد تابعنا اجتماع اللجنة السياسية المصرية الاسرائيلية في القدس في ١٦ يناير ٧٨، وكنت أتمنى ألا تنعقد بالقدس لأسباب عديدة أهمها أن القدس عربية إسلامية، وأن اجتماع المصريين بها يعنى في رأيي اعترافا ضميا بتواجد اسرائيل فيها، الأمر الذي نرفضه تماما.

ثم دعا الرئيس كارتر مصر واسرائيل لعقد قمة ثلاثية في كامب ديفيد في ٥ سبتمبر ٧٨، واجتمعت بالقاهرة لجان عمل للاعداد لهذه القمة، وكان وزير الخارجية محمد ابراهيم كامل له ثقة كاملة في أن يؤدي الاجتماع لانسحاب اسرائيل الشامل وقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وأن مصر لن توافق على غير ذلك، وقد أخطرت الدبلوماسيين المصريين أعضاء اللجنة بأنه من تجاري الشخصية فإن الظروف الخارجية والداخلية السياسية والاقتصادية لا تسمح بالعودة بدون الموافقة!!.

اتفاقيتا كامب ديفيد ١٧ سبتمبر ١٩٧٨

وتقدمت مصر بمشروع إطار عمل لمؤتمر كامب ديفيد يقضى بانسحاب اسرائيل الكامل من سيناء والضفة بما فيها القدس وغزة والجولان وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واقامة كيان وطني له بعد فترة انتقال خمس سنوات وإزالة المستوطنات، وقد رفضت اسرائيل المشروع المصري، وقد تقدمت الولايات بإطار عمل لاتفاقيتي كامب ديفيد، تمت الموافقة عليه بعد بعض التعديلات، وقام الرئيس السادات ومناحم بيجين بالتوقيع عليهما، وشهد التوقيع جيمي كارتر الرئيس الأمريكي وذلك في ١٧ سبتمبر ٧٨.

وتضمنت الاتفاقيتان إطار السلام في الشرق الأوسط . وإطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل (مرفق) .. ولم يوافق وزير الخارجية محمد ابراهيم كامل علي الوثيقتين وقدم استقالته للسادات. مرفق

وقد أرسل الرئيس السادات رسالة للرئيس كارتر في ٢٢ سبتمبر بشأن تأكيد موقف مصر من القدس العربية باعتبارها جزءا من الضفة الغربية ويجب أن تكون تحت السيادة العربية ويطبق بشأنها قراري ٢٤٢ و٣٣٨، كما أرسل كذلك رسالة في نفس اليوم يؤكد ضرورة جلاء المستوطنين الاسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمني، وأن موافقة اسرائيل على هذا المبدأ الأساسي يعتبر شرطا مسبقا لبدء مفاوضات السلام لتسوية جميع المشاكل المعلقة.

وقد تابعت ردود الفعل بشأن اتفاقيتي كامب دافيد، منها المعارض المتطرف كالمنظمة، التي أعلنت بأنها أخطر حلقات المؤامرات المعادية لتصفية القضية الفلسطينية والعربية وترفضها بالكامل ونتائجها، كما قرر المؤتمر الفلسطيني في القدس رفض ومعارضة هذه الاتفاقيات ورفض مشروع الحكم الذاتي، كما هاجمت جبهة الصمود والتصدي الاتفاقيات باعتبارها تجاهلا للحقائق الموضوعية للصراع العربي الاسرائيلي كما صدرت بيانات معتدلة متحفظة من السعودية والسودان وسلطنة عمان.

وقد شعرت وعدد من الدبلوماسيين بوزارة الخارجية المصرية، بأنه وإن كنا نعتقد بأن الشق

الفلسطيني الخاص باتفاقية كامب ديفيد لم يتضمن كل ما كنا نطالب به نظرا لظروف عديدة سأشير اليها في كتاب السياسة الخارجية لمصر، إلا أننا كنا نعلم بأن بعض الجهات تسعى إلى ضرب الأمة العربية في وحدتها - مستغلة اتفاقيات كامب ديفيد، ولتعميق الخلافات بينها، ولكي تدفع القيادة المصرية نتيجة للهجوم العنيف ضدها من بعض القادة العرب لأن تندفع في حل ثنائي بتحقيق الانسحاب الكامل من الأراضي المصرية بمفردها، حتى لا تدخل في مزيد من الخلافات العربية، وتنتهي فكرتها بضرورة الربط بين معاهدة سلام مصرية وبين الانسحاب من جميع الأراضي العربية الأخرى أو إقامة الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين وهو ما كانت القيادة الاسرائيلية ترحب به لضرب التضامن العربي خاصة بعد أن علمت بخطورته وفاعليته أثناء وبعد حرب رمضان أكتوبر ٧٣، ولدفع القيادة المصرية إلى توقيع صلح منفرد مع اسرائيل يحقق أهداف القيادة الاسرائيلية، حيث سيؤدي إلى عزل مصر عن العالم العربي.

وقد حاولت باتصالاتي مع بعض القادة العرب والفلسطينيين تحذيرهم من هذا الخطر الجاثم، من خلال هذه التهديدات وهذه الشعارات ضد القيادة المصرية، وكنت أطلبها بقوة بالا تندفع بعض القيادات العربية أو الفلسطينية الأخرى للشجب والالتهام بالخيانة والعمالة، إلى غير ذلك من الألفاظ، حتى نتبين حقيقة الأمور، وحتى تكون لها كلمة مقبولة لدى القيادة المصرية لإمكانية الوصول إلى تعديلات أو تفسيرات بشأن هذه الاتفاقيات - فيما يتعلق بالشق الفلسطيني - أو حتى رفضها كلية بطريقة حضارية بعيدة عن إثارة الشعب المصري وقيادته، وباعتبار أن الشعب الفلسطيني هو المسئول عن قضيته وعن تحرير أرضه بمساعدة الأمة العربية، وأنه يستطيع أن يطالب أي قيادة عربية بالكف عن الاتفاق على أية مبادرة عربية بشأن قضيته ومنها ما يتعلق بالشق الفلسطيني في كامب ديفيد. وقد وجدت ايجابية لاتصالاتي ببعض القادة العرب ذوي الاتجاه القومي. وقد طلبوا مني محاولة التدخل مع زملائي لدى القيادة السياسية المصرية لعدم تعميق الخلافات وأن تجتهد في إعادة اشراك الأمة العربية جميعها في التسوية السياسية الشاملة والعادلة، وقد أخطرتهم بأننا على استعداد للقيام بهذا الدور الوطني والقومي، ولكن بشرط ألا تكون محاولة اشراك الدول العربية على رأي واحد بالنسبة للتسوية أن تستغرق مدة طويلة أخرى تكون وسيلة لقيام بعض القادة العرب بضرب أي تحرك سياسي، أو دفعها لاستمرار حالة الاحرب واللاسلم، التي تهدد الأمة العربية - بما فيها مصر - عسكريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا، وطالبت هؤلاء القادة العرب بضرورة محاولتهم من جانبهم الاتصال بالأطراف الأخرى لمحاولة تحقيق هذه الأهداف عن طريق المناقشة الهادئة والهادفة والعاجلة حتى نصل لتحقيق آمال الأمة العربية في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي لصالحنا. وقد علمت بقيام هؤلاء القادة العرب ذوي الاتجاهات القومية، باتصالات مع قادة الدول العربية للوصول لتفاهم مشترك.

المؤتمر العربى ببغداد نوفمبر ١٩٧٨

غير أننى فوجئت بدعوة العراق لاجتماع مؤتمر قمة عربى فى بغداد من ٢-٥ نوفمبر ١٩٧٨، للنظر فى موقف مصر بالنسبة لاتفاقيات كامب ديفيد واتجاهها لتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل. وكنت أرى وزملائى بأن تصعيد بعض دول الصمود والتصدي للمواجهة مع القيادة المصرية، فى ظل مؤتمر يدعون اليه فى بغداد وبياشرون خلاله ضغوطهم على القادة العرب، سيؤدي حتما إلى نتائج خطيرة تؤدي إلى مزيد من الفرقة العربية.

المعاهدة المصرية الاسرائيلية ٢٦ مارس ١٩٧٩

وتابعت فى أوائل ٧٩ المناقشات والاتصالات الخاصة بعقد هذا الاتفاق وأيدنا الموقف الخاص بعدم أولوية هذه المعاهدة بالنسبة لالتزامات مصر العربية وقد ناقشت الأخ عمرو موسى والدكتور الباز بالنسبة لهذا الموقف وأوضحت ضرورة تمسك مصر بهذا الموقف مع ضرورة التحذير من امكانية استغلال اسرائيل لهذه الاتفاقيات للحصول على مكاسب أمريكية على حساب الشعب العربى.

وقد اتضح ذلك بالفعل فى اليوم السابق لتوقيع المعاهدة إن صممت اسرائيل على ابرام مذكرة أمريكية اسرائيلية، ووقعت بالفعل فى نفس يوم ابرام المعاهدة المصرية الاسرائيلية تؤكد الدعم السياسى والعسكرى والاقتصادى والبترولى الأمريكى لاسرائيل، ولم تأبه الولايات المتحدة بمذكرة الاحتجاج التى قدمتها مصر وقتئذ بشأن هذه المذكرة.

واثر توقيع المعاهدة فى ٢٦ مارس ٧٩ اجتمع وزراء الخارجية العرب فى تونس وأعلن عن تنفيذ قرارات مؤتمر بغداد ١٩٧٨ بتجميد عضوية مصر فى جامعة الدول العربية وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية معها ونقل مقر جامعة الدول العربية الى تونس ولم توافق على القرار السودان والصومال وعمان، وقد شعرت بأننا مقبلون على فراغ سياسى عربى يؤدي إلى انهيار التوازن الاستراتيجى العربى الاسرائيلى ويساعد على فرقة بين الدول والشعوب العربية فى وقت كنا ننتظر فيه العودة للتضامن والوحدة العربية.

تطورت الأوضاع لمحاولات إبعاد مصر عن حركة عدم الانحياز فى مؤتمر هافانا - كوبا سبتمبر ١٩٧٩ وكذلك بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٨٠، وقد عملت وزملائى بكل جوارحنا لعدم تحقيق ذلك. وأجرينا اتصالات مع رؤساء ووزراء الخارجية الأفارقة ودول عدم الانحياز لاستمرار عضوية مصر بالحركة والمنظمة الأفريقية دعما للموقف العربى فى الصراع العربى الاسرائيلى.

الاتصالات المصرية الأفريقية

وقد علمنا بأن قادة الدول الأفريقية، قد قرروا اثناء الرئيس كنيث كاوندرا رئيس جمهورية زامبيا بشأن موضوع مصر في اجتماعات قمة حركة عدم الانحياز في كوبا، الأمر الذي دعا الدبلوماسية المصرية الى أهمية التركيز على جميع الدول الأفريقية عامة وزامبيا خاصة، لإفشال أى مخطط ضد مصر، لا يستفيد منه إلا أعداء الأمة العربية، في صراعها مع اسرائيل، وعلى ذلك طلبت من الدكتور بطرس غالى ترشيحي للعمل سفيراً لمصر في زامبيا، وصدر قرار جمهوري بذلك في مايو ٧٩، وباشرت فوراً ومن القاهرة، وقبل سفري لزامبيا - اجراء الاتصالات مع القادة الأفارقة وسفرائهم في القاهرة، وناقشت معهم الأوضاع السياسية، وموقف مصر من القضايا العربية والأفريقية وعدم الانحياز، وقد أجمع السفراء والمسؤولون الأفارقة بعدم المساس بالعلاقات المصرية الأفريقية - مهما قدمت بعض الدول من منح أو اغراءات - نتيجة للخلافات العربية والخاصة بوسائل تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، وتحقيق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وقد قام السفراء الأفارقة باخطار قادتهم ووزراء خارجيتهم بهذه الاتصالات المصرية. وأيدوا وجهة نظر مصر وضرورة عدم المساس باستمرار عضوية مصر كدولة مؤسسة في حركة عدم الانحياز وفي منظمة الوحدة الأفريقية. وأن مصر تؤكد موقفها من ضرورة الوصول لسلام عادل وشامل للصراع العربي الاسرائيلي، وأن إطار السلام كامب دافيد فيما يتعلق يتعلق بالشق الفلسطيني إنما هو مبادرة مصرية - يقبلها أو يرفضها الشعب العربي والفلسطيني وهي بغرض التمهيد للشعب الفلسطيني، للوصول لحقه في تقرير مصيره، وأن سياسة مصر تتفق مع أهداف وقرارات حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية وأنها ستواصل استمرار مجهودات في ظل ذلك الاتجاه.

وكان على أن اخطط مع زملائي الدبلوماسيين والمصريين في القارة الأفريقية، بشأن أهمية استمرار تحركنا في سياق مع الزمن لايقاف أى تحد لمصر في القارة الأفريقية، أو أية محاولة لابعادها عن مجالها الطبيعي والحيوي على اشقائها الأفارقة خلال مرحلة خطيرة من تاريخنا الوطني ومن الصراع العربي الاسرائيلي، وركزنا اتصالاتنا خاصة في المرحلة السابقة لاجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في فبراير ٨٠ والذي تأكدنا من أن بعض الدول العربية الأفريقية ستحاول تجميد عضوية مصر في هذه المنظمة، بحجة إبرامها اتفاقيات كامب دافيد وتبادلها التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء مع اسرائيل في ابريل ١٩٨٠ وتابعنا تحركاتنا واتصالاتنا بجميع القادة الأفارقة وحركات التحرير الأفريقية، وقد قمت يومياً بدعوة جميع القادة والسفراء الأفارقة على الغذاء أو العشاء في منزل السفير المصري بزامبيا، نناقش خلال هذه الدعوات الأوضاع الأفريقية والعربية، ولتحصل منهم جميعاً على تأييد لمصر وسياساتها. وقد أجريت اتصالات بجميع السفراء الأجانب خاصة السفير السوفيتي «سولدنكوف» والذي كان

رئيسا لمعهد أفريقيا في موسكو وقد ناقشت معه بصراحة العلاقات المصرية السوفيتية مشيرا بضرورة ابتعاد الاتحاد السوفيتي عن الحملات المعارضة ضد مصر - رغم ظروف العلاقات - وذلك لصالح السلام الشامل والدائم وإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي، وقد أكد السفير أن إبعاد مصر عن المنظمات الدولية والاقليمية سيضعف قوى العالم الثالث وحركات التحرير، وهو ما يرفضه السوفيت، وأنه سيحاول أن يكون حماسة السلام، لنتفادي أية نكسة توجه ضد حركات التحرير. كما قابلت في نفس الوقت، سفير الولايات المتحدة «فرانك وزنر» (سفير أمريكا بعدئذ بالقاهرة) وناقشنا الأوضاع الأفريقية ومشاكل الشرق الأوسط، وقد أوضحت له بأنه رغم الاختلاف بيننا في تفسير الانسحاب الاسرائيلي الشامل من جميع الأراضي العربية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، إلا أنني أنظر الى علاقة ودية ندية معه لصالح السلام العالمي وفي افريقيا والشرق الأوسط، وأن التعاون الأمريكي مع مصر القوية القائمة للأمة العربية والافريقية خير من التعاون مع معصر الضعيفة والتي يحاول بعض القادة إضعافها، وقد أيد السفير الأمريكي وجهة نظري، ووعد بالعمل معا لإستمرار مصر في المنظمات الدولية والاقليمية، وقد قمت كذلك بالاتصال بسفراء الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن، الصين الشعبية وفرنسا وبريطانيا وكنت على علاقة صداقة وطيدة معهم.

وقد أعددت تقريرا للخارجية المصرية في أول يناير ١٩٨٠، أشير الى أهمية اجتماع المجلس الوزاري الافريقي في فبراير ٨٠، وأننى أرى، حتى يمكن مواجهة أى تحرك لبعض القيادات العربية الافريقية ضد مصر في هذا المجلس، أن نبادر بإلقاء كل ثقلنا من أجل تحقيق استقلال «روديسيا» زمبابوى، وتبنى مصر لهذا الخط سيؤدي بلا شك الى استمرار قوة مصر في نظر الدول الأفريقية وتتبعاعد عن التفكير فى أية موقف سلبي ضد مصر فى الاجتماع المقبل، باعتبار أنها مازالت مصر القيادة الافريقية والعربية والتي تسعى للوصول للسلام الشامل للصراع العربى الاسرائيلي الاستعماري، وأن إبعادها أو إضعافها سيؤدي الى إضعاف القوى الأفريقية فى مواجهة الاستعمار خلال مرحلة حاسمة من مراحل استقلال روديسيا زمبابوى.

وقد اقترحت على وزارة الخارجية المصرية ضرورة سفرى - ومهما كانت المخاطرة - الى روديسيا زمبابوى لمعرفة الاوضاع فيها وإجراء الاتصالات مع جميع الأطراف بها، على أن تقوم مصر بحملة دعائية مركزة خلال هذه الفترة للتذكير بدور مصر القيادي من جميع حركات التحرير، خاصة حركتى تحرير روديسيا زمبابوى. وقد تجاوزت الخارجية المصرية، وأصدرت بيانا فى ٤ يناير ١٩٨٠ جاء فيه: «ان جمهورية مصر العربية تتابع باهتمام بالغ تطورات الاحداث فى زمبابوى خلال الفترة الانتقالية الحرجة التى تجتازها حاليا، والتى ستمتد حتى اجراء الانتخابات المقبلة فى أواخر فبراير، ومن هذا المنطلق وفى اطار مشاورها مع حركات التحرير الافريقية، فقد أوفدت سفيرها فى لوساكا زامبيا طه الفرنوانى الى سالزبورى (اسم عاصمة زمبابوى وقتئذ) لتفقد

الاضاع على الطبيعة.. كما تم تكليف سفير مصر فى لوساكا بمداومة الاتصالات مع حركات التحرير الافريقية لتنسيق المواقف بغية التوصل خلال اجتماع الدورة المقبلة للمجلس الوزارى الافريقى الى القرارات التى تؤمن مستقبل زمبابوى واستقلالها...» وقد قامت أجهزة الاعلام، الاذاعة المصرية بالعربية وباللغات الافريقية والصحافة ووكالات الانباء الأجنبية والأفريقية، بإبراز هذا البيان، وقد سلمت كاوندا والسفراء الافارقة نص بيان الخارجية المصرية وأكدت لهم حرص مصر على أن تكون الدورة الوزارية لمجلس منظمة الوحدة الافريقية القادمة منحصرة على مشكلة روديسيا زمبابوى وسافرت الى سالزبورى عاصمة روديسيا وكنت الدبلوماسى الافريقى والعربى الوحيد الذى زار «روديسيا» زمبابوى وقابل زعماءها واطلع على أحوالها قبل الاستقلال.

وتابعت لقاءاتى خلال هذه الظروف الصعبة، ومن حكم موقعى فى زامبيا باعتبارها قيادة دول المواجهة الافريقية، اتصالاتى مع جميع القادة وزعماء حركات التحرير الافريقية المتواجدين أو المارين أو الحاضرين لمؤتمرات أو لقاءات فيها، شارحا وجهة نظر مصر بقوة وباخلاص. واستطيع القول بأنه قد تحقق لى مقابلة معظم القادة الأفارقة خلال الربع الأخير لعام ٧٩ وناقشت معهم قضايا الشرق الأوسط وأفريقيا ووجدت منهم تقديرا لمصر، ولمواقفها المشرفة، أفريقيا وعربيا، وتمسكها بالحق العربى والافريقى فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى والاستعمارى.

وقد كانت بداية لقاءاتى ببعض القادة الأفارقة الذين لهم مواقف سلبية من الولايات المتحدة، نتيجة للمواقف الامريكية منهم، وخاصة قادة انجولا وموزمبيق، وقد ترددت كثيرا فى لقاءى برئيسيهما أثناء حضورهما مؤتمرا لدول المواجهة الافريقية بزامبيا بحضور السفراء الافارقة، إلا أننى لاحظت عند تحيى للرئيس «سامورا ماشيل» رئيس موزمبيق بترحيبه الحار بلقاء مبعوث مصر الصديقة، وقد أوضح المترجم من البرتغالية للإنجليزية رأى ماشيل الايجابى من مصر، مما شجعنى على طلب لقائه، وقد رحب فوراً بذلك وقابلته فى قصر الضيافة، ودار حديث طويل بيننا، تم بحضور رئيس انجولا والذى عاتب الحكومة المصرية على موقفها من حكومته منذ إعلان الاستقلال، إلا أننى أوضحت موقفنا بوضوح وفقاً لمعلوماتى، وكذلك بالنسبة لموقفنا من موزمبيق، ثم ناقشنا مشاكل الشرق الأوسط وأفريقيا، وانتهى نقاشنا الى ضرورة تدعيم العلاقات بين مصر وجميع الدول الأفريقية بغض النظر عن نظمها الاجتماعية أو الاقتصادية، كما أكدنا كذلك تأييدهما لاستمرار مصر كمؤسسة، فى حركة عدم الانحياز وفى منظمة الوحدة الافريقية، وأنه رغم عدم ثقتهم فى امكانية تنفيذ اسرائيل للشق الفلسطينى فى كامب دافيد لمصلحة الشعب العربى، إلا أنهما يرفضان تدخل بعض القادة العرب للتأثير على مواقفهما ومواقف سائر الدول الأفريقية، بالنسبة لاستمرار عضوية مصر فى الحركة واستمرار عملهما لدعم التعاون بين مصر وبلديهما.

كما اجتمعت فى ديسمبر ٧٩ مع عدد آخر من القادة الافارقة أثناء حضورهم اجتماع

والمعهد الدولي لناميبيا للامم المتحدة في زامبيا، والذي كنت عضوا بمجلس ادارته، مما اتاح لى الفرص للالتقاء بقيادات وشباب القادة الافريقية، وقد ناقشتهم بشأن مشاكل الشرق الاوسط ومستقبل الصراع العربى الاسرائيلى، وقد أيدوا جميعا مواقف مصر وتأييدها لحركات التحرير. كما اتصلت بجميع رؤساء وقادة دول المواجهة الافريقية حيث توجهت فى ديسمبر ٧٩ الى جمهورية بوتسوانا وقابلت رئيسها «سيرتس خاما» وقدمت له أوراق اعتمادى كسفير لمصر ببوتسوانا واجتمعت معه وبحضور وزير خارجيته «موخوى» اجتماعات مطولة، شرحت خلالها وجهة نظر مصر من قضايا التحرر العربية والافريقية، وأهمية تأييد الدول الافريقية لموقف مصر فى صراعها مع اسرائيل والاستعمار الاجنبى، وقد اشار وزير خارجية بوتسوانا الى اجتماعات حركة عدم الانحياز فى هافانا والى تأييده موقف مصر تماما، وأكد استمرار تأييد بلاده لمصر فى المجال الافريقى وفى الصراع العربى الاسرائيلى، وأعلن رئيس الدولة عن اعجابه بمجهودات شعب مصر وقيادته للوصول للسلام الشامل والدائم، وأنه يرى بأن حقيقة وجود مصر ومواقفها ضمن دول المواجهة فى منطقة الشرق الأوسط، تماثل حقيقة ومواقف بوتسوانا ضمن دول المواجهة فى الجنوب الافريقى وان أهدافهما المشتركة الصراع ضد الاستعمار والعنصرية. وحضر لمقابلتى بعدئذ عدد من زعماء حركات التحرير الافريقية، المؤتمر الوطنى الافريقى ANC والمؤتمر الافريقى PACC وسواهو (ناميبيا) وناقشنا أهمية مصر ودورها فى تدعيم هذه الحركات، وقابلت عددا من الافارقة، الذين تلقوا دراساتهم العسكرية والطبية والعلمية فى مصر وأوضحوا جميعا تأييدهم لموقف مصر. وقد سعدت بهذه اللقاءات التى أكدت خط مصر فى تأييد الشعوب الافريقية والعربية، وأن هذا التأييد انما هو لصالح تحقيق التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى والاستعمارى.

وقد توجهت لمالابى مع الزميل أحمد بكر، حيث ناقشت مطولا رئيس مالابى «الدكتور باندا» الموقف المصرى من أفريقيا والدول العربية، وقد سألته مباشرة عن أسباب قطعه العلاقات مع مصر منذ ١٩٦٤، وقد شرح باندا مطولا الأسباب بأنها تأييد الرئيسين عبد الناصر ونكروما للمعارضة فى مالابى ضده، وسأشير لهذا الموضوع فى كتاب السياسة الخارجية لمصر) وبعد توضيحي للأمور من واقع صداقتى بالرئيس نكروما، أشار باندا بأنه كان من أكبر الاصدقاء لنكروما.... وأنتهى الاجتماع الذى استغرق أكثر من أربع ساعات باعراب باندا عن أهمية علاقة بلاده بمصر، وأنه سيعرض قورا على مجلس الوزراء الذى سيجتمع بعد مقابلتنا موضوع إعادة العلاقات بين مصر ومالابى مع شرط جوهرى هو أن أتولى منصب أول سفير لمصر فى مالابى بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية واطرنتى فى المساء وكيل خارجية مالابى بموافقة مجلس الوزراء على عودة العلاقات قورا مع تكرار رغبة رئيس مالابى تولى منصب السفير - وانهقد مجلس وزراء خارجية الدول الافريقية فى ٦ فبراير ٨٠ وبادر وزير خارجية دولة افريقية عربية بطلب طرد مصر من منظمة الوحدة الافريقية وبادر د. بطرس غالى بالرد عليه بأن الظروف الخطيرة للانتخابات

فى زمبابوى وتحقيق استقلالها هو مطلب افريقى حيوى، وانه يتابع يوميا برقيات سفير مصر فى زامبيا وهو الدبلوماسى الافريقى والعربى الوحيد الذى دخل روديسيا وأجرى اتصالات مشمرة هادفة مع الزعماء الأفارقة، ثم تلى بطرس غالى نص برقياتى على المؤتمر الوزاوى، ولم يسمح بعدئذ وزراء الخارجية الافارقة لأى وفد لبتاقش موضوع يمس عضوية مصر فى منظمة الوحدة الافريقية.

وكانت سعادتى بالغة وزملائى، لتمسك الدول الافريقية بمصر فى قيادة العمل الافريقى وكان لاستمرار عضويتها فى المنظمة نتائج هامة بالنسبة لنشاط مصر فى الامم المتحدة والمنظمات الدولية، وأدى الى تفاؤلنا فى استمرار جهادنا للوصول للتوازن فى الصراع لصالح الامة العربية والافريقية.

استقلال نامبيا وجنوب افريقيا

وبادرت مصر باعلانها استعدادها للتوسط مع الولايات المتحدة الامريكية بشأن المشكلة الناميبية وفقا لخطها فى تحقيق استقلال جميع الدول الافريقية والعربية لصالح الامة العربية فى تحقيق التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى. وقد أعلنت القيادات الأفريقية فى يوليو ١٩٨١ ترحيبها بخطوة الرئيس السادات للتوسط بهذا الشأن. وقد أخطرني بذلك قادة دول المواجهة الافريقية زمبابوى وزامبيا وأنجولا وموزمبيق ومالاوى وتنزانيا أثناء حديثه مع كل منهم على إنفراد أثناء اجتماع مؤتمر قمة لهذه الدول بزمبابوى وسأشير الى ذلك فى كتاب السياسة الخارجية لمصر.

وفى الوقت نفسه، قابلنى وزير خارجية ودفاع زمبابوى السابق وعضو برلمان زمبابوى الحالى، (وهو من الأقلية البيضاء) وأشار بأن مسئولين من حكومة جنوب أفريقيا قد اتصلوا به لعلمهم بأن الرئيس المصرى سيناقش مشكلة نامبيا أثناء زيارته لواشنطن، وأنهم يؤكدون دور مصر القيادى لدول العالم الثالث وأفريقيا، وأنها عامل استقرار رئيسى فيها، وأعرب مسئولو حكومة جنوب افريقيا عن استعداد بلادهم لانهاء مشكلة نامبيا سلميا بشرط وقف التغلغل الشيوعى بالمنطقة، وطلبوا اتصال مسئول كبير من حكومتهم بأحد المسئولين بالوفد المصرى المرافق للرئيس السادات اثناء زيارته لواشنطن لعرض مقترحاتهم تفصيليا. وقد أخطرت الوزير السابق بموقف مصر المؤيد لاستقلال نامبيا، ويتأييدها لحركات التحرير فى افريقيا بما فيها حركة «سوابو» لأن ذلك جزء من سياستها الخارجية وان مصر ملتزمة بقرارات الاجماع الافريقى، بشأن مشكلة نامبيا وجنوب أفريقيا، وقد أخطرني الوزير السابق بأن هذه المبادئ لا تتعارض مع إمكانية الوصول لحل سلمى فى المنطقة بمساعدة مصر. وقد أبرقت بذلك لوزارة الخارجية المصرية. وبعناقتى للسفير الأمريكى «كيلى» بشأن اجماع دول المنطقة على قيام مصر بدور الوساطة مع الولايات المتحدة بشأن نامبيا، أكد السفير ترحيب بلاده بذلك، وأنه يمكن لمصر

التوسط بهذا الشأن خاصة بعد استجابة جنوب افريقيا للمطالب الأمريكية.

وقد اشار السفير الامريكى فى يوليو ٨١ بأنه تجرى اتصالات سرية مع انجولا لانسحاب القوات الكويتية، وأنهم سيحصلون على موافقة جنوب أفريقيا على سحب قواتها من أنجولا وناميبيا اذا انسحبت القوات الكويتية من انجولا، مع تحديد القوات العسكرية بناميبيا، وعدم استخدام أراضيها لاعتداءات ضد جنوب أفريقيا، وعدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية بأراضيها، وان يكون الاتفاق على ناميبيا مثل اتفاق الحياد بين الحلفاء بشأن النمسا. و اشار السفير الامريكى بعدئذ فى نوفمبر ٨١ بأن موافقة دول المواجهة وسوابه على رأى أمريكا ودول الاتصال العربية لمشروع تحقيق استقلال ناميبيا، ايجابى وأنهم يرجون موافقة جنوب افريقيا على هذا المشروع ليتحقق استقلال ناميبيا عام ٨٣ وقد اخطرت القاهرة بدعى وقد تحركت فى هذا الاتجاه مع حركتى تحرير جنوب افريقيا ANC و PAC، لتحرير جنوب أفريقيا وقد اشادت قيادتهما بمصر واطرونى بأنهم بدأوا اتصالاتهم مع لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الأمريكى وأن نتائج الاتصالات ايجابية خاصة بعد تأكد الأمريكيين بأن حركتهما ليس لها ميول شيوعية. وأكدنا بهذه الاتصالات أن مصر تساند جميع حركات التحرير الافريقية والعربية فى صراعها ضد الاستعمار والعنصرية والتطرف الاسرائيلى.

وقد أدت هذه الاتصالات وما بعدها ووساطة مصر بشأنها الى تحقيق استقلال ناميبيا والى تحقيق خطوة هامة لتحقيق حقوق شعب جنوب افريقيا.

الموقف الاسرائيلى من الانسحاب،

والتحالف الاستراتيجى الأمريكى الاسرائيلى نوفمبر ١٩٨١

وقابلت فى زمبابوى عددا من المسئولين الأفارقة والأجانب لتقديم تعازيهم للحكومة المصرية فى اغتيال الرئيس السادات فى ٦ اكتوبر ١٩٨١، كما قام رئيس جمهورية زمبابوى ورئيس الوزراء ورؤساء حركات التحرير بتقديم التعزية فى مقر السفارة المصرية، وأثناء مقابلتى لوفد هام من أعضاء الكونجرس الأمريكى أثناء زيارتهم لزمبابوى فى هذه الفترة وبحضور السفير الأمريكى، أعربوا جميعا عن قلقهم فى أن يؤدى هذا الحادث الى تغيير فى السياسة المصرية، خاصة بالنسبة لعلاقات مصر بالولايات المتحدة وكذلك اسرائيل، كما أعرب المسئولون الأفارقة وعدد من السفراء العرب على ضرورة فتح صفحة جديدة فى العلاقات بين مصر والدول العربية خلال المرحلة المقبلة مع تقديرهم لالتزامات مصر الدولية. وتبعاً للموقف الأمريكى الذى أشرت إليه بدأت اسرائيل فى محاولات لاختبار اتجاه الرئيس مبارك بالنسبة للعلاقة المصرية الاسرائيلية ولتنفيذ بنود المعاهدة المصرية الاسرائيلية مارس ٧٩ ولرأيه فى الصراع العربى الاسرائيلى.

وبدأت دعاية التطرف الاسرائيلي، تعلن عن قيام مصر بوضع عراقيل أمام تنفيذ المعاهدة خاصة فيما يتعلق بعملية التطبيع. وقد أخطرت المسئولين الأمريكيين والأجانب والأفارقة بأن مصر تحترم التزاماتها الدولية، وبشرط احترام الجانب الآخر لالتزاماته، وأنه لا يوجد نص في المعاهدة يعطى لاسرائيل علاقة مميزة بمصر، وأن الشعب المصري متوقف عن التطبيع مع اسرائيل لأنه مازال يشك في نوايا التطرف الاسرائيلي من السلام الشامل والعدل، خاصة بعد أن اثبت هذا التطرف الاسرائيلي استمراره في اعتداءاته على الأمة العربية ومحاولة إبعاد مصر عن أمته العربية واشتت لحادث ضرب المفاعل النووي العراقي في يونيو ٨١ في اليوم التالي لاجتماع بيجين بالسادات بغرض دفع التطرف الاسرائيلي لاستمرار الخلافات المصرية العربية.

وأخطرت الوفد الأمريكي في زمبابوي بعدم صحة ما ترددده اسرائيل، بأنها بعد اغتيال الرئيس السادات، فقد أصبحت اسرائيل الحليف الرئيسى في المنطقة، وأنه مهما تقاربت إحدى الدول العربية أو بعضها مع الولايات المتحدة، فإن ذلك يجب ألا يكون على حساب اسرائيل، وأن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية لصالح الاستراتيجية الأمريكية.

وقد نشرت بعض الصحف الأفريقية رأيي بشأن رفض اتفاق التعاون الاستراتيجى بين أمريكا واسرائيل والذي وقعه قائد التطرف فى اسرائيل إيريل شارون في نوفمبر ٨١ مع وزير الدفاع الأمريكى، وأكدت أن هدف الاتفاق الرئيسى تحقيق استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، ووقوف أمريكا مؤيدة لاسرائيل ظالمة أو مظلومة. وقد ناقشنى السفير الأمريكى بشأن هذه المقالات، فأكدت رأيي السابق وموضحا نفس هذا الاتجاه، قد سبق حدوثه بين هنرى كيسنجر وإيجال الون وزير خارجية اسرائيل فى سبتمبر ٧٥ فور توقيع إتفاقية سيناء لفك الاشتباك، وكذلك الاتفاق الأمريكى الاسرائيلي فى ٢٦ مارس ٧٩ فور إبرام المعاهدة المصرية الاسرائيلية، وتقديم الولايات المتحدة بناء على ذلك كل الدعم لاسرائيل. وأشارت بأن هذه الاتفاقيات الأمريكية الاسرائيلية ستؤدى بالدول العربية لاتخاذ موقف أكثر تشددا من عملية السلام ومن الصراع العربى الاسرائيلي.

وفى نهاية ٨١ وبعد كفاح مرير وصبر وثقة فى عدالة موقف مصر، ورفض أية محاولة لإبعادها عن المجال الدولى، لاحظت تقاربا من بعض السفراء العرب لدول الصمود والتصدى، وقد رحبت بأى تعاون معهم فى مجال إنهاء الصراع العربى الاسرائيلي سلميا لصالح جميع دول وشعوب المنطقة، وبدأت بعدئذ اعد نفسى لطلب نقلى للقاهرة لأشارك فى مرحلة جديدة من الصراع العربى الاسرائيلي بعد اتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء المحدد له ٢٥ ابريل ١٩٨٢.

الباب السادس

من الانسحاب الإسرائيلي من سيناء إبريل ١٩٨٢
حتى الانتفاضة الفلسطينية: ديسمبر ١٩٨٧

وبدأت هذه المرحلة بانسحاب اسرائيل الكامل من أرض سيناء العربية في ٢٥ ابريل ١٩٨٢ ، ثم حاولت القيادة المصرية إنهاء الخلافات مع بعض القادة العرب، ومؤكدة في الوقت نفسه الموقف المصري المؤيد للحق العربي في الصراع، ولم تتأثر بأى ضغينة من التصرفات السابقة، بل عملت القيادة والدبلوماسية المصرية بكل جهدها لإعادة العمل العربي المشترك، خاصة بعد اتضاح الموقف العربي إثر احتلال اسرائيل للبنان ١٩٨٢. واستمرت محاولاتنا حتى قرر مؤتمر قمة عمان الأردن في نوفمبر ٨٧ عودة هذه العلاقات، وكانت هذه القرارات دعماً للموقف العربي في الصراع، خاصة بعد التحرك الايجابي المصري منذ ١٩٨٢ وبعد تولي الرئيس مبارك لتلافي الخلافات العربية لصالح الأمة العربية.

وقد استمرت مصر في دعمها لفلسطين وشعب فلسطين، حتى بعد موقف قيادة المنظمة بعد زيارة القدس ٧٧ وبعد المعاهدة المصرية الاسرائيلية ٧٩. وأدانت مصر ممارسات اسرائيل ضد حقوق الشعب العربي في الأرض المحتلة، كما ساندت المنظمة أثناء غزو لبنان ٨٢ وأيدت القيادة الشرعية عام ١٩٨٣. وقد استمرت مصر في مساندة التحرك السياسي الفلسطيني خاصة مع الأردن في اتفاق ٨٣ وفبراير ٨٥ وحاولت تلافي الخلافات التي أثبتت في المجالس الوطنية الفلسطينية بالجزائر ٨٣ وعمان ٨٤ ثم الجزائر ٨٧ وقراراته التي دعت إلى قيام مصر باغلاق بعض مكاتب المنظمة بمصر، وأعلنت بأن ذلك لا يؤثر علي مساندة مصر لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واسترداد أرضه.

ولم تتوقف مصر عن مبادراتها للسلام الشامل خلال هذه المرحلة، فشاركت في مباحثات الحكم الذاتي لإقرار حكم ذاتي حقيقي لأرض وشعب فلسطين، إلا أن التطرف الصهيوني قام بالاعتداء على لبنان وضم القدس العربية لاسرائيل وكذلك الجولان السورية ، أدى لقرار مصري بإيقاف هذه المباحثات.

وحاولت مصر في يوليو ٨٢ تقديم مبادرة سلام شامل مع فرنسا في مجلس الأمن، كذلك أيدت قرارات قمة فاس ٨٢ وشاركت بفاعلية في اقرار السلام الشامل في " المؤتمرات الدولية للقضية الفلسطينية .

وحاولت مصر - بمساعدة من بعض الدول الأجنبية - اقناع القادة الاسرائيليين بأهمية اقرار السلام الشامل في المنطقة والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ورغم محاولات مصرية رسمية لمزيد من العلاقات مع اسرائيل وقادتها، إلا أن التطرف الاسرائيلي قد هيمن علي التحرك السياسي، ورفضت اسرائيل مطالب مصر بهذا الشأن.

وتفجر الخلاف بالنسبة لنقاط الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، في المرحلة النهائية من الانسحاب الاسرائيلي ابريل ٨٢، واضطرت مصر إلي ابرام اتفاق يقضى بأنه في حالة

عدم التوصل لحل تفاوضي ، فإن لها الحق في طلب التحكيم الدولي ، وقد أيد هذا التحكيم موقف مصر . كما حاولت الدبلوماسية إيجاد حلول سياسية لمشكلة دير السلطان للأقباط المصريين بالقدس وكذلك للاجئين الفلسطينيين في معسكر رفح (المسمى كندا) في مصر ، إلا أن تطرف القيادات الصهيونية ، ومحاولاتها استمرار الصراع ، أدى لعدم الوصول لحل سياسى .

الموقف العربى ١٩٨٢

وكننت متفائلا فى بداية عام ١٩٨٢ من إمكانية إنهاء الخلافات العربية ، رغم الأحداث التى مرت على الأمة العربية خلال الفترة القصيرة السابقة ، متطلعا إلى عودة التضامن العربى لتحقيق أهدافنا في الاستقلال السياسى والعسكرى والاقتصادى والثقافى وتحرير الأرض العربية المحتلة ، الأمر الذى يحقق للأمة العربية التفوق في التوازن الاستراتيجى في المنطقة ، ويجبر قادة التطرف الاسرائيلى وأصدقائهم على العمل لتحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة وإيجاد تسوية حقيقية للصراع العربى الاسرائيلى .

وناقشت زملائي الدبلوماسيين المصريين وعددا من المسئولين ، أثناء تواجدى فى أجازة بالقاهرة فى بداية عام ٨٢ عن حقيقة الأوضاع بالنسبة للصراع وقد علمت منهم تفاصيل تطورات الأوضاع العربية والفلسطينية والاسرائيلية خلال الفترة السابقة التى عملت فيها كسفير لمصر بأفريقيا ووفقا لاتصالاتهم وللتقارير التى وردت اليهم .

وكانت مرحلة بداية ١٩٨٢ ، مرحلة جس النبض بين بعض القيادات العربية والمصرية ، بشأن عودة العلاقات المصرية العربية ، وقد طالب بعض القادة العرب من مصر التحلل من التزاماتها في اتفاقيات كامب ديفيد حتى يمكن إعادة هذه العلاقات . وقد أخطرت بعض القادة العرب ، بصعوبة ذلك خلال هذه الفترة ، وأن اتفاقيات كامب ديفيد فيما يتعلق بالشق الفلسطينى الذى أثار الخلافات العربية ، قد جمد تماما نتيجة لرفض الجانب الفلسطينى له ، ولعدم تنفيذه من جانب اسرائيل ، الأمر الذى لا يدعو لأى حرج من أية قيادة عربية في عودة العلاقات الطبيعية مع مصر .

الانسحاب الاسرائيلى من سيناء ابريل ١٩٨٢

وقد علمت من السفراء والمسئولين الأمريكيين الذين اجتمعت بهم في أفريقيا ، بأنه تجرى مباحثات أمريكية اسرائيلية بشأن مدى التزام الرئيس مبارك - بعد توليه الرئاسة - باتفاقيات كامب ديفيد وبالمعاهدة المصرية الاسرائيلية لعام ١٩٧٩ . وقد أخطرني السفيرين الأمريكيين فى زمبابوى كيبلى وزامبيا فرنك ويزنر والذى عين بعدئذ سفيرا بالقاهرة ، " بأن اسرائيل تصر على تحديد وإعلان مصر ورئيسها بالالتزام المصرى بهذه الاتفاقيات قبل استكمال انسحابها النهائى

من سيناء والمحدد له ٢٥ ابريل ٨٢ وفقا لمعاهدة ٧٩ وأن الرئيس الأمريكى والكونجرس يؤيدان هذا الموقف الاسرائيلى، باعتباره موقفا مبدئيا للتحرك الأمريكى في المنطقة وباعتبار مسئولية الولايات المتحدة عن هذه المعاهدة. وقد قامت القيادة المصرية بعدئذ بإعلان التزامها بهذه المعاهدة لاعتبارات دولية وقانونية وعسكرية.

وعند مناقشة الجانب المصرى للجانب الاسرائيلى بشأن مواقع الحدود التى ستسحب منها إسرائيل كاملا من سيناء وفقا لمعاهدة ٧٩ وحتى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين في فترة الانتداب، أصر الجانب الاسرائيلى على عدم الانسحاب في ٢٥ ابريل ٨٢ عن بعض المناطق المصرية وأهمها منطقة طابا المصرية... ونظرا لدقة الموقف ولتحقيق الانسحاب في الموعد المحدد، فقد اضطر الجانب المصرى إلى الموافقة على اتفاق مصرى اسرائيلى وقع في ٢٥ ابريل ٨٢ ويقضى بانسحاب اسرائيل إلى ما وراء خط الحدود الدولى مع تواجد قوات متعددة الجنسيات في منطقة طابا حتى يتم الاتفاق عليها بشكل نهائى عن طريق التفاوض أو التوفيق أو التحكيم وفقا للمعاهدة، مع عدم قيام اسرائيل بأية انشاءات جديدة في منطقة طابا حتى يتم التوصل لحل نهائى للخلاف بين مصر واسرائيل... وقد استكمل الاسرائيليون الانسحاب من سيناء في نفس اليوم ٢٥ ابريل ١٩٨٢ عدا منطقة طابا..

وبعدئذ قامت اسرائيل باستكمال بناء الفندق السياحى بالمنطقة واستمرت اسرائيل تحتفظ بورقة طابا في محاولات تحقيق مكاسب لها خاصة في عملية التطبيع، وقد رفضت وزملائي عملية الربط بين طابا والتطبيع ونددت بموقف اسرائيل بهذا الشأن.. وقد تم الاتفاق كذلك في ٢٥ ابريل ٨٢ على موضوع اللاجئين الفلسطينيين والذين أبعدهم السلطات الاسرائيلية أثناء احتلالها سيناء من قطاع غزة واسكنتهم منطقة برفح المصرية أطلق عليها "معسكر كندا" حيث كانت سابقا معسكرا للقوات الكندية الدولية قبل عدوان ١٩٦٧، ويقضى الاتفاق بإعادة هؤلاء اللاجئين لقطاع غزة، وتعهد مصر باستقبال أى مصرى يقيم في منطقة النقب أو غزة إلى الأراضي المصرية.

الهجوم الاسرائيلى على لبنان يونيه ١٩٨٢

وعلمت من عدد من القادة الفلسطينيين، بأن التطرف الاسرائيلى يتحرض بالقوات الوطنية اللبنانية والفلسطينية على أرض لبنان، بهدف احتلال لبنان وضرب كل القوى الوطنية التى تقف في وجه اسرائيل وأطماع التطرف الاسرائيلى في أرض لبنان، وقد أخطرونى بأن المسؤولين العسكريين المصريين قد حذروا قادة منظمة التحرير الفلسطينية من احتمالات هجوم شامل اسرائيلى ضد جميع القواعد الفلسطينية والوطنية اللبنانية في لبنان..

ولم تمض أيام حتى قامت اسرائيل بهجومها الشامل ضد لبنان، في يونيه ٨٢ وبادرت مصر فور الاعتداء، بادانته وتحذير اسرائيل من نتائجه وأعلن الرئيس مبارك عن استيائه من الموقف

الأمريكي الذي دافع عن غزو إسرائيل للبنان في مجلس الأمن، وأن هذا الموقف سيؤثر على العلاقات العربية الأمريكية، وأعلن عن ترحيب مصر باقامة حكومة فلسطينية مؤقتة في القاهرة.. وأن خروج الفلسطينيين من لبنان دون وعد بإيجاد تسوية شاملة سيؤدي لتعقيد الموقف أكثر مما كان عليه.

وقد لمست من عدد من الدبلوماسيين العرب، مدي استيائهم من موقف بعض القادة العرب السلبي من هذا الاعتداء الاسرائيلي وأنه إذا ماكانت مصر في القيادة العربية، ماكانت اسرائيل لتستطيع التماذي في ذلك.

شئون فلسطين بوزارة الخارجية المصرية

وبانتهاء الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في ٢٥ ابريل ٨٢، طلبت من الزميل مديرشئون السلك الدبلوماسي بالخارجية، العودة للعمل بالوزارة بالقاهرة، علي أن أتولي شئون فلسطين بدلا من الزميل السفير مجدى صبرى الذى عين في منصب سفير بالخارج، وذلك لمتابعة جهوده وجهودنا لايجاد حل وسلام شامل للصراع العربى الاسرائيلي، وأخطرنى الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بموافقته على نقلى كسفير لمصر بزمبابوى رغم أهمية المنصب لمتابعة حركات تحرير ناميبيا وجنوب أفريقيا، إلا أنه يعلم كذلك بأهمية عملي كمدير لشئون فلسطين نظرا لأهمية المرحلة القادمة من الصراع العربى الاسرائيلي ولمعرفته بعلاقاتى العربية الوثيقة مع قيادات وشعوب الأمة العربية الأمر الذى قد يساعد على اعادة العلاقات الدبلوماسية، بالاضافة لإلمامى الكامل بأوضاع اسرائيل وسياستها.

وقد أنهيت بناء على طلبى - العمل كسفير لمصر في الخارج قبل الموعد المحدد لذلك بأكثر من سنة وذلك بعد إنتهاء مهمتى في أفريقيا ومشاركتى في تأييد حركات التحرير وإيقاف التدهور في العلاقات العربية المصرية والتصدى لمحاولات التأثير السلبي على العلاقات الأفريقية المصرية، ولم يحدث في خلال هذه الفترة، أن قطعت أية دولة أفريقية علاقاتها مع مصر، بل علي العكس أعادت العلاقات الدبلوماسية مع دول أفريقية سبق قطعها لعلاقاتها مع مصر وبذلك تحقق الدعم الحقيقى لموقفنا في الصراع العربى الاسرائيلي.

وتوليت مهمتى كمدير لشئون فلسطين بالخارجية المصرية في سبتمبر ١٩٨٢ خلفا للصديق محمد مجدى صبرى الذى بذل مجهودات هامة أثناء رئاسته للإدارة في مجال الصراع العربى الاسرائيلي.. وذلك في ظل مواقف أثرت على عملية التوازن الاستراتيجى للصراع العربى الاسرائيلي ومنها:

- وضع عربى متدهور وخطورة ذلك على مستقبل الأمة العربية وتأثيره على الصراع.

- قطيعة عربية رسمية بين مصر وعدد من الدول العربية انطبعت آثارها على العلاقات الشعبية.

- استمرار اسرائيل فى اعتداءاتها على الأمة العربية وآخرها على لبنان فى يونيه ١٩٨٢.

- بداية مرحلة التنسيق بين الولايات المتحدة واسرائيل من خلال التحالف الاستراتيجى بينهما.

- استمرار اسرائيل فى احتلالها للأراضى العربية ورفضها الانسحاب أو الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى.

وقد أنشئت إدارة شئون فلسطين عام ١٩٤٨ بوزارة الحربية المصرية، وكان مديرها السيد محمود رياض وزير الخارجية الأسبق، ثم صدر قرار عام ١٩٤٩ بإنشاء إدارة شئون فلسطين بوزارة الخارجية المصرية ونقل العاملين بها من وزارة الحربية إلى وزارة الخارجية، وقد تقرر وقتئذ أن تختص هذه الإدارة بجميع الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها والخاصة بالقضية الفلسطينية، وأنشئت إدارة الحاكم العام لقطاع غزة بوزارة الحربية المصرية كجهاز تنفيذى وإدارى لشئون القطاع، واستمر هذا الوضع حتى بعد إحتلال قطاع غزة فى يونيه ١٩٦٧ ونقلت إدارة الحاكم العام من قطاع غزة إلى القاهرة مؤقتا، حتى يتم تحرير القطاع .

وقد اجتمعت فور توليتى هذه المهمة، بجميع القيادات الرسمية والشعبية المصرية وتناقشت معها بشأن الأوضاع العربية وأهمية العمل المتضامن لتحقيق التوازن الاستراتيجى للصراع، عن طريق تحقيق الاستقلال السياسى والعسكرى والاقتصادى والثقافى للدول العربية وتحرير الأرض العربية المحتلة، وكذلك العمل على تحقيق التضامن العربى فى ظل نظم ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان العربى ، من أجل تنمية اقتصادية وثقافية واجتماعية عربية شاملة.

اللجنة العليا المصرية لشئون فلسطين

واقترحت إنشاء اللجنة العليا لشئون فلسطين، لتساند عملنا فيما يختص بالقضية الفلسطينية والقضايا العربية وموضوعات الصراع العربى الاسرائيلى، واشترك فى اللجنة عدد كبير من السفراء والدبلوماسيين المصريين، وكبار المسئولين بالوزارات والهيئات المختلفة، وتقرر أن تجتمع اللجنة شهويا بمقر وزارة الخارجية بالاضافة للاجتماعات الطارئة التى تدعو لاجتماع عاجل للجنة.

وتولى مدير شئون فلسطين بالخارجية المصرية، رئاسة اللجنة، كما تولت إدارة شئون

فلسطين سكرتاريتها .

وقد قمت خلال المدة التي قمت فيها بهذه المهمة، بعرض جميع الموضوعات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية والعسكرية على هذه اللجنة، وكانت قرارات اللجنة واضحة وصريحة ومؤكدة لانتماء مصر العربي وتمسكها بالقضايا الفلسطينية والعربية وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته. وقد شرفتني اللجنة بالتعبير الصادق عن آرائها وقراراتها فيما يتعلق بجميع موضوعات الصراع العربي الاسرائيلي.

ولابد لي من الاشادة بمجهودات زملائي في هذه اللجنة، والذين استطاعوا إبراز دور مصر العربي وأهمية الأمن القومي العربي لصالح الأمن الوطني المصري، وقد قاموا جميعا بدافع من روحهم الوطنية والقومية، بإبداء آرائهم بكل صراحة حتى في مواجهة بعض الضغوط التي تعرضوا لها وسأشير لأسمائهم وأعمالهم في كتابي عن السياسة الخارجية المصرية.

مبادرات السلام الشامل في عام ١٩٨٢

وتزامن وصولي للقاهرة، وتوليتي مهمتي باللجنة المصرية لشئون فلسطين وإدارة شئون فلسطين مع اعلان عدد من المبادرات المختلفة والمتعددة لإيجاد حل سياسي لمشكلة الشرق الأوسط، بهدف إنهااء الصراع العربي الاسرائيلي، وقد ناقشنا هذه المبادرات في اللجنة العليا، ووضحنا احتمالات نجاح أي منها أو فشلها وموقفنا من هذه المبادرات.

وقد قدمت مصر مبادرتها مع فرنسا في مجلس الأمن في ٢٨ يوليو ١٩٨٢ على أساس أن تسوية المشكلة اللبنانية ينبغي أن تساهم في البدء في إعادة السلم والأمن الدائم بالمنطقة ضمن إطار مفاوضات تقوم على مبدأ الأمن والعدل لجميع دول وشعوب المنطقة، وذلك بإعادة تأكيد قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بحق كل دول المنطقة في الوجود والأمن، وإعادة تأكيد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير بكل ما يترتب عليه من آثار، علي أن يمثل الشعب الفلسطيني في المفاوضات، وما يستتبع ذلك انضمام منظمة التحرير الفلسطينية إليها وكذلك دعوة الأطراف المعنية إلي اعتراف كل منهما بالآخر في وقت واحد، ولم يوافق مجلس الأمن على مشروع القرار حيث اعترضت عليه الولايات المتحدة بضغط من اسرائيل.

كما قدم الرئيس الأمريكى ريجان مقترحاته في محاولة للتسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي، ذلك في أول سبتمبر ١٩٨٢ على أساس الأخذ في الاعتبار اهتمامات جميع الأطراف، كما تستجيب للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وضرورة حل الصراع العربي الاسرائيلي عن طريق المفاوضات على أساس مبادلة الأرض بالسلم وفقا لقرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، وأشار ريجان بأنه لا يمكن تحقيق السلم بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية

سوف لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة وغزة كما أنها لا تؤيد ضم إسرائيل وسيطرتها الدائمة عليها، وأن أمريكا ترى ممارسة الحكم الذاتي من قبل فلسطيني الضفة وغزة بالاشتراك مع الأردن، وتجميد المستوطنات الاسرائيلية الجديدة. كما يتم تحديد مستقبل مدينة القدس عن طريق المفاوضات على أن تبقى غير مجزأة ولكن وضعها النهائي يقرر بالمفاوضات. وقد رفضت الحكومة الاسرائيلية المقترحات الأمريكية فوراً، كما انتقد الاتحاد السوفيتي المبادرة وحذر من انتقاص الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، كما انتقدت معظم الدول العربية هذه المبادرة (رغم تشابهها مع التحرك الأمريكي خلال عام ٩٢ والذي وافقت عليه معظم هذه الدول). وقد رحبت الحكومة المصرية بالتحرك الأمريكي، إلا أنها أشارت إلى أن المبادرة غير كافية لضمان ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم. وقد أوضحت في اتصالاتي بالسفير الأمريكي، بأنه يجب إجراء تعديلات على هذه المبادرة، بحيث تقرر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والتعامل المباشر بين الولايات المتحدة وبين ممثلي الشعب الفلسطيني. وقد أشار السفير الأمريكي بصعوبة إجراء ذلك في بداية التحرك لأسباب عديدة منها توازن المبادرة بتقرير مبدأ الأرض مقابل السلام وعدم الاعتراف بالاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، وتجميد المستوطنات وأنه يمكن بعد بدء المفاوضات، مطالبة الجانب العربي بحقوقه المشروعة.

وقد أصدر مؤتمر القمة العربي بفاس بالمغرب قراره بشأن التسوية السياسية في ٩ سبتمبر ١٩٨٢ وتقضى بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ٦٧ بما فيها القدس العربية، وإزالة المستعمرات الاسرائيلية المقامة بعد ٦٧ وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير، واخضاع الضفة وغزة لإشراف الأمم المتحدة لفترة انتقالية لبضعة أشهر وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وتضمن البند السابع من المبادرة قيام مجلس الأمن الدولي بوضع ضمانات للمسلم بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة. وقرر المؤتمر تشكيل لجنة سياسية لإجراء اتصالات مع الدول دائمة العضوية لشرح القرارات. وقد اعتبرت الولايات المتحدة القرارات ايجابية، لأنها لم ترفض مبادرة ريجان، كما لم يرفض الاتحاد السوفيتي المبادرة، وعبرت مصر وفرنسا عن ارتياحهما للمبادرة لتطابقها مع مشروع القرار المصري الفرنسي المقدم لمجلس الأمن، ورفضت إسرائيل المبادرة. ورغم أن مصر لم تشترك في مؤتمر فاس ٨٢، وفي قراراته، إلا أنها اعتبرت المبادرة، خطوة ايجابية للتحرك نحو السلام بإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي، إلا أن عدداً منا، قد تحفظ على المبادرة، إذ أنها بادرت بتقديم تنازلات هامة من الجانب العربي مسبقاً لأيّة مفاوضات مباشرة أو مؤتمر للسلام، إذ وافقت على الانسحاب الاسرائيلي حتى حدود ٦٧، في حين أن الحدود الدولية الشرعية لدولة فلسطين هي حدود قرار التقسيم ١٨١ لسنة ٤٧ - رغم تحفظنا عليه - بالإضافة إلى الاعتراف العربي الضمني، بما في ذلك منظمة التحرير كعضو عامل في مؤتمر القمة العربي - في البند السابق بدولة إسرائيل، في الوقت الذي أعلنت إسرائيل رفضها بالاعتراف

المتبادل والمتزامن مع الدولة الفلسطينية ، ثم أكدت بعد ذلك رفضها لكل المبادرات العربية.

وقد اخطرت السفراء العرب ورؤساء رعاية المصالح العرب بالقاهرة بوجهة نظري بهذا الشأن وأقر بعضهم بصحتها.

وتابعنا بعد ذلك المبادرة السوفيتية في ١٥ سبتمبر ٨٢ والتي قدمها الرئيس بريجنيف، وهي تماثل تقريبا خطة فاس العربية ، مع اضافة أهمية عقد المؤتمر الدولي للشرق الأوسط لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي.

وقد أيدت في تقرير قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٨٢ ، بشأن تطبيق قرار التقسيم ١٨١ لسنة ٤٧ ، واشرت لضرورة اعتبار هذا القرار وثيقة دولية بالغة الأهمية، تعطى للشعب الفلسطيني الحق في دولته المستقلة، وأكدت على ضرورة التحرك السياسي العربي، بإعلان قيام دولة فلسطين، طبقا لهذا القرار، باعتبار أن صدور القرار بموافقة الدول العربية والمنظمة، يعتبر اعترافا ضميا بالدولة الفلسطينية العربية وبإسرائيل، وتجنب الدول العربية والمنظمة، الضغوط الأمريكية، والتي تطالب الدول العربية والمنظمة بالاعتراف بإسرائيل، مع تأكيدنا بأنه إذا استمرت هذه الضغوط للاعتراف الصريح بإسرائيل، فإنه يجب أن يكون ذلك في إطار اعتراف متبادل ومتزامن بين المنظمة واسرائيل. وقد اختلفت في هذا الرأي بشأن أهمية قرار الجمعية العمومية عام ٨٢ مع الدكتور عصمت عبد المجيد، إذ اعتبر وقتئذ أن القرار ١٨١ لسنة ٤٧ قد انعدم وتخطته الأحداث، ولا يمكن احياؤه، وقد رفضت هذا الرأي تماما، باعتبار أن قرارات الأمم المتحدة لا تتخطاها الأحداث ولا تتقادم، وان واجبنا المطالبة الدائمة بتطبيقها لصالح الأمة العربية .

انتهاكات اسرائيل في القدس العربية والاراضي العربية المحتلة

واكدت في تقارير عديدة عام ١٩٨٢ موقف مصر من رفضها عام ١٩٦٧ للقرار الذي أصدره الكنيست (البرلمان) الاسرائيلي في ٢٧ يونيو ٦٧ - بعد إحتلال القدس العربية - لسريان القوانين واستمرار المؤسسات الادارية في القدس الغربية، على القدس الشرقية (العربية) وذلك بغرض من عزل القدس عن الضفة الغربية واحكام الحصار الاستيطاني عليها وإقامة أحياء سكنية يهودية بها .

وقد طلبت مصر والدول الصديقة من الجمعية العامة وقتئذ إصدار قرار بمطالبة اسرائيل بالغاء جميع التدابير التي اتخذتها بالقدس والامتناع عن تغيير مركزها وصدر القرار ٢٢٥٤ في ١٤ يوليو ٦٧ بذلك وأشارت أن هذا القرار يؤكد إلغاء جميع التدابير الاسرائيلية التي اتخذتها اسرائيل باحتلالها الجزء الغربي من القدس في عام ٤٨ لتغيير مركز القدس الدولي وفقا

لقرار ١٨١ لسنة ٤٧ - بالاضافة إلى ما اتخذته من إجراءات للجزء الشرقى الذى احتلته ١٩٦٧ .
وأكدت ان قرار مجلس الامن ٢٥٢ فى ٢١ مايو ١٩٦٨ - والذى يؤكد قرار الجمعية العامة السابق
- يؤكد كذلك على أن جميع التدابير والاجراءات التشريعية والادارية التى اتخذتها اسرائيل بما فى
ذلك نزع ملكية الاراضى ، وتغيير المركز القانونى للقدس باطلة ولاغية ويدعو اسرائيل إلى إلغاء
هذه التدابير والامتناع فورا عن أى عمل لتغيير مركز القدس . . .

وأوضحت العديد من القرارات بهذا الشأن، منها قرار مجلس الامن ٢٦٧ فى ٣ يولييه ٦٩
ببطلان تغيير مركز القدس وقرار ٢٩٨ فى ٢٥ سبتمبر ٧١ بإلغاء الاجراءات الاسرائيلية . . .

واكدت بناء على ذلك رفض مصر القانون الاساسى الاسرائيلى فى ٣٠ يوليو ٨٠ بإعلان
توحيد القدس وجعلها العاصمة والمقر الرسمى لرئيس الدولة الاسرائيلى والحكومة . والذى صدر
قرار من مجلس الأمن باعتبار هذا القانون لاغيا وباطلا (قرارى ٤٦٥ لسنة ٨٠ و ٤٧٦ لسنة ٨٠)
وقد أكدت رفض الانتهاكات الاسرائيلية لحرمة الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية فى القدس
ومصادرة العقارات التابعة للأوقاف الاسلامية والمسيحية . . . إلى غير ذلك من الانتهاكات
الاسرائيلية بالقدس العربية ورفضت بمذكرة محاولات اسرائيل تطبيق التشريعات الاسرائيلية على
الاراضى الفلسطينية المحتلة لمخالفة ذلك لالتزامات اسرائيل الدولية ولقرار ٢٤٢ واتفاقية جنيف
الرابعة ١٩٤٩ وكذلك أدنت قرار اسرائيل بضم مرتفعات الجولان السورية لمخالفتها للقانون
الدولى .

جرائم التطرف الاسرائيلى وانتهاكاته لحقوق الانسان العربى

مذابح صبرا وشاتيلا سبتمبر ٨٢

وقد أدنت وزملائى هذه المذابح ، وأعلنت مصر عن احتجاجها لهذه المذابح ولاستمرار
الاحتلال الاسرائيلى للبنان ، وقامت باستدعاء السفير المصرى فى إسرائيل فى ٢٠ سبتمبر
١٩٨٢ . وأكدت للسفراء الأجانب ، خاصة الأمريكى ، أن قرار مصر باستدعاء السفير المصرى
يدخل ضمن سيادتها الكاملة ويعتبر تعبيراً عن الاستنكار لمواقف اسرائيل ببلدان وإدانة للمذابح
اللاإنسانية فى بيروت والتى قام بها قادة التطرف الاسرائيلى ومنهم بيجن وشامير وشارون كما
ثبت ذلك فى تقرير اللجنة الاسرائيلية للتحقيق . وأكد الرئيس مبارك بعدئذ عام ٨٣ بأن عودة
السفير المصرى رهن بالانسحاب الاسرائيلى الكامل من لبنان ووقف بناء المستوطنات فى
الاراضى المحتلة وإبداء مرونة كبيرة ازاء مشكلة طابا المصرية . .

وقد رحبت بقيام رأى العام الاسرائيلى باكبر مظاهرة فى تاريخ اسرائيل ، ضد حكومته
احتجاجا على هذه المذبحة والتى تشابه مذابح النازى لليهود ، وشارك فى التظاهر حوالى أربعمائة

ألف اسرائيلي، الأمر الذي يساعد على التعرف على آراء الرأي العام الإسرائيلي واليهودي وضرورة استقطابه لصالح السلام ضد قياداته المتطرفة.

انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان الفلسطيني ديسمبر ١٩٨٢

وفور قيامي بمسئولية اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين، أبرزت أهمية العمل على تحرير الأرض العربية وتجميع جميع الانتهاكات والممارسات الاسرائيلية لحقوق الانسان واعلائها على الرأي العام العالمي وعلى المنظمات الدولية، اذ أن هذه الانتهاكات الاسرائيلية ترمى إلى إضعاف الشعب العربي الفلسطيني داخليا: سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وإلى قمع صوته حتى لا يصل إلى العالم أجمع ويعلم حقيقة الاستعمار الاسرائيلي الاستيطاني، الأمر الذي يحقق للمتطرف الاسرائيلي استمرار تفوقه في التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي .

- واعدت تقارير عديدة والقيت محاضرات مختلفة عن هذه الانتهاكات بدءاً بتقرير اعدته في ديسمبر ١٩٨٢، مع زملائي بشئون فلسطين، عن الانتهاكات والجرائم والممارسات الاسرائيلية، ضد حقوق الانسان العربي الفلسطيني، حقوقه الجماعية في تقرير مصيره باقامة دولته وعودته إلى وطنه وأرضه، حقوقه المدنية والسياسية، حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد قمت بتوزيع التقرير على السفارات والقنصليات المصرية بالخارج وكذلك على السفارات والهيئات الدولية بالقاهرة بعد ترجمته للانجليزية والفرنسية ليعلم الرأي العام العالمي بهذه الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان .

- وأكدت في التقرير تصاعد هذه الانتهاكات والممارسات وتعارضها مع ميثاق الأمم المتحدة بحق الشعب في تقرير مصيره، ومع مبادئ القانون الدولي ومع اتفاقية لاهي الرابعة لعام ١٩٠٧ إتفاقية جنيف لحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب "اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩" وأشارت إلى نص المواد بهذه الاتفاقية وتطبيق الانتهاكات الاسرائيلية عليها، كما أشرت كذلك إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الامن الدولي خاصة القرار ٢٣٧ لسنة ١٩٦٧ والذي يدعو لاحترام حقوق الانسان في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ٤٩، واعتبار الاحتلال العسكري وضعا مؤقتا ليس له أي حق في السيادة الاقليمية على الأراضي المحتلة . وقد أوضحت اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة والتي انشئت بناء طلب مصر وعدد من الدول الاعضاء، عام ١٩٦٨، هذه الممارسات في جميع تقاريرها السنوية منذ ١٩٧٠ والمرفوعة للجمعية العامة للأمم المتحدة عن هذه الانتهاكات .

الصراع العربى الاسرائيلى ١٩٨٣

وتابعت وزملاتى اعضاء اللجنة العليا لشئون فلسطين ، مجهوداتنا من أجل ايجاد تفوق عربى فى التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى ، على أساس عودة التضامن العربى ومواجهة التطرف الاسرائيلى باعماله وجرائمه فى لبنان ١٩٨٣ ومحاولة اكتساب قطاعات كبيرة من أعضاء السلام داخل اسرائيل وخارجها لصالح تحركنا ، مع استمرار مقابلاتى العديدة والمستمرة مع السفراء والمسؤولين الأجانب ، لشرح قضايانا العادلة ، والحصول على تأييدها ، واضعا نصب الأعين أهمية القضايا العربية عامة والفلسطينية خاصة ، لاستقرار الأمن الوطنى المصرى وحمايته ، باعتباره جزءا من الأمن القومى العربى .

وقد القيت عدة محاضرات خلال هذا العام ، واشتركت فى ندوات عديدة فى الجماعات المصرية والأمريكية والمعاهد العليا ومراكز الابحاث والدراسات والمعهد الدبلوماسى المصرى واكاديمية ناصر للعلوم العسكرية والنقابات المهنية والعمالية وغيرها موضحا هذه القضايا المصرية المرتبطة بالصراع العربى الاسرائيلى . . . وأدليت بأحاديث وتصريحات صحفية ، للاذاعات المصرية والأجنبية والتليفزيون المصرى والعربى (سأقوم بنشرها قريبا باذن الله لدفع التحرك العربى تجاه العمل العربى المشترك .

وقد أعددت وزملاتى بشئون فلسطين عدة مذكرات ، توضح تطورات القضية الفلسطينية ومواقف دول العالم منها ومن الصراع العربى الاسرائيلى ، وزعت على القادة السياسيين والعسكريين المصريين ، وذلك لتكون لديهم الصورة الواضحة خلال مقابلاتهم الشائبة مع الرؤساء والمسؤولين الاجانب ، وكذلك أثناء حضورهم المؤتمرات الدولية والأقليمية ، مشيرا إلى الدور المحدد الذى تطلبه مصر من كل دولة اجنبية لدعم هذه القضية ، وقد تلقيت وزملاتى ، خطابات شكر من القيادة السياسية على هذا المجهود الكبير . . .

زيارة الرئيس مبارك لأمريكا وأوربا يناير ١٩٨٣

- واعدت وزملاتى تقريراً عن التصور للتحرك المصرى وموقفه من الصراع العربى الاسرائيلى فى ضوء المتغيرات الدولية وذلك بمناسبة زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا فى يناير ٨٣ ويتلخص فى:

- أن المصلحة الوطنية المصرية والمصلحة العربية تؤكد ضرورة استمرار الجهود المصرية لحل القضية الفلسطينية ومشاركتها الايجابية لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى .

- أهمية استمرار مصر بالتمسك بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته .

- أن دور مصر الدولي يتحدد عبر ثقلها في الشرق الأوسط ودول العالم الثالث، مع الأخذ في الاعتبار قيادتها لهذه الدول.

- أهمية استعادة مصر لدورها الطبيعي والمؤثر مع ممثلي الشعب الفلسطيني من خلال تكثيف الاتصالات بزعماء الضفة الغربية وقطاع غزة، وهم يشكلون المدخل الطبيعي والمقبول للحل السياسي .

- ضرورة استمرار مصر لاتصالاتها بالولايات المتحدة للوصول لحل شامل للصراع العربي الاسرائيلي، وأن قبول أمريكا دورا مصريا فعالا في الصراع، يتوقف على مدى تقييم عودة نفوذ مصر للمؤسسات الدولية وللمنطقة العربية والذي يعتمد كثيرا على وجود تقارب مصري عربي فلسطيني ومع الدول الافريقية والعالم الثالث .

- أهمية تنمية العلاقات كذلك مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي، مع تشجيع دور أوروبا كنوع من التوازن .

وكانت لزيارات الرئيس مبارك نتائج ايجابية للدفاع عن حق الشعب العربي في تقرير مصيره ولدفع جهود الحل السياسي تمهيدا لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي .

قمة عدم الانحياز مارس ١٩٨٣

وحضرت جلسة اجتماعات مع سفراء دول عدم الانحياز للتحضير للمؤتمر لتوضيح دور مصر القيادي في الحركة وأهمية استمراره كما أعددت التقارير الخاصة بالتحضير لمؤتمر عدم الانحياز في دلهي مارس ٨٣ بعرض مواقف دول العالم من القضية الفلسطينية والقرارات الدولية للعرض على القيادة السياسية للاهتمام بها في قرارات المؤتمر وفي تحركنا خلاله، وقد أكتسب الدور المصري فعالية كبيرة في المؤتمر الذي أيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة وانتهت الخلافات التي بدأت في مؤتمر هافانا ٧٩

المؤتمر الدولي للقضية الفلسطينية - أروشا تنزانيا مارس ٨٣

- وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بعقد هذا المؤتمر في أروشا تنزانيا من ٢٩ مارس حتى أول ابريل ٨٣، بحضور وزراء خارجية الدول الأفريقية ومراقبين للدول الأخرى، وذلك بعرض محاولة إيجاد حل سياسي للصراع العربي الاسرائيلي . وقد كان التوتر يسود العلاقات المصرية الفلسطينية، أثر قرارات المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر - فبراير ٨٣ وقد أعددت تقريرا أكدت على أهمية حضور مصر لهذا المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية حتى تثبت مصر أنها مع الشعب الفلسطيني وقضيته، وأنها قيادة للأمة العربية في محاولتها إنهاء

الصراع . وقد فوجئت بصدور قرار بتعيينى رئيسا لوفد مصر فى هذا المؤتمر ، على أن ينضم لى السفير أحمد حجاج سفير مصر بكينيا وقتئذ . وقد عرضت على اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين ، جدول أعمال المؤتمر وطلبت إبداء الرأى فى كل بند بالجدول ، وأكدت اللجنة أهمية اشتراك مصر فى المؤتمر كقيادة عربية وأفريقية ، وأن حضورى للمؤتمر قد يؤدى لايقاف المزيد من التردى فى العلاقات المصرية الفلسطينية العربية ، بما يؤدى لنتائج لصالح مصر والأمة العربية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى . . . وقد قابلت وزير الخارجية وقتئذ كمال حسن على وأخطرته بقرارات اللجنة العليا لشئون فلسطين ، بشأن المؤتمر الدولى بأروشا ، واستفسرت عن أية توجيهات بشأن الموقف المصرى ، خاصة أن هذا المؤتمر ينعقد فى ظروف صعبة ، تمر بها العلاقات المصرية الفلسطينية والمصرية العربية ، وقد أخطرنى وزير الخارجية بأنه ليست لديه أية توجيهات ، وأن الأمر متروك لى وفقا لخبرتى السياسية لاتخاذ ماأراه مناسبا للموقف . . . وسافرت إلى دار السلام ، عاصمة تنزانيا ، حيث قابلنى السفير المصرى محمود حلمى سعيد ، والسفير أحمد حجاج ، وناقشنا الموقف فى المؤتمر خاصة مايتعلق بمشروعات القرارات الخاصة بالصراع العربى الاسرائيلى ، والتقيت فى مطار دار السلام قبل مغادرتنا لأورشا ، والأخ شفيق الحوت رئيس وفد المنظمة بالمؤتمر والاخ زهدى الطرزى ، وباقى أعضاء الوفد ، وكان لقاء حارا يعبر عن عمق العلاقات المصرية العربية ، إلا أننى لاحظت فتورا فى تحية السفير أحمد حجاج للسيد الطرزى ، وقد أشار حجاج إلى أن ذلك راجع لموقف الطرزى ، أثنالء رئاسته لوفد المنظمة للأمم المتحدة بنيويورك ، فى الفترة السابقة عندما كان حجاج عضوا فى الوفد المصرى ، لدرجة أنه اضطر إلى تبادل العبارات النابية مع الطرزى ، أثناء تعرض الأخير لموقف مصر من كامب ديفيد ، إلا أن لقاءنا بالمؤتمر ازال ما فى نفوسنا ، لصالح القضايا الفلسطينية والعربية فى الصراع العربى الاسرائيلى .

وقد شعرت الوفود العربية بتعاون الوفد المصرى معها منذ بداية المؤتمر ، كما اتضح لها أهمية مصر فى القارة الافريقية ، وتقدير جميع وزرا خارجية أفريقيا للوفد المصرى ، والمعاملة التفضيلية التى قدمها وزير خارجية تانزانيا ، السيد/سالم احمد سالم ، أول سفير لتانزانيا فى مصر وأمين عام منظمة الوحدة الافريقية حاليا ، والذي كاد أن يصبح الأمين العام للأمم المتحدة لولا اعتراض الولايات المتحدة على تعيينه .

وبدأ هذا المؤتمر الخاص بالقضية الفلسطينية ، وأهمية ايجاد حل سياسى سلمى للصراع العربى الاسرائيلى ، بكلمة افتتاحية لوزير خارجية تنزانيا ، وما أن أنهى كلمته ، حتى طلبت الكلمة لأطلب ترشيح وزير خارجية تنزانيا رئيسا للمؤتمر ، ورئيس وفد الجزائر نائبا للرئيس ، وقد وافق المؤتمر على اقتراحى بالاجماع ، وحضر رئيس وفد الجزائر بعد الاجتماع ليقدم شكره لترشيحى له ، وأشار بأنه لم يفاجأ بهذا الموقف ، لمعرفته بعلاقاتى بالشورة الجزائرية والشعب الجزائرى وبدورى

مع حركات التحرير العربية والأفريقية . . . وقد تم التنسيق الكامل بين الوفد المصري ، وباقي الوفود العربية والأفريقية ، وقد قام الاخ جميل مطر ممثل الجامعة العربية بالمؤتمر، بمجهودات كبيرة لتحقيق هذا التنسيق . وقد شارك الوفد المصري، بإيجابية تامة فى صياغة قرارات المؤتمر، والخاصة بتحقيق سلام شامل فى المنطقة، وانهاء الصراع العربى الاسرائيلى، يقوم على أساس انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى المحتلة عام ٦٧، بما فى ذلك القدس ، مع التأكيد على وضعها الدولى واعتبار الاجراءات الاسرائيلية باطلة وإيقاف إقامة المستوطنات ، واعتبار وجود اسرائيل فى الاراضى العربية المحتلة، تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وإقرار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وفقا لقرار ١٨١ لسنة ٤٧والذى اكدته الجمعية العامة أخيرا فى ديسمبر ٨٢، مع حق هذا الشعب فى العودة ، وشرعية كفاحه ضد السيطرة الاجنبية بكافة السبل بما فى ذلك الكفاح المسلح، وفقا لقرار الجمعية العامة فى ٣٠ نوفمبر ٧٣ . . .

وقد القيت كلمة مصر فى المؤتمر الدولى بتنزانيا تضمنت "أن السلام والأمن وانهاء الصراع العربى الاسرائيلى، لن يتحقق إلا بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة، بما فى ذلك القدس العربية ، وحصول الشعب الفلسطينى على حقه فى تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة بفلسطين . . . وأعلنت إدانة الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، وإقامة المستعمرات الاستيطانية فى الأراضى العربية المحتلة، والانتهاكات غير المشروعة لحقوق الانسان ، وطالبت الأمم المتحدة بتحمل مسئولياتها باتخاذ الخطوات العملية وفقا للفصل السابع من الميثاق لانها . الاحتلال الاسرائيلى ودعوت لتوحيد كافة الجهود الافريقية والعربية لإيجاد حل عادل وشامل للصراع العربى الاسرائيلى ، والتفرقة العنصرية فى اسرائيل وجنوب افريقيا . . . " وقد أعربت جميع الوفود بترحيبها بالموقف المصرى وقد كان رأى واضحا فى اتصالاتى بالوفود العربية والأفريقية ، ويقضى بعدم تفجير واثارة أية خلافات عربية داخل أو خارج المؤتمر، وافقت مع جميع الوفود العربية على عدم ذكر أية إشارة أو إدانة لاتفاقيات كامب ديفيد أو للمعاهدة المصرية الاسرائيلية لعام ٧٩، كما سبق حدوثه فى الاجتماعات الدولية والاقليمية السابقة . . . وقد أوضحت فى لقاءات بالوفود العربية والأفريقية ، أن اتفاقيات كامب ديفيد فيما يتعلق بالشق الفلسطينى، قد رفضها الشعب الفلسطينى وممثلوه ، بالاضافة لتفسيرات إسرائيل المخالفة لنصوص ومضمون وروح هذا الشق الفلسطينى، وأنه لذلك فلا يمكن لمصر أن تتمسك به وأننى اعتبره من وجهة النظر السياسية والقانونية قد جمد تماما مثل العديد من مبادرات التسوية السياسية السابقة ، وأكدت أن القانون الدولى ، يخول للدولة الموقعة على الاتفاقيات الدولية والمعاهدات ، تجميدها كليا أو جزئيا ، فى حالة عدم احترام الجانب الاخر . . . وأشارت بأننا قد أثبتنا بالواقع والقانون ، مخالفة اسرائيل لهذه الاتفاقيات ، وعدم احترامها لالتزاماتها بضمها القدس العربية والجولان، واستمرار ممارساتها وانتهاكاتهما لحقوق الانسان . . . وقد أوضحت

كذلك ، ضرورة تخطى الدول الافريقية والعربية مراحل الخلافات السابقة ، وأن تبدأ بالعمل الايجابى والموضوعى لتحقيق نصره قضايا التحرر وفى مقدمتها فلسطين وناميبيا وجنوب افريقيا وضرورة وقوفنا صفا واحدا فى مواجهة مخاطر التوسع الاسرائيلى وحكومة جنوب افريقيا . . . وقد رحبت جميع الوفود المشاركة بهذا الاتجاه المصرى ، وفى مقدمتها الوفود العربية ، وصدرت القرارات الخاصة بالمؤتمر خالية تماما من أية إشارة أو إدانة لاتفاقيات كامب ديفيد أو للمعاهدات الثنائية أو للمعاهدة المصرية الاسرائيلية لعام ١٩٧٩ . . . وذلك لأول مرة فى تاريخ قرارات المنظمات الدولية والاقليمية بعد توقيع مصر لهذه الاتفاقيات ، الأمر الذى اعتبرته جميع الوفود ، نصرا كبيرا للتحرك العربى الأفريقى المشترك ، خاصة وأن المؤتمر الدولى كان متعلقا بالقضية الفلسطينية . . .

وقد أشار رئيس الوفد الفلسطينى فى المؤتمر ، شفيق الحوت إلى رأيه بهذا الشأن فى حديث لجريدة الشرق الأوسط فى ٢٥ يوليو ٨٤ تضمن "واكتشفت فى هذا المؤتمر وزن مصر فى افريقيا ، وكان لوفدها برئاسة السفير طه الفرنواتى رئيس ادارة فلسطين فى الخارجية المصرية ، دور مشكور فى تليين المواقف لصالح القضية الفلسطينية ، ومما قاله لى الدبلوماسى المصرى الصديق ، إن سياسة مصر فى افريقيا قديمة قدم النيل ومتشعبة كفروعه الموهلة فى أعماق القارة والأفارقة بدورهم يحرصون كثيرا على علاقاتهم مع مصر ، ومهما اختلفوا معها أو اختلفت معهم ، فإن لهذا الاختلاف حدودا لا يتجاوزونها ، واستطعنا على ضوء فهمنا لهذه الحقائق ، أن نصيغ قراراتنا بلغة تركز على الايجابيات دون اثاره لما يمكن الخلاق حوله . . . ومرة أخرى تيقنت بأهمية العنصر الذاتى فى شخصية الدبلوماسى ، أى دبلوماسى ، فى تمرير أو تعطيل أية مفاوضات يكون طرفا فيها . . . ولقد كان لروح الاخ طه الفرنواتى العربية الأصيلة ، وأسلوبه الهادى ، فى تعاظم المشاكل ، ماشجعى على تلبية الدعوة لزيارة القاهرة . . ."

المؤتمر الدولى للقضية الفلسطينية - الشارقة ابريل ١٩٨٣

وقد وجهت الدعوة لمصر من الأمم المتحدة ، لحضور وزير خارجيتها لهذا المؤتمر ، والخاص بأعضاء الأمم المتحدة بدول غرب آسيا (الاكوا) وهى جميع الدول العربية الآسيوية ، وبحضور ممثلين للمنظمات الدولية والاقليمية . وتحدد لانعقاد المؤتمر بالشارقة بالامارات العربية المدة من ٢٥ إلى ٢٩ ابريل ٨٣ . وقد أعددت مذكرة بضرورة حضور وزير خارجية مصر لهذا المؤتمر ، خاصة وأنه يعقد على أرض عربية ، بحضور جميع وزراء الدول العربية فى آسيا ، وأنه يمكن من خلال لقاءات مع وزراء الخارجية العرب ، التمهيد لانتهاء الخلافات العربية وعودة العلاقات المصرية العربية لطبيعتها . وقد فوجئت بصدر قرار بتعيينى رئيسا لوفد مصر فى هذا المؤتمر ، أى بأن وزير خارجية مصر ، كمال حسن على ، لن يتمكن من المشاركة وقد اجتمعت باللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين ، وأوضحت لأعضائها تفاصيل جدول أعمال المؤتمر ،

وأبدى الاعضاء ، وجهة نظر كل منهم بشأن الموضوعات الواردة فيه ، وأعربوا عن أهمية حضور هذا المؤتمر للتمهيد لعودة العلاقات المصرية العربية ، وتوضيح خط مصر فى الصراع العربى الاسرائيلى ، وإستمرار هذا الخط حتى تحرير الاراضى العربية . ووصلت مقر المؤتمر بأحد الفنادق الكبرى بالشارقة ، حيث فرضت الحراسة المشددة لاغتيال عصام السرطاوى بالبرتغال فى اليوم السابق ، وأعلنت احدى الفصائل الفلسطينية مسئوليتها عن الحادث ، واتهمت السرطاوى بمحاولة التوسط بين اسرائيل والفلسطينيين الأمر الذى اعتبره الفصيل خيانة للقضية . وقد لفت نظرى ، السفير فتح الله الضلعى رئيس رعاية المصالح المصرية بالامارات ، بأنه رغم أن المؤتمر يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ، إلا أن العلم المصرى لم يرفع على مقر المؤتمر كغيره من الأعلام ، بالاضافة إلى أن جميع الاذاعات والنشرات والصحف اشارت إلى أعضاء المؤتمر دون الاشارة للوفد المصرى ، وقد هدأت ثائرة الزميل الضلعى مشيراً إلى أن المؤتمر لم يفتتح بعد .

ودعيت لحضور اجماع اللجنة التمهيدية للمؤتمر بحضور رؤساء الوفود ، وزراء خارجية الدول العربية فى آسيا وهى الامارات العربية - البحرين - قطر - الكويت - عمان - السعودية - الاردن - سوريا - العراق - لبنان - اليمن الديمقراطية - الجمهورية العربية اليمنية - منظمة التحرير الفلسطينية - مصر . . . وبعد مناقشة نظام المؤتمر وجدول أعماله ، طلبت الكلمة وأشرت " إلى حضورنا بقلوب صافية ، واتجاهات اخوية ، من أجل نصرة القضية الفلسطينية ، والتي لا يستطيع أى منصف أن ينكر دور مصر الرئيسى بالنسبة لها ، وماقدمته من تضحيات فى سبيلها ، باعتبارها قضيتها الرئيسية ، وجزءاً رئيسياً لأمن مصر القومى ، وتمسكها بأمتها العربية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى . . . إلا أننى فوجئت بعدم رفع علم جمهورية مصر العربية على مبنى المؤتمر ، وعدم اشارة الاعلام إلى حضور وفدها لهذا المؤتمر ، الأمر الذى أرفضه تماماً ، وأعلنت استعدادى لمغادرة المؤتمر فوراً والعودة للقاهرة ، اذا ماتأكدت من أن هذه الروح ستسود جو المؤتمر . وأكدت بأن مصر ليست بحاجة إلى الاستماع إلى الشعارات أو المزايدات ، وأننى أعرف شخصياً معظم رؤساء الوفود ورؤسائهم وملوكهم ومواطنيهم وشعبهم ، وأننى أرفض أن يكون هذا المؤتمر الدولى ، الذى ينعقد على أرض عربية ، محلاً لمزيد من تفجير الخلافات العربية ، التى نرفضها ونعمل على إنهاؤها . . . " وقد أبدى معظم رؤساء الوفود العربية ، الترحيب بحضور مصر لهذا المؤتمر ، وأكدوا أن ماحدث ، إنما هو خطأ غير مقصود وسيقوم المسئولون عن المؤتمر بتصحيحه فوراً ، وتم انتخاب مصر فى جميع لجان المؤتمر . . . وكانت لهذه الحادثة الشكلية ، وموقفى منها فى بداية المؤتمر ، أثرها فى تألف الوفود العربية جميعها ، مع الوفد المصرى ، حيث ناقشنا القضية الفلسطينية بروح الاخوة والمصلحة العربية المشتركة ، وشارك الوفد المصرى ، بمجهودات فعالة فى مناقشة الموضوعات المطروحة على المؤتمر ، خاصة وضع القدس العربية والأراضى المحتلة وشروط التسوية ، بروح ايجابية وبصراحة تامة دون أية حساسيات أو القيام بمحاولات افتعال لمواقف ترضى بعض المسئولين ، إلا أنها تسمى لروح

التضامن ، وتؤثر على خط مصر الواضح ، فى دعمها للقضايا العربية والفلسطينية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى . .

وكان موقفى واضحا ، فى ابتعاد المؤتمر فى مناقشاته وقراراته ، عن أى موضوعات خلافية ، وقد تم التعاون الكامل بين الوفد المصرى والوفود العربية جميعها ، ولم يشر أى خلاف أو إشارة أو إدانة لاتفاقيات كامب ديفيد أو المعاهدات الثنائية أو المعاهدة المصرية الاسرائيلية سواء فى مناقشات المؤتمر ، أو فى قراراته ، كما كان يحدث قبل مؤتمر أروشا مارس ٨٣ وقد أوضحت كل ذلك فى تقريرى للقيادة السياسية المصرية بعد عودتى من المؤتمر ، كما استندت بهذا الموقف المصرى فى محاضرات للأخوة الدبلوماسية وفى الندوات السياسية كمدخل لاعادة العلاقات المصرية العربية .

وقد كانت مناقشاتنا داخل قاعة المؤتمر وخارجه ، تنحصر فى كيفية انهاء الصراع العربى الاسرائيلى لصالح الامة العربية ، وأثناء تناولنا العشاء مع رؤساء الوفود العربية ، أثار أحد رؤساء وفد دولة عربية بترولية كبيرة ، موضوع اتفاقيات كامب ديفيد ، وأشار على استحياء شديد ، بأنها أوجدت فرقة عربية ، مازلنا نعيش أثارها ، وأثرت على التوازن فى الصراع ، وقد فوجئت بشاب عربى - عرفته فيما بعد مديرا لمكتب المنظمة فى إحدى الدول العربية - يتصدى بحدة للوزير العربى قائلا "إنكم انتم الذين أجبرتم السادات على توقيع هذه الاتفاقيات ، وانه يجب ألا تحاول بعض القيادات العربية ، إلقاء مسئولية الفرقة العربية على مصر ورئيسها السابق السادات . . . واضطرت للتدخل فى المناقشة ، بعد أن أشار المسئول العربى ، أنه لا يعلم كثيرا عن هذه الأسباب ، وأوضحت الأحداث السابقة لكامب ديفيد والمساعدات العربية المحدودة لمصر ، فيما يختص بالتسليح والازمات الاقتصادية التى تعرض لها الشعب المصرى ، دون مساهمة حقيقية وفعالة من العديد من الدول العربية فى معركة الصراع العربى الاسرائيلى . . . وأنهيت حديثى بأننى أبديت هذا رأى باختصار ، ومضطرا ، نتيجة سؤالى عن حقائق ، وأننى أرجو أن تطوى هذه الصفحة ، ولنفتح صفحة جديدة ، لصالح تحقيق التضامن العربى دعما للقضايا العربية والفلسطينية ، فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى .

وقد سعى سفير فرنسا فى الامارات لمقابلتى ، وأخطرني بأن بلاده لاتوافق على عقد المؤتمر الدولى العام القادم للقضية الفلسطينية فى مقر اليونسكو بباريس فى اغسطس ٨٣ وفقا لقرار الجمعية العامة ، وذلك نظرا لأسباب أمنية ، وأنه يرجو منى الاتصال بالوفود العربية ، للموافقة على امكانية نقل المؤتمر العام القادم ، إلى المقر الاوروبى للأمم المتحدة بجنيف ، مقابل وعد من فرنسا ودول الجماعة الاوربية ، بحضور ذلك المؤتمر بعد أن سبق تقريرهم مقاطعته . . . وقد عرضت الموضوع على رؤساء الوفود العربية ، ووافق الجميع على ذلك ، وقد أخطرت السفير الفرنسى بذلك وكذلك الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بالقاهرة الذى قام بدوره

بالاتصال بالحكومة الفرنسية لاختطافها بالموافقة . ولمست اهتماما كبيرا من المسؤولين بالامارات العربية، بمشاركتي في ندوات تعقد اثناء المؤتمر، ونقلتها أجهزة الاعلام، ويشارك في هذه الندوات، مسئولو الامم المتحدة ورئيس وفد المنظمة، بشأن الأوضاع في الشرق الاوسط وتطورات الصراع العربي الاسرائيلي.

وقد أدليت بعدة احاديث لصحافة الامارات ودول الخليج العربي وعلى سبيل المثال يمثل حديثي لصحيفة الخليج، بناء على طلب من الأخ تريم عمران سفير الامارات السابق بالقاهرة، ومن خيرة العناصر العربية القومية، الاتجاه العام لهذه الاحاديث، وقد تضمن ذلك المقال رأيي بالنسبة للصراع العربي الاسرائيلي والقضايا العربية، اقتصر هنا على الاشارة لموضوع الصراع ويتلخص " أن مصر ترحب بعودة العلاقات مع الدول العربية وأنه يجب ألا ننظر إلى أن هناك صعوبة في إعادة هذه العلاقات نظرا لتوقيع مصر اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة ١٩٧٩ . اذا أنه في الواقع إما أن نحقق أهدافنا بالكفاح المسلح، وإما أن نسعى لتحقيقها بالاساليب السياسية، ومثلا مؤتمر قمة فاس ١٩٨٢ أجبرت الدول العربية خلاله، على سعيها لتحقيق إنهاء الصراع بالطرق السياسية . . . وردا على سؤال عن الفجوة التي افترقتها اتفاقيات كامب ديفيد، بين مصر والأمة العربية اجبت بأنه بعد زيارة الرئيس السادات للقدس، ومهما قيل بالنسبة لهذه الزيارة، بأنها اعتراف من جانب واحد باسرائيل، إلا أننا كعرب لم نحدد الأهداف الحقيقية التي نسعى اليها، خاصة على ضوء الافكار التي طرحت في القدس . . . ومصر والدول العربية، استمرت في سعيها لتحقيق حل سياسي مع اسرائيل بعد حرب ١٩٧٣، فعقد مؤتمر جنيف في ديسمبر ٧٣ وفشل المؤتمر، ومرت بعدها أربع سنوات لم نتحرك بعمل عربي موحد لتحقيق أهدافنا، بل في خلافات شخصية، واتفاقيات فك اشتباك على الجبهتين المصرية والسورية عامي ٧٤ و٧٥، دون الوصول لحل شامل للصراع العربي الاسرائيلي، وكان يمكن أن نستمر لعشرات السنين الأخرى، دون الوصول لأي تسوية سياسية . . . وأكدت في احاديث أخرى نشرت في صحافة دول الخليج، مقالات تضمنت "علينا أن نترك الماضي، ونفتح صفحة جديدة مشرقة للمستقبل، وأن على الأخوة العرب أن يعتبروا اتفاقيات كامب ديفيد، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، مبادرة مصرية عليهم أن يأخذوا بها أو يرفضوها، وأنني في الواقع لا أدافع عن هذه الاتفاقيات ولا أنقدها، لكن اسرائيل تنتظر من مصر أن تتخلى عن كامب ديفيد بالنسبة لفلسطين، إذ أنها الاتفاقية الوحيدة الرسمية التي ترتبط بها اسرائيل وتشارك فيها امريكا . . . فاذا كنا نسعى لاشراك أمريكا في حل معين، فعلى أن ندفعها لتنفيذ التزاماتها، لأن التفسير المصري لهذه الاتفاقيات، يحقق مرحليا حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني تحقيقا كاملا . . . ويعتبر مرحلة ضرورية لبتقبل الرأي العام العالمي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وأشرت بأن اسرائيل لا تستطيع إجبار مصر على اقرار علاقات سياسية واقتصادية معها . . . وأكدت كذلك "مصر متمسكة بإعادة جميع الاراضي العربية المحتلة لأصحابها، وأنها متمسكة بإعادة الضفة الغربية والقدس وغزة والجولان

إلى الشعب العربى ، وتصر على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية من الاراضى اللبنانية، ولا يمكن أن يكون لمصر موقف غير ذلك . . . وأعربت عن أهمية إعادة العمل العربى المشترك بمشاركة مصرية ، وأن الشعب المصرى لا يلمس حتى الان سوى مقاطعه لاقتصاده من بعض الحكومات العربية ، وأتساءل كمواطن عربى ، ماذا فعلت بعض الدول العربية لدعم الاقتصاد المصرى قبل كامب ديفيد، فى نفس الوقت الذى تستثمر اموالها فى الدول والجهات المعادية التى تستثمر اموال هذه الحكومات فى اسرائيل وفى الاراضى المحتلة وتعود بالفائدة العظمى على اسرائيل والصهيونية العالمية" . . . وقد تلقت العديد من الاتصالات الهاتفية، كما حضر للقاءى عدد من الشخصيات العربية بعد أن استمعوا وقرأوا وشاهدوا هذه التصريحات والأحداث التى أدليت بها لأجهزة الاعلام فى الامارات فى أواخر ابريل ٨٣ والتى نقلت إلى جميع أقطار الأمة العربية ، وقد أشاد الجميع بمصر ودورها القيادى، وطلبوا التعاون لعودة الأمة العربية إلى قلبها مصر العربية ، وأكدوا أنهم يرفضون أى حجج لاستمرار الفرقة العربية، والتى لا يستفيد منها سوى قلة من الزعامات التى تسعى لمصالحها الشخصية، أو التطرف الاسرائيلى، وأن استمرار هذه الفرقة معناه استمرار الصراع العربى الاسرائيلى لصالح اسرائيل .

مؤتمر دبلوماسى لانتهاكات اسرائيل ابريل ٨٣

وأعددت تقريرا - نتيجة لاتصالى بعدد من السفراء الاجانب وممثلى المنظمات الدولية - بضرورة المطالبة بعقد مؤتمر دبلوماسى دولى لبحث مخالفات اسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ٤٩ ، وبأهمية اتخاذ المجتمع الدولى اجراءات عملية ضد ممارسات اسرائيل لهذه الاتفاقية وانتهاكاتها لحقوق الانسان . وعرضت فكرة انعقاد هذا المؤتمر الدبلوماسى، على المؤتمر الدولى للقضية الفلسطينية فى الشارقة فى ابريل ١٩٨٣ ، وقد أقر المؤتمر هذا الاقتراح، واتخذ قرارا بمطالبة الأمين العام للأمم المتحدة، بالتشاور مع المنظمات الدولية، لاتخاذ التدابير الفعالة لضمان سلامة الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة، وضمان حقوقهم القانونية والانسانية .

وطالبت فى تقرير آخر فى يونيو ١٩٨٣ بأهمية اجراء الاتصالات مع الدول المختلفة والمنظمات الدولية ، للموافقة على عقد هذا المؤتمر الدبلوماسى ، لبحث مخالفات اسرائيل وانتهاكاتها لاتفاقيات ٤٩ ، وقد التقيت بالسفير السويسرى بالقاهرة ، وخطرته بضرورة اتخاذ بلاده - باعتبارها الدولة الراعية لاتفاقيات جنيف وبها مقر هيئة الصليب الاحمر الدولى - لاجراءات انعقاد هذا المؤتمر الدبلوماسى، وقد أشار إلى أن بعض الدول كالولايات المتحدة لن توافق على انعقاد هذا المؤتمر نظرا لموقفها المؤيد لاسرائيل ، إلا أنه سيعد تقريرا لوزارة خارجيته ، بضرورة العمل لتحقيق هذا المؤتمر وفقا لمسئولية سويسرا وقد قمت مع عدد من الزملاء ، بتجميع الوثائق الخاصة بهذه المخالفات والانتهاكات والممارسات الاسرائيلية من المصادر المختلفة ومنها الاسرائيلية خلال عام ٨٢/٨٣ مع دراسة قانونية تؤكد انطباق هذه

الاتفاقيات على الاراضى العربية المحتلة ، وقمت بتوزيعها على السفارات المصرية بالخارج والأجنبية بالقاهرة وعلى المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية . . .

الاتفاق اللبناني الاسرائيلى ١٧ مايو ١٩٨٣

- وقد عارضت الفكرة التى عرضها بعض المسئولين اللبنانيين لمساهمة مصر فى المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية فى مايو ٨٣ ، على أساس تجارب مصر مع المفاوضين الاسرائيليين ، يمكنها تقديم هذه الخبرة للمفاوضين اللبنانيين مؤكدا ضرورة الابتعاد عن متاهات السياسات الاسرائيلية ، والتى تؤثر على التوازن فى الصراع ، وقد وافق المسئولون المصريون على رأى بعدم المشاركة ، وتأكدوا من صحة هذا الرأى بعد توقيع الاتفاق فى ١٧ مايو (أيار) ١٩٨٣ والمأسى التى تعرض لبنان لها بعد ذلك ، من استشهاد العديد من الوطنيين اللبنانيين ، والفلسطينيين ، ومصرع ٢٤١ من رجال البحرية الأمريكية و٥٦ من الفرنسيين فى اكتوبر ١٩٨٣ وإلغاء الحكومة اللبنانية بعدئذ لهذا الاتفاق ، لأنه لا يحقق المصلحة اللبنانية العليا ، لاستمرار المواقف الاسرائيلية العدائية فى جنوب لبنان .

لجنة الأمم المتحدة للتحرى عن الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان

يونية ١٩٨٣

وقد أعددت تقريرا أطالب فيه بزيارة هذه اللجنة لمصر ، للاطلاع على انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان، وخاصة فى معسكر اللاجئين الفلسطينيين برفع المصرية المسمى بمعسكر "كندا" . وقد كانت هذه اللجنة تقوم بزيارة المنطقة سنويا ومنها مصر منذ عام ١٩٧٠ ، إلا أنه بعد معاهدة ٧٩ ، فان اللجنة قررت ايقاف زياراتها لمصر حيث لم تعد هناك أراض مصرية محتلة ، لتقوم اللجنة بتقصى حقوق الانسان بالنسبة لها . وقد وافقت اللجنة على الحضور لمصر فى يونيه ١٩٨٣ . وقد قمت والزملاء بتجميع هذه الانتهاكات الاسرائيلية تمهيدا لزيارة اللجنة ومنها الممارسات فى القدس العربية - انتهاك حرمة الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية - إقامة المستوطنات اليهودية - مصادرة الأراضى العربية - استمرار احتلال الأراضى العربية . إنتهاك حقوق الانسان الجماعية فى تقرير المصير والعودة . الانتهاكات السياسية والمدنية - الانتهاكات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . . الخ

واستقبلت اللجنة فى القاهرة فى ٩ يونيه ١٩٨٣ ، حيث أوضحت لها الانتهاكات الاسرائيلية مدعمة بالوثائق والمستندات ، ثم سافرنا إلى العريش بطائرة حربية، تم ترتيبها بالاتصال بمكتب المشير أبو غزالة ، وقد سافرت بعدئذ مع السفير عبد الحليم بدوى مدير ادارة الهيئات والزملاء بادارة فلسطين إلى رفح، حيث قابلت اللجنة الشهود على الانتهاكات الاسرائيلية فى معسكر كندا والذين أجمعوا على قيام اسرائيل بانتهاكات لحقوق الانسان . . . وبانتهاء

الزيارة عبر رئيس اللجنة عن شكره لتوجيه الدعوة لحضورهم الى مصر ، حيث أتموا زيارتهم المبدائية الوحيدة في المنطقة في جو مشبع بالحرية المطلقة ، والتي أكدت حقيقة الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان ، وأبدى رئيس اللجنة واعضاؤها تقديرهم لاهتمام مصر بايجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية ، ولاقرار السلام الشامل في المنطقة وإنهاء الصراع العربي لاسرائيل .

المؤتمر الدولي العام للقضية الفلسطينية - جنيف اغسطس /سبتمبر ١٩٨٣

وقد تلقت وزارة الخارجية المصرية، الدعوة لحضور وزير الخارجية لهذا المؤتمر ، وقد أوضحت في تقرير خاص بذلك، بأهمية هذا الحضور حيث سيحضر وزراء الخارجية العرب ودول العالم المختلفة ، إلا أن السيد كمال حسن على أعرب عن عدم حضوره لهذا المؤتمر . وقد ركزنا استعداداتنا للمؤتمر في تجميع أرائنا ووجهة نظر مصر في كيفية ايجاد سلام شامل للصراع العربي الاسرائيلي ، وتشكيل الوفد المصري من السفراء الشافعي عبد الحميد وطه الفرنواني وعبد الرؤوف الريدى على أن ينضم اليهم مستشارون سيد أبو زيد وأبو سيف راضى ومحمد فوده وعمرو حلمي . .

وعقدنا عدة اجتماعات ، قبل انعقاد المؤتمر في جنيف ، مع الوفود الافريقية والاسيوية الاخرى للتنسيق وانهقد المؤتمر في ٢٩ أغسطس ٨٣ ، بحضور وزراء خارجية وكبار المسئولين في ١٨٧ دولة بالاضافة إلى ممثلى المنظمات الدولية والاقليمية . . وانتخبت مصر في أول جلسة للمؤتمر، نائبة لرئيس المؤتمر باجماع الراء ، وأشار جميع رؤساء الوفود التي تقدمت لتهنئتنا بالمنصب ، بأن هذا التقدير الجماعى من المؤتمر الدولي للقضية الفلسطينية لمصر ، يؤكد أن مصر مازالت القيادة الحقيقية التي تعمل لصالح هذه القضية ، وأنها مستمرة في العمل لانهاء الصراع العربي الاسرائيلي، وقد فوجئت في جلسة الافتتاح ، بالكلمة التي ألقاها "بريماكوف" عضو الوفد السوفيتى ومن القادة السوفيت المعروفين والذي قام بدور هام في أحداث الحرب العراقية الكويتية - يهاجم فيها اتفاقيات كامب دفيد ودور مصر بالنسبة للتسوية في الشرق الأوسط ، الأمر الذى دعانى لاختار - زملاى في الوفد بأن هذه الكلمة مؤشر لعدد من الوفود العربية وغيرها ، للاتطلاق في هذا الاتجاه ، وأن الواجب العمل فورا على ايقاف هذا التيار . . والتقيت ببريماكوف بعد لقائه كلمته ، ونزوله لقاعة المؤتمر ، وأخطرته بوضوح وصراحة بأن مصر لا تقبل إطلاقا ماأعلنه السوفيت في كلمته وأنها متمسكة بالقضايا العربية وبقضايا التحرر وبالصراع العربي الاسرائيلي ، أضعاف ماتحاول دول أخرى كبيرة أن تتظاهر به ، وأن مصر لم تفرط في الحق الفلسطينى أو في التسوية السياسية وأنا لانقبل المزايدات لأهداف نعلمها جميعها ، حتى ولو كانت من دولة كبيرة كالاتحاد السوفيتى . . . وأضفت بأننى مضطر للرد على كلمته ، موضحا موقف الاتحاد السوفيتى من إنشاء إسرائيل ودعمها بالعناصر البشرية والمادية ، وموقفه

من بعض حركات التحرير فى افريقيا وآسيا كما أعلمها . . . وقد كان هذا الحديث ، بحضور أعضاء الوفد السوفيتى ورئيسه "فونوجرادوف" وزير خارجية روسيا البيضاء ، وسفير الاتحاد السوفيتى السابق فى مصر ، والذي تدخل مهدئا لثائرتى ، طالبا ضرورة احتواء هذه الازمة ، ومشيرا إلى أن بريماكوف رجل أكاديمى وأنه يتحدث عن رأيه الشخصى واتفقنا على لقاء بين الوفدين المصرى والسوفيتى لتسوية الخلاف . . وقد تم الاتفاق على عدم ذكر الوفد السوفيتى لأية إشارة عن اتفاقيات كامب ديفيد أو معاهدة ٧٩ ، أو مسئولية مصر عن الصلح المنفرد . . كما اخطرنا الوفد السوفيتى بأنه رغم اتفاقيات كامب ديفيد ، إلا أن مصر مازالت توافق على المؤتمر الدولى وأنها حضرت مؤتمر جنيف ٧٣ وعقدت مؤتمرا تحضيريا بالقاهرة فى ديسمبر ٧٧ رفض السوفيت وبعض الدول حضوره . . . وأكدت للوفد السوفيتى أهمية الابتعاد عن إثارة أحقاد الماضى ، والعمل لايجاد التقارب بين مصر والاتحاد السوفيتى ، لمصلحة الطرفين ، وأنه قد يكون هذا التفاهم فى المؤتمر الدولى ، بداية طيبة لتحقيق التقارب . . . وقد التزم الوفد السوفيتى بهذا الاتفاق ، طيلة جلسات المؤتمر وفى قراراته . . . كما التقيت بالسيد / عبد الحليم وزير خارجية سوريا وقتئذ ، فى بهو المؤتمر مع السفير أديب الداوودى ، وقد تصافحنا بحرارة حيث ترجع صداقتنا إلى فترة طويلة اثناء تولية محافظة دمشق ثم وزارة الاقتصاد ، أثناء عملى كقائم بأعمال السفارة المصرية بدمشق عام ١٩٦٧ . . . وقد ناقشنا الأوضاع العربية والقضية الفلسطينية وأبعاد الصراع العربى الاسرائيلى ، واتفقنا على التزام كلا الوفدين المصرى والسورى بالموضوعية ، وعدم إثارة الوفد السورى أى موضوع يتعلق بكامب ديفيد أو المعاهدة ، أو علاقة مصر باسرائيل ، لصالح العمل العربى المشترك ، فى مواجهة الصراع ، وقد أوفى خدام بوعده ، عدا إشارة عابرة من السيدة / سعاد العبد الله عضو الوفد ، إعتذر عنها الوفد السورى بتدخل من السفير محمد الفراء الأمين العام المساعد للجامعة العربية.

وقد تم الاتفاق كذلك مع السيد على التريكى وزير خارجية ليبيا على نفس الاتفاق ، وكذلك مع السيد فاروق القدومى رئيس الدائرة السياسية بالمنظمة على تلافى أية خلافات عربية بالمؤتمر ، كما تم الاتفاق مع جميع الوفود العربية على هذا الخط السياسى .

وإثناء اجتماعنا بالوفود الصديقة ، إتضح اتجاهها جميعا للمطالبة بعقد المؤتمر الدولى للشرق الأوسط ، بحضور الدول المعنية بما فيها المنظمة ، وقد أشار بعض الزملاء فى الوفد المصرى ، بأن اعلان الوفد عن هذه الموافقة ، يعنى التخلّى عن اتفاقيات كامب ديفيد فيما يتعلق بالشق الفلسطينى فى الاتفاقيات ، والرجوع ثانية لفكرة المؤتمر الدولى للسلام ، واقترحوا ضرورة موافقة وزير الخارجية ، كمال حسن على ، على هذا الاتجاه . وإتصلنا بالوزير ، إلا أننا اخطرنا بعدم تواجده بالقاهرة ، وبالاتصال ثانية بالخارجية لمحاولة التحدث للوزير أخطرنا باستحالة ذلك (رغم معرفتى بأنه يمكن الاتصال به فى أى وقت وأى مكان) ، كما لم يرد للوفد المصرى رد

على برقيات المرسله للقاهرة بهذا الشأن .

وقد أخطرت الوفد المصرى بأن خط مصر واضح فى هذا الاتجاه ، وانا وافقنا على الدعوة للمؤتمر الدولى خلال المؤتمرين الدوليين بأورشا والشارقة فى مارس وابريل ٨٣ (بعد كامب ديفيد) وأنى أوضحت خلال المؤتمرين وجهة نظر مصر من إدانة اسرائيل لاستمرار احتلال الأراضى العربيه ولممارساتها غير المشروعة ، ومن أهمية استناد المؤتمر الدولى للسلام لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى وأنى قد عرضت وناقشت تقريرى هذين المؤتمرين ، مع المسئولين المصريين ، ولم أجد من أى منهم أى اعتراض على فكرة الدعوة لعقد المؤتمر الدولى وأنى على استعداد لتحمل أية مسئولية خاصة بهذا الاتجاه لصالح مصر وقضاياها العادلة وقد تم الاتفاق على إلقاء كلمة مصر فى قاعة الأمم المتحدة بجنيف ، وقد أعدتها مع السفير سيد أبو زيد ، وتضمنت أن مواقف اسرائيل عرقلت كافة الجهود لتحقيق السلام العادل والشامل فى الشرق الاوسط . .

وأكدت على تصميم مصر على رفضها استمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربيه . وأعلنت عن ضرورة عقد مؤتمر دولى للشرق الأوسط لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى وان نظرية القيادة الاسرائيلية من اعتماد الأمن على احتلال اراضى الغير ثبت بطلانها وان السلام لن يتحقق طالما استمرت اسرائيل فى اتباع سياسة التوسع واقامة المستوطنات والتى تدينها مصر ، وأن التسوية العادلة فى المنطقة للصراع العربى الاسرائيلى تستوجب انسحاب اسرائيل من كافة الاراضى العربيه المحتلة بما فيها القدس وإقرار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة الدولة المستقلة والعودة وتقدم منى رؤساء الوفود العربيه - بعد إلقاء الكلمة - مؤكدين أن هذه الكلمة المصرية الصادقة عبرت عما يفكر فيه كل رؤساء وأعضاء الوفود العربيه ، كما قدم لى السفير أحمد عصمت عبد المجيد - وكان حاضرا للمؤتمر بصفة شخصية بعد إحالته للتقاعد كسفير بالخارجية المصرية وقبل تعيينه وزيرا للخارجية - تقديره للكلمة التى عبرت بصدق عن مصر العربيه وقد أشارت وفود المؤتمر إلى أن موقف مصر الذى عبرت عنه فى المؤتمر ، يمثل مرحلة جديدة فيما يتعلق باتفاقيات كامب ديفيد فى الشرق الفلسطينى منها ، ويؤكد الاتجاه لتأييد عقد المؤتمر الدولى للسلام لايجاد حل شامل ودائم للصراع العربى الاسرائيلى . .

وقد شاركنا فى صياغة قرارات المؤتمر ، وقد وافق المؤتمر بالاجماع على اعلان جنيف " سبتمبر ٨٣ . . مرفق ويتضمن التأكيد على إنسحاب اسرائيل من حدود ٦٧ بما فيها القدس ، وعلى حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره والعودة واقامة الدولة المستقلة ، وضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة باشتراك جميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير ، فضلا عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وغيرهما من الدول المعنية وقد كانت هذه القرارات الهامة دستور التحرك الدولى بعدئذ لحل الصراع العربى الاسرائيلى وقد وافقت

الجمعية العامة بالاغلبية الساحقة عليها ، وقد اعددت تقريراً وافياً عن هذا المؤتمر ، قدمته للقيادة السياسية ولمجلس الشعب المصرى ، كما عرضته على اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين والتي أقرت توصياته وصاغت خطة عمل لتحقيقها خلال سنتين .

لقاءات مع قادة وشعب الارض المحتلة والصراع

وبدأت منذ عام ١٩٨٣ في تنظيم لقاءات مع قيادات وقواعد الشعب الفلسطينى فى الارض المحتلة وذلك فى القاهرة باعتبار أن الالتحام معها يحقق جزءاً من التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى . وقد رفضت السلطات الاسرائيلية فى البداية التصريح لهؤلاء القادة بمغادرة الاراضى المحتلة ، مما دعانى إلى الاحتجاج على هذا الاجراء واجبار السلطات الاسرائيلية على السماح لهم بالحضور للقاهرة ، وقد التقيت بعدد كبير منهم أخص بالذكر السادة حكمت المصرى ورشاد الشواو جميل الطريفى والياس فريج كما اجريت اتصالات بفلسطينى ١٩٤٨ وطالبت بتقديم المساعدات لهم للحضور للقاهرة والدراسة فى معاهدها محافظة على عروبتهم . وقمت وزملائى باللجنة العليا لشئون فلسطين بدعم مطالب شعب الارض المحتلة وتسهيل تصدير منتجات الحمضيات من قطاع غزة لأوروبا عن طريق مينائى السويس وبور سعيد ، كما نجحنا فى زيادة اعداد الطلبة الفلسطينيين للالتحاق بالجامعات والمعاهد المصرية وخاصة فى الدراسات العملية .

وطالبت باستمرار دعم مصر الكامل لحقوق شعب فلسطين الجماعية فى تقرير المصرير والعودة واقامة الدولة وكذلك حقوقه السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية

المطالبة بتطبيق التفسير المصرى لاتفاقيات كامب ديفيد

وقد رحب هؤلاء القادة بزيارة القاهرة والالتقاء بالدبلوماسيين المصريين وتبادل الرأى بالنسبة لانهاء الاحتلال الاسرائيلى ودعم مصر لشعب الارض المحتلة ، وقد كان موقفى الواضح فى المؤتمرات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية عام ١٩٨٣ وتصريحاتى التى ادليت بها فى ضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلى وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته ، دافعا لتدفق العديد من قيادات الارض المحتلة للقاهرة والالتقاء معنا .

وقد اجريت لقاءاتى مع القادة الفلسطينيين فى وزارة الخارجية المصرية وبإدارة شئون فلسطين وفى منزلى مع حرصى على حضور ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية جميع هذه اللقاءات والاجتماعات السرية والعلنية على أساس أن المنظمة هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى .

ووجدت ترحيباً من عدد كبير من القادة الفلسطينيين بضرورة تمسك مصر بتطبيق التفسير المصرى لاتفاقيات كامب ديفيد لعام ١٩٨٣ ، حيث أن هذا التفسير المصرى والذى اعلن فى مناسبات عديدة يؤدى الى الحكم الذاتى الكامل تمهيدا لإقامة الدولة الفلسطينية ، كما أن اعلان

مصر وبتأييد فلسطيني لذلك سيضع اسرائيل والولايات المتحدة في موقف حرج ، وقد يجبر اسرائيل على تنفيذ ما اتفقت عليه ، خاصة وان هذه الاتفاقيات هي الوحيدة التي ترتبط بها اسرائيل بالنسبة للقضية الفلسطينية وتشارك فيها مصر والولايات المتحدة .

وقد اخطرت القادة الفلسطينيين بصعوبة قيام مصر بهذه الخطوة ، خاصة بعد الادانات الفلسطينية والعربية لهذه الاتفاقيات وكذلك في ظل الخلافات الفلسطينية المتفجرة بين الفصائل الفلسطينية في لبنان، والموقف العربي غير الواضح حتى الآن . بالنسبة لعودة العلاقات الطبيعية مع مصر والذي اتخذ مبررا له استمرار مصر في التزاماتها في اتفاقيات كامب ديفيد، بالرغم من اخطاري لجميع القادة العرب في المؤتمرات الدولية وفي تصريحاتي بأن هذه الاتفاقيات يمكنهم اعتبارها مبادرة مصرية كغيرها من المبادرات وأن على الشعب الفلسطيني أن يأخذ بها أو يرفضها وذلك رغم توضيح موقفى بتجميد هذا الشق الفلسطيني نتيجة لرفض الشعب الفلسطيني وقتئذ له .

وقد اكدت لهؤلاء القادة الفلسطينيين بأنه اذا كانت للقيادات العربية والفلسطينية وجهة نظر مؤيدة لمطالبة مصر لاسرائيل وامريكا بتطبيق التفسيرات المصرية المتفقة مع القانون الدولي . لهذه الاتفاقيات ، فأننى ارى ضرورة تلقى هذا الرأى كتابة حتى لا ندخل ثانية في متاهات الخلافات والمنازعات التي نحمد الله على انهاءها .

ولم ألق أى رد من هذه القيادات الفلسطينية أو غيرها بتأييد هذا الرأى حتى انتهاء عملى الرسمى من الخارجية المصرية عام ١٩٨٨ .

مطالبة مصر والاردن بتطبيق قرار ٢٤٢ على الضفة وغزة

وقد طالب عدد آخر من قادة وقواعد الشعب الفلسطيني فى الاراضى المحتلة مصر والاردن بتطبيق قرار ٢٤٢ ، على أن يبدأ ذلك باعادة قطاع غزة إلى الادارة المصرية والضفة الغربية للادارة الاردنية .

وقد اخطرت القادة الفلسطينيين بأن قرار قمة الرباط عام ١٩٧٤ ، قد أكد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطيني ، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني فى اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة المنظمة على أى أرض فلسطينية يتم تحريرها ، وان مصر مازالت رغم الخلافات الفلسطينية متمسكة بهذا القرار .

وقد أشار هؤلاء القادة الفلسطينيون إلى أن المنظمة وقياداتها فى خلاف مستمر بين الفصائل الفلسطينية ويركزون اهتمامهم على توطيد قيادة كل فصيل الأمر الذى شغلهم عن تحرير الارض رغم خطورة المستوطنات، واعربوا عن استعدادهم للاتصال بقيادة عرفات لتحرير هذا

الاتجاه فى مقابل حصوله على تعهد مصرى واردنى مكتوب وبوعد آن يؤدى ذلك لتحقيق الدولة الفلسطينية مستقبلا ، و اشاروا أن الأمر يتطلب تحركا عاجلا يضع عنصر الوقت فى الاعتبار خوفا من استمرار اقامة المستوطنات الاسرائيلية وابتلاعها للارض المحتلة (المستوطنون وقتئذ كانوا حوالى ٢٠ ألفا) واعربوا عن استعدادهم كذلك بالاتصال بالفصائل المختلفة للموافقة على ذلك .

وقد اعربت للقادة الفلسطينيين ، وبحضور ممثلين عن المنظمة عن استعداد مصر لأية مجهودات فى سبيل تحرير كل الارض العربية المحتلة ، ولكنى أرى انه نظرا للظروف العربية والفلسطينية ، ضرورة تلقى مصر لهذا الطلب من القيادات الفلسطينية والعربية حتى لا يؤدى التحرك المصرى إلى ردود فعل سلبية .

وقد وعد القادة الفلسطينيون بالاتصال بقيادة عرفات والفصائل الاخرى بهذا الشأن إلا أن الخلافات الفلسطينية فى لبنان وققت حائلا دون ذلك ، ولم أتلق كذلك حتى انتهاء عملى الرسمى بالخارجية المصرية عام ٨٨ أى طلب بهذا بشأن .

انسحاب اسرائيل من قطاع غزة وبعض المناطق فى الضفة الغربية

واتصل بعض القادة الاسرائيليين بعدد من المسئولين المصريين بشأن امكانية تحرك اسرائيل لتسوية سياسية لموضوع الاراضى الفلسطينية المحتلة ، خاصة بالنسبة لقطاع غزة وبعض المناطق فى الضفة الغربية مثل اريحا .

وقد قام الجنرال بنيامين بن اليعازر منسق شئون المناطق المحتلة بالاتصال بالسفير المصرى فى تل ابيب وبعدد من المسئولين المصريين وأشار بأن سياسته وبعض القادة الاسرائيليين ترمى إلى تشجيع العناصر المعتدلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة واجراء حوار معها ، وانهم يريدون اعادة قطاع غزة للادارة المصرية لحين ايجاد حل لموضوع الضفة المعقد ، وأنهم قد يرون كذلك البدء ببعض المناطق فى الضفة الغربية والتي لا تمثل مطالب تاريخية للشعب الاسرائيلى كمنطقة اريحا .

واقترح الاسرائيليون امكانية تنفيذ الحكم الذاتى فى غزة كخطوة أولى مع بعض المناطق . - وقد اوضحت بأن فكرة مبدأ الحكم الذاتى الكامل فى غزة مبدئيا كنموذج للمباحثات يمكن تنفيذه فى الضفة الغربية فى حالة نجاحه عرضها السادات سابقا ، وان بييجين رحب بالفكرة إلا أنه طالب باقتصار مباحثات الحكم الذاتى على غزة كبداية ، الأمر الذى رفضه السادات مؤكدا ضرورة التوصل أولا لاتفاق عام بشأن الحكم الذاتى فى الضفة وغزة معا ، ثم يبدأ التطبيق فى غزة ، مما دعا بييجين لعدم الموافقة على العرض .

وقد علمت بأن عددا من قادة حزب العمل وبعض عناصر الليكود واحزاب الوسط تؤيد فكرة

البدء فى تنفيذ الحكم الذاتى فى قطاع غزة ، اذ أن القطاع محدود المساحة (٣٠٦ كم٢) ومحدود الموارد بالقياس بكثافته السكانية العالية (٧٠٠ ألف نسمة وقتئذ) والاحتفاظ به يرتب مسئوليات كثيرة على اسرائيل والعنصر الفلسطينى غالب بدرجة كبيرة على العنصر اليهودى فيه ، بالإضافة إلى أن قطاع غزة لا يدخل فى المطالب التاريخية والدينية للدولة اليهودية مثله مثل منطقة اريحا فى الضفة الغربية كما أن امكانية اقامة مستوطنات اسرائيلية فى القطاع محدوده وكثافته السكانية تمثل خطرا على حركة الاستيطان وعلى أمن اسرائيل خاصة فى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين هذه المخيمات التى تمسكنا بوجودها وعدم تفريغها باعتبارها من اسس الحل السياسى فى المستقبل .

وقد اكدت فى تقارير رفض المقترحات الاسرائيلية ، خاصة فى ظل عدم حصولنا على موافقات فلسطينية أو عربية بهذا الشأن وكذلك لعدم الثقة فى نوايا اسرائيل بشأن الانسحاب من جميع الاراضى العربية المحتلة ، ووضحت أن العرض الاسرائيلى فى بدء تنفيذ الحكم الذاتى فى غزة أو مناطق محددة فى الضفة هو مساومة من هؤلاء القادة الاسرائيليين بغزة لقاء إحكام القبضة الاسرائيلية على القدس وباقى الضفة الغربية ومحاولة من اسرائيل لتطبيع علاقاتها فى المجالات المختلفة مع مصر وإبعادها عن التحرك العربى المشترك وان هذا العرض الاسرائيلى تفتيت للقضية الفلسطينية واخراج لاسرائيل من عزلتها أمام المجتمع الدولى والامريكى وان العرض الاسرائيلى لا بد وأن يقترن بمطالب امنية اسرائيلية ، اذ اننى أعلم بأن بعض القادة الاسرائيليين يرون فى قطاع غزة منطقة أمن اضافية لاسرائيل فى مواجهة مصر وأنه لا يمكن إنها ، المستوطنات الاسرائيلية من غزة لأسباب عديدة أمنية وسياسية وانها فى رأى غالبية القيادة الاسرائيلية اصبحت حقيقة واقعة لأمن اسرائيل لا يمكن التنازل عنها أو ازالتها .

وقد اكدت تمسك مصر بالسلام الشامل والعاقل فى المنطقة وبدعمها للقضية الفلسطينية مع ضرورة مزيد من دعم مصر لقطاع غزة سياسيا واقتصاديا وثقافيا ليستطيع مواجهة الاستعمار الاسرائيلى الاستيطانى للقطاع بحيث يتمكن شعب فلسطين فى القطاع والضفة والقدس من تحقيق تحرير الارض العربية والفلسطينية المحتلة فى حالة تحقيق التوازن الاستراتيجى فى المنطقة .

وقد اخطرت القادة الفلسطينيين بالعروض الاسرائيلية ورأبى المسجل بشأنها ، كما قمت باجراء لقاءات مع قيادات منظمة التحرير الفلسطينية مع قيادات الارض المحتلة ووضحت رأبى بضرورة التوصل لحل سياسى شامل وعادل للضفة بما فيها القدس وقطاع غزة مجتمعين وقد أشار بعض القادة الفلسطينيين ، بأنه وبعد قطع مصر لمباحثات الحكم الذاتى الاسرائيلى نتيجة للموقف الاسرائيلى من القدس والجولان ورفض الانسحاب الكامل وتحقيق حكم ذاتى كامل ، فانهم يرون ضرورة اتخاذ اجراءات عملية لانها ، الاحتلال الاسرائيلى حتى ولو على مراحل تمهيدا

لتحرير كل الارض العربية واقامة الدولة الفلسطينية ، واكدوا أنهم يشيدون دائما بما قدمته مصر لشعب قطاع غزة من مساعدات اقتصادية وتعليمية وزراعية وفنية ، وأن قطاع غزة بتأكيدات من مصر العربية هو جزء من دولة فلسطين ، وأن دستور القطاع الصادر عام ١٩٦٢ بمبادرة من الرئيس الراحل عبد الناصر قد منح القطاع وقياداته جميع السلطات والسيادة الكاملة بتنظيم السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية والتي مارسها الشعب الفلسطيني بنفسه ، وأنهم لذلك لا يمانعون فى إعادة قطاع غزة للإدارة المصرية تمهيدا لاعادته للسيادة الفلسطينية وذلك وفقا لقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى ومؤتمر القمة بالرباط لعام ١٩٧٤ بقيام السلطة الفلسطينية على أى جزء من التراب الفلسطينى يتم تحريره ، وأنهم يعيدون تأكيد موقفهم السابق فى عام ١٩٥٧ ، بمطالبة الأمم المتحدة إعادة القطاع للإدارة المصرية الفلسطينية تمهيدا لضمه لباقى ارض فلسطين بعد تحريرها ، واضطرار الأمم المتحدة لتنفيذ ذلك حتى تم احتلاله فى يونيو ١٩٦٧ نتيجة للهجوم الاسرائيلى وقتئذ .

وفى نفس الوقت اشار بعض القادة الفلسطينيين بأنه نظرا للظروف الداخلية فى المنظمة والانشقاق فى صفوفها فانهم يرون تأجيل هذا الموضوع .

وقد أكدت لجميع القادة الفلسطينيين رأى بوضوح بعدم تفتيت القضية والعمل للتحرير الشامل للارض العربية .

وقد ناقشت موضوع الانسحاب الاسرائيلى الفورى من جميع الاراضى العربية المحتلة عامة وتطرق النقاش إلى مقترحات بعض القيادات الاسرائيلية فى بدء تنفيذ الحكم الذاتى فى غزة وبعض مناطق الضفة وذلك مع الوفد الاسرائيلى الرسمى الذى حضر للقاهرة برئاسة مدير عام الخارجية الاسرائيلية فى ٨ نوفمبر ١٩٨٣ .

وقد أشار رئيس الوفد الاسرائيلى وعضو الوفد " ايلى روبنشتاين " رئيس وفد المفاوضات مع الوفد الفلسطينى حاليا ، بسهولة تطبيق الحكم الذاتى الفلسطينى على قطاع غزة ، أكثر من امكانية تطبيقه على الضفة الغربية جميعها مع امكانية تطبيق هذا الحكم الذاتى على منطقة فى الضفة ليس لاسرائيل فيها مطالب تاريخية وهى منطقة اريحا وشار روبنشتاين بأنه لا توجد مطالب دينية أو تاريخية أو جغرافية فى قطاع غزة تساعد على تمسك الاحزاب الدينية المتطرفة به، كما هو الحال فى منطقة الضفة الغربية، و اضاف أن موضوع قطاع غزة مرتبط باستئناف مباحثات الحكم الذاتى الفلسطينى، والتي لن تتم إلا باتفاق اردنى فلسطينى مصرى صريح، الأمر الذى يقضى بموافقة الاردن والفلسطينيين على ذلك وبعض الدول العربية المؤثرة عليه مثل السعودية والمغرب والجزائر مما يمكن فى البدء بالمرحلة التفاوضية الكاملة بشأن التسوية السياسية .

وقد اخطرت الوفد الاسرائيلى برفضى لهذه المقترحات وبضرورة التفاوض على جميع

الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وغزة والضفة والجولان وجنوب لبنان ، وأنه لا يمكن تحقيق السلام في المنطقة وشعور اليهود بالاستقرار والامن، إلا بالانسحاب الاسرائيلي الكامل والشامل من جميع الأراضي العربية واقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك اقامة الدولة وعودة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

وقد تدارك رئيس الوفد الاسرائيلي دافيد كمخى مدير عام الخارجية الاسرائيلية الموقف، وأكد بأن هذه الخلافات سابقة لأوانها، وان الموقف الخاص بالتسوية السياسية سيتطور بعد خروج عرفات من لبنان أثر أحداث الخلافات الفلسطينية، وأنه بعدئذ وعلى ضوء معرفة موقف القادة الفلسطينيين ، يمكن تحديد مسارات واتجاهات امكانيات التحرك للتسوية السياسية.

مصر وحق العودة للشعب الفلسطيني - نوفمبر ٨٣

واستمرت المجهودات في محالولات لإقرار حق العودة للشعب الفلسطيني، وفقا لقواعد القانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة، ورفض الهجرة اليهودية السوفيتية والفلاشا الاثيوبيين وغيرها للأراضي المحتلة العربية لتناقض ذلك مع مبادئ حقوق الانسان .

وقد أوضحت للمستولين المصريين باستمرار أهمية وكالة الأونروا في عملها ونشاطها، وقد أكدت في مقابلتي للمفوض العام لوكالة الأونروا في نوفمبر ٨٣، حق الوكالة في البناء داخل المخيمات الفلسطينية للاجئين وان التفسير الاسرائيلي للقانون الصادر أثناء الادارة المصرية لقطاع غزة عام ٦٠ بضرورة الحصول على ترخيص للبناء لا يشمل انشاءات الوكالة ولايستند إلى أى سند قانونى أو لعرف سابق، وحذرت بأن هدف اسرائيل في تطبيق هذا القانون ، محاولة تصفية مخيمات اللاجئين، لأنها ركن أساسى من أركان القضية والصراع . . وقد أخطرت الوفد الاسرائيلي برئاسة دافيد كمخى " مدير عام الخارجية الاسرائيلية أثناء اجتماع القاهرة في نوفمبر ٨٣ بوجهة النظر التي تبيع للأونروا القيام بهذه الانشاءات، وعدم تعارضها مع القانون ٤ لسنة ٦٠ . . وأضفت بأننى اتساءل لماذا تتناسى السلطات الاسرائيلية جميع القوانين الصادرة أثناء الادارة المصرية لغزة والتي جميعها لصالح الشعب الفلسطيني بغزه وتمسك بقانون واحد تحاول تحريفه، الأمر الذى نرفضه . .

اسرائيل واعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين نوفمبر ٨٣

وقد علمت بأن اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل، سبب بحث مع الرئيس ريجان خلال اجتماعهما بعد أيام خطة اسرائيل باعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين، بغرض تصفية مشكلة اللاجئين، وقد تلقيت معلومات من الأرض المحتلة تؤكد رفض سكان المخيمات هذا المشروع الاسرائيلي، وقد أخطرت السفير الأمريكى وسفير مصر بواشنطن برفض هذه الخطة، والتي تهدف

إلى إيجاد حل سياسى لمشكلة اللاجئين، وليس حلا إنسانيا، إذ أنه لو أرادت إسرائيل حقا هذا المشروع، بغرض تحسين الأوضاع المعيشية لسكان المخيمات، كما تزعم ، لكان عليها إدخال الخدمات والمياه والكهرباء لهذه المخيمات، بدلا من نقلهم خارج المخيمات لتقديم هذه الخدمات .

وقد تلقت بعدئذ تصريحاً للمتحدث الرسمى لوزارة الخارجية الأمريكية يشير فيه إلى أن الولايات المتحدة، على استعداد للنظر فى الخطة الاسرائيلية بعد تقديم المشروع بصفة رسمية لها، وأن رد الفعل الأمريكى سيتأثر لحد كبير برغبات اللاجئين الفلسطينيين، وأن اشتراك الفلسطينيين فى هذا الجهد يجب أن يكون نابعا من إرادتهم الحرة وبالتنسيق مع الأونروا . .

وقد أخطرت المسئولين الأمريكيين، بأن رفضنا لهذا المشروع، يتفق مع رفض اللاجئين الفلسطينيين له ، وأن وكالة الأونروا - بناء على لقاءاتى مع المفوض العام لها - تعارض بشدة قهر اللاجئين على المشاركة فى الخطة ، واننا نرفض قيام أمريكا وألمانيا الغربية بتمويل المشروع - حسب معلوتنا - بمبلغ ١٥٠٠ مليون دولار . . . وأكدت أن تنفيذ هذا المشروع بإجراءات انفرادية من إسرائيل يتناقض مع إطار السلام، والذي يشير إلى " تعمل مصر واسرائيل سويا مع الأطراف الأخرى المهتمة بوضع إجراءات متفق عليها لتنفيذ الحل العاجل والعادل والدائم لمشكلة اللاجئين . . . " وأن موافقة أمريكا أو تمويلها لهذه الخطة يتعارض مع إطار السلام ومعاهدة ٧٩ وقرار ٢٤٢، ويؤدى إلى تعقيدات سياسية فى الوقت الذى نسعى فيه لتسوية سلمية شاملة للصراع العربى الاسرائيلى، وأن اللاجئين الفلسطينيين يرفضون المشروع، إذ أن قبوله، يعنى تحويل القضية، من قضية بلد وشعب يطالب بتقرير مصيره والعودة، إلى قضية لاجئين وتعنى تخليهم عن حق تقرير المصير والعودة.. وقد علمت بأن مخطط هذا المشروع هو بن بورات وزير الدولة الاسرائيلى، وتذكرت علاقته باسحاق شامير اثناء عمله فى المخابرات الاسرائيلية واتفاقهما معا لتنظيم عمليات التحريض الارهابية ضد اليهود فى الدول العربية، خاصة فى العراق، لاجبارهم على الهجرة لاسرائيل عامى ٥٠ و ٥١ ، بحجة وجود مؤامرات عربية ضدهم ، فى حين أنهما كانا مدبرى هذه المؤامرات . . . وتذكرت ارتباط فكر التطرف الاسرائيلى بهذه الخطة الجديدة، لاعادة توطين اللاجئين خارج مخيماتهم أو مساعدتهم للهجرة لخارج الاراضى الفلسطينية لتفريغ الارض العربية من سكانها وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى لصالح اسرائيل . . . وقد علمت وقتئذ باتصالات بين بن بورات والمسئول الأمريكى عن شئون اللاجئين وهو يهودى متطرف، وأن الأخير حضر للقاهرة وقابل كمال حسن على وناقشوا هذا الموضوع، إلا أننى لم اعلم شيئا عن هذه المقابلة، رغم تقاريرى المقدمة بهذا الشأن .

وقد تابعت هذا الموضوع حتى تأكدت من رفض أمريكا والغرب ووكالة الأونروا لهذه الخطة بعد توضيحنا خطورة هذا الامر واطار الصحافة المصرية بذلك، الأمر الذى دفع إسرائيل للتراجع

عن تنفيذها مؤقتا ، حتى تحين لها فرصة أخرى لاعادة إحيائها . . وفى نفس الوقت طالبت بدعم وكالة الأونروا ، لاستمرار نشاطها لرعاية اللاجئين الفلسطينيين (اعاشة - تعليم - صحة) حتى يتحقق للشعب الفلسطينى حقه فى العودة إلى وطنه ، وأكدت لعدد من الدول البترولية العربية ، أهمية هذا الدعم لقيام الأونروا بدورها فى عملية التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى وحماية اللاجئين الفلسطينيين وتعليمهم وعلاجهم تمهيدا لعودتهم القربة لوطنهم باذن الله .

الخلاقات الفلسطينية فى حركة فتح وتأثيرها على الصراع

واعلنت فى عدة مقالات صحفية تأييدنا لوحدة الصف الفلسطينى اثناء الخلاقات التى نشبت فى طرابلس لبنان فى معسكرى نهر البارد والبدوى عام ٨٣ وتلقيت رسالة من عرفات للرئيس مبارك فى ٤ أكتوبر ٨٣ قمت بارسالها للرئاسة وشرح فيها عرفات الموقف المتردى فى لبنان ويدعو الرئيس للدعوة لعقد مؤتمر عربى للخروج من هذا الموقف وقد تساءلت عن موقف الولايات المتحدة من الصراع فى لقائى مع السفير الأمريكى فأشار إلى أن الادارة الأمريكية ترى المحافظة على عرفات باعتباره العنصر المعتدل وان اختفاءه سيتيح لعناصر الارهاب القيام باعمال ضد امريكا وغرب اوربا وقد أشار إيلى روبنشتاين فى لقائنا معه ضمن الوفد الاسرائيلى فى نوفمبر ٨٣ (وهو رئيس وفد التفاوض حاليا مع الفلسطينيين) إلى أن المنظمة ارهابية وأن أى تفاوض يجب أن يستبعدا لأنها ترى أن السلام هو سلام المقابر لاسرائيل ، وقد اخطرتة بعدم صحة ذلك وأنه يردد رأى التطرف الاسرائيلى .

إلا أن عددا من قادة اسرائيل - ومنهم اسحاق رابين - اكدوا بأن تغيير قيادة المنظمة سيؤدى لزيادة عمليات الكفاح المسلح داخل اسرائيل بعيدا عن التسوية وأن عرفات اثبت أنه العنصر الرئيسى لاجراء مفاوضات - غير مباشرة مع اسرائيل بالنسبة للقضية الفلسطينية وليست سوريا كما كانوا يتصورون .

وأشير بأن هذا الاتجاه الاسرائيلى استمر حتى ادى إلى النتائج الاخيرة .

دعم الشعب الفلسطينى متوازيا مع اختراق المجتمع اليهودى

عكفت لفترة ، على دراسة موضوع مبادرات السلام الشامل بالمنطقة ، خاصة المبادرة الأخيرة التى شاركت فيها فى المؤتمر الدولى بجنيف ، والمعلنة فى سبتمبر ١٩٨٣ ، وتيقنت من ضرورة إيجاد آليات ذات كفاءة عالية ، لتحقيق هذه المبادرة ، خاصة وأن عددا من الدول العربية المؤثرة فى الصراع العربى الاسرائيلى ، قد اعربت عن تقبلها لمحاولات إيجاد حل سياسى للصراع ، خاصة منذ موافقتها على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ . وقد أشركت فى هذه الدراسة عددا من زملائى الدبلوماسيين المختصين بالصراع العربى الاسرائيلى واعضاء اللجنة المصرية

العليا لشئون فلسطين، واتفقنا على أن هذه الآليات تتحقق بدعم مصر والأمة العربية للشعب الفلسطيني، على أن يتوازي ذلك مع اختراق المجتمع اليهودي في إسرائيل والخارج لصالح السلام الشامل، آخذين في الاعتبار محاولات مصر العديدة بعد ٧٨ لاحتلال وبناء الثقة بين الجانبين العربى والإسرائيلى وقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دوراته من ١٣ إلى ١٦ لعام ١٩٨٣، وقرارات اللجنة التنفيذية للمنظمة بالتحرك مع القوى اليهودية الوطنية، بما يتلاءم ومصصلحة قضية فلسطين، وإشادة عرفات بهذه القوى فى مؤتمر جنيف ١٩٨٣، والمبادرات التى أعلنها عدد من الأحزاب والهيئات اليهودية بضرورة الاتسحاب وإقامة الدولة الفلسطينية وانها الصراع.

وقد قررنا، أن أعرض هذه الأفكار على زملائي الدبلوماسيين الذين انتخبونى بالاجماع نائبا لرئيس النادى الدبلوماسى لمعرفة آرائهم بهذا الشأن، وإمكان بلورة جميع الآراء فى تقرير أقدمه عن هذا الموضوع، كطريق للحل السياسى العادل والشامل للصراع العربى الإسرائيلى.

وقد تم الاجتماع فى ديسمبر ١٩٨٣، بالنادى الدبلوماسى وأشارت إلى تصورنا ثم لموقف قوى التشدد الإسرائيلى والتى يمثلها عدد من القادة الإسرائيليين، والذين مازالوا يسيطرون على توجيه السياسة الخارجية الإسرائيلية، ويرون أن تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم فى المنطقة وانها الصراع العربى الإسرائيلى، يتعارض مع استمرارهم فى مراكزهم القيادية، ويتناقض مع أحلامهم الصهيونية التوسعية، لدرجة أن هؤلاء القادة، يرون فى اتفاقيات كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، والتى أوجدت تحركا تجاه السلام ووقف الأعمال العسكرية حتى ولو عارضها عدد من القادة العرب، تتعارض مع أطماعهم ومع استمرار حالة الحرب لمصلحتهم، وأنها تعتبر خطوة مبدئية للسلام فى المنطقة أوجدت رأيا عاما إسرائيليا، يؤيد السلام، ويدعو إليه، ويأمل فى تحقيقه مع جميع الدول العربية، مما دعا هؤلاء القادة المتطرفين، إلى سرعة ترتيب صفوفهم، ووضع عقبات لتنفيذ هذه الاتفاقيات، أو لاقرار الحكم الذاتى الفلسطينى الكامل، بادعاءاتهم تفسيرات تناقض إطار السلام، واعتداءاتهم بعدئذ على المفاعل الذرى العراقى، واجتياح لبنان وضم القدس والجولان، وتصعيد الممارسات الإسرائيلية فى الأرض المحتلة، وصبرا وشاتيلا، مما أدى إلى إنهاء مصر لمباحثات الحكم الذاتى، وعاد المتطرفون بالقاء اللوم على مصر لفشل هذه المباحثات، لإيغار صدور الرأى العام اليهودى والإسرائيلى، بأن مصر أخلعت بالتزاماتها. وقد أخطرني بعض القادة اليهود الوطنيين، أثناء حضورنا المؤتمر الدولى بجنيف سبتمبر ٨٣، والذين أشاد بهم عرفات، بأنهم يعلنون عن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته، وأنهم يرفضون التمسك بالأراضى المحتلة واستمرار الممارسات والجرائم التى يرتكبها المتطرفون بغرض استمرار الحرب فى المنطقة لصالح الارهاب، وأنهم يرون أن استمرار الاحتلال الإسرائيلى للأراضى المحتلة، يمثل خطرا على الشعب اليهودى ودولته

• واستندوا في عرضهم، إلى أن الدول العربية قدمت أخيرا العديد من التنازلات لقرار السلام، ومنها قبول قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبادرة فاس ٨٢ التى تعترف ضمنا بإسرائيل، ومبادرة ريجان ٨٢- والتى رفضها التطرف الاسرائيلى - وقرارات مؤتمر جنيف سبتمبر ٨٣، إلا أن المتطرفين يرفضون هذه التنازلات، والتى استطاعت اجتذاب القوى اليهودية المعتدلة للسلام الشامل مع العرب، ولذلك فإن المتطرفين الاسرائيليين خططوا وسوف يخططون دائما لإفشال أى تحرك للسلام. وأوضحت التصور العملى بالنسبة لدعم الشخصيات الفلسطينية فى الداخل لتصبح قوة مؤثرة على الساحة الفلسطينية، تجتمع حولها فئات الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة، لمواجهة الاحتلال، مع ضرورة توازى ذلك بالتأثير على رأى العام الاسرائيلى، والذي أجبر حكومته على مواقف عديدة على الالتزام بآرائه واقترحت خطة عملية لاجبار الحكومة الاسرائيلية على قبول المبادرات المتوازنة للسلام بعيدا عن التطبيع. بتأييد القوى العربية واليهودية والدولية بدءاً بأنشطة عربية مدروسة ومنها : إقامة مراكز أبحاث خاصة "مركز أبحاث الشرق الاوسط" لوضع الدراسات عن المنطقة ويقوم بنشاطه فى مصر وداخل الأراضى المحتلة ويعرض مطالبنا العربية العادلة.

- تشجيع المحاضرين المصريين، لالقاء محاضرات وندوات فى جامعات ومعاهد الأرض المحتلة

- توزيع الافلام والنشرات والصحف والكتب الهادمة على أوسع نطاق داخل الأراضى المحتلة .

- تشجيع السباحة الدينية، المنظمة للقدس العربية بعد الاتفاق مع الازهر والكنيسة القبطية .

- تدعيم الجامعات العربية فى الأراضى المحتلة .

زيارة عرفات للقاهرة

وقام عرفات بزيارة لمصر اثر خروجه من لبنان وذلك فى ٢٢ ديسمبر ٨٣ ، مما أدى إلى خلاقات فلسطينية فلسطينية وفلسطينية عربية حاولنا جاهدين احتواها .

وقد حاول قادة التطرف فى اسرائيل، استغلال هذه الزيارة العابرة ، ليشيروا إلى أن لقاء عرفات ، يشكل انتهاكا واضحا لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وقد أشار شامير يوم ٢٣ ديسمبر ٨٣ ، بأن المادة الثالثة من المعاهدة تشير لالتزام الطرفين، بمنع أى عمل عدائى من أراضيه واستغل شامير هذه الزيارة ليبدى دهشته من الموقف الأمريكى، المرحب بلقاء عرفات مبارك ، كما ورد فى تصريح أمريكى سلمه لى السفير الأمريكى بالقاهرة . . . كما أجمع

الوزراء الاسرائيليون على أن الموقف الأمريكى ينطوى على مخاطر لاسرائيل، خاصة بعد الاتفاق الاستراتيجى، وقد اعربوا عن هذا الرأى فى اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلى فى ٢٥ ديسمبر ٨٣، حيث أبدوا أسفهم لصدور بيان أمريكى يتحدث عن دور لعرفات فى التسوية السلمية الأمر الذى يناقض اتفاقيات كامب ديفيد (وفقا لوجهة النظر الاسرائيلية) ، كما طالبت إحدى قادة التطرف جنولا كوهين (حزب هاتحياء) باتخاذ إجراءات شديدة ضد مصر للزيارة .

وقد رفضت كل هذه الادعاءات الاسرائيلية، وأعلنت فى الصحافة العربية فى ٢٦ ديسمبر ٨٣ بأن زيارة عرفات ولقاء مبارك عرفات عمل مصرى ليس لاسرائيل دخل فيه، وأن مصر تتمسك بسيادتها، كما أنها حريصة على التزاماتها الدولية، وأكدت أن التصريحات الاسرائيلية توضح رفض التطرف الاسرائيلى للسلام، حيث يستمر فى احتلال الأراضى العربية واقامة المستوطنات وممارسة الانتهاكات لحقوق الانسان، وأن زيارة عرفات ومقابلتة الرئيس مبارك لا تتعارض مع المعاهدة المصرية الاسرائيلية لعام ٧٩، بل إن الزيارة تسعى لتحقيق السلام الشامل والدائم فى المنطقة وانها الصراع العربى الاسرائيلى . . . وازفت أن هجوم بعض قادة التطرف الاسرائيلى علم مصر بمناسبة زيارة عرفات، يؤكد رفض هؤلاء القادة للحلول السياسية الشاملة التى تسعى القيادة الفلسطينية لتحقيقها وأعددت تقريراً فى اليوم التالى أوضح أهمية استغلال الخلاف المظهر والمرحلى بين إسرائيل والولايات المتحدة بعد زيارة عرفات ، للتقدم للولايات المتحدة للاعتراف بالمنظمة ، وبحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، حتى تستطيع القيادة الشرعية للمنظمة الدخول فى مفاوضات السلام خاصة بعد إعلان الرئيس ريجان فى ٢٤ ديسمبر ٨٣ رفض وجهة النظر الاسرائيلية، بأن اجتماع عرفات مبارك فى القاهرة يعتبر انتهاكا لاتفاقيات كامب ديفيد .

ورغم هذه التصريحات التى تساند موقف مصر وترفض إدعاءات التطرف الاسرائيلى، إنا تأكدنا كأعضاء للجنة العليا لشئون فلسطين، بأن هذه الزيارة المفاجئة ، كما سبق أوضحنا ، ستؤدى إلى نتائج سلبية فى تنفيذ خطة اللجنة فى الوصول لحل عادل وشامل للصراع العربى الاسرائيلى . . .

الصراع العربى الاسرائيلى عام ١٩٨٤

وتابعت وزملائى التحرك لتنفيذ الخطة التى وافقنا عليها فى سبتمبر ٨٣ بإجراء اتصال مباشر وغير مباشرة مع عدد من القادة العرب لانهاء الخلافات العربية الفلسطينية لمواجه الصراع العربى الاسرائيلى وكانت نتيجتها ايجابية- كما سأشير فى كتاب السياسة الخارجية والتقيت لعدة مرات مع لجنتى الشئون العربية والخارجية بمجلس الشعب ووضحت ضرورة العمل لعودة التضامن العربى لصالح أمن مصر القومى المرتبط بالقضايا العربية وقد وجدت تجاوب بالاجماع من اعضاء اللجنتين لتحقيق الاهداف التى نسعى لتحقيقها

الهجرة اليهودية لاسرائيل والاراضى المحتلة عبر السودان

واتبعت مع زملائي خلال توليتى إدارة شئون فلسطين بالخارجية المصرية، خطا واضحا لمواجهة خطورة هذه الهجرة والعمل على إيقافها . وأجريت باستمرار اتصالات عديدة مع جميع الاطراف المعنية لمنع هذه الهجرة، كما حذرت القيادات العربية منها، وأعددت التقارير العديدة التى تطالب بخطوات فورية للتنسيق العربى والاسلامى والدول الصديقة لإيقاف هذه الهجرة، لتأثيرها السلبي الخطر على موقفنا من الصراع العربى الاسرائيلى .

واستطعت خلال المؤتمرات الدولية، التى عقدت خلال عام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ من الحصول على موافقة هذه المؤتمرات على إيقاف الهجرة وعدم تشجيعها .

وقد انتابنى الفزع عندما علمت باشتراك بعض القادة والمسؤولين العرب فى السودان، وقتئذ ، بتسهيل عملية هجرة اليهود الفلاشا الاثيوبيين إلى إسرائيل، مقابل مصالح شخصية، وأوضحت فى تقارير عديدة عام ٨٣ واول ١٩٨٤، خطورة هذا العمل والذي يؤثر على العلاقات بين مصر ونظام الحكم فى السودان وقتئذ ، وعلى القضية الفلسطينية وعلى الصراع العربى الاسرائيلى .

ثم فوجئت باخطار صديق لى يعمل فى الرئاسة بترشيح وزير الخارجية كمال حسن على لى للعمل كسفير لمصر فى السودان رغم علمه بطلبى قضاء فترة طويلة بالقاهرة لاسباب عامة وخاصة وتوجهت لمقابلته ونفى تماما هذا الترشيح فى مناسبات عديدة رغم تأكيد المسؤولين المصريين لذلك . وبعد عودتى من مقابلات للمفوض العام لوكالة الاونروا ومساعديه فى النمسا لمناقشة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فوجئت بصور قرار جمهورى بتعيينى سفيرا لمصر بالسودان ، وقد تهرب كمال حسن على من مقابلتى بعدئذ وعلمت باخطاره على غير الحقيقة الرئيس مبارك - بموافقتى سابقا على الترشيح وقابلت عصمت عبد المجيد بعد تعيينه وزيرا للخارجية ووافق على استمرار عملى مديرا لشئون فلسطين باعتبارى حسب رأيه وجها مصريا عربيا مشرفا لمصر، وقد رحبت بذلك لاستمرار العمل فى الصراع .

دعوة مجلس النواب الاردنى ٩ فبراير ١٩٨٤

وتابعت تحرك الاردن فى محاولاته لإيجاد حل للصراع العربى الاسرائيلى ، وأكدت ضرورة مشاركته فى ذلك مع ممثلى الشعب الفلسطينى، منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعلن الملك حسين دعوة مجلس النواب الاردنى للانعقاد فى ٩/١/١٩٨٤، بعد تجميد عمل المجلس إثر صدور قرار قمة الرباط عام ٧٤ بتمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى، حيث كان المجلس يضم وقتئذ نصف أعضائه من الضفة الشرقية للأردن والنصف الآخر من الضفة الغربية، وأشار حسين بعدم تخلى

الأردن عن قرار الرباط ، ودعا لعقد محادثات أردنية فلسطينية للوصول إلى استراتيجية مشتركة لاستعادة الأرض المحتلة، بعد فشل الحوار بينهما في إبريل ١٩٨٣ . وفي مقابلاتي مع عدد من المسؤولين الأردنيين، أثناء زيارتهم للقاهرة أشاروا بأن هذا الاجراء للرد على الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة في الضفة الغربية، ومحاولة ضمها لاسرائيل، وأن دعوة المجلس للاتفاق تؤكد استمرار الصلة الأردنية الفلسطينية ووجود ممثلين فلسطينيين بالبرلمان الاردني . وقد رفضت الفصائل الفلسطينية في بيانها في ٢٢/٤/٨٤ هذا الاجراء باعتباره تجاوزا لقرار الرباط

مبادرات أخرى لقادة قطاع غزة ١٩٨٤

وفي لقاء مع عدد من قادة قطاع غزة، في مقابلات عديدة عام ١٩٨٤، أشاروا إمكانية تحرك مصر بمبادرة في مجال الصراع العربي الاسرائيلي، وذلك باعادة انعقاد المجلس التشريعي لقطاع غزة، والذي انشئ بمقتضى دستور ١٩٦٢، والذي مازال ساريا وفقا لقرارات مجلس الأمن وشار السيد /حبيب جراده وكيل المجلس التشريعي للقطاع، بأنه خلال اتصالاته مع قادة الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأرض المحتلة، أعربوا جميعا بترحيبهم باانعقاد المجلس وأن ذلك لا يمثل أية حساسيات بالنسبة للمنظمة، كما حدث عند اعادة البرلمان الأردني لاختلاف وضع مصر وإعلانها بأن القطاع جزء من أرض دولة فلسطين عن الوضع الأردني، خاصة وأن الحاكم العام لقطاع غزة وادارته مازالوا يمارسون مسئولياتهم من القاهرة وقد قدم القادة الفلسطينيون بالقطاع مذكرة مكتوبة وبرقيات موقعة منهم بهذا الشأن، لياسر عرفات بمناسبة قرب انعقاد المجلس الوطني، تشيد بدور مصر وتناشده والمنظمة بالعمل على الموافقة على اعادة المجلس التشريعي لغزة، وعودة القطاع للإدارة المصرية وتلقيت صورة رسمية من هذه البرقيات وقد أعددت تقريرا أرفقت به هذه المذكرة، ومشيرا بأن إعادة المجلس التشريعي لقطاع غزة، يتفق من قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠، والصادر بالاجماع ومع قرارات الأمم المتحدة، ولايتعارض مع المعاهدة المصرية الاسرائيلية لعام ١٩٧٩، والتي تنص المادة الثانية منها، على الحدود الدائمة "وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة"، بالإضافة إلى أن محاولات مصر للتوصل للحكم الذاتي الكامل، قد فشلت نتيجة للتفسيرات الاسرائيلية الخاطئة لآطار السلام ولمخالفاتها لهذا الآطار، الأمر الذي يدعونا للتشاور مع القادة الفلسطينيين ومع المنظمة والحصول على موافقة صريحة وكتابية منها في حالة الموافقة. وقد طلبت من قادة القطاع أهمية عرض الموضوع ثانية على قيادة المنظمة وخطارنا برأيها كتابة، ولم يصل إلينا بعدئذ هذا الرأي الكتابي من قيادة المنظمة، مما جعلنا نستبعد هذه الفكرة من اهداف تحرك مصر السياسى.

اتصالات مع قادة وشعب الأرض المحتلة .

واستمر موقفى ، مع زملائي باللجنة العليا لشئون فلسطين، لتحقيق اتصالات قوية مع

شعب وقادة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وذلك وفقا لخطة اللجنة في سبتمبر ١٩٨٣ . وقد كانت لقاءاتنا مع قادة القدس العربية، فرصة لتحريك اهتمام الأمة العربية والأمة الاسلامية والمسيحية، بأهمية إنسحاب اسرائيل منها وانهاء الانتهاكات الاسرائيلية على الأرض الطاهرة وقد طلب الشيخ/ سعد الدين العلمي رئيس الهيئة الاسلامية العليا، ضرورة تدخل مصر مع اسرائيل لاجراء حرس الحدود الاسرائيلي من ساحة المسجد الأقصى مع الابقاء على الشرطة للحفاظ على الأمن كما اخطرنا الشيخ العلمي بأن قادة التطرف الاسرائيليين يحاولون تدمير المسجد الأقصى وجامع عمر ، وأنهم قد عشروا على كميات كبيرة من المتفجرات لهذا الغرض ، وأضاف بأن ذلك استمرار لمحاولات الارهاب الاسرائيلي لتدمير الأماكن المقدسة، فقد قام أحد الأشخاص اليهود عام ١٩٦٩ بإشعال النيران بالمسجد الأقصى مما أدى إلى حرق المنبر التاريخي من أيام صلاح الدين الأيوبي، بالإضافة إلى الحفريات المستمرة حول المسجد بحجة البحث عن هيكل سليمان وإطلاق الجنود الاسرائيليين النيران داخل المسجد والصخرة المشرفة عام ١٩٨٢ ، ومصرع عربيين وجرح آخرين وغيرها من الانتهاكات وقدمت مذكرات أشير إلى أن هذه الجرائم، لابد وأن تكون بإيعاز من بعض قادة التطرف الاسرائيلي الرسميين ، حيث أن المتفجرات المضبوطة من النوع المستخدم بالجيش الاسرائيلي ، كما أن الاعتداء على ٣٣٠ مسجدا في الضفة وغزة ومحاولة هدمها ، لا يمكن أن يكون بعيدا عن مخطط بعض القادة الاسرائيليين المتطرفين وناديت بمطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن باستصدار قرارات بوقف الاعتداء على الأماكن المقدسة ودعوة الأمة العربية للوقوف ضد هذه الانتهاكات الاسرائيلية وقد تحقق بعض ما طالبنا به .

المطالبة بتحرير القدس العربية

وطالبت باتخاذ عدة اجراءات للمطالبة بتحرير القدس ، وتذكير الأمة العربية بها باعتبار أنها أرض مباركة يجب المشاركة في تحريرها والودود عنها فطالبت بالاحتفال السنوي بيوم القدس في ١٨ مايو من كل عام وإبراز أهمية القدس في المساجد والكنائس والجامعات والهيئات وإقامة "اللجنة الوطنية للقدس" لتضم القادة المصريين المهتمين بتحرير القدس ، وإقامة صندوق القدس لجمع التبرعات من المؤسسات والأفراد لتنفيذ برنامج انقاذ القدس والاستمرار في مطالبة الحكومات الأجنبية بمنع نقل السفارات الأجنبية في اسرائيل إلى القدس، واعلان قطع العلاقات مع الدول الاجنبية التي تقوم بذلك .

وقد أعربت عن هذه المواقف في الصحافة المصرية والعربية. فمثلا نشرت الأهرام في ١٨ مايو ٨٤ اعلنت مصر التزامها بعروبة القدس وأنها ستواصل جهودها من أجل استرداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والعمل على الحفاظ على عروبة القدس أعلن ذلك السفير طه القرتواني مدير ادارة فلسطين بوزارة الخارجية بمناسبة الاحتفال بيوم القدس وناشدت مصر

المسلمين فى كافة انحاء العالم على العمل من أجل الحفاظ على الحقوق المشروعة للعرب والمسلمين فى الأماكن المقدسة . . .

زيارات وفود الأرض المحتلة للقاهرة

وبناء على اتصالاتنا بقيادات الأرض المحتلة، طلبوا من سلطات الاحتلال الاسرائيلى فى يناير ٨٤ التصريح لهم بزيارة القاهرة للاتصال بالمسؤولين فيها، وقد رفضت سلطات التطرف الاسرائيلى التصريح لهم بالزيارة، فرادى أو جماعات، وقد قدمت فوراً احتجاجات رسمية على هذا لاجراء مؤكدا تعارضه مع معاهدة ١٩٧٩، مما اضطر السلطات الاسرائيلية للتصريح للوفود والقادة الفلسطينيين وشعب الأرض المحتلة بزيارة القاهرة، مما كان له نتائج إيجابية فى توحيد الجهود لتحقيق الاستقلال، وتمت عدة اجتماعات مع القادة الفلسطينيين بالخارجية المصرية ناقشنا خلالها وسائل انهاء الاحتلال الاسرائيلى وسبل دعم الشعب العربى داخل الأراضى المحتلة.

الوكالات الدولية المتخصصة والصراع

وقمت باتصالات عديدة، مع ممثلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الاونرو»، وكذلك مع غيرها من الهيئات الدولية، لتوضيح وجهة نظرنا بشأن الحل السياسى العادل والشامل للصراع العربى الاسرائيلى، والذي يرفضه بعض القادة الاسرائيليين . وقد قابلت فى ٨/٢/٨٤ مدير عام مركز المستوطنات البشرية، التابع للأمم المتحدة، وسلمته تقريراً عن عدم مشروعية المستوطنات الاسرائيلية وقد تلقيت بعدئذ كتاب شكر من السكرتير العام للأمم المتحدة على مقابلتنا للمسئول الدولى ومساعدته فى جمع المعلومات الخاصة بالمستوطنات الاسرائيلية كما قابلت فى يناير ٨٤ مدير عام مكتب العمل الدولى بجنيف، أثناء زيارته لمصر ومقابلته للمسؤولين المصريين، وقد سلمته تقريراً شاملاً عن الممارسات الاسرائيلية، ضد العمال الفلسطينيين فى الأرض المحتلة، ضمّن معلوماته فى تقريره المقدم للمنظمة الدولية، وقد طلبت من مدير منظمة الصليب الأحمر الدولى أثناء مقابلتى له فى ديسمبر ٨٤، بضرورة تدخل المنظمة لحماية الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة، وفقاً لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩، وقد أخطرني بأنه أرسل تقريراً بهذا الشأن إلى مقر المنظمة، تأييداً لمطالبنا .

مشروع نقل مقر الأونرو للقاهرة مارس ٨٤

وقد تلقيت فى مارس ١٩٨٤، تقريراً يشير لرأى المسئول الأمريكى عن شئون اللاجئين بالحكومة الأمريكية، يتضمن أن الأونرو تنفق مبالغ طائلة فى ثيبننا بالنمسا بدلا من انفاقها على اللاجئين الفلسطينيين، وأن الحكومة الأمريكية تفكر فى نقل الوكالة للقاهرة . وقد رحب عدد من الزملاء بهذا الاجراء، كرد فعل لنقل مقر جامعة الدول العربية ومنظماتها لخارج القاهرة ولطلب

بعض القادة العرب كذلك نقل عدد من المكاتب الاقليمية للأمم المتحدة خارج مصر ، إلا أنني أشرت إلى أن مقر الوكالة الأصلي بيروت، وأنه نقل مؤقتا لعمان، ثم لفيينا إثر أحداث لبنان، وأنتى قد طالبت مع ممثلى الدول العربية بالوكالة فى ديسمبر ٨٢، بطلب إعادة نقل مقر الاونروا إلى موقعه السابق بيروت، فى أقرب وقت ممكن عمليا، وأن قرار نقل الوكالة للقاهرة يقتضى، موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، واستطلاع رأى الدول العربية المضيفة ، وأن محاولة إثارة المسئول الأمريكى لهذا الموضوع، فى هذه الظروف التى تسعى لتحسين علاقتنا مع الدول العربية، ستؤدى إلى مواجهة بين مصر وهذه الدول تتعارض مع مصالحتنا المشتركة وقد أوصيت بعدم الموافقة على هذه الفكرة، خاصة أثناء الزيارة التى سيقوم بها هذا المسئول الأمريكى للقاهرة، ومقابلة المسئولين فيها ومحاولته إبراز فكرته المرفوضة منا ورغم حضور المسئول الأمريكى ومقابلته لوزير الخارجية - والتى لم أعلم أى شىء عنها إلا من مسئولين آخرين - فإنه لم يستطع تمرير فكرته التى أعلنت رفضها وبالفعل فشلت محاولة هذا المسئول الأمريكى والذى علمت بعدئذ باتصالاته بعناصر صهيونية فى نقل مقر الوكالة للقاهرة، ولم يدفعنا اقتراحه حتى فى ظل مواقف عربية من مصر للموافقة عليها .

إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين

وتلقت دعوة من المفوض العام للأونروا المستر "ادولف ريد بيك" لزيارة مقر الأونروا، والتباحث معه ومساعدته بشأن مشاكل اللاجئين الفلسطينيين . وقد لبيت الدعوة فى يوليو ١٩٨٤، حيث قابلت المفوض العام ومساعديه، وقد ناقشنا موضوع إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين وأخطرت برأى، وقد أشار بأن المسئولين الأمريكين أخطروه بعدم قيامهم بأى مساعدة لهذا المشروع، وأكد بأن حل مشكلة اللاجئين مرتبط بالحل السياسى الشامل للصراع وأن محكمة العدل الاسرائيلية العليا أصدرت أحكاما تقضى بإيقاف نقل اللاجئين من مخيماتهم، كما ناقشنا حقيقة ما تردد من أن اسرائيل تقوم بتحسين الأحوال المعيشية فى الأرض المحتلة وأكد المفوض العام ومساعدوه، عدم حدوث أى تحسن، بل على العكس فإن أحوالهم تزداد سوءا . وطلب المفوض العام منى استمرار تأييد مصر للأونروا ، وقيامها بمساعدتها لدعمها، خاصة لدى الحكومة الأمريكية، لتواجه بعض مطالب أعضاء الكونجرس الأمريكى إيقاف الدعم للاجئين بتأثير اللوى الصهيونى.

وقد نشرت جريدة الأهرم تقريرا مطولا بعدها فى ١٩ / ٨ / ٨٤ عن لقاءتى بالمسئولين فى الأونروا ورأى بالنسبة لموضوعات حق العودة واللاجئين الفلسطينيين، تضمن أرائى بالنسبة لمخطط اسرائيل لنقل اللاجئين من مخيماتهم وكذلك السعى لترحيلهم من الضفة وغزة إلى أماكن متفرقة، لتدوير السكان وتفريق جزء من أهم ما تقوم عليه القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى ، وتأكيدي بضرورة حماية اللاجئين فى الأرض المحتلة وقيام الأمم المتحدة والمجتمع

الدولى بالدور الكامل لحيمايتهم ومنع الممارسات ضدهم، وتوضيحى بأن مصر من خلال مسئوليتها الدولية والقضية ، فانها تتحمل التزامها بدعم اللاجئين الفلسطينيين ، حتى يتحقق لهم حق العودة، المقرر دوليا، وتطالب اسرائيل بتنفيذ التزاماتها الدولية ، خاصة اتفاقياتها بحماية حقوق الانسان فى الاراضى المحتلة وإعادة لاجىء معسكر رفح لغزة المحتلة وفقا لاتفاقيات إبريل ١٩٨٢ .

وفى مقابلة عابرة فى حفل استقبال مع سفير اسرائيل بالقاهرة فى ٤/١٢/٨٤ بحضور السفير الأمريكى وسفراء غربيين، أشار إلى حديثى للأهرام موضحا أن اسرائيل على استعداد لايجاد حلول لكل هذه المشاكل، اذا اتضحت نوايا مصر، وأعلنت عن تطبيعها لعلاقاتها مع اسرائيل .

وقد أشرت بأن اتفاق عودة لاجىء معسكر كندا برفح المصرية لقطاع غزة المحتل ، وفقا لاتفاق ٢٥ إبريل ٨٢ ، والذي يعتبر مكملا للمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، سبق لى اثارته فى مقاومياتنا الرسمية مع الوفد الاسرائيلى، وآخرها فى نوفمبر ٨٣، واطارى للوفد بأن هذه الاتفاقية ملزمة لاسرائيل ، وأكدت وقتئذ على ضرورة بناء الثقة لنتمكن من الوصول للسلام العادل للصراع العربى الاسرائيلى، وأضفت أن الأمن ليس مقصورا على اسرائيل وحدها ، بل يجب أن يشمل الشعب الفلسطينى وجميع دول المنطقة ، وأنه اذا تحقق الأمن باعادة الأرض المحتلة لأصحابها ، وإقرار حقوق الشعب الفلسطينى فى العودة وإقامة الدولة ، فان اسرائيل ستجد جميع الضمانات لأمنها، على أن تقدم ضمانات مماثلة لجميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية وأكدت فى تقرير بشأن المقابلة السابقة، بأننى اثق بأن القادة الاسرائيليين المتطرفين لن يقبلوا تحقيق السلام، أو حق العودة للشعب الفلسطينى ، إلا فى ظل تفوق عربى استراتيجى، يلزمهم على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى سلميا .

اللجنة الدولية الخاصة بالممارسات الاسرائيلية ٨٤

وقد تلقيت كتابا من هذه اللجنة ، يستفسر رئيسها عن إمكانية تضمين القاهرة لجولة اللجنة فى الشرق الأوسط ، مثلما حدث عام ١٩٨٣ وذلك بغرض الاطلاع على أحوال اللاجئين الفلسطينيين فى الدول العربية وجمع المعلومات عن أوضاع حقوق الانسان فى الأرض المحتلة . . . وقد أعددت تقريرا لوزير الخارجية كمال حسن على أشير إلى أهمية زيارة هذه اللجنة ، كعامل ضغط على التطرف الاسرائيلى ، للتحرك للتسوية السياسية للصراع ، وأننى اقترح الموافقة على زيارتها لمصر فى ٢٣ مايو ١٩٨٤ للقيام بمهمتها ، اذ أنه رغم وعود الوفد الاسرائيلى فى نوفمبر ٨٣ ، للسيد كمال حسن على بانها ، موضوع إعادة لاجىء معسكر كندا ، وفقا للاتفاق المصرى الاسرائيلى فى ٢٥ إبريل ٨٢ ، إلا أنه لم يصل لنا أى رد ايجابى من جانب

اسرائيل ، الأمر الذى يؤكد مخالفتها لاتفاقياتها ، ويضع مصر فى موقف دقيق بالنسبة لموقفها الدولى والقومى العربى باعادة اللاجئين إلى أرضهم وأعدت كتابة مذكرة أخرى استعجالا لرد الوزير، وأشارت إلى الاعذار التى وصلت بعد كتابة التقرير الأول والتى تشير إلى أنه نظر لظروف الانتخابات الاسرائيلية ، فإن حكومتها الحالية تقترح تأجيل هذا الموضوع وعدم تنفيذ الاتفاق بعودة هؤلاء اللاجئين لقطاع غزة وفقا للاتفاق وقد رفضت الاعذار الاسرائيلية، مشيرة إلى أن اسرائيل تحاول التنصل من التزاماتها الدولية، وأنه لا يمكن لمصر أن تقبل هذه الأعذار التى تتعارض مع الاتفاق الصريح بشأن عودتهم، وأننى أرى أهمية حضور هذه اللجنة لمصر للتحرى عن الممارسات الاسرائيلية فى معسكر كندا برفح إلا أننى تلقيت من الوزير تأشيرة بتأجيل هذه الزيارة لبعد الانتخابات الاسرائيلية أى أن الانتخابات الاسرائيلية تحدد التزاماتنا .

المجلس الوطنى الفلسطينى السابع عشر نوفمبر ٨٤

ورغم صدور وثيقة تدعى وثيقة عدن فى ابريل ٨٤ ووثيقة الجزائر فى يوليو ٨٤ صدرت عن الفصائل الفلسطينية بموافقة فتح (عرفات) فى سبيل حل الخلافات الفلسطينية وتحقيق اجتماع المجلس الفلسطينى السابع عشر لعام ٨٤ والتى تتضمن " رفض المشاريع الامريكية والالتزام بقرارات بغداد الخاصة بمعاملة النظام المصرى ومحاصرة كامب ديفيد والتباعد عن هذا النظام طالما مازال مرتبطا بكامب ديفيد"، ورفضنا لما ورد بهذا الشأن، إلا أننا نادينا بضرورة عودة التضامن العربى لمصلحة الموقف العربى فى الصراع العربى الاسرائيلى وقبول اعتذارات قيادة عرفات بشأن هذه الوثائق التى بررتها بحجة عودة التضامن الفلسطينى. وعلى ذلك رحبت بحضور القادة المصريين المجلس الوطنى فى عمان بالاردن فى نوفمبر ٨٣ وبالمبادرات التى أعلنت فى المجلس ومنها مبادرة الملك حسين الارض مقابل السلام على أساس قرار ٢٤٢ يجرى التفاوض بشأنها فى مؤتمر دولى تشارك فيه المنظمة.

وقد استقبلت عددا كبيرا من القادة الفلسطينيين بالقاهرة بعد انتهاء المجلس الوطنى - وأشاروا جميعهم إلى أنهم يقبلون هذا التحرك الاردنى الفلسطينى بشرط مشاركة مصر بفاعلية فى الحوار المقبل بين الاردن والمنظمة، وأنه بدون مصر فلن يحدث أى تحرك سياسى حقيقى فعال بين الجانبين وإن مصر هى صمام الامان لهذا التحرك .

وقد أعرب سفير اسرائيل إليهاو ساسون أثناء حفل استقبال سفارة تايلاند بالقاهرة فى ٤ ديسمبر ٨٤ وبحضور السفير الأمريكى وعدد من سفراء غرب أوروبا بأنه لا يمكن لاسرائيل أن تقبل بمؤتمر دولى تحضره المنظمة وطالب بضرورة اجراء اتصالات مكثفة بين مصر واسرائيل لصالح السلام من أجل اعادة مباحثات الحكم الذاتى كمدخل للتسوية السياسية وقد اخطرت الحاضرين بوجهة نظرى من رفض التطرف الاسرائيلى لأى حل سياسى شامل متذرعا بحججه العديدة

المعروفة.

الهجرة اليهودية السوفيتية لاسرائيل

وقد تابعت موضوع حقوق الشعب الفلسطيني، خاصة حق العودة والذي يتعارض مع العمليات والاتصالات التي تجري سرا بين المسؤولين الاسرائيليين والسوفيت وبدعم أمريكي... وقد اخطرت اللجنة العليا لشئون فلسطين بأهمية المتابعة المستمرة لهذا الموقف والعمل على إيقاف ومنع هذه الهجرة اليهودية لاسرائيل، لما في ذلك من تعارض مع حق العودة، وزيادة للاستيطان اليهودي للأرض العربية، بما يؤدي إلى استمرار الصراع وقد اشترت إلى مقابلاتي لرئيس وأعضاء الوفد السوفيتي في مؤتمر جنيف الدولي سبتمبر ١٩٨٣، وإخطارنا لهم بضرورة اصدار المؤتمر لقرار بهذا الشأن، قد يساعد الحكومة السوفيتية على الوقوف في مواجهة الضغوط الاسرائيلية المؤيدة من الولايات المتحدة، وقد اتخذ المؤتمر قرارا يتضمن عدم تشجيع الهجرة إلى الأراضي العربية المحتلة إلى أن تضع اسرائيل حدا قاطعا لسياستها التوسعية... وكذلك الامتناع عن تزويد اسرائيل بأية مساعدة ذات طابع من شأنه أن يشجعها عسكريا واقتصاديا على الاستمرار في عدوانها واحتلالها للأراضي العربية وتجاهلها لالتزاماتها الدولية... وأن مساعدة إسرائيل بالرجال المهاجرين وبالأموال اللازمة لتوطينهم في أرض غيرهم تتعارض مع حقوق الانسان..."

وقد قابلت السفير السوفيتي وسفراء دول أوروبا الشرقية لحث بلادهم على الالتزام بهذه القرارات الدولية، والذين شاركوا في صياغتها بفاعلية، بالإضافة للالتزام بالقرارات الأخرى كقرار ١٩٤ لسنة ٤٨ بالعودة والتعويض، وعلى سبيل المثال قابلت السفير السوفيتي في ١٩ ديسمبر ٨٤ (حاليا نائب لوزير الخارجية) واستفسرت عما يتردد عن طلب اسرائيل ثمننا لحضورها المؤتمر الدولي وذلك بالسماح بهجرة اليهود السوفيت مباشرة لاسرائيل، اشار السفير بأن سياسة بلاده واضحة تجاه صداقاتها بالدول العربية، وأنها تعمل على انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية وإدانة الاعتداءات الاسرائيلية وأنها لن تتحرك في هذا الاتجاه إلا في حالة التزام اسرائيل بالانسحاب وقرار حقوق الشعب الفلسطيني... وبعدئذ اخطرت اللجنة العليا بأنني أرى أن هناك اتفاقا قد تم بين السوفيت واسرائيل بالسماح بالهجرة وعلينا متابعته ومحاولة افشاله...

مصر والصراع العربي الاسرائيلي ١٩٨٥

واستمر قيامي بدوري مع زملائي أعضاء اللجنة العليا لشئون فلسطين، لتحقيق التقارب العربي والقضاء على الخلافات والتدهور في الموقف العربي من واقع مسئوليات مصر الوطنية والقومية، وذلك بهدف الوصول للتفوق الاستراتيجي في التوازن في الصراع العربي الاسرائيلي.

وقد أوضحت موقف مصر من الصراع فى كل لقاءاتى خاصة فى لقاءاتى باكاديمية ناصر العليا العسكرية فى ٢٦ فبراير ٨٥، ولجان الشئون العربية والشئون الخارجية والامن القومى فى مجلس الشعب المصرى فى أول يوليو ٨٥، والتي تعبر عن موقفى بالنسبة لهذا الصراع والذي أوضحت فى جميع الاجتماعات والندوات والتصريحات خلال لقاءاتى بجميع القيادات المصرية الرسمية والشعبية.

وأكدت الترحيب باللقاءات العربية، التى تهدف لعودة التضامن، وأهمية استمرار الاتصالات الشعبية والرسمية مع القيادات العربية، مع الترحيب بالمشاركة فى مؤتمرات القمة العربية فى حالة توجيه الدعوة لمصر، وأوضحت ضرورة استمرار تحركنا لانهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى المحتلة، واستمرار إدانة الانتهاكات والممارسات الاسرائيلية وتأييد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، وان هذا الموقف أدى إلى تأثيرات إيجابية وفعالة، بالنسبة لدور مصر القيادى فى المنطقة... وأشارت إلى أن الموقف الرسمى من معاهدة ٧٩، لا يحول دون التحرك الدبلوماسى المصرى الرسمى والشعبى تجاه الأمة العربية، والشعب الفلسطينى، مع محاولة استقطاب عناصر السلام اليهودية لصف قضايانا،... وأكدت على ضرورة حشد القوى العربية، فى اتجاه السلام الشامل والعدل، بعيدا عن المزايدات والشعارات، فى ظل أنظمة ديمقراطية... وأوضحت ضرورة مساندة اللجنة العليا لشئون فلسطين، لتحقيق أهم مبادرات السلام وهى مبادرة جنيف ٨٣.. وقد لمست التجاوب الكامل والتام لكل الاتجاهات، فى تأييد هذا الخط المصرى العربى، للوصول للسلام الشامل للصراع العربى الاسرائيلى.

قضية طابا

واجتمعت مع عصمت عبد المجيد وزير الخارجية، ومجموعة من الدبلوماسيين القانونيين وهم د/ نبيل العربى ود أحمد ماهر السيد لمناقشة موضوع طابا عدة اجتماعات فى أواخر ٨٤ وأوائل ٨٥. وقد أكدت خلال هذه الاجتماعات، استمرار المخالفات الاسرائيلية لمعاهدة ٧٩، ولاتفاقية ٢٥ ابريل ٨٢، ومنها الاعتداء على لبنان ٨٢ واستمرار الممارسات الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة..

وأشرت أن رفض اسرائيل الإنسحاب من منطقة طابا، واستكمالها لمنشآت الفندق السياحى فى طابا، وعدم إدخال القوات المتعددة الجنسية لطابا.. رغم أسانيد مصر السياسية والقانونية والجغرافية والتاريخية يتعارض مع معاهدة ٧٩، الأمر الذى يدفعنا إلى تهديدها بإمكانية تجميد هذه المعاهدة كليا أو جزئيا وفقا لإتفاقية فيينا للمعاهدات، وأوضحت بأن الأمر يقتضى دراسة قانونية وسياسية، خاصة اذا كان من مصلحة مصر المطالبة بالتحكيم الدولى، أو اتخاذ إجراء آخر، وتمت الموافقة على ذلك .

وفي اجتماع آخر فى يناير ٨٥ مع نفس المجموعة السابقة، واثراً إعدادنا لدراسات قانونية وسياسية مختلفة، بشأن تقدير الموقف المصرى من موضوع إسترداد طابا، أوضحت وجهة نظرى السابقة، وطالبت بضرورة إخطار الولايات المتحدة- رداً على مطالباتها العديدة بتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية. إن هذا التجميد للعلاقات السياسية والاقتصادية مع اسرائيل راجع إلى مخالفتها لمعاهدة ٧٩ وممارساتها العديدة، واستمرار إحتلالها لجنوب لبنان، ورفض قاداتها إيجاد حل سياسى للصراع العربى الاسرائيلى، وأن اتخاذ مصر لتجميد العلاقات مع اسرائيل، لايتعارض مع حقها القانونى فى طلبها التحكيم بالنسبة لطابا وفقاً لاتفاق ٢٥ ابريل ٨٣.

وقد اشار الرئيس مبارك بأن طابا قضية حيوية للشعب المصرى، وأن التوصل إلى حل حاسم بالنسبة لها، هو أحد الشروط الضرورية التى تضعها مصر لتحسين العلاقات مع اسرائيل وعقد قمة مع رئيس وزرائها بيريز

وخلال هذه الفترة، أجريت اتصالات بعدد من القادة العرب، ومن رجال القانون العرب والأجانب، بشأن تأكيد حق مصر فى استرداد طابا، كما أعددت تقريراً عن موقف الحكومة الاسرائيلية من هذا الموضوع بعد تصريح بيريز فى مارس ٨٥ "باستعداد حكومته لمفاوضات شاملة مع مصر لمناقشة المواضيع المختلف عليها بما فى ذلك طلب القاهرة، إحالة الخلاف بشأن طابا للتحكيم الدولى"، أوضحت أهمية ربط المفاوضات بين مصر واسرائيل لإيجاد حلول للموضوعات الشائنية ومنها التحكيم الدولى لطابا وإعادة دير السلطان وعودة لاجى، معسكر كندا وغيرها، وذلك بالموضوعات القومية بإيجاد حلول موضوعية لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم للصراع العربى الاسرائيلى وفقاً لمبدأ حق الشعب الفلسطينى والعربى فى إسترداد أرضه وإقرار حقوقه الوطنية المشروعة ومنها العودة والدولة.

كما عرضت تقريراً عن رأى بعض رجال القانون المصريين، ومنهم الدكتور عز الدين فوده استاذ القانون الدولى بالجامعات المصرية واحد كبار المختصين الدوليين بموضوع التحكيم الدولى بعد مقابلتى له بمكتبى يوم ١٦ ابريل ٨٥، حيث أشار بأنه لا تحكيم على سيادة أرض مصرية، وعندما أخطرته بأن م ٧ من معاهدة ٧٩ فيما يتعلق بحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير المعاهدة عن طريق التفاوض وان لم يتسير ذلك فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم"، فإشار فوده بأن هذه المادة تتعلق بتطبيق وتفسير المعاهدة، ولا يدخل فى ذلك تحديد الحدود، وأشار إلى أسباب عدم موافقته على التحكيم، لاحتمالات اطالة مدته أو التأثير على المحكمين أو بامكانية تطبيق مبدأ العدالة على النزاع بما يعطى لاسرائيل الحق فى استقطاع جزء صغير على خليج العقبة (طابا) لسد احتياجاتها العادلة فى المنطقة... ويرى استمرار المطالبة السياسية بحق مصر وذلك سيؤدى إلى دعم التحرك السياسى المصرى فى اتجاهاته المختلفة فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد أشارت الإدارة القانونية بالخارجية فى مذكرة للدكتور نبيل العربى الى رأى د. فوده، وأوضحت أن تسوية أى نزاع بين مصر واسرائيل يتم وفقا للمادة ٧ من المعاهدة، ولا يستثنى من ذلك نقاط الحدود بما فيها طابا، لأن تحديد هذه النقاط يدخل فى إطار تطبيق المعاهدة، وألدت ضرورة التمسك بالتحكيم. وقد أكدت فى مذكرة فى آخر ابريل ١٩٨٥، وبعد مناقشتى ثانية د. فوده - واخطاره بوجهة نظر الخارجية والموقف فى المنطقة- وعدد من رجال القانون الدولى، أهمية سرعة تحقيق استرداد أرض طابا المصرية، وذلك عن طريق التحكيم الدولى، وأشارت إلى بعض الآراء بعرض الموضوع على محكمة العدل الدولية، والى أن ذلك يشترط موافقة اسرائيل بقبول الاختصاص الإلزامى للمحكمة، وأن اسرائيل عندما قبلت هذا الاختصاص فى اكتوبر ١٩٥٦، أرفقت تحفظا برفضها عرض أى منازعات على المحكمة، إذا تعلق بموضوعات الشرق الأوسط أو بمنازعات ناشئة عن معاهدة وردت فيها وسائل أخرى لتسويتها، وأكدت بأن اسرائيل سترفض ذلك وأوضحت عند تحديد مشاركة التحكيم، أن يأخذ فى الاعتبار المحاذير التى أبدتها العناصر المصرية القومية من التدقيق فى اختيار المحكم الرئيسى، وتحديد مدة التحكيم وإبعاد فكرة العدالة...

مبادرة لشئون فلسطين بالخارجية المصرية يناير ٨٥

وقد أكدت بعد التطورات التى حدثت فى أواخر عام ٨٤، خاصة قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى بعمان بصعوبة التحرك مع المسئولين الاسرائيليين بشأن التحرك مع قيادة المنظمة للوصول لحل سلمى لانهاء الصراع العربى الاسرائيلى، كما لمست تطورا محسوسا فى رأى العام الاسرائيلى بعيدا عن التحرك مع قيادة المنظمة لظروف عديدة خاصة بالنسبة لقرار المجلس الوطنى الفلسطينى فى نوفمبر ٨٤ باستمرار الكفاح المسلح، وقد عبر السفير الاسرائيلى بالقاهرة عنها وكذلك معظم الصحافة الاسرائيلية... وأخطرت اللجنة العليا لشئون فلسطين بهذا التحول والذى لا يمكن أن يوقف مجهوداتنا لتنفيذ الخطة الطموحة للجنة للوصول لحل لهذا الصراع، وبعد مناقشات طويلة، أكدنا أهمية تحرك المنظمة مع الاردن مرحليا وبموافقة عربية وفلسطينية، لتحقيق مانصبو إليه من سلام شامل ودائم فى المنطقة، خاصة بعد أن أعلن الأردن عودة العلاقات الدبلوماسية مع مصر فى ٢٥ سبتمبر ١٩٨٤.. وقد كنت يوم ذلك الاعلان، فى حفل عشاء مع الأخ حكمت المصرى، أحد قادة الشعب الفلسطينى البارزين، وقد أشار المصرى بأنه يتمنى أن أكون سفيراً لمصر فى الأردن، إذ أن ذلك سيساعد على تطوير التحرك ودعم شعب الأرض المحتلة... وتصادف أن كرر هذا الحديث فى اليوم التالى السفير أسامة الباز والسفير مصطفى الفقى عند مقابلتى لهما، إلا أنهما أشارا بأن موضوع رفض تعيينى فى السودان، قد يكون له أثاره السلبية بالنسبة لتعيينى فى الأردن، وقد أخطرتهما بأننى قمت وسأقوم بأى عمل، وفى أى مكان لصالح الأمة العربية فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى، وأنتى أرحب باستمرار عملى بالخارجية بالقاهرة

رئيسا للجنة العليا لشئون فلسطين وإدارة فلسطين ، إذا كان هناك مرشح آخر لمنصب السفير بالأردن... وقد تم بالفعل تعيين أحد الزملاء في هذا المنصب.

وأعددت اللجنة العليا مشروعا محددا لأفكار تتعلق بالتحرك السياسى ، لاقرار السلام الشامل والعادل فى المنطقة، ولايجاد حل سياسى للصراع العربى الاسرائيلى، مستوحيا أفكاره من تصورات اللجنة السابقة ومن قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبادرة البندقيده عام ٨٠ والمشروع المصرى الفرنسى وفاس وريجان وبرجينييف عام ٨٢ وقرارات المؤتمر الدولى بجنييف سبتمبر ٨٣ وأشارت بأننى أعلم بأن هذا المشروع يتضمن بعض التنازلات ، إلا أنها ضرورية فى حالة موافقة الجانب الاسرائيلى على التفاوض على أساسها ..

وبعد مناقشة هذا المشروع فى اجتماع ٥ يناير ١٩٨٥ قررت اللجنة العليا ، الموافقة عليه، على أن يعرض بعد موافقة وزير الخارجية، على الجانبين الفلسطينى والأردنى، على أساس أنه تصور لتحرك مشترك فلسطينى أردنى، مستوحى من المبادرات السابقة، والتي وافقت عليها الدول العربية والمنظمة وينص هذا المشروع على ماأتى:

- إنسحاب اسرائيل من جميع الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ على كافة الجبهات بما فى ذلك الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، على مراحل محددة ، وفقا لما يتحقق من سلام حقيقى، وأكدت أن الضفة تشمل القدس العربية.

(وذلك رغم موقفى الشخصى المحدد والمعلن دائما بضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى العربية منذ ١٩٤٧ كحد أدنى وفقا لقرار التقسيم)

إنهاء جميع دعاوى الحرب، واحترام سيادة كل دولة فى المنطقة، ووحدة أراضيها وحقوقها فى العيش فى سلام داخل حدود آمنه معترف بها مع التأكيد أن عبارة كل دولة تشمل الدولة الفلسطينية التى قررتها الجمعية العامة بقرارها ١٨١ لسنة ٤٧ والذى انشأ فى نفس القرار اسرائيل.

الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ، ومتطلباته العادلة وتحقيق تسوية عادلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين ، مع التأكيد بأن الحقوق المشروعة منها الدولة الفلسطينية المستقلة وتمثيل الشعب الفلسطينى والمنظمة فى أية مفاوضات وتحديد فترة انتقالية مؤقتة - سنة مثلا- يتمتع السكان فى الضفة والقطاع بالحكم الذاتى الكامل ،تجرى بعدها انتخابات حرة بحضور مراقبين دوليين لاقرار هذه الحقوق الوطنية.

الاتفاق على ضمانات أمن محددة، كمناطق منزوعة السلاح أو محددة التسليح ومحطات إنذار وتواجد قوات دولية.

إعلان إسرائيل فوراً تجميد المستوطنات مع الاتفاق على مستقبل المستوطنات بعد ٦٧
خلال المفاوضات المقبلة.

البدء في مفاوضات على أساس قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ مع حق تقرير المصير للشعب
الفلسطيني بين الاطراف المعنية بما فيها المنظمة تحت اشراف مناسب لانتهاء حالة الحرب واقامة
سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة...

رأى بعض القادة العرب في مبادرة شتون فلسطين

وقد ناقشت مع عدد من القادة العرب، خاصة الاردنيين والفلسطينيين هذه التصورات ،
على أنها بداية لتحرك أردني فلسطيني مشترك، أو عربي مشترك، لايجاد حل عادل وشامل
للصراع العربي الاسرائيلي. وفي مقابلتى "لأبى جهاد" خليل الوزير في ١٩/١/٨٥ بالقاهرة،
عرضت عليه هذه الأفكار ، فأشار بأنه رغم توازن هذه الورقة، وتضمنها معظم مطالب الشعب
الفلسطيني، إلا أنه يوضح أن المجلس الوطني الاخير في نوفمبر ٨٤ رفض قرار ٢٤٢، ولذلك
تجرى المنظمة اتصالات مع الأردن بشأن هذا القرار بناء على قرارات المجلس، ويرى أنه لوجود
تخوفات من كلا الجانبين ، فإن أبا جهاد يرى ألا تدفع مصر المنظمة في التعجيل في الاتفاق مع
الأردن، حيث سيؤدي ذلك لنتائج مدمرة، داخليا وخارجيا ، ولذلك يرى أن على المنظمة أن تتقدم
بأقصى مطالبها - كما تفعل اسرائيل - ومن خلال التفاوض والمناقشة ، يمكن الوصول لمطالب
أقل تشددا ، تستند إلى قرار ٢٤٢ وفاس وريجان ، وذكرني بيان جرويمكو فانس ، أول اكتوبر ٧٧،
والذي تراجعت عنه الولايات المتحدة بعدها بثلاثة أيام، فأخطرت أن المنظمة أعطت الفرصة وقتل
لاسرائيل لرفض البيان بعد تردد المنظمة في الاعلان بوضوح عن قبوله، مما سمح لاسرائيل بفرصة
الضغط على أمريكا للتراجع عنه، وأخطرت بأهمية اتخاذ قيادة المنظمة لقرارات واضحة ودون
تفريط لنصل سوريا لنتائج ايجابية لتسوية الصراع. وقد أخطرت اللجنة المصرية العليا لشئون
فلسطين بمقابلتى لأبى جهاد ورأيه في التحرك السياسى، وأنه كان واضحا وصريحا، ولم يحاول
كغيره أن يخطرنا بغير ما يصرح به وكان ذلك محل ترحيب منى. وحضر بعدئذ لمكتبى ممثل
المنظمة في ٣١/١/٨٥ وطلب منى مساعدة المنظمة في الحوار مع الأردن، وطلب تحديد مواعيد
لبعض القيادات الفلسطينية مع المسؤولين بالقاهرة وقد حضروا للقاهرة ومنهم أبو مازن وأبو الهول
في ٣/٢/٨٥، وقد عرضت عليهم المشروع الخاص بافكارنا للتحرك السياسى وقد رحبوا به
وايدوه.

رأى أمريكا بشأن المبادرة

- وأثناء مقابلتى للسفير الأمريكى فرنك وزنر في ١٨/١/٨٥، ومناقشته بشأن مضمون
الأفكار المتعلقة بالتحرك السياسى لاقرار السلام ، وايجاد سلام شامل وعادل للصراع العربى

الاسرائيلي، ، أشار لما يلي :-

- أن تصرفات عرفات تدعو لعدم الثقة في امكانية تحركه السياسى الجاد فى الرحلة القادمة أو خلال الاتفاق مع الأردن .

- إمكانية قيام مصر، بالتوسيط بين الأردن والمنظمة لبدء التحرك السياسى، وأن أمريكا ستتحرك بالتالى لو وافقت المنظمة على قرار ٢٤٢ .

- أهمية مساعدة مصر لبييرز للتحرك للتسوية السياسية، وأن أمريكا توافق على المؤتمر الدولى اذا وافقت اسرائيل عليه وقد أخطرت السفير الأمريكى بما يلى :

- لا يمكن للمنظمة، قبول قرار ٢٤٢، بغير الاعتراف بحق تقرير المصير، ويساعد على ذلك الاعتراف الأمريكى بالمنظمة .

- أن القادة الاسرائيليين الحاليين لا يقبلون الحلول السلمية للصراع والدليل رفضهم مبادرة ريجان يوم إعلانها .

- صعوبة ربط الحل السياسى بمساعدة مصر لبييرز، الذى يسوف فى قبوله المؤتمر الدولى الذى سبق موافقته عليه قبل توليه الوزارة .

- أن إسرائيل ترمى لمعارضتها للمؤتمر الدولى، إلى استمرار احتلالها وإدخال اليأس على أهل الأرض المحتلة وهذا لن يتحقق، وأن القادة الاسرائيليين سيوافقون بعدئذ على هذا المؤتمر دوليا أو اقليميا ، مقابل تنفيذ مطالبهم من أمريكا والغرب والسوفيت بهجرة اليهود ومقابل مساعدات اقتصادية ضخمة لاسرائيل (وهذا ما يحدث حاليا)

الاتفاق الأردنى الفلسطينى- عمان الأردن ١١ فبراير ٨٥

وتابعت المحادثات بين الأردن والمنظمة، والتي أعقبها التوقيع على الاتفاق فى ١١ فبراير ٨٥، على أساس الأرض مقابل السلام، كما ورد فى قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى فى إطار كونفدرالى بين دولتى الأردن وفلسطين، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والقضية من جميع جوانبها واجراء مفاوضات سلام فى مؤتمر تحضره الدول الخمس دائمة العضوية وأطراف النزاع بما فيها المنظمة ضمن وفد مشترك

رأى الخارجية المصرية فى الاتفاق الاردنى الفلسطينى

واجتمعت فى اليوم التالى بوزارة الخارجية مع الوزير ومجموعة عمل محددة حيث ناقشنا الاتفاق، وطلب منى تقديم تقرير لتقديمه للقيادة السياسية عن الاتفاق ودور مصر بشأنه وتأثيره

على الصراع العربى الاسرائيلى واشرت فى التقرير المقدم منى فى ١٣ فبراير ٨٥ إلى آرائى وتضمنت :

- أهمية استمرار التحرك المصرى فلسطينيا وعربيا ودوليا ، لايجاد سلام شامل يتخطى اتفاقيات كامب ديفيد والتي ترفضها قيادات عربية وفلسطينية .

- أهمية مرونة صياغة المشروع ، ليتمشى مع القرارات الدولية وقرارات القمة العربية والمجالس الوطنية وعدم تعارضه مع ريجان .

- إتضاح دور مصر فى العمل للحل السياسى الشامل وتأثيره على معظم الدول العربية خاصة الخليجية وتمهيدا لعودة العلاقات المصرية .

- حيوية العمل المصرى للسلام ، بما يشجع أمريكا ودول الغرب على تأييد هذا العمل ، بعد أن كانت بعض قياداته تدعو لتحجيمه .

- توازن الاتفاق باشتراك أمريكا والسوفيت والدول الدائمة والمعنية فى الحل السياسى يؤكد الحياد فى الصراع العالمى .

- أهمية مساعدة مصر فى بدء الحوار بين أمريكا والمنظمة ومحاولة حصول الرئيس مبارك على وعد بذلك وتجميد المستوطنات وانها ، الاحتلال اثناء زيارته المقبلة لأمريكا .

مقترحات الرئيس مبارك ٢٥ فبراير ٨٥

- وقد طرح الرئيس مبارك مقترحات فى ٢٥ فبراير ٨٥ بدعوة الرئيس ريجان لاجراء حوار بين الجانب الأمريكى وفد أردنى فلسطينى ، على أن يشترك بعدئذ فى المفاوضات ، وفد اسرائيلى ، من جهة وفد أردنى فلسطينى مشترك من جهة أخرى . وقد أكدت أهمية هذه المقترحات لتدعيم العمل الأردنى الفلسطينى للوصول لعملية التفاوض ، وأن من حق مصر إعلان اجتهاداتها لصالح القضية الفلسطينية ، مما يؤكد اهتمامها بدور فعال ومؤيد لتحقيق حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره .

- وقد تلقت قرار اللجنة التنفيذية للمنظمة فى ١٨ فبراير ٨٥ برأيها بشأن الاتفاق ويشير إلى أن هذا التحرك لانها ، الاحتلال الصهيونى وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، مع رفض اللجنة المشاريع الاستسلامية كالحكم الذاتى واتفاقيات كامب ديفيد ومبادرة ريجان وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ...

كما تلقت تعليقات من بعض القادة الفلسطينيين ، ومنهم أبو اياد فى ٢٧ فبراير ٨٥

برفض مقترحات الرئيس مبارك، ويشير إلى أنها تدل على تنسيق مصرى أمريكى أردنى اسرائيلى مشترك، على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى . .

إلا أننى تلقيت بعد ذلك تعليقات من قادة حركة فتح والمستقلين وقيادات الأرض المحتلة ترحب بالاتفاق ويتصريحات الرئيس مبارك .

وقد أعربت عن آرائى فى عدد من الصحافة العربية، وعلى سبيل المثال نشرت جريدة الدستور الأردنية، فى ١١ مايو ١٩٨٥ بعض آرائى والتى أعلنتها فى الندوات العامة وتضمن المقال أن كل مانرجوه هو اتفاق الشعب الفلسطينى ، لتحقيق الحل الشامل للقضية الفلسطينية بما يحقق أهداف الشعب الفلسطينى، فى تقرير مصيره، وإقامة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين . . .

وأننى لا أتصور قيام أحد القادة الفلسطينيين سواء فى الداخل أو الخارج بتمثيل هذا الشعب، فى حوار أو مفاوضات أو اتفاقيات مقبلة، إلا بناء على تكليف من منظمة التحرير الفلسطينية . . .

وعلى هذا الأساس أعلن بعض القادة الفلسطينيين، فى الأراضى المحتلة استعدادهم لإجراءات إتصالات مع الأطراف الأخرى (اسرائيل والولايات المتحدة) لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بشرط موافقة المنظمة على قيامهم بهذا الدور
مؤتمر القمة العربى الطارىء الرباط ٩ أغسطس ٨٥ .

وتابعت قرارات مؤتمر القمة العربى الطارىء فى الرباط فى ٩ أغسطس ١٩٨٥ والذى لم يتخذ موقفا محددا، رافضا أو مؤيدا للاتفاق الاردنى الفلسطينى إذ أشار " عن تقدير القادة العرب للشروح الوافية التى تقدم بها الملك حسين والسيد ياسر عرفات حول الاتفاق وانسجامه مع قرارات فاس . . . " وتذكرت قرار قمة بغداد ٧٨ وأشارت بضرورة صدور قرار قمة عربى بشأن حل القضية الفلسطينية والصراع، وها هى المنظمة ممثل الشعب الفلسطينى تطالب القمة بتأييد الاتفاق والرد " التقدير للشروح الوافية " دون أى قرار قمة بشأن الاتفاق.

وأعرب القادة الاسرائيليون عن رأيهم فى الاتفاق فأعلن شيمون بيريز فى ١٧ فبراير ٨٥ رفضه لاشتراك ممثلين عن المنظمة فى الوفد الأردنى الفلسطينى، اذ يعتبر أن المنظمة تمارس الارهاب وقام بتجديد دعوته للملك حسين للدخول مع اسرائيل فى مفاوضات دون شروط مسبقة وفقا لكامب ديفيد، ورفض اسحاق رابين المبادرة ، لتحديثها عن مؤتمر دولى دون ذكر لقرار ٢٤٢ .

أما شامير فانه اتهم الملك حسين بعدم الرغبة فى السلام مع اسرائيل، بمطالبته التفاوض

مع المنظمة، وإقامة دولة فلسطينية، وعقد مؤتمر دولي بدلا من المفاوضات المباشرة. وصرح موسى آرينز، بأن أى تقارب مع الملك حسين وعرفات، تطور سلبي، وأنه يرفض مبدأ الأرض مقابل السلام، الذى وعاه اليه حسين، وأن بلاده على استعداد للتفاوض معه دون شروط مسبقة، وأشار المتحدث باسم مجلس الوزراء الاسرائيلى، بأن اسرائيل ستقبل مخلصه مسيرة السلام طبقا لاتفاقيات كامب ديفيد، وتدعو الملك حسين للمفاوضات دون شروط مسبقة والتزامها ببحث أى اقتراح بجدية وقد أعددت تقريرا تضمن تعليقي على رأى القادة الاسرائيليين، وهو أنهم يحاولون ابراز طلبهم استرجاع كامب ديفيد، رغم رفض تنفيذهم لها، وأنهم يرمون إلى ضرب التحرك الفلسطينى الاردنى المشترك، وإبعاد مصر ثانية عن الأمة العربية، على أساس أن أحياء فكرة كامب ديفيد هو عودة مرة ثانية للفرقة فى الصف العربى، وحذرت من التحرك فى اتجاه هذا الفخ الاسرائيلى، وأشارت أن التصريحات الاسرائيلية، توضح رفض القادة الاسرائيليين، للتحرك للسلام الشامل الذى يؤدى لانتهاء الصراع العربى الاسرائيلى .

الموقف الأمريكى من الاتفاق

وقد قدمت تقريرى عن الموقف الأمريكى من الاتفاق ، خاصة بمناسبة زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة فى مارس ١٩٨٥، وأشارت لأهمية قيام مصر بجهد مكثف ، لتقوم أمريكا بحث اسرائيل على إتخاذ مواقف ايجابية ، لبدء المفاوضات بمشاركة فلسطينية، خاصة بعد التطور الايجابى فى موقف المنظمة، بالالتزام ضمنا بمبادئ قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ - وان كانت لم تعترف صراحة بهما - بشرط الموافقة على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره - بالاضافة لقبولها الصيغة المرنة للتمثيل الفلسطينى فى المفاوضات وأوضحت ضرورة بدء الولايات المتحدة اتصالاتها بالمنظمة، وإجراء حوار معها يرمى للاعتراف بها، إذ أن البديل هو سيطرة التطرف على المنطقة، ومخاطرة على استقرارها ، مما يهدد بالانفجار والحاق الخطر بمصالح كل دول المنطقة.

وقد أشار الرئيس مبارك أثناء الزيارة ، إلى أهمية اجراء حوار بين الولايات المتحدة ووفد مشترك أردنى فلسطينى، باعتباره خطوة هامة لتحقيق السلام، وأن أمريكا هى الدولة العظمى الوحيدة، التى لم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد أعلن شولتز وزير الخارجية الأمريكية فى ١٥ مارس ١٩٨٥ عقب أنتهاء زيارة الرئيس مبارك، «بأنه حدثت تطورات إيجابية للتسوية السياسية ومنها مشاركة حسين لوفد فلسطينى للتفاوض مباشرة مع اسرائيل ، وأن أمريكا وضعت شروطا محددة بشأن المنظمة وهى الاعتراف بقرار ٢٤٢ والذى يعنى الأرض مقابل السلام، والاعتراف بوجود اسرائيل وحققها فى البقاء ، حتى يمكن عند بداية المفاوضات استبعاد فكرة رفض طرف للطرف الآخر ، وأشار شولتز أن اقتراح مبارك، هو أحد المقترحات لتحريك عملية السلام، وسنقرر موقفنا بعد زيارة ميرفى للمنطقة، وأن السلام ضرورى وحيوى ليس لدول المنطقة فحسب، بل للولايات المتحدة ولغيرها من الدول . . .»

- وفى مقابلة مع السفير روبرت بليثرو نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكى (وسـ امريكا الحالـ بالقاهرة) فى ٣١ مارس ١٩٨٥ بالقاهرة بحضور عدد من القيادات السـ والعسكرية المصرية، وعدد من كبار المسئولين الامريكـ، تساءلت عن رأى الولايات المتـ فى الاتفاق، فأشار السفير الامريكـ بعدم ثقتهم، فى قيادات عرفات وأن الاحداث الأخيرة أثـ ذلك، بتراجع بعض من هؤلاء القادة عن الاتفاق ورفضهم صراحة للقرار ٢٤٢، واستند فى ذلك لـ اللجنة التنفيذية للمنظمة واللجنة المركزية لحركة فتح. وقد أوضحت أن قبول المنظمة لقرار الأمم المتحدة ومجلس الأمن تعنى نصارو وحا قبولها لقرارى ٢٤٢ و ٣٣٨، وبشرط حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.

وأكدت بأن القادة الفلسطينيين ، لا يمكنهم تقديم المزيد من التنازلات لأنها تعنى تد المنظمة وقيادتها، وهذا الأمر ليس فى صالح السلام، وقد أجاب السفير الأمريكى، بأن صـ الاتفاق تعنى قرارات الأمم المتحدة جميعها وأنهم لا يوافقون على بعض قرارات الجمعية العـ والتي صوتوا ضدها ، وقد تساءلت وماذا عن قرار الجمعية العامة ١٨١ لسنة ٤٧ والذي سار الولايات المتحدة فى الموافقة عليه فهل يعنى ذلك قبولها لهذا القرار فيما يتعلق بإقامة الد الفلسطينىة ؟ ، ولم يعلق السفير على هذا التساؤل، وأشار السفير لرفضهم الحوار مع المنظـ وقد تساءلت كذلك وماذا عن حوارهم معها أثناء أزمة الرهائن بايران ولبنان وبيروت ؟ . وتساءلت أليس فى ذلك تراجع فى الموقف الأمريكى ؟ وأضاف السفير الأمريكى، أن بلاده تـ بتدعيم العلاقات المصرية الاسرائيلية فى المقام الأول ومساندة بيريز، وأكد السفير بأن رأى يلا رفض مشاركة أية عناصر من المنظمة ضمن وقد التفاوض، ورفض اقامة دولة فلسطينية مستـ وضرورة المفاوضات المباشرة وأنها تدعو لتسوية شاملة للصراع العربى الاسرائيلى ضمن الشر الامريكى المعروفة .

وتابعت خلال هذه الفترة زيارات المسئولين العرب للولايات المتحدة وتصريحاتهم .

زيارات وزير الخارجية الامريكى ومساعدته للمنطقة

كما تابعت زيارات ميرفى وشولتز للقاهرة والمنطقة، وقد علمت من شولتز فى مايو برفض الاسرائيليين إشترك أى أعضاء بارزين أو غير بارزين من منظمة التحرير الفلسطينية، وفد التفاوض الاردنى الفلسطينى، وقد علمت بموافقة الولايات المتحدة على هذا الشر الاسرائيلى، فى حين أن مصر كانت ترى أهمية مشاركة بعض الفلسطينيين من أعضاء المنظما أجهزتها السياسية، وقد أعلنت عدة أحاديث فى الصحافة العربية ، ومنها الدستور ١١ مايو تضمنت "أهمية قيام حوار بين الولايات المتحدة والمنظمة، يؤدى لاعتراف أمريكا بالمنظـ كممثل شرعى للشعب الفلسطينى، وبحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته... و

للمبادئ التي يتبناها الشعب الأمريكي وأنا نشجع على إجراء اتصالات تمهيدية لهذا التحرك الأمريكي... وأتمنى نجاح الجهود الأمريكية، وأن تحرك الدبلوماسية الأمريكية في هذا التوقيت - بعد أن كانت تستبعد التحرك للسلام في الشرق الأوسط يعتبر تحركا ايجابيا، نتمنى أن يؤدي إلى تفهم أمريكا للمواقف العربية العادلة... وأتمنى أن تتخذ أمريكا موقفا محايدا بالنسبة لمشاكل الشرق الأوسط حتى نصل للسلام الشامل والعدل في المنطقة وانهاء الصراع العربي الاسرائيلي..."

وتابعت الاتصالات العديدة، بشأن اللقاء الأمريكي مع الوفد الاردني الفلسطيني، وتعلن بعدئذ المنظمة قبولها الصريح لقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ مع حق تقرير المصير، إلا أنه لضغوط اسرائيلية وأمريكية داخلية، أخطرت الادارة الأمريكية الاردن في ٧ سبتمبر ١٩٨٥ بعدم امكانية اجراء اللقاء المتفق عليه مما أدى لاستياء كبير من الموقف الأمريكي

وقد أعددت تقريرا بهذا الشأن تضمن أن الولايات المتحدة لن تتحرك جديا لاقرار السلام الشامل إلا اذا واجهت أحد الوضعين الآتيين :

أ- تغيير ميزان القوى في المنطقة لغير صالح اسرائيل، ويتحقق ذلك باتخاذ الأمة العربية موقفا مواحدا من الصراع .

ب - تهديد الامن الاسرائيلي والامن الأمريكي للخطر وهذا ما لم يحدث حتى الان ، إلا أنني أكدت أن الوقت في غير صالح اسرائيل

الموقف السوفيتي من الاتفاق الاردني الفلسطيني ٨٥

وتجدر الإشارة إلى الموقف السوفيتي المعارض لاتفاق عمان ٨٥ لأسباب عديدة، تتضح من مقابلتى مع "بريماكوف" المفكر السوفيتي المعروف ومع السفير السوفيتي بالقاهرة في ١٧ ابريل ٨٥ وقد أشار بريماكوف لخلأفى معه في مؤتمر جنيف ١٩٨٣ بشأن قرارات المؤتمر بشأن الصراع العربي الاسرائيلي وعقد المؤتمر الدولي للسلام، وقد اخطرت به بأن الاتفاق الاردني الفلسطيني يمهد لهذا المؤتمر لصالح القضية وأبدت تساؤلى عن الأسباب الحقيقية لرفضه من السوفيت ؟ فأشار بأن التحركات الاخيرة في المنطقة، تؤكد محاولة قيام الولايات المتحدة بمفردها بدور رئيسى للتسوية خارج إطار المؤتمر الدولي، وإن مقترحاتهم مع فرنسا بعقد مؤتمر تحضيرى للتحضير للمؤتمر الدولي قد تكون بداية جيدة لتحقيق المؤتمر الدولي .

وتساءلت عما يتردد بأن عقد المؤتمر الدولي سيحقق لاسرائيل اعترافا ضمنيا من الدول العربية، ويؤدي لموافقة السوفيت على طلب اسرائيل بالسماح بهجرة اليهود السوفيت مباشرة لاسرائيل واعادة العلاقات، في الوقت الذي ستدخل القضية الفلسطينية في متاهات المؤتمر

الدولى الذى قد يستغرق أعواما .

فاجاب بريماكوف بأن اسرائيل تسعى فعلا للأغراض التى أشرت اليها، إلا أن السوفيت مصممون على التمسك بمبادئهم ومطالبهم بشأن القضية الفلسطينية، حتى تغير اسرائيل سياستها وتنسحب من جميع الاراضى العربية المحتلة وتحقيق الدولة الفلسطينية، وأشار ردا على سؤال عن مناسبة التحرك فى ذلك الوقت للتسوية، قائلا بأنه يعتقد بصعوبة نجاح التحرك السياسى فى ذلك الوقت، لتحقيق السلام وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى، إذ أن هذا النجاح يقتضى توازنا بين دول المنطقة، الأمر الذى لا يتحقق حاليا بالنسبة للجانب العربى، للخلافات وأوضاع المنظمة ولبنان والحرب العراقية الايرانية... أما بالنسبة لسوريا فيعتقد بأنها لن تثير مصاعب مع اسرائيل، وأن كلتا الدولتين لن تقوما بتسخين الجبهة لتقارب التوازن العسكرى بينهما، وأكد أن من أسباب رفضهم للاتفاق الأردنى الفلسطينى، هو اعتقادهم بعدم الوصول من خلاله لنتائج إيجابية، كما أنهم لا يرغبون فى المزيد من الخلافات والتمزق، والتى يستند بعضها لهذا الاتفاق، وأشار أن تحركات بيريز الأخيرة ليست بغرض السلام الشامل وإنما لتحقيق مصالح لاسرائيل تطالب بها مصر، ومما يزيد من إبعاد مصر عن الدول العربية والصديقة، ثم أيد رأى بأن كامب ديفيد فيما يتعلق بالشق الفلسطينى، قد انتهت لرفض اسرائيل تنفيذها خلال السنة المحددة من مارس ٧٩ لأنها مباحثات الحكم الذاتى، بالإضافة إلى رفض الفلسطينيين لها، وعدم معارضة مصر لذلك، وقد شارك السفير السوفيتى - وهو حاليا نائب وزير الخارجية - فى المناقشة وأعرب عن تقديره لمواقفى من الصراع العربى الاسرائيلى، ومطالبته بضرورة عودة العلاقات المصرية السوفيتية، ودعوتى له مع عدد من المسئولين المصريين والعرب فى منزلى، حيث كانت هذه أول دعوة من مسئول مصرى، وأن هذه الدعوة قد أثرت فيه كثيرا... جعلته يتأكد من وجود قيادات مصرية تؤمن بالتحرك المتوازن بين القوتين لصالح مصر والأمة العربية، وقد أعددت تقريرا عن الموقف السوفيتى من الصراع فى ١٥ ابريل ١٩٨٥، أشرت لاتصالاتى مع المسئولين السوفيت ودول شرق أوروبا مؤكدا على الاستراتيجية السوفيتية، فى منطقة الشرق الأوسط بعدم وقوع المنطقة فى أبهى قوى معادية. أو مشاركتها فى تحالفات ضده، ولذلك فأرى أن السوفيت لن يؤيدوا أى تحرك جاد وفعال للسلام فى المنطقة فى الوقت الحاضر، إذ يعتقدون أن موازين القوى الحالية تميل لصالح الولايات المتحدة، وأن تحركها المنفرد للتسوية يؤدى إلى تعزيز الوجود الأمريكى بالمنطقة، الأمر الذى يؤثر على أمن جنوب الاتحاد السوفيتى.

موقف دول غرب أوروبا من الاتفاق الأردنى الفلسطينى

وقد تابعت تحرك غرب أوروبا والجماعة الاقتصادية الأوربية، عن طريق اتصالاتى بجميع سفراء هذه الدول بالقاهرة، وقد أبدوا تأييدهم للاتفاق الأردنى الفلسطينى وأعربوا عن استعداد بلادهم للتوسط فى الصراع العربى الاسرائيلى، ومساعدة مصر فى مساعيها، وقد صدر بيان عن

اجتماع وزراء خارجية الجماعة الأوروبية في ٢٩ ابريل ٨٥، تضمن ترحيب دول الجماعة بالتحركات الأخيرة لتنشيط السلام في الشرق الأوسط لتحقيق حل الصراع العربي الاسرائيلي، وترحيبهم خاصة بالاتفاق الأردني الفلسطيني، وبأفكار الرئيس مبارك، كخطوة بناءة لتحقيق السلام تستحق التشجيع وأعربت عن رغبتها في المساهمة في دعم جهود السلام، وموافقتها على مشاركة المنظمة في مفاوضات السلام...

زيارة الرئيس مبارك للأمم المتحدة وأمريكا سبتمبر ١٩٨٥

وأعددت تقريراً بشأن أهمية هذه الزيارات بعد القرار الأمريكي في ٧ سبتمبر، بالتراجع عن لقاء أمريكي مع الوفد الأردني الفلسطيني، وإمكانية الرئيس المصري في محاولة اقناع الجانب الأمريكي لإعادة النظر في هذا القرار لصالح أمن المنطقة وإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي سلمياً. وقد حضر الرئيس مبارك الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة في أواخر سبتمبر ٨٥، وأجرى مباحثات رسمية خلال الزيارة مع الرئيس ريجان بشأن الحل السياسي في المنطقة، وقد حاول اقناع الادارة الأمريكية بانهاء الشروط السابق وضعها، لامكان إتمام الحوار الأمريكي مع الوفد المشترك، وإبراز أهمية إجراء الحوار والتفاوض مع ممثلي الشعب الفلسطيني لإقامة سلام دائم وعادل بالمنطقة، ومحاولة دفع عملية السلام من خلال مؤتمر دولي يشترك فيه الأطراف المعنية بالنزاع مع الاعضاء الدائمين بمجلس الأمن، وإمكانية عقد لجان فرعية وثنائية لمناقشة كل جانب من جوانب مشكلة الشرق الأوسط، وبالتالي تتحقق عملياً فكرة التفاوض في ظل المؤتمر، إلا أن الجانب الأمريكي لم يستجب لذلك. وانتهت عندئذ مرحلة هامة من مراحل الصراع العربي الاسرائيلي، للتحرك الأردني الفلسطيني المشترك، خاصة بعد مهاجمة المجموعة الفدائية الفلسطينية لليخت الاسرائيلي بقبرص في نهاية سبتمبر ٨٥، وما أعقب هذا الحادث من تداعيات في التحرك السياسي، الأمر الذي أدى إلى تجميد التحرك الأمريكي تجاه عملية السلام وفقاً للاتفاق الأردني الفلسطيني.

مهاجمة اليخت الاسرائيلي في لارناكا بقبرص سبتمبر ١٩٨٥

وتلقيت معلومات من اسرائيل، تؤكد قيام مجموعة فدائية، تابعة لقيادة المنظمة، بمهاجمة يخت اسرائيل في ميناء لارناكا في ٢٧ سبتمبر ١٩٨٥، وقتل ركابه الثلاثة، وان السلطات الاسرائيلية، قررت توجيه ضربة انتقامية ضد المنظمة وقادتها.

وقد استدعيت الأخ هائل عبد الحميد "أبو الهول" رئيس جهاز المخابرات بالمنظمة، والذي كان متواجداً يومئذ بالقاهرة، وأخطرته بهذه المعلومات، إلا أن المسئول الفلسطيني أكد، بأنه ليس للمنظمة دخل بالحادث، واستدل على رفض المهاجمين مقابلة ممثل المنظمة بقبرص عندما تدخل بطلب تسليم أنفسهم للسلطات (علماً بأنه اعترف لي بعدئذ بأنهم تابعون للمنظمة وأن

الإسرائيليين كانوا يراقبون مرور الفلسطينيين من قبرص للبنان) .

وفي اليوم التالي، طلب المستشار السياسي لسفارة الولايات المتحدة مقابلة يوم ٢٨ سبتمبر، وأثار حادث قبرص، وقد أخطرت بمعلوماتي عن مسئول فلسطيني، بعدم انتحاء المهاجمين للقيادة الشرعية للمنظمة، إلا أن المسئول الأمريكي أكد أن معلوماتهم ومعلومات إسرائيل، تؤكد بأن المجموعة المهاجمة تنتمي مباشرة لعرفات وقيادته، وأضاف بأن هذا الحادث لا يتفق مع ما يردده القادة الفلسطينيون، من سعيهم للسلام، واستعدادهم للتفاوض مع إسرائيل في الوقت الذي يقتلون الاسرائيليين خارج الاراضى المحتلة، وذلك يتنافى مع نظرية الكفاح المسلح، ومع ما أخطر الرئيس مبارك المسئولين في الولايات المتحدة في زيارته الأخيرة، بأن عرفات أكد له التوقف تماما عن الارهاب . وأخطرت المسئول الأمريكي بأن الارهاب يولد الارهاب، وأن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج مازال يعاني من استمرار إرهاب الدولة الاسرائيلية ضده، واستمرار الممارسات التي أدانتها المنظمات الدولية والرأى العام الدولي، وأشارت لأهمية سرعة تحرك الولايات المتحدة لاجراء اتصال بالمنظمة، بعد محاولات الأخيرة لفترة طويلة مد يدها للصداقة مع أمريكا ورفض الولايات المتحدة لذلك وآخرها إيقاف الاتصالات مع الوفد المشترك .

الغارة الاسرائيلية على مقر المنظمة تونس اكتوبر ٨٥

وقد تحققت معلوماتي عن احتمالات قيام اسرائيل بعملية انتقامية، والتي اخطرت بها مسئولى المنظمة، اذ قامت اسرائيل في أول اكتوبر ٨٥ بغارة جوية على مقر المنظمة في حمام الشط بتونس، بغرض تدمير المقر وقتل القادة الفلسطينيين، وقد أدت الغارة لاستشهاد عدد من الفلسطينيين والتونسيين وقد أصدرنا تصريحاً يتضمن "أن هذه الأعمال الاجرامية ضد أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق، تعتبر تهديداً خطيراً لفرص السلام للتوصل لحل سياسى للصراع العربى الاسرائيلى" . . .

وأعلن الرئيس مبارك بأن " هذه الغارة تعتبر عملاً إرهابياً يوقف عملية السلام، وأكد تمسك مصر بالسلام مهما كانت العقوبات الموضوعة فى طريقه وأن أى تبرير لاسرائيل للعملية الارهابية لن يكون مقنعاً وأكدت فى تقرير بأن هذه الغارة، تتعارض مع مبدأ تحريم استخدام القوة أو التهديد بها، فى العلاقات الدولية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وتتعارض مع أى حق للدفاع الشرعى، تدعيه اسرائيل وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق، إذ أن هذه المادة تشترط وقوع هجوم مسلح وأن يتناسب الدفاع الشرعى معه، وأن هذه الغارة هى عمل عدوانى من أعمال الحرب غير المشروعة، وتتعارض مع اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ وبرتوكول جنيف ١٩٧٧، ويخالف إطار كامب ديفيد ١٩٧٨ .

اختطاف الباخرة الايطالية أكيلي لاورو أكتوبر ١٩٨٥

وحذرني بعض القادة الفلسطينيين من احتمالات قيام بعض الفصائل الفلسطينية بعملية انتقامية للغارة الاسرائيلية، وأنهم يحذرون من "أن الارهاب يولد الارهاب" وأنهم قد تمشوا لأقصى الحدود في تقديم التنازلات للوصول لتسوية سياسية للصراع، إلا أن التطرف الاسرائيلي يرفض ذلك ويفضل استمرار الارهاب وأنهم يأسفون لتمشى الولايات المتحدة مع السياسة الاسرائيلية ولم تمض أيام ، حتى أخطرت باختطاف الباخرة الايطالية اكيلو لاورو، وهي في المياه الدولية بالبحر الأبيض المتوسط، وأعلنت قيادة المجموعة، بأن العملية تتم كرد فعل لظاهرة إرهاب الدولة الاسرائيلية ضد السكان المدنيين في الأرض المحتلة، وللغارة الاسرائيلية على مقر المنظمة، وقد قامت الدبلوماسية المصرية بدور هام وفعال لعودة السفينة للموانئ المصرية، وتسليم المختطفين أنفسهم بعد تعهدهم بعدم قيامهم بإجراء أى عمل عدائى ضد السفينة وركابها، (إلا أنه اتضح بعدئذ مقتل أحد الركاب وهو يهودى أمريكى مما أثار المجتمع الدولى والأمريكى) وقد حاول السفير الأمريكى وقتئذ التدخل فى عملية التفاوض بطريقة رفضتها الدبلوماسية المصرية وأوقف عند حده) واتفق على إرسال المختطفين، إلى مقر المنظمة بتونس لمحاكمتهم بمعرفتها واستقلوا طائرة مصرية لتونس.

اعتراض الطائرات الحربية الأمريكية للطائرة المصرية

وقد علمت من السفير محب السمره رئيس مكتب رعاية المصالح بتونس، أنه أجرى اتصالات مع الحكومة التونسية للسماح للطائرة المصرية بالهبوط مع المختطفين فى تونس ، إلا أنه بعد الموافقة، وإثر تدخل خارجى، صدرت التعليمات لبرج المراقبة بمطار تونس بعدم الموافقة على الهبوط، وتحويل مسار الطائرة للبحر الأبيض خارج المياه الإقليمية، مما ساعد الطائرات الحربية الأمريكية على اعتراض الطائرة المصرية، واجبارها على الهبوط فى مطار ايطالى خاضع لإشراف حلف الأطلنطى، وقد أكد لى المسئول المصرى الأمنى والذى كان يصاحب المختطفين لتسليمهم لقيادة المنظمة بتونس ، بأن السلطات الايطالية رفضت الاجراء الأمريكى ، وأرسلت قوات عسكرية ايطالية لتمنع القوات الأمريكية من القبض على المختطفين، وإرسالهم بطائرة خاصة للولايات المتحدة لمحاكمتهم فيها .

وقد رفضت ، كما رفضت فئات الشعب المصرى والمسئولين هذا الحادث، وصرحت بأن الارهاب يرتب مزيدا من الارهاب والعنف، وأن السلام العادل والشامل هو الطريق الرئيسى لاستقرار الشرق الأوسط، وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى لأمن جميع دوله...

وأعددت تقريرا يؤكد عدم شرعية وقانونية الاجراء الأمريكى ضد الطائرة المصرية، وأكدت أن حق الدولة المتعرضة للارهاب، تحده قيود وضوابط من القانون الدولى، وأن الاجراء الأمريكى،

لا يعتبر دفاعا شرعيا ، لعدم توافر شروطه ، كما أنه لا يعتبر من أعمال القرصنة الجوية ، وفقا لاتفاقية جنيف ١٩٨٥ ، لأن الاختطاف لم يكن باعثة شخصي ، وأوضحت أن الاجراء الأمريكي يعتبر من أعمال العدوان ضد مصر وضد طيرانها المدني وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، واتفاقية طوكيو ١٩٦٣ ولاهاي ١٩٧٠ ومونتريال ١٩٧١... وأن أركان المسؤولية الدولية متوافرة ضد الولايات المتحدة لصالح مصر...

وقد حاول الرئيس ريجان في رسالة للرئيس مبارك ، احتواء تدهور الموقف باعرا به عن الأسف للحادث وأنه لم يكن ضد مصر .

زيارات الوفد المشترك اكتوبر ١٩٨٥

وأجريت اتصالات مع سفاراتنا في الخارج وسفارات الصين وفرنسا والفاتيكان وايطاليا وبريطانيا ، لدعم موقف الوفد الأردني الفلسطيني المشترك في اتصالاته بالمستولين في هذه الدول ، وقد تمت بنجاح زيارات الوفد لهذه الدول عدا بريطانيا والتي تحدد لزيارتها ١٤ اكتوبر ١٩٨٥ ووصل الوفد إلى لندن قبل الموعد بيومين . وقد فوجئت باعلان الحكومة البريطانية ، قبل موعد الاجتماع ، بالغائه نظرا لرفض المستولين الفلسطينيين بالوفد ، التوقيع مع الاردنيين على بيان يعلنان فيه التخلي عن العنف والإرهاب ، وبحق اسرائيل في الوجود ، وبالموافقة على قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وفقا لما تم الاتفاق عليه مع مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا اثناء زيارتها للعقبة بالاردن في سبتمبر ، والتي أبدت اثناء زيارتها للقاهرة بعدئذ اهتمامها بحل مشكلة الشرق الأوسط وبأهمية مصر ودورها لإيجاد الحل . وقد أدلى كل من الاطراف المعنية الاردن والمنظمة وبريطانيا بتصريحات متناقضة عن الموقف ، كما رحب بيريز رئيس وزراء اسرائيل بالغاء الاجتماع واستدل من رفض توقيع الممثلين الفلسطينيين بتأييد السلام ورفض الارهاب على رفض المنظمة هذا الاتجاه . وقد علقت في تقرير عن هذا الموقف بأنه نتيجة لإعلان الولايات المتحدة وقف الحوار مع الوفد الاردني الفلسطيني ، وأحداث لارنكا بقبرص والتي اتهمت فيها امريكا المنظمة ، والغارة الاسرائيلية على المنظمة في تونس ، واختطاف الباخرة الايطالية ، وماتبها من إجبار الطائرة المصرية على الهبوط في ايطاليا ، فإن هذه الاحداث أوجدت أبعادا مغايرة في إتجاه التسوية السياسية من وجهة النظر الأمريكية ، باستبعاد المنظمة والتركيز على فلسطيني الأرض المحتلة في التحرك السياسى الأمريكى ، وتأثير ذلك على الموقف البريطانى المرتبط بالولايات المتحدة ، وقد قامت بعدئذ بريطانيا وهولندا وألمانيا باتصالات مع وزارة خارجية الجماعة الاوربية ، تطالبهم بالغاء الاجتماع الذى كان مقرا عقده مع الوفد المشترك في ١٦ اكتوبر ١٩٨٥ إلا أن فرنسا قد تمسكت بالاجتماع ، واقترحت تأجيله حتى يتم تهيئة مناخ أفضل لاتمامه ، وقد وافقت الجماعة الاوربية على رأى فرنسا .

اجتماعات مع قيادة المنظمة القاهرة نوفمبر ٨٥

- وتلقيت رسالة تشير إلى زيارة ياسر عرفات وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة للقاهرة في أول نوفمبر ١٩٨٥ للاجتماع مع القيادة المصرية للتنسيق بينهما بعد الاحداث الاخيرة واجتمعت مع الدكتور عصمت عبد المجيد والدكتور الباز وياسر عرفات وأعضاء الوفد الفلسطيني، وناقشنا مشروعات للتنسيق، تستند إلى المبادرات الدولية والاقليمية، وقد أخطرت المجتمعين، بأن قرارات مؤتمر جنيف الدولي للقضية الفلسطينية وعلان جنيف سبتمبر ١٩٨٣ تعتبر قاعدة هامة للوصول للحل السياسى للصراع. وقدمت للمجتمعين فى إجتماعنا فى ٦ نوفمبر ١٩٨٥ نص اعلان جنيف ومشروع الافكار المشتركة التى اعدتها إدارة فلسطين ووافقت عليها اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين فى يناير ١٩٨٥، مع اضافة فقرة خاصة بادانة كافة أشكال الإرهاب الموجه ضد المدنيين، وتدعو الرأى العام الدولى للوقوف مع الشعب الفلسطينى، ضحية الإرهاب الاسرائيلى المنظم ضد الشعب الفلسطينى فى الخارج والداخل وضد المنظمة وقياداتها وكوادرها ومكاتبها، مع حصر قيادة المنظمة لكافة نشاطاتها العسكرية وعمليات المقاومة داخل فلسطين المحتلة.

إعلان القاهرة بادانة الإرهاب ٧ نوفمبر ١٩٨٥

واجتمعت فى قصر القبة ضمن الوفد الرسمى برئاسة الرئيس مبارك وحضور وزراء الخارجية والدفاع والداخلية ورئيس المخابرات العامة والدكتور الباز والدكتور الفقى بوفد المنظمة برئاسة ياسر عرفات وبحضور أعضاء اللجنة التنفيذية والمركزية والمجلس الثورى لفتح.

واتفق المجتمعون على أن تقتصر نتائج الاجتماع على إصدار المنظمة لإعلان القاهرة بادانة الإرهاب فى ٧ نوفمبر ٨٥ على أن تناقش باقى الموضوعات خاصة قرار ٢٤٢ فى اجتماعات لاحقة وقد أعلن عرفات هذا الاعلان فى حديقة قصر القبة بحضور الرئيس مبارك وأمام رجال الاعلام العالميين .

- وذكرنى السيد أحمد رشدى وزير الداخلية، بعد الاجتماعات الرسمية بمجهودات مصر للعمل العربى المشترك، واتصالاتى معه باعتباره مسئولاً عن الشئون العربية بالداخلية وقتئذ وذلك اثناء عملى مديراً لمكتب الشئون العربية برئاسة الجمهورية منتدباً من وزارة الخارجية، وطالبنى بضرورة مشاركتى فى عملية تشقيف سياسى عن القضايا العربية مع قيادات الداخلية والشرطة وفقاً لما أقوم به مع القوات المسلحة والخارجية والجامعات... وبعد ترحيبى بذلك، اتصل بالمسؤولين بالداخلية وأعطى تعليماته بالبدء فى ذلك فوراً بمعهد قادة الشرطة وقد وفقنى الله خلال فترة قصيرة، بأن نجتمع جميعاً، على فكر عربى قومى واحد، من الصراع العربى الاسرائيلى، باعتبار ذلك حماية للأمن القومى المصرى والأمن الداخلى.

وقد تساءل السفراء الاجانب فى القاهرة عن نتائج زيارة عرفات وتفسيرات عن إعلان القاهرة وقد ركز القائم بالأعمال الأمريكى اتصالاته بالتساؤل عن أهداف زيارة عرفات للقاهرة فى هذا التوقيت، فأخطرتة أن مصر تفتح ذراعيها لجميع القادة العرب للوصول لحل سياسى للصراع العربى الاسرائيلى كما اتصل بى لمقابلتى ثانية فى ١٤/١١/٨٥ للاستفسار عن "اجراءات رادعة ضد العمليات الارهابية الخارجية وهل يعنى ذلك استبعاد العمليات داخل حدود اسرائيل ، فأخطرتة بأن حق التفسير للبيان للمنظمة، إلا أننى أشير بأن الحدود الاسرائيلية غير معلومة حتى الآن وترفض اسرائيل تحديدها ، وأن الجمعية العامة أصدرت قرارها بحق منظمة التحرير باتباع جميع الوسائل بما فيها الكفاح المسلح، واعتقد بأن ذلك فى الاراضى المحتلة.

قرار ٢٤٢ والمنظمة.. القاهرة ١٠ نوفمبر ٨٥

وعقدت الدبلوماسية المصرية اجتماعا مع قيادة المنظمة فى ٨ نوفمبر ١٩٨٥، بحضور عصمت عبد المجيد وأسامة الباز وشخصى ، مع دعوتنا للسيد محمود رياض وزير الخارجية وأمين الجامعة العربية الاسبق وأثناء الاجتماع، سألت محمود رياض سؤالا مباشرا عن رأيه فى قرار ٢٤٢، وقد رد على قائلا بأننى أعلم أكثر من غيرى عن هذا القرار ، أما اذا كان استفسارى يعنى طلبى الإدلاء برأيه أمام الحاضرين ، باعتبار أن القرار صدر بموافقتة أثناء توليه وزارة الخارجية فإنه يؤكد بأن القرار وقت صدوره عام ١٩٦٧ كان يتعلق بمصر وسوريا والأردن، ولم يكن للمنظمة أى دور بالنسبة له ، وأكد ذلك قرار قمة الخرطوم ٦٧، لاصح ولا تفاوض ولا اعتراف باسرائيل، المعنى السائد عربيا وقتئذ . إلا أنه أضاف بأن الأمر يختلف الآن ، وأنه من خلال تطورات الموقف الدولى، والمواقف العربية، وموقف المنظمة خاصة بعد قرار الرباط ١٩٧٤ ، فإنه يرى أن تعيد المنظمة، النظر فى استمرار رفضها للقرار ٢٤٢، واجتمعت بعدئذ مع عصمت عبد المجيد وأسامة الباز بوزارة الخارجية يوم ١٠ نوفمبر ٨٥ وأخطرتهما بأننى اغتنمت قيام عرفات بزيارة الاحزاب وتلبية دعوة الصحف المصرية :الاهرام برئاسة ابراهيم نافع والمصور ودار الهلال برئاسة مكرم محمد أحمد واعتذارى عن المشاركة فى هذه الاجتماعات ، لأجرى مزيدا من الإطلاع السياسى والقانونى بشأن قرار ٢٤٢ بشرط الموافقة على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وأننى اليوم استطيع التأكيد ، بأن من مصلحة المنظمة التأكيد والموافقة على قرار ٢٤٢ بشرط الموافقة على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره..

ثم اجتمعنا بعرفات والقادة الفلسطينيين مساء نفس اليوم وتحدثت عن قرار ٢٤٢ والذى كنا جميعا نرفضه، باعتباره لا يحقق مصلحة للشعب الفلسطينى، وأن مصر والأردن قبلتا هذا القرار ١٩٦٧ ، بأمل تحقيق الانسحاب الاسرائيلى ، وأن عبد الناصر قبل مبادرة روجرز وأكد قبوله لقرار ٢٤٢ وذلك عام ١٩٧٠ لأسباب معينة، منها التقاط الانفاس وإعادة تنظيم الجيش ، إلا أن اسرئيل لم توافق على تطبيق هذا القرار حتى بالانسحاب من الاراضى المصرية الا بعد هزيمتها

١٩٧٣، كما انها لم توافق على تطبيق ٢٤٢ على الاراضى الفلسطينية بالضفة الغربية وغزة حتى بعد موافقة الاردن ومصر عليه واضفت بأن الحجة الامريكية فى عدم الاعتراف بالمنظمة فى الوقت الحالى، فى مواجهة المجتمع الدولى، هى عدم موافقة المنظمة على قرار ٢٤٢ كأساس للتسوية السياسية وبالتالى الادعاء برفضها التسوية السياسية واستمرارها فى الارهاب الأمر الذى دعانى إلى إعادة النظر فى قرار ٢٤٢.

أوضحت اهداف الثورة الفلسطينية، وهى حق تقرير المصير، والعودة واقامة الدولة الفلسطينية، وأن تحقيق هذه الاهداف، بالكفاح المسلح، ويتوازى مع المفاوضات مع اسرائيل مباشرة أو غير مباشرة فى مؤتمر دولى. وأننا نعرف الصعوبات التى تعترض أليات تحقيق الأهداف الفلسطينية بالكفاح أو بالمعركة الشاملة، وأن الولايات المتحدة أعلنت بموافقتها على المؤتمر الدولى، تجرى خلاله مفاوضات ثنائية، على أن توافق المنظمة على قرار ٢٤٢، لمشاركة المنظمة، أو لمشاركة وفد فلسطينى تباركه المنظمة، وأكدت أهمية اشتراك المنظمة، فى المؤتمر الدولى، باعتباره اعترافا دوليا وأمريكا وإسرائيليا بالمنظمة، وردا على سؤال الدكتور الباز، حول ما يتردد من أن المنظمة ستخسر داخلها ودوليا فى حالة فشل المؤتمر، اشترت بأن المنظمة لن تخسر شيئا، بل ستفيد من المؤتمر، وأنه فى حالة الفشل فان المسئولية ستقع على إسرائيل، على شرط ألا يودى السعى لانعقاد المؤتمر إلى تقديم تنازلات فلسطينية، أو إستبعاد حق الشعب الفلسطينى المشروع فى الكفاح المسلح داخل الاراضى المحتلة أو فى العاصيان المدنى، بل فانه يمكن التفاؤل فى نتائج المفاوضات، والمؤتمر الدولى وفقا لاهداث التاريخ التى عايشتها، اذ حققت مفاوضات ايفيان استقلال الجزائر ١٩٦٢، ومفاوضات لانكسترهاوس استقلال زمبابوى ١٩٨٠ وأشارت بأنه يجب مواجهة الموقف بحكمة وشجاعة، وان نواجه الاتجاه القومى العربى، والذى يرفض قطاع منه الموافقة على ٢٤٢، بتوضيح حقيقة القرار - وخطورة الموقف - وباعتبار سبب الرفض أنه لايتعرض للقضية الفلسطينية ويخشى تأثير الموافقة على نتائج الصراع، وأعربت بأننى شخصيا فى هذه الظروف التى شرحتها والتى أعلم غيرها عن طريق عملى، أقرر أهمية اعتراف المنظمة بقرار ٢٤٢ بعد تحليلى لمبادئ القرار وانطباقه على الشعب الفلسطينى ودولته مقترنا مع حق تقرير المصير مع اشتراك المنظمة أو موافقتها على ممثلين عن الشعب الفلسطينى - فى أية مفاوضات أو مؤتمر دولى لإيجاد حل شامل وعادل للصراع العربى الاسرائيلى.

وأوضحت تفصيلا رأبى مؤكدا أن العناصر القانونية والدولية والفعالية لإقامة الدولة، متوافرة تماما للدولة الفلسطينية، شعب وهو الشعب الفلسطينى، الاقليم وهو أرض الدولة والسيادة لهذا الشعب ممثلة فى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، واستطردت مستطردها لهذه الحجج السياسية والقانونية التى سأعرضها فى كتاب السياسة الخارجية لمصر.

وأوضحت أن قرار ٢٤٢ صدر باجماع أعضاء مجلس الأمن، ولذلك فهو ملزم لجميع

أعضاء الأمم المتحدة، ويدعوها لتنفيذ القرار على جميع الجبهات، ولذلك فانه فى حالة موافقة المنظمة على قرار ٢٤٢، فان واجب الولايات المتحدة، إلزام إسرائيل بتطبيق القرار على جميع الأراضى العربية المحتلة، مع ضرورة التزامها بالشرعية الدولية لتنفيذ هذا القرار .

وطلب عرفات من القادة الفلسطينيين أن يتقدموا باستفساراتهم عما أدليت به، وأشار بأنه يحتفظ برأيه بعد استماعه لأراء باقى القادة، واستمرت المناقشات لساعات طويلة من الليل، وبعدها أعرب هؤلاء القادة بالاجماع بمن فيهم من الأعضاء المعروفين بتشدهم للحق الفلسطينى وإعلاتهم السابق مرارا لرفض قرار ٢٤٢ - أعربوا بالاجماع بموافقتهم على رأى بالموافقة على قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ - ولأول مرة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى - باعتبارهما الأساس القانونى والدولى، لعقد المؤتمر الدولى، بشرط موافقة الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى، وإيجاد الضمانة العملية لإشراك المنظمة فى أية تسوية سياسية أو مؤتمر دولى أو اجتماع تحت مظلة دولية، وذلك بوفد للمنظمة أو بوفد أردنى فلسطينى مشترك، أو بوفد عربى مشترك، وأعربوا عن شكرهم للإيضاحات السياسية والقانونية التى شرحتها وتمسكت بها، لأنهم يعلمون بمدى حرص وتأيدى للقضية الفلسطينية و للقضايا العربية، وأنهم يعلمون أن وراء إصرارى على هذا العرض، معلومات بما يدور فى الخفاء لإبعاد المنظمة عن التسوية السياسية، بحجة رفضها لقرارى ٢٤٢ و ٣٣٨.

وقد أوضحت بعدئذ للمصحافة المصرية والعربية فى عدة أحاديث وجهة نظرى بشأن قرار ٢٤٢، فمثلا نشرت الجمهورية فى ١٤/١٢/٨٥ رأى ويتضمن أهمية موافقة المنظمة على قرار ٢٤٢ بشرط حق تقرير المصير... وقبل مغادرة عرفات القاهرة لبغداد وأثناء عشائه مع عصمت عبد المجيد وأسامة الباز ومناقشتها للقضايا العربية أشار الدكتور الباز بأن طه الفرنوانى من الرافضين للشق الفلسطينى فى كامب ديفيد وعلقت على ذلك بأن هذا الرفض لأسباب عديدة سبق اعلاني لها وان عدم مشاركتى فى الاعداد للإتفاقية يسمح لى بالتعبير عن رأى بصراحة.

إجتماع المجلس المركزى واللجنة التنفيذية للمنظمة ببغداد

٢٣-٢٥ نوفمبر ٨٥

- وقابلت أحد القادة الفلسطينيين بالقاهرة فى اليوم التالى لمغادرة عرفات لها، وتناقشنا بشأن اجتماع القيادة الفلسطينية معنا فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٥، وعن إمكانية تنفيذ ماتفقنا عليه بالموافقة صراحة على قرار ٢٤٢، بشرط الموافقة، على الحقوق الوطنية المشروعة، ومشاركة المنظمة فى المؤتمر الدولى وفى التسويات السياسية المقبلة، وقد أشار بصراحة ووضوح بأن عرفات والقادة الذين حضروا الاجتماع سيعرضون ماتم خلال زيارتهم للقاهرة، وبالطبع موضوع أهمية اقرار القرار ٢٤٢، مقترنا بشرط الحقوق الوطنية المشروعة على المجلس المركزى واللجنة

التنفيذية للمنظمة في بغداد في الاجتماع الذي سيعقد من ٢٣ إلى ٢٦ نوفمبر ٨٥، وسيحضره محدثي ، إلا أنه يعلم بضرورة موافقة المجلس الوطني الفلسطيني على القرار ٢٤٢، إذ سبق أن قرر هذا المجلس رفض القرار ٢٤٢ وباعتباره لا يمثل حقوق الشعب الفلسطيني .

ولما تساءلت عن الأسباب التي تدعو القيادة الفلسطينية لتأجيل المجلس الوطني خلال ١٩٨٥ وفقا للميثاق والذي ينص على اجتماعه سنويا ليعرض الاتفاق الاردني الفلسطيني وقرار ٢٤٢، فأشار المستول الفلسطيني بأن القيادة الفلسطينية وعرفات يخشون إجتماع المجلس وعرض قرار ٢٤٢ عليه ، إذ أن ذلك سيؤدي إلى مزيد من الهجوم عليهم من الفصائل والعناصر المعارضة، وأنهم يرون امكانية الدعوة لعقد المجلس ، بعد أن تتحقق نتائج إيجابية من اتصالاتهم بالولايات المتحدة، تعطى الأمل للشعب الفلسطيني وقياداته بإمكانية تحقيق حقوقهم المشروعة وهذا ما لم يحدث طوال عام ١٩٨٥ .

وأخطرت بقرارات الاجتماع ببغداد ، التي أكدت الاستناد في التحرك السياسي للشرعية الدولية ، التي عبرت عنها جميع قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، .

وطالب المجلس المركزي من اللجنة التنفيذية ورئيسها التحرك مع كافة الأطراف من أجل تمثيل المنظمة في المؤتمر الدولي وقد أخطرت القادة الفلسطينيين الذين اجتمعت بهم بعد الاجتماع، بأن القرارات مازالت تتردد الصيغ القديمة ، وكنت أود أن تكون القرارات واضحة، كما سبق الاتفاق معهم على أساس الموافقة على قرار ٢٤٢ مع الاقتران بشرط حق تقرير المصير ، بما يمكن القيادة الشرعية للمنظمة من عرض هذا الموضوع على المجلس الوطني لقراره، وأكدت بأنني علمت بأن الملك حسين يطالب قادة المنظمة باخطاره رسميا بالموافقة على قرار ٢٤٢، كشرط للتحرك المشترك ، وفقا لما أعلنه في المجلس الوطني في عملن نوفمبر ٨٤، وأنه يعرب أن هذا الشرط لم يتحقق بعد .

الموقف الأمريكي وقرارات المجلس المركزي ببغداد

- وقابلت بعدئذ السفير الأمريكي ويزنر في ٢٧ نوفمبر ٨٥، وأشار بأن القرارات التي صدرت في بغداد ، هي تكرار لمحاولات عرفات السابقة عدم تقديم اجابة صريحة عن قبول قرار ٢٤٢، وأكد بأن المنظمة لو استمرت على هذا الخط فإن فرصتها ستكون ضئيلة جدا في المشاركة في جهود السلام ، وأنه يعلم بأن الفترة المتاحة لقيادة المنظمة لاعلان رأيهم صراحة هي ثلاثة أشهر، هذا وقد علم من داخل اسرائيل ، بأن هناك اتجاها متزايدا يؤكد عدم حاجة اسرائيل لاعتراف المنظمة بإسرائيل أو بقرار ٢٤٢ وأضاف السفير بأنه يصعب على الملك حسين في المرحلة الحالية التحرك منفردا بدون المنظمة لأنه اذا ما فقد الملك الأمل في استجابة المنظمة

للشروط المطلوبة للتحرك السلمي ، فإنه سيقوم باتباع خط أكثر تشددا تجاه المنظمة وربما يعمد إلى تصفية وجودها في الاردن خاصة بأنه سيجد تجاوبا من سوريا .

وأكد بأنه لا يتصور للمؤتمر الدولي ، إلا دورا رمزيا احتفاليا ، وأن المفاوضات الحقيقية ، ستدور بين الاطراف مباشرة ، وأن المنظمة لن تدعى للمشاركة في المرحلة الاولى من المؤتمر حتى يمكن دعوة اسرائيل للمؤتمر - ويمكنها أن تشارك ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك ، في مرحلة لاحقة بشرط اعترافها صراحة بقرار ٢٤٢ . وتساءلت من السفير الأمريكي عن إمكانية إخطار قيادة المنظمة بالاتجاهات السابقة مع تأكيدى لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني فوافق على ذلك بشرط عدم ذكر المصدر ، وقد تم إخطارها بالفعل بهذه الاتجاهات .

- وقد قابلت سفير الأردن عدة مرات ، وآخرها في ١٧ ديسمبر ، وكرر القول بأن الأردن لم يبلغ رسميا بنتائج اجتماع بغداد الاخير ، إلا أنه علم ببعض قراراته وطلب منى الاتصال بقيادة المنظمة لإخطارهم بسرعة الاعلان عن قبول المنظمة صراحة لقرار ٢٤٢ ، وان يسلم هذا القبول كتابة للملك حسين ، والذي يؤكد موافقته على رأى المنظمة بضرورة إعلان جميع الأطراف ، خاصة الولايات المتحدة فى المقابل بحق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره .

ويسؤال للسفير عن رأيه فى تصريحات عرفات الأخيرة بقبوله التفاوض مع اسرائيل فى مؤتمر دولى للسلام ، وتصريح بيريز بإمكانية قبوله إعراب المنظمة عن موافقتها على إجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل . بدلا من الصيغة القديمة وهى الاعتراف بوجود اسرائيل ، على اعتبار أن المفاوضات تعنى الاعتراف الضمنى ورد السفير الأردني بأنه لا يستطيع التأكيد بأن موافقة المنظمة على ٢٤٢ تقابلها موافقة اسرائيل على مشاركتها فى التسوية ، إلا أن إعلان المنظمة بالموافقة على قرار ٢٤٢ يؤكد مشروعيتها الدولية واتجاهها لايجاد حل سياسى للصراع العربى الاسرائيلى ، ويضع اسرائيل - اذا رفضت مشاركة المنظمة - فى موقف الرفض للسلام ويزيد من عزلتها أمام رأى العام العالمى ويؤدى لعودة المصالحة مع مصر فى مواجهة خطر اسرائيل الراضة للسلام .

الموقف العربى من موقف مصر القومى

- وفى لقاءاتى خلال هذه المرحلة مع السفراء ، ورؤساء مكاتب رعاية المصالح العربية بالقاهرة أشادوا بموقف مصر القومى من القضية الفلسطينية وبلغتها الواضحة فى ايجاد سلام شامل وعادل فى المنطقة ، وأشار معظمهم إلى أن هناك شبه إجماع عربى حاليا لتلافى وضع الشروط السابقة لعودة مصر للصف العربى ، وأهمها إلغاء اتفاقيات كامب ديفيد ، إذ أصبح غالبية القادة العرب يعلمون مدى ثقل مصر وبلغتها فى السلام الشامل والعادل للصراع العربى الاسرائيلى ويعرفون استحالة تنفيذ إلغاء الاتفاقيات لاستنفادها لاغراضها ، بعد قبول مصر الحل

السياسى الشامل عن طريق المؤتمر الدولى ويعيدا عن صيغة كامب ديفيد، وأشاروا إلى أن هذا الدور المصرى برز بوضوح فى المؤتمرات الدولية للقضية الفلسطينية عام ٨٣ وما بعدها، إلا أننى وجدت قلقا لدى ممثل المنظمة بالقاهرة عند حضوره لمقابلتى بمكتبى فى ٢٥ ديسمبر ٨٥، إذ أشار إلى أن تصريحات القيادة المصرية المعلنة بضرورة قبول المنظمة قرار ٢٤٢، قد أوجدت قلقا لدى بعض القادة الفلسطينيين، خوفا من أن يتخذ الأردن من الموقف المصرى المبرر لاعتلائه بمسئولية المنظمة عن رفض قرار ٢٤٢، وقد أخطرت ممثل المنظمة إلى أن تصريحات المسئولين المصريين - ومنهم شخصى - قد تمت بعد موافقة القادة الفلسطينيين فى اجتماعهم بالقاهرة فى ١٠ نوفمبر ٨٥ على ذلك، وأن هذه التصريحات تدعم المنظمة، وتؤكد على اشتراكها فى المؤتمر الدولى، وإننى أنصح بضرورة اسراع قادة المنظمة بالاعلان بوضوح عما اتفقنا عليه فى القاهرة لصالح المنظمة والسلام الشامل واطار الملك حسين رسميا بالصيغة التى اتفقنا عليها، وقد تراجع المسئول الفلسطينى عن موقفه بالاشادة بأهداف الرئيس مبارك والمسئولين المصريين، ووعد باخطار القادة الفلسطينيين بهذا الرأى.

مصر وحقوق شعب فلسطين الجماعية فى تقرير المصير والعودة

وتابعت جهودى لتأييد هذه الحقوق ودعم وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين الأونروا وقابلت المستر / ريدبيك المفوض العام للوكالة ومساعدته السفير ديلون والمستر هوكنز بالقاهرة فى يوليو ٨٥ وأعلنت عن مساندة مصر للوكالة ماديا والعمل مع الدول الصديقة لزيادة مساعداتها للوكالة..

ثم قابلت المفوض العام الجديد لوكالة الاونروا بمكتبى بالخارجية المصرية بالقاهرة السيد جورجيو جياكوميللى فى ديسمبر ١٩٨٥ ومع عدد من مساعديه ومنهم سفراء غربيين وأمريكيين سابقين، وأوضحوا جميعا سوء الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين، وأن الدول المانحة غير متحمسة، فى ذلك الوقت لمواصلة تقديم مساعداتها ومعوناتها، كما أن خطة ضغط الميزانية الأمريكية، ستؤثر وتخفف المساعدات الأمريكية للوكالة الدولية. وقد شعرت بمدى خطورة هذا الوضع على الوكالة الدولية ونشاطها، وبالتالي ماقد يؤدى تخفيض ميزانية الوكالة من تأثير على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين بالغة السوء، الأمر الذى قد يساعد العناصر الصهيونية، خاصة الأمريكية، لاستغلال هذا التدهور، ومايقاسيه اللاجئون من متاعب، لكى تفتح لهم مجالات جديدة للهجرة من الأرض المحتلة إلى دول أجنبية أخرى، مع تسهيل إعادة اقامتهم فيها، ومع قيام الهيئات الصهيونية فى الوقت نفسه إلى إحلال وتهجير اليهود إلى فلسطين، خاصة يهود أوروبا الشرقية، وبذلك يتحقق للصهيونية تحقيق أحلامها وانها ركن هام من أهم أركان القضية الفلسطينية هو ركن اللاجئين الفلسطينيين، مما سيؤدى حتما لاختلال التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى لصالح اسرائيل، ولذلك فقد بادرت باخطار مسئولى الوكالة الدولية، بأن الولايات المتحدة ومعظم دول غرب أوروبا عليهم مسئولية بالنسبة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين،

حيث ساعدوا إسرائيل على اغتصابها للأراضي العربية، واستمرار الاحتلال الصهيوني، وأنه إذا ما قارنا بين ما تقدمه أمريكا والغرب لإسرائيل، بما يقدمونه لوكالة الأونروا، لتبيين مدى الظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، وطالبت المسئولين بالوكالة بأهمية القيام بدور فعال للحصول على الدعم مع استعداد مصر للمساعدة على ذلك

دعم الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة

وقامت الخارجية المصرية بدراسة الأوجه العديدة لدعم الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة، وفقا لمسئولياتها السياسية. وقد وجدت أهمية- تنظيم لقاءات دورية بين سفراء الدول الأجنبية عامة ودول الجماعة الأوروبية خاصة، وبين المسئولين الفلسطينيين في الضفة وغزة، لشرح حقوق الشعب الفلسطيني، وللمطالبة بتأييد دول العالم لها. وقد اتفقنا في اجتماعات بين القادة الفلسطينيين وسفراء الجماعة الأوروبية، وتنسيق من اللجنة العليا المصرية لشئون فلسطين، على إمكانية دعم أهالي الضفة والقطاع من الحكومات الأجنبية الغربية مباشرة أو عن طريق تقديم المنظمات غير الحكومية بالدول الغربية مساعدات غير مباشرة سياسية ومدنية واقتصادية وثقافية واجتماعية لمنظمات فلسطينية، موجودة في الأراضي المحتلة أو ستنشأ، لتحقيق هذه الأغراض. وقدم سفير الجماعة الأوروبية (السوق الأوروبية) قوائم بهذه المنظمات الأوروبية غير الحكومية وأهدافها وامكانياتها وعناوينها. وقد طلبت من القادة الفلسطينيين في الأرض المحتلة، بلورة مشروعاتهم السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتي تتماشى مع أهداف هذه المنظمات الأوروبية، وعن طريقها يمكن تقديم الدعم للشعب الفلسطيني، دون أن تستطيع قوات الاحتلال الاسرائيلي، ايقافه حتى لا تتعرض للمقاطعة الأوروبية. قد اثبتت هذه الوسيلة العملية، أهمية هذا العمل المشترك، خاصة عندما تفجرت انتفاضته، واستطاعت المنظمات والهيئات الأوروبية، غير الحكومية، تقديم الدعم لشعب الأرض المحتلة.

الممارسات الاسرائيلية في الأرض المحتلة

- وأعددت تقريرين في يناير ومايو ١٩٨٥، أوضح الممارسات الاسرائيلية في الأرض المحتلة، ورفض اتفاق حزبي العمل والليكود، على البدء في تنفيذ ست مستوطنات جديدة في الضفة، وأكدت أن عملية اقامة أية مستوطنة اسرائيلية على أي بقعة من الأرض العربية، يعتبر مخالفا للقانون الدولي واتفاقيات جنيف ١٩٤٩ وقرارات الأمم المتحدة، وطالبت باستمرار مصر في معارضة الاستيطان الاسرائيلي. وقد أوضحت في التقارير تفاصيل هذه الممارسات ومعارضتها للقانون ولميثاق حقوق الانسان، ومعاهدة ٧٩، مستندنا إلى وثائق رسمية من هيئات ومنظمات دولية وتقرير الخارجية الأمريكية.

وفي تصريح إذاعي أوضح أن هذه الوثائق تعتبر في غاية الأهمية، وأن القادة

الاسرائيليين الذين يباشرون هذه الممارسات، لابد وأن توجه إليهم تهمة مماثلة للتي وجهت للقادة النازيين، في محاكمات نورمبرج بجرائمهم ضد المدنيين ...

وقد تلقيت في مايو ٨٥، طلبا من اللجنة الخاصة بالتحري عن ممارسات اسرائيل في الأرض المحتلة، والتي سبق أن اجتمعت معها في القاهرة ورفع عام ١٩٨٣، بالاستفسار عن إمكانية حضورها للقاهرة في ٢٤ مايو إلى ٨٥، وقد أعددت تقريرا بترحيبي باللجنة وأهمية مقابلتها للمسؤولين المصريين، ومقابلة الشهود وتسجيل شهاداتهم بالصوت والصورة، كمستند رئيسي، إلا أن عصمت عبد المجيد قد أشار - لأسباب لا أعلمها - بموافقتي على رأيي بحضور اللجنة على أن تقابل على أقل المستويات، مما دعاني لاختيار بعض الشبان الدبلوماسيين لمقابلتهم وتسهيل مهمتهم، وقد أخطروهم باستغرابهم بعدم تحديد موعد لمقابلتي، ثم سألوا بعدئذ السفير سعد الفرارجي مندوب مصر في الأمم المتحدة بجنيف بعد عودتهم بالأسباب التي دعتنى لعدم استقبالهم مثل المرة السابقة والتي أعطت اللجنة دفعة قوية في تحقيق مهمتها وقتئذ بنجاح وقد ابرق للخارجية بذلك، مما دعا عبد المجيد إلى اخطاري بالاهتمام باللجنة في زيارتها المقبلة في العام القادم.

الهجرة اليهودية للأرض المحتلة

تابعت الدبلوماسية المصرية رفضها لهذه الهجرة لتأثيرها السلبي على حقوق الشعب الفلسطيني، وأكدت أن هذه الهجرة اليهودية، تؤثر تأثيرا كبيرا على الشعب الفلسطيني وحقه في العودة لوطنه وأرضه. وأن هذه الهجرة تباعد بيننا وبين إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الاسرائيلي.

وقد أعربت عن هذا الرأي أثناء مقابلتي للمستتر "بريماكوف" المسئول الرئيس بالحزب الشيوعي ومستشار جورباتشوف بعدئذ، ومع السفير السوفيتي بالقاهرة في ١٧ ابريل ١٩٨٥، وقد اخطرت المسئولين السوفييت، بأن المؤتمر الدولي للقضية الفلسطينية، قد أصدر قراراته في سبتمبر ٨٣، وبحضور المستتر بريماكوف، وقد ضحك كثيرا عندما تذكر مواجعتي له في بدء هذا المؤتمر كما سبق إيضاحه وأهم قراراته الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام للشرق الأوسط، إلا أن ذلك يقترن بعدة شروط منها عدم السماح بالهجرة اليهودية وأشارت بأن بعض المعلومات تؤكد بأن اسرائيل ستستفيد من هذا المؤتمر أكثر من الدول العربية والشعب الفلسطيني، خاصة إذا لم تتحقق الشروط الخاصة بمنع الهجرة، وتنفيذ رغبة قادة التطرف الاسرائيلي والخاصة بأن موافقة اسرائيل على حضور المؤتمر تقتضي بضرورة السماح للاتحاد السوفيتي بهجرة اليهود السوفيت لاسرائيل مباشرة، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأن عقد مؤتمر على أساس شروط التطرف الاسرائيلي، سيحقق اغراض اسرائيل ويتعارض مع مصالح الدول العربية، إذ المؤتمر

سيؤدي لإعتراف ضمنى من الدول العربية والمجتمع الدولي بإسرائيل - رغم مخالفتها وممارساتها ضد حقوق الإنسان - ويدخل القضية الفلسطينية فى متاهات المناقشات والاجتماعات، فى الوقت الذى ستحقق إسرائيل توطين المهاجرين لها . وقد أجاب بريماكوف، بأنه يعتقد بأن إسرائيل تسعى لتحقيق هذه الأغراض فى حالة الموافقة على المؤتمر، إلا أن السوفيت مصممون على التمسك بمبادئهم، حتى تغير إسرائيل سياستها وتنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما يحقق قيام الدولة الفلسطينية، وإقرار حقوق الشعبين الفلسطينيين والإسرائيليين .

وقد أشرت فى عدة تقارير إلى خطورة هذا الاتجاه السوفيتى ، وضرورة مواجهة السوفيت حتى لا يقدموا تنازلات لإسرائيل ، كالسماح بهجرة اليهود السوفيت للأراضي المحتلة وإعادة التمثيل الدبلوماسى، فى مقابل تحقيق مصالح للاتحاد السوفيتى فى علاقته مع الولايات المتحدة والغرب ، وأكدت بضرورة متابعة اتصالاتنا بالاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا ، لتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بقضية فلسطين وأهمها الانسحاب الإسرائيلى، وحق تقرير المصير وحق العودة وربط هذه القرارات بمواقف الاتحاد السوفيتى المختلفة. وقد أكدت هذا الموقف المصرى فى لقاءاتى بالمسؤولين وسفراء دول شرق أوروبا، وعلى سبيل المثال أخطرت سفير ألمانيا الديمقراطية فى مقابلتى فى نوفمبر ١٩٨٥ بخطورة الهجرة اليهودية للأرض العربية المحتلة، وهدفها من شغل المستوطنات الجديدة باليهود الوافدين، ومعظمهم من العلماء والخبراء والعسكريين، بتغيير الوضع السكانى فى الأراضي المحتلة لاستمرار الاحتلال، وكررت الطلب من الدول الصديقة بأن تؤيد الشعب العربى فى منع هذا التهجير اليهودى قبل تنفيذ إسرائيل للقرارات الدولية، كما أخطرت فى ١٩ ديسمبر ٨٥ عن اشتراط إسرائيل هجرة اليهود السوفيت كشرط أساسى لمشاركة الاتحاد السوفيتى فى التسوية السياسية، وقد أجاب السفير الألمانى الشرقى بأنه يرى خطورة هذه الهجرة، إذ أن بيريز وشامير متفقان على التمسك بالأراضي الفلسطينية، وأن محاولة حصول إسرائيل على موافقة السوفيت على هذه الهجرة، إنما بهدف تحقيق أهداف إسرائيل، دون أن تعمل للوصول لحل شامل وعادل، وأنه يتفق فى رأى من أن هذه الهجرة ستتملأ المستعمرات الإسرائيلية، وتزيد من تمسك إسرائيل بالأراضي العربية المحتلة ، وتؤدي لتفجير عسكرى للصراع العربى الإسرائيلى. وأكدت للسفير تعبيرى عن آراء ملايين الشعب العربى، برفض هذا التهجير فى الوقت الذى ترفض إسرائيل حق العودة للشعب الفلسطينى. وقد وعد السفير الألمانى الشرقى بنقل أفكارنا لقيادة الدول الاشتراكية وإيضاح مدى خطورة هذه الهجرة على القضية العربية . كما أخطرت سفراء غرب أوروبا بوجهة نظرنا وتعبير مقابلتى لسفير إيطاليا فى ٢٩ يوليو ٨٥ عن موقفنا برفض هذا التهجير .

مصر والصراع العربى الاسرائيلى ١٩٨٦

وقد حرصت خلال هذا العام، على تكثيف لقاءاتى مع القيادات الشعبية والرسمية المصرية، لتوضيح أهمية تدعيم العلاقات المصرية العربية لصالح العمل العربى المشترك فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى، وقد عبرت فى خلال ندواتى ومحاضراتى الاسبوعية، عن وجهة نظر اللجنة العليا لشئون فلسطين، وقد حصلت على تأييد جميع الهيئات الرسمية والشعبية لوجهة نظر اللجنة خاصة فى اجتماعاتى مع مجلس الشعب المصرى واكاديمية ناصر العسكرية العليا ومعهد قادة ضباط الشرطة، والمعهد الدبلوماسى، والجامعات المصرية، وهيئات التدريس والنقابات المهنية والعمالية. ويمثل لقائى مع لجان الشئون العربية والعلاقات الخارجية والأمن القومى فى مجلس الشعب فى اجتماع مشترك بالمجلس يوم ٢٣ مارس ٨٦ والاجتماعات التالية، والتي حضرتها بناء على دعوات من هذه اللجان، مدى التلاحم مع آراء اللجنة العليا فى ضرورة استمرار مصر الشعبية والرسمية فى سعيها لانهاء الخلافات المصرية العربية للمصلحة الوطنية المصرية وللمصلحة القومية العربية، وتأكيد ارتباط المصالح الوطنية مع المصالح القومية، والتباعد عن الممارك الجانبية والتقارب مع جميع الاطراف العربية، بقدر يفوق تقاربها معنا، والالتقاء على نقاط الاتفاق بدلا من الخلاف والتوقف عن لوم مصر على ابرامها اتفاقيات كامب ديفيد ومقاطعة مصر، مما أدى إلى إنيهار الأمة العربية..

وأشرت لتجاوب معظم الأمة العربية مع مصر، فى تحركها القومى الايجابى فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى.. وأكدت عدم شرعية القرارات الخاصة بتجميد عضوية مصر فى جامعة الدول العربية، أو بنقل المقر إلى تونس، وأننى لمست من عدد من القادة العرب الرغبة فى إنهاء القطيعة.. وأكدت تأييد مصر للدولة الفلسطينية وللشعب الفلسطينى وقيادته، والدعوة للفصائل الفلسطينية لتوحيد صفوفها، لمصلحة الأمة العربية، ولكن ليس على حساب مصر، وتأكيد وقوف مصر بقوة فى مواجهة إسرائيل لاسترداد الأرض العربية وإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى..

ثم أوضحت تطورات القضية الفلسطينية، والصراع العربى الاسرائيلى على ضوء خطاب الملك حسين فى فبراير ٨٦، إيقاف التنسيق مع قيادة المنظمة، مع الإشارة إلى موافقة هذه القيادة فى اجتماعنا معها فى نوفمبر ١٩٨٥، على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ على أن تحصل على موافقة على حق تقرير المصير... وأكدت استبعاد احتمالات تحرك أردنى سياسى منفرد للتسوية السياسية وأسبابه... وأوضحت الموقف المصرى فيما يتعلق بالشق الفلسطينى من كامب ديفيد، بأنه مبادرة مصرية كغيرها من المبادرات بهدف إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وللصراع، وأن هذا الشق قد ألغى عمليا بعد رفض من ممثلى الشعب الفلسطينى، ورفض إسرائيل تنفيذه، وأوضحت تأييدنا لمؤتمر جنيف الدولى سبتمبر ٨٣، وأن هذا الموقف يتعارض مع الشق

الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد، كما أن تأييد مصر للاتفاق الأردني الفلسطيني، في فبراير ٨٥، كمنطلق عملي لحل القضية الفلسطينية، يعتبر انها، لمصر من أية ارتباطات أخرى... وطالبت القادة العرب والفلسطينيين، بالاتفاق مع مصر على إتفاق عربي للسلام الشامل ومصر ترحب بذلك. وأكدت بأن معاهدة ٧٩ لاتقيد مصر في تحركها تجاه القضايا العربية، وأن للالتزامات العربية الأولوية...

وأشرت إلى أطماع التطرف الاسرائيلي، واستمرار احتلاله للأرض العربية، ورفضه للسلام الشامل، مما يؤكد ارتباط القضايا الفلسطينية والعربية تماما بقضايانا الوطنية وأمننا القومي المصري... إن هذا الموقف الإسرائيلي يحقق استمرار التوتر الدائم في المنطقة لصالح التطرف الاسرائيلي، في استمرار الصراع العربي الاسرائيلي. وأكدت ضرورة رفض إقامة علاقات مميزة، أو تحقيق التطبيع بين مصر وإسرائيل، طالما استمرت القيادات المتطرفة الاسرائيلية، في موقفها من رفض الانسحاب وإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأن على مصر أن تراعى في تصرفاتها وعلاقاتها مصالحها الوطنية ومصالح الشعب العربي وأن تتخذ مواقفها تبعاً لذلك، وأكدت أن إيقاف التطبيع يتمشى مع القانون الدولي الذي يوافق على الحق في التجميد لكل أو لجزء من المعاهدة إذا لم يف الطرف الآخر بالتزاماته.

تحركات السلام في المنطقة

- وعلمت من السفيرين الأمريكي والأردني، في يناير ١٩٨٦، بأن الادارة الأمريكية، قد استجابت لطلبنا التحرك ثانياً لتحقيق السلام الشامل والتسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي، وأنها أخطرت الأردن بموافقتها على دعوة المنظمة للمشاركة في المؤتمر الدولي، إذا أعلنت صراحة، قبولها الواضح لقرار ٢٤٢، واستعدادها للتفاوض من أجل تحقيق السلام مع حكومة اسرائيل، في إطار مؤتمر دولي وادانتها للارهاب. وقد قام الأردن باخطار المنظمة بذلك، وقد أشار قادتها بأنهم يقبلون ٢٤٢ مع اشتراط موافقة الولايات المتحدة على الحقوق المشروعة بما فيها تقرير المصير في إطار اتحاد كونفدرالي، وفقاً لاتفاق فبراير ٨٥. وقد أفادت الادارة الأمريكية أن اتفاق ٨٥، أردني فلسطيني، لادخل للولايات المتحدة بشأنه، وأنها تؤيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقاً لخطة ريجان، وأن للمنظمة كما لغيرها حق طرح أي موضوع على المؤتمر الدولي بما في ذلك حق تقرير المصير...

- وأخطرت قادة المنظمة بهذه الاتصالات، وطلبت ضرورة التحرك بالاعلان عن قبول ٢٤٢ مع حق تقرير المصير للمشاركة في المؤتمر الدولي. وقد صرح الرئيس مبارك في ٣٠ يناير ٨٦، بأهمية بحث المنظمة الاعتراف بقراري ٢٤٢ و٣٣٨ لتمكين المنظمة من حضور المؤتمر الدولي.

- أخطرني السفير الأمريكي بتقديم الادارة الأمريكية في ٥ فبراير ١٩٨٦، بصيغة جديدة

تتضمن موافقة الولايات المتحدة على عقد المؤتمر الدولي على أساس ٢٤٢، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأن الأردن قدم هذه الصيغة للمنظمة. ثم علمت من قيادة المنظمة، بأنها قدمت بالمقابل ثلاث صيغ للأردن، وأوضح عرفات في اجتماعه بالوفد الاردنى فى ٦ فبراير ٨٦، بأن الاعتراف بالحقوق المشروعة لا يغطى حق تقرير المصير الذى تصر المنظمة على قبول أميركا له . وغادر عرفات بعدئذ عمان للقاهرة.

عرفات بالقاهرة والصيغ الفلسطينية الثلاث ١٣ فبراير ٨٦

- وقد قابلنا عرفات، بالقاهرة، وعقدنا عدة اجتماعات معه فى وزارة الخارجية، حيث قدم الصيغ الفلسطينية الثلاث ، فى اجتماع ١٣ فبراير ٨٦، وتلخص جميعها فى التأكيد على الأرض مقابل السلام وأن المنظمة على استعداد للتفاوض مع سائر فرقاء النزاع العربى، مع حكومة اسرائيل ضمن مؤتمر دولى للسلام، يحضره الاعضاء الدائمون لمجلس الأمن، لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى، على أساس قرارى مجلس الأمن الدولى ٢٤٢ و ٣٣٨، بما فى ذلك الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وعندما يبدأ المؤتمر، ستعلن المنظمة وقف الكفاح المسلح، كما تتوقع إعلان سائر الفرقاء التخلّى عن العنف، وأشار عرفات للموقف السلبي لحكومة الأردن، مذكرا بموقفها من زيارة الوفد المشترك للندن، ولولا مبادرة شرح طه القرنوانى لموقف المنظمة من هذه الزيارة للسفير البريطانى فى القاهرة، لتمت نتائج سلبية لعلاقات المنظمة ببريطانيا ولأثرت على نشاط مكتبها بلندن. . وأكد عرفات محاولة تلافيه لأية حساسيات مع الملك حسين، وفتح صفحة جديدة، إلا أن ذلك لا يمكن أن يتم على حساب الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته، ثم عرض تفاصيل لقائه مع الملك حسين وزيد الرفاعى، لتحريك عملية السلام لايجاد تسوية حقيقية وشاملة للصراع العربى الاسرائيلى ... ثم ناقش الصيغ الثلاث والتى صيغت إحداها بمعرفة الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية الأسبق أثناء زيارته لعمان، وأن الصيغ تتمشى كذلك مع الاجتماع الذى عقد معنا فى القاهرة فى ١١ نوفمبر ٨٥. وقد أعربنا عن استعدادنا للتوسط بين الاردن والمنظمة بهذا الشأن، إلا أن الأردن لم يوافق على ذلك لأسباب أبداها بشأن مصداقية بعض القادة الفلسطينيين.

إيقاف الأردن التنسيق مع المنظمة ١٩ فبراير ٨٦

وفى مقابلتى مع سفير الأردن بالقاهرة، فى ١٧ فبراير ٨٦، أشار بأن الأهرام والأخبار والجمهورية، نشرت خبرا عن مصادر أمريكية، عن مقابلة الملك حسين لاسحاق رابين، وأن هذه الصحف تتناول العلاقات الأردنية الفلسطينية، بأسلوب يوحى بتجاهل الأردن للمنظمة، وبتهميل الأردن مسئولية تعثر المباحثات بين الطرفين، وأن الحقيقة أن بلاده لم تضغط على المنظمة لاقرار ٢٤٢، إنما كان ينقل للأمريكيين رأى المنظمة، إلا أن الادارة الأمريكية لاترغب فى الاعتراف

بحق تقرير المصير، لأسباب منها عدم موافقتها على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأن يجب العمل الجدى للتوصل لصيغة تنقذ الأرض المحتلة، وأنه لا يوافق على رأى المنظمة، بأن قبولها قرار ٢٤٢، يعنى إهدارها لآخر ورقة متاحة للفلسطينيين وتساؤل وما قيمة هذه الورقة اذا لم تستخدم فى الوقت المناسب؟ وأضاف بتأكيد الأردن بعدم الانفراد بالتفاوض، وبتصميمه على ضرورة التحرك مع المنظمة وقيادة عرفات...

ولم يمض يومان على المقابلة، حتى عرض على نص إعلان الملك حسين فى ١٩ فبراير ٨٦ بعدم تمكنه من مواصلة التنسيق سياسيا مع قيادة المنظمة حتى تكون للكلمة منها، التزاما ومصداقية... وقابلنى فور هذا الاعلان سفير الأردن، ليسلمنى نص خطاب الملك حسين ويؤكد موافقة أمريكا السابقة كتابه والمسلمة للملك حسين بمشاركة المنظمة فى المؤتمر الدولى اذا أعلنت قبولها الواضح لقرار ٢٤٢ والتفاوض وادانة الارهاب وأشار أن أبو أياد قد أخطر الملك حسين فى عمان فى فبراير ٨٦ بأن المنظمة فى اجتماعها ببغداد فى نوفمبر ٨٦ رفضت ٢٤٢، ريشيف بأن المنظمة فوتت الفرصة ... فخطرت السفير بأن الموقف الأمريكى مازال سلبيا بالنسبة لموقف القادة الاسرائيليين برفض الاعتراف بقرار ٢٤٢ بالنسبة للأراضى الفلسطينية، والتى يعتبرونها محررة وليست محتلة، ورفض أى كيان أو دولة فلسطينية، وأكدت موقف مصر ودورها الرئيسى فى عملية السلام من منطلق مسئولياتها القومية وأمنها الوطنى ...

- وتردد ممثل المنظمة بالقاهرة على مكتبى خلال هذه الفترة، وأخطرنى فى ٢٥ فبراير ٨٦، بمحاولة الملك حسين ممارسة الضغط على المنظمة، لقبول قرار ٢٤٢ بدون قيد أو شرط، وأن الخطة الأمريكية الأردنية ترمى لاستبدال عرفات وقيادته بقطاع فلسطينى من الأرض المحتلة، وأن المنظمة تخشى ممارسة أمريكا الضغط على مصر، لتبنى الموقف الأردنى، مما يؤدى إلى لجوء الفلسطينيين إلى التصلب واكتساب التيار المتطرف لجانبه، وتطلب من مصر الوقوف إلى جانبها فى حق تقرير المصير، من خلال اتصالاتها بأمريكا والأردن، وتتمنى دعوة مصر لعقد مؤتمر ثلاثى مصرى أردنى فلسطينى بالقاهرة لاعادة التنسيق.

واستدعيت فى اليوم التالى ٢٦ فبراير ٨٦ القائم بأعمال السفارة الأمريكية والمستشار السياسى للسفارة وخطرتهما - بناء على موافقة القيادة السياسية- بطلب المنظمة إجراء مصر إتصالاتها، لتعترف أمريكا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وأطلعتهما على نص الصيغ الثلاث التى أعلنتها المنظمة، وقد أخطرانى بأنهما لم يطلعا عليها سابقا (وقد أكد ميرفى بعدئذ فى ٩ مايو ٨٦ بأن بلاده لم تعرض عليها هذه الصيغ ولم تجر دراستها وان الملك حسين هو الذى رفضها) وأشارا إلى أن الصيغة الثانية، أكثرها ملاءمة، إلا أنها تحتاج لتعديلات - وفقا لرأيهما الشخصى- بقبول ٢٤٢ دون اشتراط النص على حق تقرير المصير، ونبد أعمال العنف بدلا من الارهاب، وعدم ربط ذلك مع اعلان القاهرة. الذى لا يوافقون عليه، لأنه يعنى ضمنا الموافقة على

استخدام العنف في الأرض المحتلة، وأكدوا بضرورة قيام مصر باقناع عرفات، بالموافقة على المطالب الأمريكية، والتي تقدم لعرفات فرصة لن تعوض، بموافقتها على بدء حوار معه، ودعوته لحضور المؤتمر الدولي، ومن خلال المفاوضات يستطيع طرح موضوع حق تقرير المصير، إذ أن أمريكا لن تقبل حالياً الموافقة على هذا الحق لأن ذلك يعنى إقامة دولة فلسطين وهو ما ترفضه إسرائيل.

وأشارا بأن موافقة عرفات على ذلك، تضع إسرائيل أمام اختبار العالم، إذا فشلت جهود السلام. وعقبت على حديثهما بأننى على ثقة. بأن قادة التطرف بإسرائيل، لن يقبلوا أى جهود سلام شامل وعادل لانهاى الصراع العربى الاسرائيلى، وأنهم لن يقبلوا قرار ٢٤٢ بالنسبة للأراضي الفلسطينية حتى ولو أعلنت المنظمة قبول القرار دون أى اشتراط لحق تقرير المصير... (وهذا ما يحدث فى الوقت الحاضر) .

- وسلمنى بعدئذ ممثل المنظمة بالقاهرة مع أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة نص قرار اللجنة فى ٨ مارس ٨٦ ويشير إلى الموقف الأمريكى الراضى الاعتراف بها، وبال حقوق الشابة للشعب الفلسطينى، ورفض الحوار مع الوفد الاردنى الفلسطينى، وأن الولايات المتحدة، تطالب المنظمة وحدها بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ فى الوقت الذى امتنعت عن الاعتراف بحقه فى تقرير مصيره... وأكد بيان اللجنة أن خطاب الملك حسين حمل تبرئة للموقف الأمريكى، وحمل المنظمة مسئولية فشل عملية السلام ودعا البيان كافة الفصائل للوحدة...".

- وقد أعددت تقريراً فى ١٠ مارس ٨٦ عن تقديرى لبيان اللجنة التنفيذية، بأنه كان متوازناً وإيجابياً، وحرص على تفادى الصدام مع الملك حسين، وترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية استئناف التنسيق مستقبلاً، وتفادى توجيه أى هجوم استفزازى ضد الموقف الأمريكى، والاكتفاء بتوجيه النقد الموضوعى خاصة بإعلانه الاعتراف بقرارى ٢٤٢ و٣٣٨، مرتبطاً باعتراف أمريكا بحق تقرير المصير وإجراء تفاوض مع وفد أردنى فلسطينى للتمهيد لإ انعقاد المؤتمر الدولى ... واقترحت إعادة تكثيف المساعى المصرية لتقريب وجهات النظر بين الاردن والمنظمة وأمريكا، والبدء فى الحوار الأمريكى مع وفد أردنى فلسطينى ...

اغلاق مكاتب المنظمة فى الأردن ابريل ٨٦

وفى مقابلتى لعرفات فى أول ابريل ٨٦، أشار لاتخاذ الاردن اجراءات ضد المنظمة باغلاق مكتب التنسيق الذى يتولى الاتصالات بين السلطات الأردنية وقيادة المنظمة، وأشار عرفات بأن المنظمة بإخطارنا بذلك، يحدوها الحرص على تجنب الخلافات بين الطرفين...

وقد أعددت تقريراً فى ٦ ابريل ٨٦، أشير لمقابلة عرفات، وطلبت التدخل فوراً مع

الحكومة الأردنية لعدم تعميق الخلافات لصالح الأمة العربية والقضية الفلسطينية، إذ أننى فى هذه الظروف لأستبعد قيام الأردن بمزيد من الخطوات تجاه اغلاق كافة مكاتب المنظمة الاخرى فى عمان، وأنه لو تحقق ذلك ، فسيعتبر عاملا سلبيا وخطيرا ، قد يقضى على أية آمال لاعادة التنسيق والتعاون بين المنظمة والأردن لايجاد حل سلمى للصراع العربى الاسرائيلى..

- وتابع القادة الفلسطينيون اتصالاتهم بنا لحثنا على ايقاف التردى فى العلاقات مع الاردن، وحضر لمكتبى هايل عبد الحميد "ابو الهول" عضو اللجنة المركزية لفتح ومستول الأمن بالمنظمة ، وبصحبه ممثل المنظمة بالقاهرة يوم ١٠ إبريل ٨٦ ، وقد إستفست منه عن موقف المنظمة من عملية إعادة العلاقات الطبيعية مع الاردن ، وأشار بأن قرار المنظمة بربط الاعتراف بالقرار ٢٤٢ مع اعتراف أمريكا بحق تقرير المصير، هو من الثوابت الفلسطينية حاليا ، خاصة بعد موافقة القيادة الفلسطينية على ذلك ، أثناء اجتماعها باسامة الباز وطه الفرنوانى فى ١٠ نوفمبر ٨٥ ، وأكد أن الملك حسين مثله كأمرىكا واسرائيل لايقبلون إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وأعلن أن المنظمة على استعداد للدخول فى مفاوضات أو المشاركة فى المؤتمر الدولى دون أى شروط من أى جانب، ويدعو مصر إلى تبنى فكر الشعب الفلسطينى بهذا الشأن، ثم ناقشنا أحوال الفلسطينيين فى مصر ، ونشرت الأهرام ذلك فى ١١ إبريل ٨٦ حيث اشارت للاجتماع بشأن التحرك السياسى خلال المرحلة القادمة ...

الموقف الغربى من إيقاف التنسيق

وقد قابلت السفراء الاجانب ، خاصة سفراء دول غرب أوروبا ، لمعرفة رأيهم المحايد فى رار الأردن باغلاق مكاتب المنظمة الرئيسية فى الأردن وطرد أبى جهاد منها الأمر الذى رفضناه فى اجتماع اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين ، وأكدنا أن هذا الموقف يدفع الأمور للتردى ضد مصالح الدول العربية فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى . وقد أكد معظم السفراء الغربيين المحايدىن أن الاجراء الأردنى يعرقل جهود التسوية السياسية، ويرجون تدخل مصر لاعادة هذه العلاقات الأردنية الفلسطينية لطبيعتها، وقد عرضت هذه الآراء فى تقرير لى، مؤكدا على رأى هؤلاء السفراء بأن الأردن لن يستطيع التحرك بمفرده للتسوية مع سكان الأرض المحتلة بدون المنظمة .

مجلس الشعب المصرى وإيقاف التنسيق مايو ١٩٨٦

- وأبدت وجهة نظرى بشأن ايقاف التنسيق، ممثلا للخارجية المصرية، على لجان الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشعب تضمنت تأكيدى برفض مصر لايجاد بديل للمنظمة، وادانتى لتصريحات مارجريت تاتشر فى مايو ٨٦ بأن هناك ممثلين آخرين للشعب الفلسطينى غير المنظمة، التى حاولت من خلالها الحصول على تأييد اسرائيل لها قبل تولى

بريطانيا رئاسة الجماعة الأوروبية في يونيو ٨٦، وأكدت رفض انقسامات المنظمة وأنها تسعى لوحدها، وأن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يسعى لاقامة الدولة الفلسطينية بعد أن اقتنع بأنه لاتعايش مع اسرائيل مطلقا...

رفض أى بديل للمنظمة

وقد أعلنت في حديث للاذاعة المصرية، في اليوم التالي لتصريحات تاتشر تضمن " أننا ضد خلق بديل للمنظمة، مذكرا بالتفصيل بمسؤوليات بريطانيا التاريخية حيال الشعب الفلسطيني... وقد طلب السفير البريطاني بالقاهرة مقابلي وأشار إلى حديثي للاذاعة المصرية، فأكدت دور بريطانيا منذ ١٩١٧ وحتى اليوم مروراً باحداث ٤٧ و٤٨ وغموض قرار ٢٤٢... وقد أعرب السفير البريطاني عن تفهمه لرأى، إلا أنه يجب النظر للمستقبل بتفاؤل، وأكد - وقد كان مديراً لشئون فلسطين بالخارجية البريطانية- تأييد بلاده لجهود السلام وانها الصراع العربى الاسرائيلى.

- وقد نشرت جريده الشرق الأوسط حديثاً في ٨٦/٦ بهذا الشأن تضمن "السفير طه الفرنوانى يعلن أن مصر ترفض محاولة تاتشر إيجاد بديل آخر للمنظمة... وأشارت الجريدة للقاءاتى بمجلس الشعب المصرى .

- كما أكدت هذا الموقف فى حديث لمجلة التضامن بتاريخ ٨٦/٨/٩ تضمن " أننا لن نعترف ببديل للمنظمة، وأن مصر ضد أى انشقاق فيها مهما كانت الاخطاء ، لأنها تمثل الشعب الفلسطينى... وأهديت الرغبة فى إعادة التنسيق الاردنى الفلسطينى لايجاد حل للصراع يقوم على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وأن تحقيق هذا الحل السياسى يتوقف على ايجاد التوازن بين اسرائيل والدول العربية... "

كما تابعت إعلان الموقف الخاص بتأييد مصر للقضية الفلسطينية ، وأهمية هذا التأييد للوصول لحل سياسى عادل للصراع العربى الاسرائيلى ، خلال مختلف الندوات والمحاضرات واللقاءات... وقد أشاد القادة العرب والفلسطينيون بالموقف المصرى " وأكد ذلك ممثل المنظمة فى لقائه معى، كذلك ونشرت الأخبار فى ١٤ أكتوبر ٨٦ " استقبل السفير طه الفرنوانى مدير ادارة فلسطين بوزارة الخارجية الطيب عبد الرحيم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية فى مصر، وأشاد الطيب عبد الرحيم خلال الاجتماع بموقف مصر من حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرضه..."

الموقف الأمريكى

- ومتابعة لمجهودات مصر للتنسيق الأمريكى الفلسطينى، فقد قابلت بمكتبى يوم ١٠

مارس ٨٦ السفير "وات كلوفوربوس" ، والذي كا يتولى مع ميرفى مهمة التنسيق مع الاردن والمنظمة، والمستشارين السياسيين الامريكيين وكذلك فى ٢٥ مارس ٨٦ وتتلخص المقابلتان فيما يلى:

أعرب المسئول الأمريكى عن تقديره للتحرك المصرى لتحقيق السلام ويرجو مزيدا من الاتصالات مع المنظمة، لتقريب وجهات النظر لعقد المؤتمر الدولى الذى سعت المنظمة لتحقيقه وترحيبه باهتمام الرئيس مبارك بتحرك أمريكى جديد، وأشاد بأهمية دور مصر لتقريب وجهات النظر. ولما تساءلت عن موقفنا بطلب اجتماع ثلاثى مصرى أردنى فلسطينى قبل اعلان ايقاف التنسيق، أشار السفير الأمريكى بأن ذلك كان سيؤدى لحساسية لدى الملك حسين، خاصة بعد تفضيل عرفات إلقائه بيان الإرهاب بالقاهرة فى نوفمبر ٨٥ بحضور الرئيس مبارك بدلا من إصداره فى عمان كما طلب حسين، وأكد السفير التغير الايجابى للإدارة الأمريكية أخيرا، وإلى أن الرئيس ريجان قد وافق شخصيا على تقديم التعهد المكتوب للملك حسين بقبول مشاركة المنظمة فى المؤتمر الدولى، إذا أعلنت قبولها الصريح لقرار ٢٤٢ واستعدادها للتفاوض مع اسرائيل فى إطار مؤتمر دولى وادانتها الاوهاب ، على أن يعقب ذلك اتصالات أمريكية سوفيتية مع السكرتير العام للدعوة للمؤتمر الدولى... وأن الولايات المتحدة قد أخطرت الأردن بموافقتها على تأييد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وأنه يمكن للمنظمة طرح هذا الموضوع فى المؤتمر الدولى، وأن بلاده لايمكن أن تعتمد على وعود عرفات نظرا للتغييرات العديدة فى وجهات نظره ولذلك فإنها مصممة على الحصول على ضمانات المنظمة عن طريق مصر أو الأردن ، وأنها تعلم بنوايا عرفات وقيادته فى الحصول على مكاسب سياسية، بالاجتماع بالمسئولين الامريكيين، ثم يتراجعون بعدئذ عن قبول قرار ٢٤٢ ويضعون الادارة الأمريكية فى موقف مدمر، أما بالنسبة لقرار ٢٤٢ فيرى السفير الأمريكى، بأن قيادة عرفات، تعلم تماما أن هذا القرار ليس قرارا خاصا باللاجئين ، إنما أساسا لتسوية شاملة للمشكلة، وأن بلاده تشترط عقد المؤتمر الدولى على أساس قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ويمكن للمنظمة أو للأطراف الأخرى طرح غيرها من القرارات أثناء انعقاد المؤتمر، وأن أمريكا أخطرت الاتحاد السوفيتى بالموافقة على اشتراكه فى المؤتمر الدولى، وفقا للشروط المعروفة، وهى السماح بهجرة اليهود السوفيت وإعادة العلاقات. ويسؤالى عن موقف اسرائيل من قرار ٢٤٢ ، أشار السفير الأمريكى بأنه لايمكن عقد مؤتمر دولى دون موافقة حكومة اسرائيل، ولذلك يجب إيجاد صيغة مرنة، تساعد بيريز على قبول الاشتراك فى المؤتمر، ويرى أن حزب العمل وبيريز يقبلون ٢٤٢ مع تعديلات فى الحدود تختلف بالنسبة لاتجاهات كل قيادة من الحزب، أما الليكود فيرفض تماما ٢٤٢ ويعتبر الضفة وغزة أراضى حررت عام ٦٧ من مصر والاردن، أما بالنسبة لحق تقرير المصير، فان بيريز يرفضه حاليا، ولكن فى حالة تحرك القضية فى المؤتمر الدولى، فان الوضع الداخلى فى اسرائيل قادر على تحريك الأمور. وأكد السفير تصميم الملك حسين على عدم الاشتراك فى مفاوضات مباشرة أو مؤتمر دولى دون اشتراك المنظمة ، إذ

أن أية مفاوضات تستدعى تنازلات ، وهوما لا يستطيع حسين تقديمها ، وأكد السفير أنه بالرغم من هذه الموافقة فإن بلاده تستطيع تحقيق ، دعوة المنظمة للمؤتمر الدولي بقبولها ٢٤٢ و ٣٣٨ بدون أية شروط ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بشرط قبول المنظمة التفاوض مع حكومة اسرائيل ضمن المؤتمر وشجب الارهاب وأعمال العنف (وهذا ماتم تحقيقه حاليا)

الموقف الاسرائيلي

وفى مقابلة مع السفير المصري فى تل أبيب فى ابريل ٨٦ بالقاهرة ، أكد لى جدية بيريز وحزب العمل فى ايجاد حل للقضية الفلسطينية وللصراع العربى الاسرائيلى واستند فى رأيه لمقابلاته معه ، ولقرار حزب العمل الاسرائيلى فى مؤتمره الرابع فى ابريل ٨٦ ، بتأييد المفاوضات مع وفد أردنى فلسطينى ، على أساس قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وأن بيريز على استعداد للموافقة على بعض الأسماء الفلسطينية ، وقد أخطرت السفير المصرى ، بأن قرار حزب العمل ينص كذلك ، على عدم مشاركة المنظمة أو أية منظمة أخرى تقوم على الميثاق الفلسطينى بالمشاركة فى المفاوضات ، ورفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وأن يكون حل المشكلة الفلسطينية فى إطار دولة أردنية فلسطينية تشمل المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية ، وأن موافقة الحزب منصبه على الحوار مع الشخصيات الفلسطينية التى تعترف باسرائيل ، وأخطرته كذلك بمعلوماتى عن سفير هولندا ، عن اجتماعات بيريز مع وزير خارجية هولندا ورئيس الجماعة الأوربية وقتئذ فى لاهاي فى يناير ٨٦ ، بأن هدفه تحسين العلاقات بين مصر واسرائيل ، وبعدئذ يتجه للتوصل لحل المشكلة الفلسطينية ، وأكد وقتئذ قبوله لفكرة المؤتمر أو المنتدى الدولى بشرط عدم مشاركة المنظمة فيه ، وأعرب بيريز بأنه يمكن قبول التعامل مع المنظمة فى مرحلة متأخرة فى ظروف معينة ، وأن رأيه فى هذا المؤتمر أن يؤدى إلى مباحثات مباشرة بين الاطراف المعنية وألا يكون المؤتمر مجالا للمباحثات أو لتقديم اقتراحات وليس له إلغاء أو تأكيد أى قرار توافق عليه الأطراف المعنية مع اشتراط سماح الاتحاد السوفيتى لهجرة اليهود السوفيت لاسرائيل مباشرة ودون أن يتوجهوا لبلاد أخرى كالولايات المتحدة واعادة التمثيل الدبلوماسى ، وذلك ليتمكن السوفيت من المشاركة فى المؤتمر ، وأن بيريز يرى ألا تبدأ المباحثات بموضوع القدس ، ويؤكد أنها العاصمة الموحدة لاسرائيل ، وأكدت للسفير أنها كلها شروط لصالح جانب واحد وهو إسرائيل .

وقد أعددت مذكرة فى آخر ابريل ٨٦ ، أشرت إلى أن قرارات حزب العمل وكذلك الليكود تؤكد رفض الانسحاب من الأراضى المحتلة ، مع تعديلات شكلية للعمل ، كما أن الحزبين يرفضان الدولة الفلسطينية ، ومشاركة المنظمة فى المؤتمر أو فى المفاوضات ، وأن هذه القرارات الاسرائيلية تتعارض مع امكانية التحرك السياسى للصراع .

وقد تابعت مع السفراء الأجانب بالقاهرة، ومع السفير المصرى فى تل أبيب ، محاولات بيريز وتصريحاته برغبته فى الحضور للقاهرة لإنهاء موضوع التحكيم فى طابا والتحرك للتسوية السياسية وذلك فى يوليو وأغسطس ٨٦. وقد أكد لى السفير المصرى فى أغسطس ٨٦ إهتمام بيريز بإيجاد حل للقضية الفلسطينية وأنه على استعداد لقبول بعض الأسماء الفلسطينية لتحضر المؤتمر الدولى ضمن الوفد الأردنى، إذا ما قدمت المنظمة لمصر هذه الأسماء، وأضاف بان بيريز على استعداد لقبول أسماء بعض الشخصيات غير القيادية فى المنظمة، والمقيمين خارج الأراضى المحتلة، وخطرنى السفير بأنه أخطر القيادة السياسية المصرية بذلك فى نفس اليوم. وقد علقت على رأى السفير المصرى فى تقرير تضمن، أن أهداف بيريز خلال الشهرين القادمين فى رئاسة الوزارة، يحل بعده شامير، هى إظهار انجازاته الخارجية بالنسبة لعلاقاته مع مصر للرأى العام الاسرائيلى، مع اعتقادى بأن تحركه تجاه القضية الفلسطينية، والصراع العربى الاسرائيلى، شكلى ويهدف أساسا للوصول لإنهاء الخلافات الثانية مع مصر خاصة موضوع طابا، وأن يقدم حولا فضفاضة لتحقيق السلام العادل والشامل للصراع، تساعد على تقبل مصر لآرائه، وأكدت أن بيريز وشامير وجهان لعملة واحدة .

وقد أوضحت رأى وقتئذ للصحافة العربية والاجنبية فى أغسطس ٨٦، وأكدت تعليقا على تصريحات بيريز، بأن مصر تولى أهمية كبيرة لتحقيق المصير للشعب الفلسطينى ، وتصمم على إنهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية المحتلة، وإنهاء الممارسات الاسرائيلية، وأن شعب مصر وحكومته قد أجمعا على أن القضية الفلسطينية، قضية وطنية تتعلق بالأمن القومى المصرى ويموقف مصر من الصراع العربى الاسرائيلى. وقد نشرت مجلة التضامن العربية حديثا يعبر عن آرائى فى ١٩ أغسطس ٨٦، كما ادليت بأحاديث مماثلة للاذاعات المصرية والاجنبية. وقد تلقيت بعدئذ تعليقات لجريدة هارتس وجريدة معاريف ويديعوت احرونوت الاسرائيلية عن تعليقاتها على أحاديثى وتضمنت أن موضوع تحسين العلاقات بين مصر وإسرائيل، أو برودها أو تجميدها ، أصبح خاضعا لحسابات وتوجيهات بعض المسئولين فى الجهاز السياسى للدبلوماسية المصرية، الذى يسعى إلى خلق نوع من العلاقات شبه الطبيعية مع الدول العربية، ومعظم هذه الدول تعارض وجود علاقات صحيحة بين مصر وإسرائيل" ولم أترك ساحة الاعلام للصحافة الاسرائيلية، التى تحاول أن توهم الرأى العام الاسرائيلى والعالمى، بأن تحركى ليس نتيجة طبيعية لاستمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية المحتلة، ولكن بهدف إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية، التى تطالب كشرط أساسى لذلك الغاء اتفاقيات كامب ديفيد ، فألقيت عدة احاديث فى الاذاعة المصرية وفى الصحافة العربية تضمنت " أننى لأعتقد بأن مصلحة العرب فى هذا الوقت إلغاء المعاهدة المصرية الاسرائيلية واتفاقيات كامب ديفيد ، رغم المخالفات العديدة التى ترتكبها إسرائيل ، ورغم تأييد القانون الدولى لحق أى دولة فى إلغاء أو تجميد المعاهدات والاتفاقيات اذا خالفها الطرف الآخر، وأننى أرى أن الجزء الخاص بالقضية الفلسطينية فى

اتفاقيات كامب ديفيد قد ألغى عمليا من الجانب الفلسطيني والاسرائيلي وجاءت مبادرات عربية ودولية بعدها ، التزمت مصر بها وتعارض مع كامب ديفيد ، وان هناك اتجاها قوميا في مصر يؤيد هذه المبادرات الأخيرة..."

قضية طابا والتحرك للحل السياسى الشامل

واستمر موقفى المؤيد ، بأن طابا مصرية ، والمطالبة باحالة القضية للتحكيم الدولى لحسمها ، استنادا إلى حقنا التاريخى والقانونى ، ورفضت فى تقرير قرار المجلس الوزارى الاسرائيلى المصغر ، فى ١٣ يناير ٨٦ والذى يطالب الجانبين الاسرائيلى والمصرى بدراسة عدة نقاط بشأن الخلافات بينهما ومنها مشكلة طابا ، وأكدت أن موضوع التحكيم فى طابا يجب الا يرتبط بالموضوعات الأخرى ، والتي أعلنت مصر فى مناسبات عديدة موقفها الواضح منها ، وقد تمت المباحثات بعدئذ بمشاركة الجانب الأمريكى للتوصل إلى مشاركة التحكيم ووافقت مصر واسرائيل عليها فى ١ سبتمبر ٨٦ ، وأعلن بيريز ذلك ، ليقوم فى نفس اليوم بزيارة لمصر التقى خلالها بالرئيس مبارك ، وأكد البيان المشترك لمباحثات بيريز " أن عام ١٩٨٧ سيكون عام مفاوضات سلام ، وأن الطرفين سيبدلان أقصى جهودهما ، خلال هذا العام لتسوية المشكلة الفلسطينية وإقامة سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط ، وصرح بيريز فى مؤتمر صحفى ، عقب إعلان البيان المشترك ، بأنه لم يتم التوصل لحل نهائى للمشكلة الفلسطينية وأن الطرفين وافقا على المؤتمر الدولى للسلام ، وناقشا فكرة تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر ووافقا عليها " .

وقد أكدت فى تقرير عن آراء بيريز فى هذه الزيارة ، بأنه مع الترحيب الكامل بالاتفاق على التحكيم الدولى بالنسبة لطابا ، إلا أن آراء بيريز بشأن المؤتمر الدولى ، لم يتضمنها البيان المشترك ، إنما أدلى بها فى مؤتمر صحفى ، الأمر الذى يساعده على التراجع عن هذا الموقف بعد تحقيقه مكاسب من زيارته لمصر ومقابلته لرئيس جمهوريتها .. وقد حدث ما توقعه التقرير ، إذ أشار بيريز بعدئذ وقبل مغادرته اسرائيل للولايات المتحدة ، بأن هذا المؤتمر الدولى لن يتعقد فى القريب العاجل وأن جميع مراحله ستتوقف على موافقة اسرائيل ، والتي يمكنها الاعتراض على كل ما تراه ضروريا ، ... وأكد " اشتراطه قبول الاتحاد السوفيتى لاعادة العلاقات مع اسرائيل واتخاذ موقف إيجابى من مشكلة هجرة اليهود السوفيت مباشرة لاسرائيل .. ثم أشار بعدئذ بيريز فى أكتوبر ٨٦ بأن المحادثات مستمرة للاعداد للمفاوضات ... فى إطار منتدى دولى ... لا تكون له سلطة الزامية ، وأن المفاوضات ستجرى بين لجان مشكلة من ممثلى اسرائيل وكل طرف من جيرانها .. واستخدم كلمة منتدى بعد إعلانه السابق الموافقة على مؤتمر دولى أثناء زيارته لمصر فى سبتمبر ٨٦ ،

وفى الوقت نفسه تلقت تصريحاً لشامير فى ٢١ يوليو ٨٦ عن رأيه فى الحل السياسى بعد انتقال رئاسة الوزارة اليه فى أكتوبر ٨٦ ، تضمن " أنه على استعداد لتحمل مسئولية مخاطر

انشاء دولة فلسطينية اذا كان هذا هو ماسيؤدي إليه وضع الحكم الذاتى الذى تقترحه اسرائيل، على سكان الضفة وغزة ، وأنه لايزال يؤيد الحكم الذاتى الفلسطينى، كما ورد فى كامب ديفيد ، ثم اردف بأننا نأمل بالتأكيد الا يفضى نظام الحكم الذاتى ، إلى دولة فلسطين ولكن المخاطر قائمة ويجب أن تكون لدينا الشجاعة لتحمل هذه المخاطر، والواقع الدولى وحقائق المنطقة تضطرننا إلى ذلك ويجب أن نجد الطريق إلى التعايش السلمى بين اليهود والعرب ...

وقد أعددت تقريراً أشير فيه، إلى أهمية التحرك العربى والفلسطينى فى اتجاه واضح لحكم ذاتى كامل للأرض والسكان، تمهيدا لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وأنه يجب ألا نترك المجال لشامير- رغم معرفتنا بتمسكه باسرائيل الكبرى وبكل الأراضى المحتلة- يزايد علينا، وأن ندعو إلى حكم ذاتى فلسطينى كامل للأرض والسكان - اذا كان لابد منه لانتهاء الاحتلال الاسرائيلى تمهيدا لتحرير الدولة الفلسطينية المستقلة، وقد نشرت بعض الصحف العربية أرائى تعليقا على تصريحات شامير، فنشرت مثلاً الشرق الأوسط فى ٢٧ يوليو ١٩٨٦ مقالا تضمن " جاء أول رد فعل على موقف شامير الانقلابى الجديد من القاهرة حيث صرح الدكتور طه الفرنوانى مدير ادارة فلسطين بالخارجية المصرية بقوله: مصر عملت دائما من أجل حكم ذاتى فلسطينى كامل تمهيدا لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة... وأوضح الفرنوانى بأن مصر تعمل فى هذا الاتجاه من أجل استعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه المشروعة... وأن مصر ساندت فى ظل هذه الروح الاتفاق السابق بين الأردن ومنظمة التحرير..."

كما نشرت جريدة الصباح التونسية فى ٢٨ يوليو ٨٦ حديثاً تضمن "طه الفرنوانى يؤكد على دور مصر فى دعم الشعب الفلسطينى وتأييد الدولة الفلسطينية...."

اعادة دير السلطان بالقدس

واستمرت اتصالاتى مع السلطات الاسرائيلية لاعادة الدير للأقباط المصريين، وربطت بين التمسك بعدم تنفيذ التزامات مصر، مقابل عدم تنفيذ اسرائيل اعادة الدير، وقد أدليت بأحاديث لأجهزة الاعلام، فنشرت مثلاً الأهرام فى صفحتها الأولى فى ٧ يناير ٨٦ حديثاً تضمن: " أكد السفير طه الفرنوانى... بأن مصر تواصل اتصالاتها مع الحكومة الاسرائيلية لعودة الحقوق المصرية، الى دير السلطان تنفيذا لقرار المحكمة الاسرائيلية العليا... وكانت وزارة الخارجية قد تلقت رسالة من الأنبا باسيليوس مطران القدس ، طلب فيها من الحكومة المصرية مواصلة جهودها..."

ونشرت مجلة رابطة القدس للأقباط الأرثوذكس فى فبراير ٨٦ تصريحاً لى تضمن " أن مصر تواصل اتصالاتها مع الحكومة الاسرائيلية لعودة دير السلطان، وأن الأنبا باسيليوس قدم مذكرة بهذا الشأن..." وقد أكد الأنبا باسيليوس عند مقابلتى له فى فبراير ٨٦، أهمية إعادة الدير،

باعتباره أحد الأماكن المقدسة المسيحية وجزءاً من كنيسة القيامة، وأن بيريز أخطره باستعداد لإبرام صفقة متكاملة مع مصر عن كل الأمور المتعلقة بما فيها دير السلطان... وأشار الأنبا بأن هذه هي المرة الأولى التي يذكر فيها بيريز موضوع دير السلطان، وأكد أن حق مصر واضح تماماً بالنسبة للدير، وأنه إذا كانت إسرائيل ترفض تسليم الدير لمصر لتنفيذ لحكم المحكمة العليا الاسرائيلية عام ١٩٧١، بحجة حالة الحرب مع مصر، فإنه لم يعد مجال لهذه الحجة بعد إنها حالة الحرب بمعاهدة ٧٩..

وفى مقابلة أخرى مع الأنبا باسيليوس والأب اسحاق فى مارس ٨٦، أشار الأنبا إلى تصريحات بيريز الأخيرة بشأن طلب رفع الحكومة المصرية القيود على التجارة والسياحة المصرية لإسرائيل واستفسر عن صحتها، فأخطرته بأن موقف الدبلوماسية المصرية، ثابت بعدم السماح للحجاج الأقباط والسائحين المصريين، بزيارة القدس حتى يعود الدير لأصحابه الشرعيين، ولذلك اتصلت بوزيرى السياحة والداخلية، للتأكيد على إيقاف العلاقات الثنائية مع إسرائيل حتى استعادة دير السلطان وحقوق الشعب الفلسطينى، وأفاد الأنبا بأن وزير السياحة الاسرائيلى، زار أخيراً الدير وأشار بأن موضوعه دينى وليس سياسياً، ويعارض الأنبا هذا رأى، بالتأكيد بأن النزاع سياسى وليس دينياً بين الاقباط المصريين والأقباط، ويؤكد رأيه برفض أى محاولة اسرائيلية لإحالة الموضوع للتوفيق أو التحكيم إذ أن الأمر يتعلق بتنفيذ حكم المحكمة العليا الاسرائيلية بإعادة الدير لمصر، وقد أخطرت الأنبا بأننى سأخطر الوزراء والمسؤولين المصريين، بوجهة نظره، وقمت بإرسال مذكرات بهذا الشأن بعد موافقة اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين، على ضرورة متابعة مصر للجهود لاسترداد الدير باعتباره أحد الأماكن المقدسة المصرية بالقدس العربية. كما أعددت مذكرات بهذا الشأن فى إبريل ٨٦ أرسلتها لسفاراتنا بالخارج، وسلمتها كذلك للسفراء الأجانب بالقاهرة وأثناء مقابلاتى للعديد من المسؤولين المصريين، ومناقشاتى معهم بشأن منع زيارة القدس، حتى يتم استرداد المقدسات المصرية، أشار عدد منهم - ممن يخلصون للقضايا القومية- بأنه مع تقديرهم للجهود المبذولة لتأييد رأى الكنيسة القبطية لاسترجاع الدير، وعدم السماح بزيارة المصريين للأراضى المحتلة والقدس العربية، حتى يتم ذلك، أشاروا بأنهم وبعد مضى سبع سنوات لمعاهدة ٧٩، وبعد المجهودات المصرية لتنفيذ الحكومة الاسرائيلية لمطالب مصر العادلة، بتنفيذ حكم قضائى اسرائيلى، بإعادة الدير لمصر، الأمر الذى لا يستدعى أكثر من إلغاء الحكومة الاسرائيلية لقرارها أثناء حالة الحرب، أشاروا بأن وراء رفض المطالب المصرية، اتجاه بعض القادة المتطرفين الاسرائيليين، الذين يرون أن تنفيذ المطلب العادل سيؤدى لحضور عدد كبير من المصريين مسلمين ومسيحيين للقدس العربية والأراضى المحتلة، الأمر الذى سيؤدى للتفاعل مع قطاعات عديدة من رأى العام العربى واليهودى ويؤدى لاختراق عربى مصرى للمجتمع اليهودى بواسطة التفاعل بين الحضارات والثقافة والاتصالات الاجتماعية، الأمر الذى يرفضه المتشددون الاسرائيليون الذين يعتمدون على بقائهم فى الحكم

على استمرار الحروب، وفي مناقشاتي مع عدد من هؤلاء الاصدقاء المصريين، أكدوا أن زيارة القدس العربية والأراضي العربية المحتلة تتنافى تماما مع محاولة ايها البعض بأن هذا تطبيع مصري اسرائيلي وانه في الحقيقة تطبيع مصري فلسطيني عربي لصالح السلام الشامل وايجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي.

المقاطعة العربية لاسرائيل

وفي لقاءاتي مع المسؤولين المصريين منذ ٨٣- خاصة رجال الاقتصاد- أوضحت أهمية إجراء دراسة للموقف المصري من المقاطعة العربية لإسرائيل، خاصة بعد معاهدة ١٩٧٩، وضرورة إجراء اتصالات مع الهيئات العربية المسؤولة لتفادي إمكانية تطبيق هذه المقاطعة على بعض الشركات المصرية خاصة ذات الاتجاه القومي، وقد فوجئت في يونيو ٨٦ باتصالات من كبار المسؤولين المصريين، يخطرونني بأن المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل بدمشق، قد اتخذ قرارا بتطبيق المقاطعة ضد شركة المقاولون العرب "عثمان أحمد عثمان". وقد أبدت اهتماما فوريا بهذا الموضوع، خاصة لعلمي بما سبق أن قدمته هذه الشركة المصرية وما زالت من خبرات فنية ومساعدات لجميع الدول العربية، وما أقامته من مشاريع عمرانية وصناعية هامة بهذه الدول. وباتصالاتي علمت بأن هذه المقاطعة ترجع إلى أن المهندس/ عثمان أحمد عثمان قد رافق الرئيس السادات في زيارة القدس عام ٧٧. وقد أخطرت المسؤولين العرب بأن المهندس عثمان أحمد عثمان معروف باتجاهاته القومية العربية، وباخلاصه لجميع المشروعات التي أقامتها الشركة في الدول العربية، وأكدت بناء على معلومات الشركة، بأن شركة المقاولون العرب مملوكة مائة في المائة للحكومة المصرية وان استمرار اسم مهندس عثمان، يرجع إلى استمرار الاسم التجاري كما هو الحال في بعض شركات القطاع العام المؤممة حتى بالنسبة للشركات التي كان أصحابها من اليهود مثل شيكوريل- بنزيون - عمر أفندي... وأعددت بالتنسيق مع الشركة ملفا أرسلته للدول العربية مدعما بالوثائق والمستندات بسلامة موقف الشركة، وعدم تعاملها مع إسرائيل وطلبت رفع الحظر، وقد استجابت الدول العربية ورفعت الحظر في أغسطس ٨٦، وقد تلقيت كتاب شكر من رئيس مجلس إدارة الشركة والمسؤولين المصريين على إظهار الحق واستمرار عمل الشركة في التعبير العربي.

مصر والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٨٧

وقد أبدت اهتماما كبيرا بلقاءاتي مع ممثلي مجلس الشعب المصري لمناقشة الأوضاع العربية، كما التقيت بالعديد من الصحفيين والمسؤولين الاسرائيليين لينقلوا عني وجهة النظر العربية للرأي العام الاسرائيلي ولحكومة بلدهم.

مجلس الشعب المصرى

وضمن لقاءاتى المستمرة مع النواب ممثلى الشعب المصرى، فى لجان الشئون العربية والشئون الخارجية والأمن القومى، بمجلس الشعب والشورى، إلتقيت بهم فى مجلس الشعب يوم ٢٥ يناير ١٩٨٧ وقد عرضت وجهة النظر الخاصة بمصر وعلاقاتها بالأمة العربية، فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى، وأكدت التزام مصر الاستراتيجى بالقضايا القومية العربية، وارتباط الأمن الوطنى المصرى، بالأمن القومى العربى، وبضرورة دعم العلاقات العربية الثنائية مع الدول العربية، والتعاون مع شعوبها، وأهمية عودة مصر للصف العربى ومشاركتها الفعالة فى دفع العمل العربى المشترك فى مختلف المجالات، مع رفض التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية، وتسوية خلافاتها وديا وبدون استخدام القوة. كما أكدت ضرورة الاستمرار بمطالبة اسرائيل بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة، والمشاركة فى مجهودات المنظمات والهيئات الدولية، لتحقيق ذلك مع إدانة الممارسات الاسرائيلية. وأشارت إلى أهمية دفع التحرك الدبلوماسى والسياسى للوصول لسلام شامل وعادل فى المنطقة، وإيجاد حل جماعى عربى للصراع العربى الاسرائيلى، مع التأكيد على أولوية التزامات مصر القومية على الالتزامات الأخرى، والتمسك بميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربى المشترك، مع استمرار المطالبة، بإنهاء إجراءات التحكيم لاسترداد طابا، ورفض أية مقترحات أمريكية للترقيق بهذا الشأن، مع التحذير من محاولات القيادات الاسرائيلية تطبيع العلاقات مع مصر، على حساب الصراع العربى الاسرائيلى، وأنه ثبت بأن مواقف جميع قادة التطرف الاسرائيليين تؤكد رفض السلام الشامل والعادل بالمنطقة وهو ما تسعى مصر لتحقيقه. وقد قدم لى رؤساء لجان المجالس شكرهم على هذا التعاون الإيجابى وطلبوا استمراره مع تأييد اللجان بالاجماع للاراء السابقة.

المؤتمر الاسلامى

وقد قمت بتنسيق المواقف المصرية مع المواقف الفلسطينية والعربية، مع استمرارى فى محاولة إعادة الحوار والاتفاق الاردنى الفلسطينى، وذلك قبل وأثناء وبعد انعقاد المؤتمر الاسلامى فى يناير ٨٧، حيث أشاد عرفات والقادة الفلسطينيون بدور مصر فى الساحة العربية، وأكدت مصر فى لقاءاتها معهم، تأييدها الكامل لوحدة الشعب الفلسطينى، ومطالبه المشروعة، وقد نشرت الصحافة العربية، ومثالها الاهرام فى ١٩ فبراير ٨٧ "استقبل السفير طه الفرانوانى مدير فلسطين بوزارة الخارجية السيد الطيب عبد الرحيم ممثل المنظمة فى القاهرة، وبحث معه تقييم الأوضاع الفلسطينية والعربية بعد مؤتمر القمة الاسلامى الاخير" ولم تقتصر مجهوداتنا على الجانب العربى والفلسطينى، بل قمت باتصالات مع الجانب الاسرائيلى، خاصة رجال الاعلام الاسرائيليين الذين يؤيدون حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره..

الموقف الاسرائيلي

وقد قابلت "يهودا ليتاني" المسئول عن الشرق الأوسط في جريدة "الجيروساليم بوست" الاسرائيلية، بناء على طلب المركز الصحفي لمصلحة الاستعلامات المصرية يوم ٢٥ يناير ١٩٨٧، باعتبار أن للسيد ليتاني تأثيرا كبيرا على الرأي العام الاسرائيلي، في اتجاه السلام الشامل والعدل، وأنه من جماعات أنصار السلام باسرائيل، وقد أشار بأن جماعاتهم تمثل نصف سكان إسرائيل، ولهم تأثير على الرأي العام الاسرائيلي، وأنهم يثسوا من الحرب ويطالبون بالتنسيق في السلام مع الدول العربية ومع الفلسطينيين، وأنهم يؤمنون بضرورة حل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي، بالتفاوض المباشر مع المنظمة باعتبارها ممثل الشعب الفلسطيني وفقا لآراء غالبية هذا الشعب، كما وأنهم يوافقون على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة مجاورة لإسرائيل وأنهم يأملون في تحرك إيجابي لعناصر السلام باسرائيل، تتلاقى مع مصر والشعوب العربية من أجل استقرار المنطقة بما فيها إسرائيل، وأن رفض السلام سيؤدي للتطرف، واستمرار حالة الحرب، وتأثير ذلك على الدول العربية وعلى إسرائيل وعلى الشعب الفلسطيني. وأضاف بأنه يمكن هزيمة القادة الاسرائيليين المتطرفين، عن طريق خطة مدروسة، تهدف لاقتناع الرأي العام الاسرائيلي، بعدم جدوى الحرب، والرغبة المشتركة في السلام، ويرى أهمية تلاقى آراء الفلسطينيين والعرب والاسرائيليين لتحقيق هذه الخطة، والبدء في ترتيب اجتماعات بين مسئولين عن المنظمة وعدد من الصحفيين الاسرائيليين المتحررين بالقاهرة، لإبراز وجهة النظر الفلسطينية في الصحف الاسرائيلية. وأشار بأن الليكود وشامير، استغلا رفض المنظمة لقرار ٢٤٢، باعتباره محاولة لتدمير إسرائيل، وقد أوضحت له أن المجالس الوطنية الفلسطينية قد قررت الالتقاء باليهود الذين يؤمنون بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، على اختلاف اتجاهاتهم، وأنه يعلم ويجب أن يبرز في صحفيتها أن المنظمة قبلت ٢٤٢ مع الاعتراف بحق تقرير المصير، في حين أن العديد من القادة الاسرائيليين، يرفضون هذا القرار، فيما يتعلق بالانسحاب من الأراضي المحتلة، وتمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني وإن الشعب الفلسطيني يقبل التفاوض مع إسرائيل مباشرة، من خلال مؤتمر دولي، ويقبل القرارات الدولية ومنها قرار ٢٤٢ بشرط حق تقرير المصير وعلى قادة الرأي العام في إسرائيل ورجال الاعلام إبراز ذلك لمصلحة السلام، وأن يجبروا القادة الاسرائيليين على التفاوض في المؤتمر الدولي دون أية شروط مسبقة، وأن يبرز كل من الأطراف وجهة نظره بالمؤتمر. وأكد الصحفي الاسرائيلي، بأنه من خلال تحقيق لقاءات شعبية، يمكن الضغط على القيادة الاسرائيلية للتجاوب مع المطالب العربية والفلسطينية العادلة.. وقد نشر حديثي في الجريدة الاسرائيلية وتضمن وجهات نظري.

ولم تمض أيام حتى طلب السفير أريي ليفين" مدير التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الاسرائيلية، مقابلي بالقاهرة، وبناء على موافقة وزير الخارجية عصمت عبد المجيد، قابلته

بمكتبي مع عدد من الزملاء الدبلوماسيين المصريين والاسرائيليين يوم ٤ فبراير ١٩٨٧. وأكد المسئول الاسرائيلي بأنه يحمل للقاهرة وجهات نظر كل من العمل والليكون بشأن التسوية السياسية، ليناقتها مع كبار المسئولين المصريين، وأنه والقادة الاسرائيليين، صمموا على أن يلتقى بى، بعد سماعه وقراءته وتلقى تقارير سفارته بالقاهرة عن ارائى بشأن القضايا العربية والفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى. وقد أشرت بأن آرائى تعبر عن آراء شعب مصر، وحكومته وقيادته بضرورة تحقيق السلام الشامل والعدل لانهااء الصراع العربى الاسرائيلى، وأن تأجيل السلام ليس فى صالح جميع الأطراف وخاصة إسرائيل، وأنه قد يسهل على أيدي جيلنا الحالى الذى أحس بمرارة الحروب وضحاياها، تحقيق هذا السلام العادل من أجل مستقبل أمتنا. وأن أبناءنا - وهم لم يعانون مباشرة أهوال هذه الحروب - قد تكون هذه المهمة صعبة إذا هم. واضفت أن رفض اسرائيل الانسحاب وإحلال السلام الشامل والعدل سيؤدى إلى مزيد من التطرف بالمنطقة. وقد أكد المسئول الاسرائيلى تأييده لآرائى، وأنه كان يرجو التعرف على آرائى لإمكانية الوصول للسلام الشامل والعدل، فأكدت أن إحدى الوسائل الرئيسية انعقاد مؤتمر دولى، يضم أطراف النزاع بما فيهم المنظمة كوسيلة للتفاوض، خلاله ولتحقيق هذه التسوية، فأجاب السفير الاسرائيلى أن اشتراك السوفيت يؤدى لفرض آرائهم على المؤتمر وعرقلته، كما أن مشاركة المنظمة مرفوضة من اسرائيل نظرا لتطرفها وعدم الثقة فى وعود عرفات، وأوضحت بأنه لا يمكن تجاهل الاتحاد السوفيتى كقوة تساهم فى ضمان السلام، وأننى أعلم بأن هناك اتصالات اسرائيلية لتغيير الاتحاد السوفيتى سياسته بهجرة اليهود، وأنه تم اتفاق مبدئى على ذلك للمشاركة فى المؤتمر الدولى. وأن وجود عناصر متطرفة فى المنظمة لا يعنى عدم وجود أغلبية معتدلة فيها ترغب فى السلام، وأن المنظمة أعلنت إدانتها للإرهاب، علما بأنه توجد عناصر متطرفة كذلك فى جانب المسئولين الاسرائيليين. وقد أكد المسئول الاسرائيلى بأن الموقف الاسرائيلى، ليس متصلبا وأن الافكار الاسرائيلية تتطور على ضوء المستجدات المستقبلية

وقد أكدت للمسئول الاسرائيلى مسئولية مصر كقيادة بالمنطقة ومسئوليتها عن القضية الفلسطينية وقطاع غزة، وأنها تمديدها بالسلام العادل والشامل لمن يمدده لذلك، وأن معلوماتنا من داخل الأرض المحتلة، تؤكد تمسك الشعب الفلسطينى بالمنظمة، كرمز هام، وأن هذا الشعب يرفض استمرار الاحتلال الاسرائيلى والممارسات والمستوطنات، وأننى أرى قيام القادة الاسرائيليين بالمبادرة للتحرك من أجل السلام العادل وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى...

وقد أكد المسئول الاسرائيلى - بحضور الوفد المصرى والاسرائيلى - استعداد شامير للتفاوض بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة، بالرغم من آرائه المعلنة بأرض اسرائيل الكبرى، والتي يجب التمسك بها. ويسؤالى للمسئول الاسرائيلى عن موضوع القدس، وهو من أهم الموضوعات التى تهتم بها الأمة العربية والاسلامية والمسيحية، كما أننى أعلن دائما ضرورة بدء المفاوضات

بأهم الموضوعات وهو موضوع عودة القدس العربية، فأجاب المسئول الاسرائيلى - ولدهشة جميع المسئولين المصريين- بأن شامير لا يمانع كذلك فى التفاوض بشأن القدس، ووعد المسئول الاسرائيلى بنقل حديثى للقادة الاسرائيليين متمنيا التحرك لانهاء الصراع العربى الاسرائيلى سلميا .

وقد أكد أحد الزملاء الذين حضروا لقاءات المسئول الاسرائيلى مع جميع المسئولين المصريين، بأنه قد فوجئ باللهجة الودية معى - بعكس لقاءاته مع عدد من المسئولين المصريين كما أنه لاحظ محاولاته التقارب منى بسؤاله عن العملية الجراحية التى أجريتها منذ أشهر، وأن المسئول الاسرائيلى كان متجاوبا ومتفهما تماما لمواقفى، وقد علق الزميل المصرى بأنه يعلم عقلية القيادات الاسرائيلية، وانها تقدم الكثير حتى من التنازلات، فى حالة مواجهتها بمواقف صلبة وحجج واضحة، وأن هذا ما حدث فى هذا اللقاء..

وفى مقابلة مع السفير الأمريكى فى ٥ فبراير ٨٧ أخطرني بمطالب بعض قيادات قطاع غزة من الولايات المتحدة للقيام ببعض المشروعات فى غزة خاصة الصرف الصحى لسوء الأحوال بها، وتسائل عن رأى فى ذلك، فاخطرته بأن مصر لا تزال تتحمل مسئوليتها بالنسبة للقطاع والدليل استمرار الحاكم العام المصرى للقطاع فى عمله بالقاهرة، وان المنظمة لاتمانع فى قيام مصر بدورها القيادى بالنسبة لدعم شعب الأرض المحتلة، وأنا نرحب بأية مساعدات أمريكية أو أجنبية لصالح شعب فلسطين.

الموقف الأوربى

وأثناء حضورى حفل استقبال، أخطرني سفير بلجيكا بالقاهرة فى فبراير ١٩٨٧، بأهمية تحرك بلاده لإيجاد سلام شامل فى المنطقة، وأنها تولى أهمية كبيرة لذلك باعتبارها رئيسة الجماعة الأوربية وقتئذ، وقد طلب منى الوساطة لدى بعض الفصائل الفلسطينية للافراج عن رهينة بلجيكية، إذ أن ذلك سيساعد بلاده على التحرك الايجابى بتأييد من رأى العام البلجيكى، وقد أعددت تقريرا بذلك وتمت اتصالات بهذا الشأن. وقد تحقق ما كنا نرجوه، إذ تحركت بلجيكا مع بعض دول الجماعة الاوربية، بالتقدم لوزراء خارجية الجماعة بمشروع قرار للتسوية السياسية وأصدرت الجماعة بيانا عن رأيها فى الصراع العربى الاسرائيلى، وأهمية تحقيق السلام الشامل وذلك فى ٢٣ فبراير ١٩٨٧، وأشارت بأن هدف الجماعة البحث عن السلام فى المنطقة، وأن للجماعة مصلحة مباشرة فى ذلك وتقرر تأييدها لانعقاد مؤتمر دولى للسلام، تحت رعاية الأمم المتحدة، وباشتراك الأطراف المعنية، وأى طرف آخر يستطيع المساهمة الايجابية فى إعادة وحفظ السلام وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا، وأن هذا المؤتمر سيوفر اطارا مناسباً للمفاوضات بين الاطراف المعنية مباشرة مع استعدادها للقيام بدورها والمساهمة الايجابية من

أجل عقد هذا المؤتمر...

وقد أعددت تقريراً عن البيان في ٢٦ فبراير ٨٧، بأن تأكيد الجماعة لرغبتها في القيام بدور خاص وتراجعها عن موقفها السابق بالتخلي عن مسئولياتها للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تحرص بالانفراد بالعملية وأن هذا الموقف الإيجابي يتم بعد تردد لاحظته خلال المؤتمرات الدولية للقضية الفلسطينية عام ١٩٨٣ ويؤدي إلى التأييد الواضح لمصر وللدول العربية، بشأن عقد هذا المؤتمر". وفي مقابلة مع السفير البلجيكي في مارس ١٩٨٧، أوضحت أهمية تحرك بلجيكا كرئيسة للجماعة الأوروبية، وكتنفيذ لتحقيق انعقاد المؤتمر بمشاركة الدول المعنية بما فيها المنظمة لصالح أمن دول المنطقة، والمرتبط لحد كبير أمن دول أوروبا به، وقد أيد السفير وجهة نظري. وفي ١٧ مارس ١٩٨٧ حضر السفير البلجيكي لمكتبي وسلمني نص اعلان وزير خارجية بلجيكا في ١٦ مارس ١٩٨٧ بتأييد الجماعة مشاركة المنظمة في المؤتمر الدولي، وقد اعتبرت ذلك نجاحاً للتحرك تجاه السلام الشامل والعادل، باعتبار أن هذا البيان هو أول بيان للجماعة الأوروبية ينادي بالمؤتمر الدولي وبمشاركة المنظمة فيه...

وفي نفس الوقت أجريت الاتصالات بسفير الاتحاد السوفيتي وسفراء الدول الشرقية بالقاهرة، فأكدوا حرص بلادهم على انعقاد المؤتمر الدولي بمشاركة المنظمة والتي لا ترفض اجرا، مفاوضات ثنائية بين الأطراف المعنية خلاله، مع أهمية إيجاد حل لتفسير قرار ٢٤٢، بالنسبة للأرض أم الأراضي المحتلة، وكذلك الضمانات المطلوبة من مجلس الأمن... وأشاروا بأن رفض بلادهم الاتفاق الأردني الفلسطيني فبراير ٨٥، نظراً لاحتوائه على تنازلات في الحقوق المشروعة خاصة الدولة الفلسطينية المستقلة وقد أوضحت للسفراء أسباب تأييد مصر للاتفاق الأردني الفلسطيني، بهدف التنسيق لإيجاد حل سياسي عادل وشامل للصراع العربي الاسرائيلي

وزيرا خارجية مصر واسرائيل

وقد حضر بيريز، رئيس حزب العمل لمصر - باعتباره وزيرا لخارجية اسرائيل - وقابل عصمت عبد المجيد

- ولم أشارك في أي اجتماع بينهما وصدر بيان صحفي مشترك في ٢٧ فبراير ١٩٨٧ أشار إلى المناقشات التي تمت في قمة سبتمبر ٨٦، وأن الجانبين متفقان "على اتخاذ الاجراءات الفورية لتحريك مبادرة السلام، وعقد مؤتمر دولي للسلام خلال ١٩٨٧، يؤدي إلى مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية مبنية على قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ وأن هذا المؤتمر سيحقق فرصة لمفاوضات مباشرة تؤدي إلى حل النزاع العربي الاسرائيلي في كل المجالات والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأكد بيريز أن «الأطراف المعنية» لا تشمل وتستبعد المنظمة أو دولة فلسطينية"

وصدر فى نفس اليوم ٢٧ فبراير تصريح للمتحدث الرسمى للمخارجية الأمريكية يؤكد " أن الولايات المتحدة تشجع دائما الحوار بين قيادات أكبر وأهم اصدقاء لها فى الشرق الأوسط وهما اسرائيل ومصر... إلا أن اسحاق شامير رئيس الوزراء سارع فصرح بأن بيريز لايحمل صفة رسمية فى مفاوضات أو محادثات مع المسئولين المصريين... مما دعا عصمت عبد المجيد للتصريح بأن تصريحات بيريز صادرة عن مسئول اسرائيلى رسمى...

وقد أعددت تقريرا عن هذا الموقف، أوضحت استمرار موقف حزب العمل وفقا لبرنامجها، وهو الدعوة إلى مظلة دولية، تجرى خلالها المفاوضات المباشرة مع الدول الأطراف دون أن يكون للمنظمة دور فيها على ألا تؤدي هذه المفاوضات إلى إقامة دولة فلسطينية.

الموقف الأمريكى

وقابلت السفير الأمريكى " كلوفوريس " مساعد ميرفى لشئون الشرق الأوسط فى مكتبى فى ٢٤ مارس ٨٧ بناء على طلبه وقد شعرت باتجاه الولايات المتحدة لدفع تأييدها لحزب العمل ، وقد أشار لزيارته أخيرا لإسرائيل ومقابلة المسئولين الاسرائيليين ، واتضح له تقبل بيريز لفكرة المؤتمر الدولى ورفض شامير له ، ويرى المسئول الأمريكى ضرورة اعلان المنظمة لموافقتها غير المشروطة على قرار ٢٤٢ وأنه يرى أن هذا الاعلان سيؤدى إلى إحراج الحكومة الاسرائيلية ورئيسها ، والذي يرفض تطبيق القرار على الضفة وغزة ، وبذلك يقع اللوم على اسرائيل لعدم التحرك السياسى بدلا من وقوعه على الفلسطينيين ، وقد عدت لأؤكد له موافقة المنظمة على قرار ٢٤٢ على أن تحصل على موافقة بحق تقرير المصير ، وأضفت بأن اسرائيل لاثتم بأى لوم من أية دولة أو منظمة دولية حتى من أكبر حلفائها ، والدليل هو تجنيدها للجاسوس الأمريكى " بولارد " للتحسس على الاسرار العسكرية الاسرائيلية ، رغم وجود التحالف الاستراتيجى بين الدولتين ، تحصل من خلاله اسرائيل على كل الاسرار والمعلومات العسكرية وبالتالي أرى ضرورة حصول الولايات المتحدة ، على ضمانات من اسرائيل بقبول قرار ٢٤٢ ، على الضفة وغزة ، مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ، اذا كان قادتها يرغبون بالفعل فى حل سياسى للصراع العربى الاسرائيلى كما يشيرون ، وتساءلت عن موقف الاتحاد السوفيتى من التسوية السياسية ، فأجاب المسئول الأمريكى أنه لمس خلال اتصالاته الأخيرة بالسوفيت ، تحركا ايجابيا فى المشاكل الشائنة وكذلك للمشاكل الاقليمية ، وأن حكم جورباتشوف يساعد على إقرار حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى ومنها حقوق اليهود السوفيت ، كما سيؤدى إلى إمكانية مشاركة السوفيت فى التسوية ، وقد تساءلت ، وماذا عن حقوق الانسان العربى والفلسطينى ؟ والتى أكدت الادارة الأمريكية ممارسات اسرائيل ضدها ، ألا تستدعى موقفا مماثلا من الادارة الأمريكية فأجاب بأن بلاده تؤكد حقوق الانسان فى كل أنحاء العالم ، ومنها حقوق الانسان العربى الفلسطينى ، وأنه رغم وجهة نظره وبلده ، بتفضيل بيريز وحزب العمل على شامير والليكود ، وللتحرك السياسى ، والتى

يعلم بأننى أعارضها (للأسباب السابق إبدائها) إلا أنه يتفق فى عدم التركيز على بيريز والعمل، حتى لا يستاء شامير ويبادر برد عنيف يعوق أى تحرك سياسى ويدفع لظهور عناصر متشددة كشارون...

وفى لقائى مع السفير الأمريكى بالقاهرة " فرنك وزنر" فى العشاء الشهير الذى أعده بالنادى الدبلوماسى مع زملاى الدبلوماسيين المصريين والسفراء والدبلوماسيين الأجانب بالقاهرة كل على حدة، وكان اللقاء فى ٣٠ مارس ١٩٨٧، وقد بدأت الحديث بتأكيد موقفنا من القضايا العربية وتحرير أرضنا العربية ورغبتنا فى السلام الشامل والعادل لانتهاء الصراع العربى الاسرائيلى، وإلى إمكانية تحقيق ذلك، بانعقاد المؤتمر الدولى فأجاب السفير الأمريكى بأن بلاده تفضل مؤتمرا اقليميا، تجرى خلاله مفاوضات مباشرة بين الأطراف وانها ترفض فكرة المؤتمر الدولى الفعال للأمم المتحدة، أو اشتراك المنظمة فى أية مفاوضات للتسوية وبعد مناقشاتنا لأوضاع الحل السياسى، ووفقا للعرف الذى اتبعته فى هذه اللقاءات الشهرية مع السفراء الأجانب، طرح السفير الأمريكى سؤالا واضحا بعد أن تحدث عن تفاصيل المساعدات الأمريكية متسائلا ماذا تريد مصر من الولايات المتحدة؟ وتقدم أصغر زملاء الدبلوماسيين بالاجابة فأكد أن مصر تسعى للسلام والاستقرار والتنمية فى المنطقة، وأنها تعمل لإيجاد حل للمشكلة الرئيسية فى المنطقة، وهى القضية الفلسطينية، وأن ماتطلبه مصر من الولايات المتحدة يتلخص فى الاعتراف بالمنظمة حتى يمكن الوصول لاهدافنا فى السلام والتنمية... وعندئذ همس السفير الأمريكى فى أذنى بأن ما أدلى به الزميل الدبلوماسى يتفق مع دراسته معى عن أهدافنا، فأخطرت به بأننى سعيد أننا جميعا نتحدث نفس اللغة. ثم أشار السفير بعدئذ بأنه علم باحتمالات عقد المجلس الوطنى الفلسطينى فى ٢٠ ابريل ١٩٨٧ بالجزائر، وأن بلاده ترى لصالح التحرك السياسى تأجيل انعقاد المجلس بعد انتخابات الرئاسة الجديدة فى نوفمبر ٨٨ ليتمكن الوصول لصيغة جديدة، تساعد على دفع عملية السلام، فأجبت بأن الأمر راجع للفلسطينيين وأن غالبيتهم يشسوا من إمكانية التحرك الأمريكى الفعال نتيجة للضغوط الاسرائيلية، وتمنيت أن تعلن بلاده عن مواقف إيجابية تساعد القادة الفلسطينيين على التحرك السياسى الإيجابى...

وقابلت السفير الأمريكى بالقاهرة بعد ذلك مصادفة فى ١٨ ابريل ٧٨ وبصحبتة وكيل الخارجية الأمريكية للشرق الأقصى فى حفل استقبال أقامه السفير حسن فهمى عبد المجيد، وقد أشار بعلمه باختيارى فى اليوم السابق رئيسا للوفد المصرى فى اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر.. وتساءل عن جدوى حضور وفد مصرى رسمى للمجلس، بعد علم مصر بأن المجلس سيتخذ قرارات قد تصل لقطع العلاقات معها، فأخطرت به بأنه مع علمنا بقرارات الاجتماعات التى سبقت الاعداد للمجلس، إلا أن مصر قررت تلبية هذه الدعوة، أملا فى أن يكون حضورنا دافعا لتخطى العقبات مع المنظمة والدول العربية، فى سبيل عودة تضامنها، والوصول

لإقرار السلام العادل والشامل للصراع . ثم استفسر السفير عن جدوى مشاركتي للمنظمة في اجتماع مجلسها ، في الوقت الذي ترددت الانباء باتصالات أردنية اسرائيلية تستبعد أي دور للمنظمة في التسوية ، فأخطرت السفير الأمريكي برأى بأنه مع احتمالات صحة هذه الانباء - فإنني أرى استحالة اتخاذ أي دولة قرارا بشأن القضية الفلسطينية بعيدا عن ممثليها الشرعيين... (وقد تذكرت هذا الحديث في اليوم التالي لوصولي الجزائر لحضور المجلس الوطني والتداعيات التي تلاقت بعدئذ...) وقد أيدني في رأيي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأوسط ، مما جعل السفير ويزنر ينبهه إلى أن هذه الآراء تختلف مع سياسة بلاده.

وقابلت الرئيس السابق جيمي كارتر في القاهرة مع السفير الأمريكي فرنك ويزنر في إبريل ٨٧ وناقشت معه أهم التطورات بالنسبة لعقد المؤتمر الدولي بحضور جميع الأطراف المعنية ، بما فيها سوريا والمنظمة ، لأهميتهما القصوى بالنسبة للحل السياسي للصراع العربي الاسرائيلي.

وقد أخطرني كارتر بأنه يحاول جاهدا إشراك سوريا في التسوية ، وأنه يجري اتصالاته مع الرئيس الأسد لتحقيق ذلك ، وقد أوضح السفير الأمريكي بأن الرئيس الأسد وافق على المشاركة في المؤتمر الدولي والتفاوض مع اسرائيل ، في إطار هذا المؤتمر ، وأن اسرائيل ترحب بهذه الخطوة الايجابية ، وقد أشرت بترحيبي بذلك ، وأرجو أن نتخطى كذلك موضوع التمثيل الفلسطيني ، إذ أن المنظمة ، أصبحت الرمز الحقيقي لشعب فلسطين ، وأنه بدون مشاركتها ، فإنه لن يتحقق السلام الشامل ، وأنه لا يمكن للولايات المتحدة كدولة عظمى - لها مبادئها - أن تستسلم لآراء القادة الاسرائيليين الرافضة لمشاركتها خاصة وأن المنظمة قد أعلنت رسميا عن آرائها في الصيغ الثلاث التي قدمتها لأمريكا والأردن ، عن موافقتها على قرار ٢٤٢ مع حق تقرير المصير والتفاوض مع اسرائيل في المؤتمر الدولي.

وقد علمت بعدئذ من السفير الأمريكي موافقة بلاده ، على مشاركة الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الدولي بشرط إعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وتسهيل هجرة اليهود السوفيت لاسرائيل . وقد علمت من سفيرنا في المنظمة الدولية بنيويورك ، بأنه نتيجة للموقفين السوري والسوفيتي من مطالب الولايات المتحدة ، فإن هناك احتمالا قريبا لتحرك أمريكي مماثل مع الفلسطينيين وأنه قد بدأ التحضير للمؤتمر الدولي باجتماع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مع السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٤ إبريل ١٩٨٧ ، للتحضير لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام وأنه يحتمل قيام السكرتير العام بجولة في المنطقة لتحديد خطوات انعقاده - وقد أشرت إلى أهمية هذا الاتجاه لتحقيق السلام الشامل مع ضرورة مشاركة المنظمة في المؤتمر وذلك في أحاديث اعلامية ونشرت الجمهورية في ١٥ إبريل ٨٧ حديثا لي تضمن "أنه بعد التطور الأخير في الموقف الأمريكي ، وإعلان الرئيس ريجان عدم رفضه لفكرة عقد المؤتمر الدولي ، فإن هذا المؤتمر قد يتحقق إنعقاده قريبا وفقا لقرار الجمعية العامة عام ٨٣ بالموافقة على قرار المؤتمر

الدولى للقضية الفلسطينية فى جنيف فى سبتمبر ٨٣... وأكدت فى الحديث ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بالمؤتمر...

المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر - ابريل ٨٧

وحاولت منذ أول عام ٨٧ بمشاركة من زملائى اعضاء اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين دفع الجهود السياسية للوصول لحل عادل ودائم نتمكن من خلاله من تحرير الارض العربية واقرار الحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى، محاولين تخطى السلبيات فى العلاقات المصرية العربية والفلسطينية نتيجة لقرارات وتصريحات مختلفة منها قرارات المجلس الوطنى السادس عشر لعام ٨٣ قرار عدن ثم الجزائر ٨٤ ثم براج ٨٦ ثم طرابلس مارس ٨٧، والخاصة برفض قرارى ٢٤٢ و٣٣٨ مع حق تقرير المصير واستمرار قطع العلاقات السياسية مع مصر وصارحت المسئولين الفلسطينيين : عرفات وابو جهاد وابو اياد وابو اللطف وغيرهم من أن هذه التصريحات تنعكس سلبيا على القضايا العربية والفلسطينية وعلى التوازن الاستراتيجى فى الصراع. وأكدت هذا رأى لهم خاصة عندما تلقت الدعوة الرسمية للحكومة المصرية لحضور وفد رسمى لاجتماعات المجلس الوطنى بالجزائر فى ابريل ٨٧ واخترت لرئاسة هذا الوفد مع الزميلين وحيد الدالى وصلاح زكى واعلنت فى الاجتماع الكبير الذى عقد فى مقر جامعة الدول العربية فى ٣١ مارس ٨٧ بمناسبة يوم الأرض فى كلمة مرتجلة حرصنا على الوحدة العربية وعلى العمل العربى المشترك وتحقيق تحرير الارض العربية وفى مقدمتها القدس وبضرورة تكاتف القادة العرب والفلسطينيين مع مصر لتحقيق ذلك .

وقد نشرت الصحف العربية والمصرية تصريحاتى بهذا الشأن حيث ذكرت بأن المعنى المستفاد من يوم الارض هو تمسك الشعب الفلسطينى بأرضه وبحقه فى تقرير مصيره وإقامة الدولة الفلسطينية وأنه لا يمكن تحقيق السلام الشامل والعادل إلا باقامة الدولة الفلسطينية..

وتوجهت مع الوفد الرسمى المصرى للجزائر فى ١٩ ابريل ٨٧ وقابلنا عرفات واعضاء اللجنة التنفيذية وأشار القادة الفلسطينيون إلى تمسكهم بالعلاقات مع مصر وتدعيمها بعد تسليمهم رسالة من الرئيس مبارك و اضافوا بأنهم قرروا الغاء الاتفاق الاردنى الفلسطينى لفبراير ١٩٨٥.

وحاولت تخطى القرارات التى هى محل خلاف أو صراع عربى مصرى فلسطينى (سأثيرها فى كتاب السياسة الخارجية) وأخطرنى صحفى مصرى مسئول فى اليوم التالى بأن رئيسى فصيلتين فلسطينيتين ، اجتماعا بالصحفيين المصريين ، خارج قاعات المجلس، وأشارا إلى مشروع قرار المجلس المستند لقرار الدورة ١٦ لعام ٨٣، ثم قاما بمهاجمة الحكومة المصرية بناء على هذا القرار.. وقد أخطرت عرفات بالموقف، وبخطورة ذلك على العلاقات، وبأن تصميم بعض

الفصائل على تكرار صيغة المجلس السادس عشر ، ومهاجمتها للحكومة المصرية، سيؤدي وفقا لرأى القاهرة ، لاتخاذ مصر موقفا سلبيا من المنظمة ، وإغلاق مكاتبها بالقاهرة، وقد كنت حريصا على أنقل بدقة الرسائل المتبادلة بين السيد / عرفات و الرئيس مبارك فى هذا الشأن. حرصا على استمرار العلاقات القوية بين مصر والمنظمة ، لصالح التوازن العربى فى الصراع العربى الاسرائيلى إلا أنه لتصميم القاهرة على عدم الاشارة لقرار الدورة ١٦ ، ولصدور قرار المجلس يشير إلى القرار مع التعديلات التى ادخلت على ذلك ، قررت القاهرة سحب وفدها الرسمى من المجلس، وأخطرت عرفات بذلك بناء على طلب القاهرة. وأثر اخطار عرفات شعرت بألم حاد فى أمعائى وفى جانبي الأيمن، وكنت اشعر بهذا الألم مخففا عندما أتعرض لألم نفسى، وغادرت الجزائر فجر ٢٥ ابريل ٨٧ للقاهرة عن طريق باريس، إلا أننى لم الحق بالطائرة المغادرة للقاهرة لتأخر الطائرة الجزائرية، مما اضطرنى للبقاء فى باريس حيث توجهت فورا للمستشفى الذى سبق اجراء عملية الكلى فيه، قد استقبلنى الطبيب المعالج وأجرى عدة فحوصات وأشعة، ثم أخطرنى بوجود حصوة كبيرة فى المرارة يقتضى الأمر استئصالها بأسرع مايمكن، وقد استمهلت الطبيب الجراح لفترة أعود فيها للقاهرة فورا، ثم أعود ثانية لباريس لاجراء العملية الجراحية فى يولييه ٨٧ .

وفى مساء ذلك اليوم استمعت من باريس للاذاعة المصرية تشير إلى عودتى للقاهرة، وتقديمى تقريرا لوزير الخارجية، عن المجلس الوطنى الفلسطينى، ثم فى نشرة اخرى بعدئذ بتصريح لمتحدث رسمى بوزارة الخارجية المصرية يعلن.... "أن ماورد ببيان المجلس الوطنى، حول تحديد المنظمة علاقاتها بمصر على أساس مااسماه البيان بالتخلى عن سياسة كامب ديفيد ، بما لا يخدم أهداف العمل الفلسطينى... ويصبح ذلك ارتدادا سلبيا عن التعاون الايجابى مع المنظمة... وأن الاشارة إلى القوى الوطنية الديمقراطية الشعبية بمصر هى بمثابة تجاهل لكل ماقدمته مصر...." وقد أخطرت السفير المصرى بباريس دكتور سمير صفوت عند مقابلتى له مساء بأن تصريح المتحدث بوزارة الخارجية ، وردت فيه تفسيرات وعبارات لم ترد فى قرار المجلس الوطنى بالجزائر، ويتباعد تماما مع صياغة القرار، حيث لم يرد به أى ذكر عن سياسة كامب ديفيد أو عن القوى الوطنية والديمقراطية والشعبية، وأن برقياتى العديدة المرسلة للخارجية لم تتضمن أى ذكر لهذه العبارات . وأنه رغم اتفاقى مع عصمت عبد المجيد قبل سفرى للمجلس، بأن أكون على اتصال مستمر معه من الجزائر، إلا أنه قد تهرب عدة مرات من الرد على إتصالى التليفونى . وسارعت بالسفر للقاهرة على أول طائرة مصرية، وأثناء تحليق الطائرة فى الجو طلب منى قائد الطائرة الاستماع للبيان المذاع من عصمت عبد المجيد فى الاذاعة المصرية، حيث أشار "إلى أن قرار المجلس تعرض للعلاقة بين المنظمة ومصر على نحو عدائى يتنكر للتضحيات التى قدمتها مصر... وكان المبرر الوحيد الذى قدم لهذا القرار الطائش الذى صدر بغير مناسبة واقتئات تام على الحقيقة، هو أنه لتحقيق الثمن المطلوب لارضاء بعض الدول.. وأن مصر قد قررت اغلاق

جميع مكاتب المنظمة والمؤسسات التابعة لها وما يترتب على ذلك من اجراءات .." وقد رحب شامير فوراً بهذا القرار وأشار بأنه لم يكن مفاجأة بسبب اختلاف مصالح مصر مع الفلسطينيين . وأننا شرحنا ذلك لمصر...

ووصلت القاهرة يوم ٢٧ إبريل ٩١ وحضر إبنى محمد لاستقبالى حيث أخطرتة تليفونيا بحضورى مع عدم إخطار الخارجية أو الصحفيين بذلك، إلا أننى فوجئت ببعض الشبان من الصحفيين المصريين بمطار القاهرة- بحكم عملهم - وعلموا بوصولى، ووجهوا إلى عدة استفسارات، وقد كنت صريحا للغاية رغم إغلاق المكاتب منذ ساعات فقط- لأعلن بحضور السفير ممدوح عبد الرازق الذى كان معى بالطائرة ، بأن رئيس المنظمة كان حريصا هو وقياداته، على عدم المساس بمصر، وحاولوا تعديل صيغة القرار، وأن القادة الفلسطينيين والفصائل، لم يتعرضوا لأى هجوم على مصر أو قياداتها فى أى اجتماع للمجلس الوطنى أو لجانه، بل كانت مصر ووفدها الرسمى والشعبى محل ترحيب جميع الفصائل، وأن قادة الأحزاب المصرية، كان موقفهم موحداً مع الوفد الرسمى المصرى...

وأبدت حزنى لتدهور العلاقات إلى هذا الحد بما لا يخدم مصالح مصر ومصالح أى طرف عربى وتمنيت تجاوز ما حدث وأن إغلاق المكاتب لا يعنى قطع العلاقات لأن المنظمة هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، ولا يمكن تجاهلها فى أى حل سياسى بالمنطقة ، وأننى أعلم بأن هناك رغبة مخلصه من الجانبين لتجاوز التداخيات لصالح مصر والأمة العربية فى الصراع العربى الاسرائيلى . وقد نشرت الصحف المصرية هذه التصريحات وتناقشتها وكالات الانباء العالمية والعربية...

وتوجهت بعد وصولى لمطار القاهرة إلى منزلى ورفضت الاتصال بأى تليفون، إلا أن الدكتور أسامة الباز أصر على مقابلتى، وقد أخطرتة بحقيقة الأمور وتجاوز بيانات الخارجية المصرية للحقائق، وطلبت منه توضيح الموقف للرئيس مبارك، وأمنى أن يشير الرئيس مبارك إلى تقديره لموقف حركة فتح وقياداتها، فى خطاب ١ مايو ٨٧ وقد تم ذلك وقد قررت أثر ذلك ترك عملى بالخارجية المصرية، والتوجه للعمل السياسى والثقافى، بدءاً باقامة مركز الابحاث والدراسات العربية والشرق الأوسط" وأعلنت ذلك فى الصحافة العربية والمصرية وطلبت اعفائى من عملى كمدير لشئون فلسطين ، وقد برر عصمت عبد المجيد موقف الخارجية والبيانات الصادرة لأسباب لم أستطع الموافقة عليها وأكدت على ماردته دائماً ، بأن الأمن القومى المصرى جزء لا يتجزأ من الامن القومى العربى، وأشار الوزير برفض طلبى " وضرورة استمرارى فى هذه المسئولية باعتبارى واجهة عربية مضيئة لا يمكن الاستغناء عنها (حسب تعبيره) ونظراً لدقة الموقف العربى وأهمية العمل لاعادة العلاقات المصرية العربية خلال شهور كما وعدنى عدد من الرؤساء والمسئولين العرب وبذلك يتحقق نوع من التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى، ولذلك

قبلت الاستمرار فى عملى مديرا لشئون فلسطين .

وقد نشرت جريدة الاهرام الدولى حديثا لى فى مايو ٨٧ تضمن "مصر لم تغير موقفها باعتبار المنظمة الممثل الشرعى..." كما نشرت الاخبار " طه الفرنوانى يعلن أن المنظمة هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى، ويرى أهمية دعم الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة.

ونشرت الشرق الأوسط فى مايو ٨٧ " لا تصفية للوجود الفلسطينى..."

وقد صدر بيان اللجنة التنفيذية للمنظمة فى ١٧ مايو ٨٧ يؤكد التقدير الفلسطينى لدور مصر وللرئيس مبارك فى خدمة القضية الفلسطينية..." وقررت اللجنة العليا لشئون فلسطين فى اجتماعها فى ١٨ مايو ٨٧، استمرار دعم مصر ومساعداتها للشعب الفلسطينى، ورفض إبعاد جيش التحرير الفلسطينى وقد أعيد افتتاح جميع مكاتب المنظمةفى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٧ وقد سبق ذلك قيام عرفات بدور إيجابى لعودة مصر لجامعة الدول العربية فى قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٧.

خلافات اسرائيلية بشأن الصراع

وتلقت تقارير عن الصراعات الداخلية فى اسرائيل، بشأن التحرك للتسوية السياسية، ومحاولة كل من الأحزاب الرئيسية الليكود والعمل الحصول على الأصوات ، واكتساب الرأى العام ، واستلقت نظرى نشرة صحفية فى مايو ١٩٨٧، عن مقال نشرته صحيفة هامشمار الاسرائيلية فى ٢٨ ابريل ٨٧ يؤكد التقاء الملك حسين ملك الأردن مع شيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل واسحاق رابين وزير الدفاع (عمل) واتفقوا على اجراءات عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط، وتشير النشرة إلى أن المتحدث باسم حزب العمل أشار تعليقا على المقال الصحفى، بأن قيادة حزب العمل تؤيد جهود السلام التى يبذلها شيمون بيريز واسحق رابين، وأن لقاء حسين وبيريز ورايين كان وراء تصريح رابين بأن الأراضى قابلة للتفاوض وأن الحدود الأمنية لاسرائيل هى نهر الاردن، وتأكيد بيريز بأنه لم يحدث من قبل أن إقترينا إلى هذا الحد من التفاوض، وأضاف بيريز ، بأن اسرائيل لم تكن قط أقرب إلى عقد محادثات مباشرة مع دولة عربية غير مصر ، مثلما هو الحال الآن مع الأردن، وأنه متأكد بأن الأردن سيدخل مباحثات مباشرة مع اسرائيل دون الارتباط بمنظمة التحرير الفلسطينية (وتذكرت يومئذ ما أخطرني به ابو جهاد فى ابريل ٨٧ واسباب الغاء الاتفاق الاردنى الفلسطينى...) وقد أشارت النشرة الصحفية إلى أن التسوية السياسية التى اتفق عليها حسين وبيريز ورايين تتضمن قيام سكرتير عام الأمم المتحدة بتوجيه الدعوة لجميع الأطراف المعنية لافتتاح المؤتمر الدولى، ينعقد المؤتمر على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ لتسوية المشكلة الفلسطينية فور انعقاد المؤتمر سيتم إنشاء ثلاث لجان

، لجنة إسرائيل والاردن ووالفلسطينيين - لجنة إسرائيل وسوريا - لجنة إسرائيل ولبنان .

- الموافقة على أن المؤتمر لا يفرض حلولا أو يعترض على مشروعات قرارات اللجان .

- يعلن المشتركون موافقتهم على قرارى ٢٤٢ و٣٣٨ والتنديد بالارهاب

(هذا ويلاحظ تقارب هذه المبادرة مع مؤتمر السلام بمدريد فى ٣٠ أكتوبر ٩١ مع استبعاد الدعوة من سكرتير الأمم المتحدة.)

محاضرة وزير خارجية إسرائيل السابق بالقاهرة

- وقد صمم مدير المعهد الدبلوماسى المصرى على حضورى مع جميع الدبلوماسيين المصريين لمحاضرة أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل السابق ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بالكنيست (البرلمان الاسرائيلى) وذلك فى أوائل أكتوبر ١٩٨٧ ، وقد ألقى إيبان محاضرة عن جهود إسرائيل للسلام وسعيها لتحقيقه، إلا أن سوريا والمنظمة ترفضان ذلك وأشار إلى الارهاب الفلسطينى، ثم أكد على أهمية العلاقات بين مصر واسرائيل، وقد أشار السفير أحمد ماهر (سفير مصر حاليا بواشنطن) إلى تعارض بعض ما أبداه إيبان مع تصريحات صحفية له وقد برر إيبان هذا التناقض باختلاف ظروف التصريح وتوقيتته، ثم طلبت الكلمة وأشارت باختصار وبهدوء إلى عدم صحة ما أشار إليه إيبان عن سوريا والمنظمة، وأنهما اعلنا استعدادهما للتفاوض بشأن السلام فى مؤتمر دولى، وأن المنظمة اقرت الموافقة على قرار ٢٤٢ مع حق تقرير المصير واستعدادها للتفاوض مباشرة مع وفد دولة إسرائيل وإدانة الارهاب وأن المصريين تمنوا ان تكون خطوة الرئيس السادات بزيارة القدس عام ١٩٧٧ مقدمة لسلام شامل ودائم، إلا أن القادة الاسرائيليين رفضوا ذلك وحاولوا افراغ مضمون الزيارة والاتفاقيات اللاحقة بها، ومباحثات الحكم الذاتى، فى محاولة من إسرائيل لأن تبدو هذه الاتفاقيات ثنائية، بما يؤثر على علاقة مصر بالأمة العربية، وأكدت أن مصر كقيادة للأمة العربية والاسلامية، تتمسك بوحدتها معها، وتطالب بانسحاب إسرائيل من جميع الاراضى المحتلة، وقرار السلام الدائم والعاقل، لصالح جميع الأطراف بالمنطقة، ولإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى... " وما أن فرغت من تعليقى حتى ضجت القاعة بالتصفيق، ولاحظت امتقاع وجه إيبان، وحاول إيجاد مبرراته، مشيرا إلى أن ما أدليت به لا يعلمه، حيث أنه بعيد عن الخارجية الاسرائيلية، إلا أنه يلاحظ من رد فعل الدبلوماسيين المصريين على آرائى وتعليقى، بأنهم جميعا يؤكدون أن مصر مازالت جزءا من الأمة العربية، وأنه مهما قيل فى أوقات مختلفة بغير ذلك، يناقض ما سمعه وشاهده اليوم، وقد علقت قائلا: وهل هناك من شك فى انتماءاتنا العربية! وقد نقل إيبان والسفير الاسرائيلى الذى كان حاضرا، ما أستمع إليه خلال هذا الاجتماع إلى القيادة السياسية المصرية، ثم إلى المسئولين الاسرائيليين، والكنيست الاسرائيلى، الأمر الذى سعدت به، اذ تأكدت القيادة الاسرائيلية، من استمرار الاتجاهات الوطنية المصرية والتمسك

بارتباطاتها مع الأمة العربية ، وأن السلام لن يتحقق والصراع العربى الاسرائيلى لن ينتهى الا اذا اخذ القادة الاسرائيليون بهذه المفاهيم المصرية.

السلام الصعب لجيروزاليم بوست

ثم قابلت بعدها بأيام فى اخر اكتوبر ٨٧ وبناء على طلب من مصلحة الاستعلامات المصرية مندوبة الجيروزاليم بوست الدولية، ونشرت حديثا مطولا بعدئذ فى ١ نوفمبر ٨٧ موضوعه "السلام الصعب" تضمن " أن عددا من المسئولين بوزارة الخارجية المصرية ، رفضوا زيارة اسرائيل، وقد كان طه الفرنوانى منهم، وتبع ذلك اتجاه مماثل من رجال النقابات ورجال الاعمال والصحفيين، الذين قاطعوا أية اتصالات مع الاسرائيليين، وأن الدوائر المطلعة الاسرائيلية تتساءل عما اذا كانت المعاهدة مع مصر ستستمر، وهل يمكن استمرار مباحثات التسوية السياسية بين مصر واسرائيل، وتساءلت الصحفية عن رد الفعل فى الراى العام المصرى المتجاوب مع ارائه. وان تصريحات طه الفرنوانى، الذى يعتبر من أحسن الشخصيات المرموقة فى وزارة الخارجية، واضحة وصريحة فى مواجهة اسرائيل وأنه رأس الوفد المصرى فى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر، والذى أشار بأنه شخصا كان يتمنى ألا يحدث هذا الخلاف خلال المجلس ، وأنه من غير المتحمسين بل والمعارضين للشق الفلسطينى بكامب ديفيد، لرفض الشعب الفلسطينى له"، وأشارت الصحيفة" بأن طه الفرنوانى قال للصحفيين الاسرائيليين "هل شاهدتم وعرفتكم رأى الطلبة المصريين والأجيال الصاعدة. عندما يعلمون ما يحدث فى الأرض العربية المحتلة، وفى لبنان من الممارسات الاسرائيلية، أن هؤلاء الطلبة مقتنعون بأنه لن يكون هناك سلام بدون صراع مسلح، وأن القيادة الاسرائيلية ، تدفع بأجيالنا الحديثة إلى هذا الاتجاه، وإننى كنت فى وقت أظن أن الوقت ضد العالم العربى ، إلا أننى تأكدت من عدم صحة ذلك وأن عامل الوقت ضد اسرائيل ، وأننى أرى بأن هذا الوقت هو أنسب الأوقات لاسرائيل لاتخاذ خطوات السلام وانها تستطيع الحصول على شروط لن تحصل عليها بعد سنوات، وأن جيلنا هو الذى سيفاوض، إذا كانت إسرائيل ترغب الآن فى السلام، هذا الجيل الذى حارب اسرائيل أربعة حروب ، وأنه الحريص على الوصول الى سلام عادل ، وأن هذا الجيل العربى وما يقابله من الجيل الاسرائيلى، قادرون على تقديم التنازلات المتبادلة، وبشرط انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى العربية واقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، أما الاجيال القادمة فى كلا الطرفين - فانها سترفض أية تنازلات ، لأن الأشخاص الذين يعرفون القتال هم أكثرهم لطلب السلام، ولكن الأجيال الجديدة، التى ولدت بعد ١٩٦٧، فإنها لم تقاس من الحروب ، كما قاسينا ، وأنهم يفكرون فى أن اسرائيل مثل الصليبيين ، وأن الصليبيين ظلوا فى منطقتنا مائة عام ، إلا أنهم اضطروا للانسحاب ، وكذلك سيحدث بالنسبة لاسرائيل، وأنهم يرون أن النصر للأجيال العربية فى النهاية"

وقد كان هذا الحديث الذى نشر فى الجريدة، قبل الانتفاضة ، وتناولته بعض وكالات

الأنباء بنشر بعض آرائه قبل القمة العربية لعودة مصر للصفا العربى، وكان له صدى كبير فى اسرائيل اذ أوضحت استعدادنا للتفاوض من أجل السلام الشامل والعالل، لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى، على أن تنسحب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة، وتقر بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وقد تلقيت العديد من رسائل الاسرائيليين يؤيدون السلام، وهذه الآراء، وأنهم يعملون لتحقيقها فى مواجهة تطرف بعض القادة الاسرائيليين .

كما تلقيت آراء من عدد من الزملاء العرب يؤكدون هذه المعانى ويعلمون تمسكهم بها. وقد أشرت فى ندوات عديدة الى تمسكى بأرائى من الصراع واجبت فى احداها عما تردد عن تقدمى بطلب الترشيح لرئاسة الجمهورية، فاجبت بالايجاب وذلك من منطلق حرصنا على تطبيق مبادئ الديمقراطية وتأكيدها وذلك بقيام سفير بالخارجية المصرية بالتقدم لهذا الترشيح .

اللقاءات الامريكية

وفى مقابلة لى مع السفير الأمريكى بالقاهرة فرنك وزنر والسفير وات كلوفوريوس مساعد وكيل وزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط فى ١١ مايو ١٩٨٧ ، بناء على طلبهما تساءلت عن حقيقة ما نشر فى الصحافة الاسرائيلية عن التسوية السياسية، التى يدعى بأن الملك حسين وافق عليها مع بيريز ورابين خلال هذه الفترة ، فأشار السفير الأمريكى إلى أن بيريز قد تجاوب مع التحرك الأمريكى ، ووافق على عقد المؤتمر الدولى بالشروط التى أخطر بها الملك حسين (السابق الاشارة اليها) ، إلا أن هناك معارضة شديدة من شامير ، بالنسبة لهذه الشروط ، وأن المجلس الوزارى الاسرائيلى المصغر سيتخذ قرارا بشأنها قريبا ، وباستفسارى عن الاتصالات الامريكية بشأن التسوية مع سوريا ولبنان والاردن والمنظمة ، أشار كلوفوريوس إلى أن أمريكا على إتصال مستمر مع سوريا والاردن بشأن التسوية ، أما المنظمة فانه لرفضها قرار ٢٤٢ والغائها الاتفاق الأردنى الفلسطينى ، فانها لن تكون مشتركة فى هذه المرحلة فى التسوية السياسية، وإن كان يرى إمكانية ذلك بعدئذ، وأن عرفات قد أشار سابقا باستعداده للموافقة على اشتراك ممثلين فى المؤتمر من غير المنتمين للمنظمة فى المرحلة الأولى، وقد أوضحت ضرورة مشاركة المنظمة فى أية مرحلة حتى يمكن نجاح المؤتمر إذا كانت الولايات المتحدة حقيقة ترمى إلى نجاحه، فأشار كلوفوريوس أن الأردن لا يثق فى قيادة عرفات، وأن الجانب الأردنى هو الذى رفض الصياغات الثلاث المقدمة من المنظمة قبل إطلاع الأمريكين عليها، ولذلك أوقف التنسيق فى فبراير ٨٦، إلا أن السفير الأمريكى يرى أن هناك أملا فى تحريك السلام لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى، ولكن بشرط ألا تتخذ المنظمة ومتطرفوها إجراءات ضد الأردن أو الفلسطينيين الذين سيشاركون معه فى عملية السلام. وأكدت للسفيرين رأى بأن هذا الخط لن يؤدى إلى تحريك حقيقى لعملية السلام، فأشار كلوفوريوس أن الشروط التى اتفق عليها بيريز، قد لا تؤدى إلى تحريك الأمور، خاصة وأن الأردن متردد فى موضوع استبعاد المنظمة، من المشاركة فى التحرك

السياسي، لظروف الاردن الداخلية وعلاقاته العربية، بالإضافة إلى عدم ثقة الاردن في إمكانية فرض بيريز اتفاقه ورأيه بالنسبة للتسوية السياسية على القيادات الاسرائيلية وشامير، واستمرت لقاءاتى بعدئذ مع السفير الأمريكي بالقاهرة، والمسؤولين الاسرائيليين، للموافقة على المؤتمر الدولي للسلام بحضور المنظمة، إلا أن الموقف الأمريكي لم يتغير كثيرا، نظرا للظروف الأمريكية الداخلية والخارجية وللتأثير الاسرائيلي على الادارة الأمريكية، وظلت العقبة الرئيسية أمام انعقاد المؤتمر، هي موضوع التمثيل الفلسطيني في المؤتمر، ومشاركة الاتحاد السوفيتي بشرط سماحه بالهجرة اليهودية لاسرائيل، بالإضافة لانقسامات الحكومة الاسرائيلية بشأنه. وعلمت بمشروع جديد للولايات المتحدة لانعقاد المؤتمر الدولي والذي وافقت اسرائيل عليه، ويتضمن إجراء مفاوضات أردنية اسرائيلية مع اشتراك فلسطينيين، ضمن الوفد الأردني، وتحت اشراف مجموعة دولية وتحديد دور السوفيت في المؤتمر بعد تنفيذ الشروط المطلوبة، وقد قام شولتز بزيارات لمصر والسعودية والأردن واسرائيل... لحث هذه الدول على الموافقة على المشروع الأمريكي...

وقد أعدت تقريرا في ٢٢ أكتوبر ١٩٨٧ بشأن العرض الأمريكي تضمن " أن هذه الشروط تعتبر تراجعا من الولايات المتحدة عن موقفها السابق من المؤتمر الدولي، وأن الغرض من هذه المبادرة استبعاد المنظمة الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، الأمر الذي يتعارض مع خط السياسة المصرية..."

وقد أدليت بأحاديث لوكالات الانباء والصحافة، عن رأيي الشخصي في المشروع الأمريكي، وقد نشرت مثلا الشارقة والخليج في أكتوبر ٨٧ مقالا تضمن "أن الدكتور طه الفرنواني مدير ادارة فلسطين بالخارجية المصرية، أعرب عن اعتقاده بأن جولات شولتز للمنطقة... ترمي إلى إستبعاد دور المنظمة والغاء دورها في أية تسوية حقيقية للصراع العربي الاسرائيلي.... وأنه لو كانت الولايات المتحدة تدعو حقا لايجاد حل سياسي عادل لاختارت التحاور مع المنظمة باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، بدلا من محاولة اهمال دورها... وطالب الدول العربية بالاتفاق على قاعدة الحد الأدنى تجاه عقد المؤتمر الدولي، وتسوية أزمة الشرق الأوسط، وأخذ زمام المبادرة وتحديد الاهداف الوطنية وتحقيق التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي، حتى يمكن مواجهة المقترحات الأمريكية والاسرائيلية، واجبار اسرائيل على تغيير موقفها والاتسحاب من الاراضي العربية والاعتراف بالحقوق الفلسطينية..."

القمة العربية الطارئة / عمان - نوفمبر ٨٧

وقد رحبت بعدئذ بصدور قرار القمة العربي غير العادي في ١١ نوفمبر ٨٧ ويتضمن " أن

الأمن القومي العربى لاتستكمل عناصره... إلا بتضامن كامل... وقرر القادة العرب أن العلاقات الدبلوماسية بين أى دولة عضو فى الجامعة العربية وبين جمهورية مصر العربية عمل من أعمال السيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها - أعيدت معظم العلاقات العربية مع مصر خلال نوفمبر ٨٧... وقررت القمة تأييد الدعوة للمؤتمر العربى للسلام بمشاركة المنظمة .

واجتمعت بلجنة الشئون العربية فى اخر نوفمبر ١٩٨٧ ، حيث أخطرت اللجنة بأهمية عودة العلاقات العربية المصرية إلى طبيعتها ، وضرورة مشاركة مصر الفعالة فى دفع العمل العربى المشترك ، باعتبارها قيادة عربية إسلامية والمنطقة الشرق الأوسط ، ومايؤدى عمل مصر الريادى إلى تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية بجانب تحقيق مصالح الدول العربية والإسلامية ، وقد أوضحت بأنه بتحقيق العودة العربية وبقرّب تحقيق حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره فاننا سنحقق التوازن الاستراتيجى بالمنطقة وكذلك نقترّب من السلام الشامل والعدل والدائم للصراع العربى الاسرائيلى . وقد أوضح أعضاء مجلس الشعب بأنه بعد عودة العلاقات العربية ، بمقتضى قرار عمان نوفمبر ٨٧ ، فإنهم يعربون عن اعتزازهم بأراء ومواقف الدبلوماسية المصرية التى قامت بواجبها وتحملت أعباء شاقة خلال الفترة السابقة لتحقيق عودة العلاقات العربية المصرية ، وقد رددت على هذا التقدير الكريم بتأكيد أن الدبلوماسية المصرية لم تقم إلا بواجبها الوطنى والقومى وأنها بفضل تأييد شعب وقيادة مصر لها فقد استطاعت أن تحقق أهداف وأمانى الشعب العربى فى العودة ، مما سيؤدى قريباً وبإذن الله إلى تحقيق التوازن وانهاء الصراع .

مركز ابحاث ودراسات الشرق الأوسط

وقد قررت تنفيذ تقديم استقالتي بعد تحقيق آمالنا بعودة التضامن العربى ، نظراً لاقتناعى بأن المرحلة القادمة تحتاج إلى مجهودات أجيالنا العربية الصاعدة والتى لمستها خلال مواجهاتها لاحداث الصراع العربى الاسرائيلى ، والتى أظهرت قوة وصلابة هذه الأجيال ،والتي شعرت بأهمية ايجاد مركز دراسات وأبحاث الشرق الأوسط لإعداد هذه الأجيال العربية على فكر واحد وثقافة واحدة للوصول إلى تحقيق آمال امتنا العربية ، إلا أن تفجير الانتفاضة الفلسطينية الباسلة جعلنى استجيب لأراء عدد من الزملاء والأخوة المصريين والعرب بضرورة الاستمرار فى عملى الرسمى .

الباب السابع
من الإنتفاضة (٨٧ - ١٩٩٣)

استمرت مصر فى دعم علاقاتها العربية، خاصة بعد عودة العلاقات الدبلوماسية مع جميع الدول العربية وقد قامت مصر بطلب المساندة العربية للانتفاضة باعتبارها خط الدفاع الأول والرئيسى لحكومات وشعوب الأمة العربية والاسلامية فى صراعها العربى الاسرائيلى. وقد تأثر الموقف العربى إثر احتلال العراق للكويت فى اغسطس ٩٠ وتفجر الخلافات العربية مما اثر على الصراع .

وأيدت مصر فلسطين ونادت الدبلوماسية المصرية بضرورة تحرير أرضها واقرار حقوق شعبها ، وقد وقفت مواقف واضحة وصريحة من تأييدها العلنى غير المشروط لهذه الانتفاضة

وعملت مصر على استرداد حقوقها المشروعة وذلك بصدور قرار التحكيم الدولى باعادة طابا للسيادة المصرية . كما استمرت مصر فى مطالبتها باعادة دير السلطان وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وأرضهم. ووقفت الدبلوماسية المصرية فى مواجهة التطرف الصهيونى خلال هذه المرحلة بكل قواها ، ورفضت أن يكون لهذا التطرف أى تأثير على العمل الدبلوماسى المصرى الوطنى والقومى

الانتفاضة الفلسطينية ديسمبر ١٩٨٧

- والتقيت كذلك بعدد من قادة الارض المحتلة، وأكدوا بأنه مع قناعتهم بأهمية اقامة مركز الأبحاث ، إلا أن وجودى مديرا لشئون فلسطين ورئيسا للجنة العليا لشئون فلسطين، يمثل أهمية كبرى للشعب الفلسطينى فى الداخل لتأييدى لمطالبهم. واستمرت فى عملى واجتماعاتى مع السفراء ، الاجانب بالقاهرة ومع المسئولين الأجانب والدوليين، وأخطرتهم فى جميع المقابلات، أن استمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية، وتصاعد الممارسات الاسرائيلية، ضد سكان الأرض المحتلة، دون اتخاذ المجتمع الدولى إجراء رادعا ضد اسرائيل، يجبرها وفقا لميثاق الأمم المتحدة (فصل ٧) وقواعد القانون الدولى على الانسحاب، لابد وان يترتب عليه نتائج خطيرة، حيث أن الشعب الفلسطينى مصمم على حقه فى تقرير مصيره واقامة دولته وعودته إلى أرضه ، وأنه مهما استمر هذا الشعب فى صبره وتحمله، فان الأيام ستثبت أنه قادر على التعبير عن رفضه للاحتلال بجميع الوسائل، واندلعت شرارة الانتفاضة بدءا بأرض قطاع غزة الفلسطينى فى ٧ ديسمبر ٨٧ - الذى اعتز بشعبه وابناؤه - قبل أيام من تنفيذى انهاء عملى الرسمى، الأمر الذى أبعدنى عن تنفيذ قرارى السابق والعودة لروح الثورة الدبلوماسية المصرية فقامت فوراً بتحديد اجتماع للجنة المصرية العليا لشئون فلسطين واتخذت اللجنة قراراتها بدعم الشعب الفلسطينى بكل الوسائل والامكانيات . ونشرت الصحافة العربية بعض هذه القرارات، فنشرت الأهرام مثلاً فى ديسمبر ٨٧ مقالا تضمن " أوصت اللجنة العليا لشئون فلسطين فى اجتماعها برئاسة السفير طه الفرنواتى مدير ادارة فلسطين بوزارة الخارجية ، بدعم الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة والضفة

الغربية... ونشرت "قررت الدبلوماسية المصرية تشكيل غرفة عمليات دبلوماسية لمتابعة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الأراضي المحتلة بقطاع غزة والضفة برئاسة السفير طه الفرنواني، واتخذت قرارات... "

وفي اليوم التالي للانتفاضة أشرت في حديث في التلفزيون المصري تضمن "التأييد الرسمي والشعبي المصري، وطالبت إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وما قبلها... " وأشرت لقرار ١٨١ لسنة ٤٧ المؤكد لوجود الدولة الفلسطينية المستقلة...."

وقدم السفير الإسرائيلي في اليوم التالي احتجاجا للخارجية المصرية على كلمة وما قبل ١٩٦٧، واعتبر ذلك تخلياً من مصر عن قرار ٢٤٢، وقد أوضحت وأعلنت رفضي لهذه الاحتجاجات، التي لا تسعى إسرائيل من ورائها إلا تغطية جرائمها وانتهاكاتها وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني، ومخالفاتها للمواثيق الدولية ومعاهدة ٧٩، ولميثاق حقوق الإنسان، وأكدت على موقفى المؤيد للشعب الفلسطيني، وتضامن شعب مصر معه في مواجهة هذه الجرائم الاسرائيلية...

وأدليت بعدة أحاديث لوكالات الأنباء، والاذاعات والتلفزيونات والصحافة الأجنبية والعربية ساشير إليها في الكتاب الثانى والخاص بالسياسة الخارجية المصرية والخص بعضها فيما يلى:

- الانتفاضة خط الدفاع الأول لشعوب وحكومات الأمة العربية والاسلامية ضد العدوان الصهيونى .

- إسرائيل انتهكت المواثيق الدولية والاتفاقيات الثنائية مع مصر . ومصر كلها تقف مع الحقوق الفلسطينية ومن حق القيادة الفلسطينية مطالبة كل الدول العربية بتطبيق معاهدة الدفاع المشترك .

- كامب ديفيد فى حكم العدم فيما يتعلق بالشعب الفلسطينى...

- الانتفاضة ثورة عربية واسلامية يجب أن تلقى التأييد والدعم من كل الدول العربية والاسلامية .

- الانتفاضة تعبير عن حقيقة وجود الدولة الفلسطينية ، شعب فلسطين ، وإقليم الدولة الفلسطينية وسيادتها .

- الانتفاضة أعطت الدول العربية فرصة نادرة لتحقيق توازن القوى الذى يجبر العدو

الصهيوني بمطالبنا العربية العادلة .

- واجتمعت مع لجان الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي بمجلسي الشعب والشورى وأبديت تأييدنا التام للانتفاضة ، واشتركت مع د. الزيات وزير الخارجية الاسبق فى صياغة بيان اقره مجلس الشعب واعلنه لتأييد الانتفاضة فى ٢٦ ديسمبر ١٩٨٧

مصر والصراع العربى الاسرائيلى ١٩٨٨

وكانت تحركات الدبلوماسية وزملائى فى لجنة شئون فلسطين، تتميز خلال هذا العام باستقبال مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية العربية، بعد إعادة العلاقات مع معظم الدول العربية إثر قرار عمان نوفمبر ١٩٨٧ مما أدى إلى وقفة قوية لنا فى إتجاه تدعيم العمل العربى المشترك خلال مرحلة هامة من مراحل الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد أكدت خلال اجتماعاتى وندواتى، وأحاديثى ومقالاتى وإذاعاتى ، عن أهمية إيجاد مزيد من التنسيق السياسى والعسكرى والاقتصادى والثقافى... العربى وتطويره لصالح الأمة العربية فى الصراع، وأهمية هذا التطور الإيجابى، الذى ينهى مرحلة انفراد اسرائيل بمصر، ويعزز النظام العربى لصالح التوازن الاستراتيجى فى المنطقة، ويؤدى لدعم الانتفاضة، فى مواجهة الانتهاكات والممارسات الاسرائيلية، وأوضحت أهمية استمرار مصر فى مطالبتها بتحرير الأرض العربية والفلسطينية المحتلة، وضرورة تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بفلسطين، وأن حدود الدولة الفلسطينية موضحة بالقرار ١٨١ لسنة ٤٧ وأن قادة التطرف الاسرائيلى، يرفضون الاعتراف بدولة فلسطين، أو بحقوق شعبها فى تقرير مصيره أو بممثليه الشرعيين، وبالتالي فيجب ألا نطالب قيادة المنظمة بالاعتراف بدولة اسرائيل فى ظل هذا التطرف، وأن مزيدا من التنازلات ، لا يقابلها إلا مزيدا من التشدد من جانب التطرف الاسرائيلى، واستمرارا بالتمسك بالأراضى العربية المحتلة ، ورفض الانسحاب وتصعيد الممارسات والانتهاكات وأكدت ضرورة زيادة الدعم العربى للانتفاضة، واقامة التجمعات العربية القومية ، لتحقيق هذا الدعم وأهمية استمرار مصر فى دورها لاقرار السلام الشامل والعادل، حتى يتحقق النصر لأمتنا العربية..

كما أشرت إلى ضرورة الاعتراف بسيادة مصر على طابا، ورفض التوصل لتسوية خارج إطار التحكيم الدولى وضرورة استمرار الخط المصرى الوطنى والقومى فى مواجهة مخططات التطرف الاسرائيلى ، وادعاء اته واحتجاجاته غير الحقيقية ضد بعض المسئولين المصريين الذين يتمسكون بمواقفهم وكرامة وطنهم مصر وأمتهم العربية...

الانتفاضة الفلسطينية

واستمرت متابعتى لتأييد الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، وقامت مصر شعبا وحكومة

ورئيسا، باعلان التأييد لها ومساعدتها، وأعلنت بأن الثورة الشعبية التى قادها الشعب الفلسطينى ضد الاحتلال هى لصالح الأمة العربية والاسلامية فى الصراع العربى الاسرائيلى.

اللجنة المصرية لمساعدة الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة - يناير ٨٨

وأكدت فى اجتماعات اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين فى ٣ يناير ٨٨ قرار اللجنة السابق باستكمال تشكيل هذه اللجنة على أن يكون مقرها جمعية الهلال الأحمر المصرى، وتضم الشخصيات العامة وممثلين عن الوزارات المختلفة، وأعضاء اللجنة المصرية العليا. وتقوم هذه اللجنة بتحديد احتياجات أهالى الضفة وغزة وتقديمها للهيئات الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، على أن تقوم اللجنة بجمع التبرعات لهذا الغرض، وقد قررت اللجنة العليا تكليف شئون فلسطين بالخارجية بالحصول على الموافقة السياسية لقيام اللجنة بجمع هذه التبرعات، واتصلت بوزير الخارجية عصمت عبد المجيد بهذا الشأن ووافق على إرساله مذكرة لرئيس الوزراء بالموافقة على قيام اللجنة بجمع التبرعات وفقا للقانون، وقد قابلت بعدئذ رئيس الوزراء عاطف صدقى فى أحد الاستقبالات وطلبت منه سرعة الموافقة، إلا أنه أشار بأنه لم تصله مذكرة وزير الخارجية، وسيتخذ قراره فورا بشأنها، وأوضحت أهمية الموافقة الرسمية العاجلة، إذ يتوقف عليها تحرك اللجنة ايجابيا لدعم الشعب الفلسطينى. ومتابعى صدور هذا القرار مع عصمت عبد المجيد، أشار بأنه لم تصله الموافقة بعد، مما أدى إلى اصدار اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين مجددا قرارها بالاجماع، بأهمية سرعة الموافقة على رأيها السابق، باعتباره أمرا هاما وعاجلا، ومقابلتى لرئيس الوزراء بعدئذ أشار بأن وزير الخارجية أخطره بأن اسرائيل ترفض قيام مصر بإرسال المساعدات للضفة وغزة، وقد أجبت به بمسئوليتى الكاملة عن إيصال هذه المساعدات للشعب الفلسطينى، لذلك طلب منى عاطف صدقى الاتصال بعصمت عبد المجيد بهذا الشأن فاخطرت به بأننى عرضت عليه الأمر عدة مرات ولم نصل لأية نتيجة، وأنه يلقى مسئولية التأخير على تأخر رئيس الوزراء، وأكدت بأن معاهدة ٧٩ تفرض على اسرائيل إدخال جميع المساعدات المصرية للأراضى المحتلة، وأن التزاماتنا القومية تحتم رفض ادعاءات اسرائيل، وتلزمها بادخال المساعدات وإلا تعتبر مخالفة للمعاهدة، وأعدت التأكيد باستعدادى واللجنة العليا تحمل مسئولية إدخال هذه المساعدات.

وقد أدليت بتصريحات بشأن التحرك المصرى، فنشرت روزاليوسف مثالا مقالا تضمن "أن اللجنة العليا المصرية لشئون فلسطين قد أصدرت قرارا بتشكيل اللجنة المصرية لمساعدة الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، وأن مصر طلبت إدخال المعونات الغذائية، إلا أن الحكومة الاسرائيلية رفضت الطلب المصرى...، وأن ذلك مخالفة لنصوص معاهدة ٧٩ والتى تنص على حرية مرور الاشخاص والبضائع والسيارات دون عائق..." وقد كان لهذه المقالات أثرها فى التحرك الايجابى لتقديم المساعدات

اللجنة القومية للتضامن مع الانتفاضة

واتصل بعض الزملاء بى ومنهم لطفى الخولى ود . عبد الغفار خلاف وأشاروا بعلمهم بقرار اللجنة العليا المصرية لشئون فلسطين، بتكوين اللجنة المصرية لمساعدة الانتفاضة، وأنهم مع تأييدهم لهذه اللجنة، إلا أنهم يعلمون بأن الروتين الحكومى قد يؤخر من تحركها، لذلك قرروا تشكيل لجنة قومية للتضامن مع الانتفاضة، تضم كافة القوى، وأنهم يوجهون لى الدعوة لحضور الاجتماع التحضيرى فى ٩ يناير ٨٨ وقد أخطرتهم بضرورة إخطار وزير الخارجية، إلا أنه لم يوافق على مشاركتى فى أعمال اللجنة القومية، رغم أن مشاركتى كانت بصفتى مواطنا مصرية عربيا وليس كمستول رسمي، ورغم ذلك فإن اللجنة اعتبرتنى من الأعضاء المؤسسين فى اللجنة القومية منذ اليوم الأول لتشكيلها ولم أحضر اجتماعاتها إلا بعد انتهاء عملى بوزارة الخارجية.

الدعم الأدبى للانتفاضة

ركزت مجهوداتى منذ تفجر الانتفاضة لتحقيق الدعم الأدبى والاعلامى للانتفاضة، فناديت مختلف الهيئات بضرورة عقد ندوات لتأييد الانتفاضة، وشاركت فيها جميعا، وألقيت كلمات خلال هذه الندوات، أطالب بانسحاب اسرائيل وحق الشعب الفلسطينى وإدانة قادة اسرائيل، وألقيت عدة أحاديث فى التلفزيون المصرى والاذاعة والصحافة بالدعوة لتأييد الانتفاضة، وقد تلقيت العديد من الرسائل من الاخوة فى الأراضى المحتلة تشيد بمجهودات الدبلوماسية المصرية وأوضحت خلال يناير ١٩٨٨ فى عدة ندوات أرائى نشرتها الصحف العربية ووكالات الأنباء. فنشرت الخليج مثلا مقالا فى يناير ١٩٨٨ تضمن "الفرنوانى يؤكد أن قضية فلسطين هى القضية الأساسية للأمن القومى المصرى، وأننا نرفض أى سلام جزئى على أرض مصر... وان الحق لا يسترد إلا بالقوة... ونشرت الأهالى مقالا تضمن "أن اسرائيل لن تتنازل عن الأرض العربية، بالمفاوضات، بل أن السبيل الوحيد لإجبارها هو إشعارها بالقوة العربية ووجود توازن استراتيجى، يجعلها تخشى القوة العربية... وسأفرد فصلا فى كتاب السياسة الخارجية المصرية عن تفاصيل هذه الندوات والتصريحات...".

الدعم المادى للانتفاضة

واجتمعت مع مسئولى وكالة الأغاثة الأونروا فى يناير ٨٨، وتدارست معهم تطورات الموقف فى الأراضى المحتلة، وطالبتهم بموافاتى بتقرير أسبوعى عن أوضاع الأرض المحتلة، وقد أشارت هذه التقارير الاسبوعية إلى الجرائم الاسرائيلية والممارسات، وتعتبر وثائق تضاف لغيرها عن ممارسات اسرائيل ضد حقوق الانسان... وتم التنسيق بشأن إدخال الاغذية والأدوية، وغيرها المرسله من مصر للوكالة إلى داخل الأراضى المحتلة لتوزيعها على المخيمات الفلسطينية، على أن يقوم سكان هذه المخيمات، بتوزيع الفائض على المحتاجين الفلسطينيين.

وقد نشرت الصحافة المصرية والعربية عن بدء إرسال مصر لهذه المساعدات بإرسالها ١٥٩ طناً مواد غذائية وملابس...

وقد نظمت لقاءات لممثلى الأونروا مع السفراء الأجانب بالقاهرة، لإخطارهم بالاحوال السيئة فى الأرض المحتلة ولأطالب بمزيد من الدعم لشعب الأرض المحتلة، وقد نشرت الصحف العربية والمصرية فى يناير وفبراير عن هذه الاتصالات. فنشرت مثلاً الأخبار فى فبراير مقالاً تضمن "بحث الموقف فى الأراضي المحتلة مع المسؤولين بمنظمة اغاثة اللاجئين الأونروا أجراه السفير طه الفرنوانى... والأهرام الدولى بحديث فى ٢٧ فبراير تضمن "أن مصر تقدم المعونات الغذائية والأموال والأدوية للفلسطينيين..." كما أدلى ممثل وكالة الأونروا، بحديث لهذه الصحيفة، قمت بترتيبه، وتضمن "أما بشأن معونات الدول العربية، فطبقاً لمعلوماتى، لم تصل حتى الآن أى معونات من الدول العربية". وقد تألمت من هذا الموقف، وأعلنت فى الصحف العربية، بضرورة تقديم الدول العربية لدعمها للانتفاضة، ونشرت مثلاً روزاليوسف حديثاً لى يتضمن "تأكيدى بأن دعم الدول العربية لاستمرار الانتفاضة ليس كافياً، وطالبت العرب بتقديم المزيد من الدعم المادى والأدبى..." وأن هذا الدعم سيشعر الفلسطينيون بأن وراءهم ١٥٠ مليون عربى يساندونهم...

وأشرت إلى الهزائم الاسرائيلية ١٩٧٣ و١٩٨٢، وأكدت سهولة مقاومة الجيش الاسرائيلى وقهره، وبأن اسرائيل ستضطر إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة، خوفاً من اندلاع حرب أهلية..." وقد احتج السفير الاسرائيلى بالقاهرة، عما ورد فى تصريحى بشأن احتمال اندلاع حرب أهلية، باعتبار ذلك مخالفاً لمعاهدة ٧٩، باعتباره تحريضاً للقوى الاسرائيلية على الحرب الأهلية، وتدخل فى شئون اسرائيل الداخلية، وقد أكدت رفضى لهذا الاحتجاج، وتأكيدى لما أدليت به وهى الحقيقة، وأنه لا يمكن أن نرى أبناءنا وبناتنا وأخوتنا يقتلون فى الأرض المحتلة، ولا نقوم بالتعبير بكل صراحة عن آرائنا ورفض هذه الجرائم والممارسات...

وقد أدليت بحديثين هامين لتأييد الانتفاضة فى التلفزيون المصرى استمع اليهما شعب مصر وشعب الأرض المحتلة تضمناً "تأييد مصر شعباً وحكومة للانتفاضة الفلسطينية لتحرير الأرض الفلسطينية لحدود عام ١٩٦٧ وماقبل ذلك وناشدت الأمة العربية بدعم الانتفاضة لأنها خط الدفاع الأول والرئيسى للشعوب والحكومات العربية ضد التوسع الصهيونى..."

الانتفاضة والدولة الفلسطينية

— وأكدت فى جميع لقاءاتى بعد تفجر الانتفاضة، ماسبق أن رددته بأن الدولة الفلسطينية موجودة بالفعل، وأن واجبنا تحرير هذه الدولة من الاستعمار الاسرائيلى...

وأكدت ذلك فى جميع اجتماعات اللجنة العليا لشئون فلسطين، وطالبت القادة العرب

والفلسطينيين بتحديد برنامج لتحريرها وبنائها...وأشرت في عدة ندوات ومحاضرات ومقالات لأهمية تحرير الدولة وتحقيق استقلالها وقد أذاعت الاذاعة المصرية واذاعة صوت العرب في يناير ١٩٨٨ احاديثي وتضمنت «الدولة الفلسطينية حقيقة»... ومثال لذلك ما أدليت به للاهرام في ٢٧ يناير ٨٨ تضمن " السفير طه الفرنواني ... الانتفاضة أحدثت تغييرا في موازين القوى بالمنطقة، وأجبرت كافة الأطراف على التحرك نحو الحل الشامل... الدولة الفلسطينية موجودة بالفعل، ويجب على العرب أن يتحركوا لتحريرها من الاستعمار الاسرائيلي.. لا يمكن الوصول لحل نهائي إلا من خلال الثورة التي تجبر المستعمر على التفاوض حتى يحافظ على كيانه . إن هذه الثورة عامل هام لتحريك القضية على طريق الاستقلال وایجاد الدولة الفلسطينية... " أهمية شعار الشعب في الأرض المحتلة، وهو الاستشهاد أو النصر، وهو شعار خطير، بالنسبة للاستعمار الصهيوني... "إنني متأكد من استمرار الثورة، حتى يتحقق التوازن بين الطرفين للتوصل لحل دائم وعادل ويعنى الدولة الفلسطينية المستقلة..." إن أى مفاوضات قادمة ، لتحديد حدود الدولتين ، وليس البحث في إقامة الدولة الفلسطينية أو حق تقرير المصير..، نشرت عكاظ في يناير ٨٨ مقالا تضمن "ويرى السفير طه الفرنواني أن الأمة العربية والاسلامية تمر بمرحلة خطيرة تهدد أمنها ومستقبلها، وأن استرداد الأماكن المقدسة في فلسطين والانتهاكات الاسرائيلية لحرمة هذه الأماكن، يدعونا إلى ضرورة دعم الانتفاضة... وأنه لن تتحقق أى نتائج لأى مؤتمر دولي، اذا لم تقف الأمة العربية والاسلامية صفا واحدا في مواجهة التحديات وتحرير الدولة الفلسطينية... " وتضمن مقال لجريدة النهضة يوم ١٢ مارس ٨٨ " طه الفرنواني يعلن ضرورة وجودة قوة عربية لتشكل ثقلا تفاوضيا للعرب، وتمنع فرض الشروط عليهم... والدولة الفلسطينية موجودة وشعب فلسطين في حاجة لتأييده ، لتحقيق دولته المستقلة... ولكيفية تحديده حدود هذه الدولة، وغيرها من الضمانات لدول المنطقة فتحده مفاوضات، ولتكن مباشرة اذا ماتحقق لنا توازن القوى بين الأطراف للجلوس للتفاوض..."

وأذاعت الاذاعة المصرية والاجنبية عدة احاديث ومثالها الحديث المذاع في الاذاعة المصرية ٣٠ مارس ٨٨ وتضمن "أهمية تدعيم كامل من الأمة العربية للانتفاضة لأنها خط الدفاع الأول والرئيسي للحكومات والشعوب العربية، واذا استطاعت اسرائيل التغلب على الانتفاضة - لا قدر الله- فان اسرائيل ستزيد من تهديداتها لكل الدول العربية وشعوبها... والانتفاضة غيرت في رأى العام الاسرائيلي وفقا لاحصائيات معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، حيث تؤكد أن نصف اسرائيل بعد الانتفاضة ليس لديهم مانع في التفاوض مع المنظمة والانسحاب مقابل السلام... وأن الانتفاضة أوجدت توازنا سياسيا بين شعوب المنطقة... الأمر الذى يؤدي لتحقيق سلام شامل وإقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلي..." كما أعلنت في حديث آخر في الاذاعة المصرية في ١ إبريل ٨٨ تضمن : "هناك دولة فلسطينية قائمة بالفعل، تسعى لتحرير نفسها، وبدون هذا المنطلق، فإنه لا يمكن تحقيق السلام الشامل... وأن المبادرات

المعرضة حاليا لإنهاك قوى الشعب العربى،، فى الداخل والخارج ، ولكسب الوقت"...

ونشرت الشعب فى ٥ أبريل ٨٨ مقالا عن الندوة التى أقيمت بمناسبة يوم الأرض الفلسطينية تضمن : " وشارك طه الفرنوانى فى الندوة، والذي حرص على أن يكون دائما عنوانا للحقيقة فى كل مايقوله ... وأشار إلى أنه لا يمكن إجبار أية قيادة على تسوية سياسية أو تجبر أى شعب عليها وأنه لا يمكن لغير الشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج، أن يقرر مصير هذا الشعب ومستقبله وتحرير دولته..." ونشرت الجمهورية مقالا فى ٢ يونيو ٨٨ تضمن "السفير طه الفرنوانى يجيب بأن الانتفاضة هى قضية العرب الأولى، لأنها تمثل خط الدفاع الأول، والرئيسى للحكومات والشعوب العربية... وأن اسرائيل اذا استطاع- لا قدر الله- ضرب الانتفاضة فستقوم بمزيد من الانتهاكات والتهديدات للدول العربية، كما قامت سابقا، وكما هددت أخيرا المملكة العربية السعودية لحصولها على صواريخ أجنبية..." ونشرت جريدتا السياسة والخليج فى مايو ٨٨، مقالين تضمننا "أكد السفير طه الفرنوانى بضرورة تقديم الدعم المادى والأدبى للانتفاضة، وأن الانتفاضة تؤثر بصورة مباشرة على البنيان الاقتصادى الاسرائيلى... وأوضح أهمية العصيان المدنى الفلسطينى الذى يحتاج للدعم... وأكد وجود الدولة الفلسطينية..." ونشرت مجلة الموقف العربى فى يونيو ١٩٨٨ مقالا تضمن "أن الانتفاضة سوف تستمر وأنها خط الدفاع الأول وعلى العرب ألا يسمحوا للآلة العسكرية الاسرائيلية لإجهاض الانتفاضة.. وأكدت على توافر عناصر الدولة الفلسطينية المستقلة... الأرض والشعب والسيادة..."

وقدمت حديثا للاذاعة المصرية اذيع بها وبصوت العرب يوم ١ يونيو ٨٨ تضمن " الاشادة بأبطال الثورة الفلسطينية..." ونتمنى أن يصل الدعم العربى للأرض المحتلة وإيصاله سهل جدا، إذ هناك المنظمات الدولية، وكالة غوث اللاجئين (الأونروا) تقوم باستلام المساعدات وتقديمها لأبناء الشعب الفلسطينى فى الداخل مباشرة، وباسم كل دولة وكل شعب وكل هيئة... ولاتستطيع اسرائيل إيقافها... وأن الشعب الفلسطينى مصمم على استمرار ثورته حتى تحرير الدولة الفلسطينية..."

الموقف المصرى من الصراع

وعرضت على اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين أوضاع الصراع العربى الاسرائيلى، ومبادرات السلام فى اجتماعاتها العديدة خاصة فى اجتماع ٨ ديسمبر ٨٧ وفى الاجتماعات التالية فى النصف الأول لعام ٨٨ وقد اجمعت اللجنة على موقف موحد بالنسبة لمبادرات السلام الشامل والعاقل لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى وموقف مصر منها خاصة فى اجتماعها فى ١ يناير ٨٨ وتتلخص فى :

- استمرار دعم وتأييد الانتفاضة الفلسطينية ماديا وأدبيا واعلاميا.

- أهمية استمرار هذه الثورة وعدم الموافقة على التحرك لتسوية حقيقية ، حتى تحقيق التوازن العربى الاسرائيلى

- التأييد المطلق للشعب الفلسطينى ، لتحرير أرضه وتحقيق حقه فى تقرير المصير والعودة واقامة الدولة.

- أهمية القضية الفلسطينية والتضامن العربى للأمن الوطنى المصرى المرتبط بالأمن القومى العربى ، والدعوة لذلك فى المحاضرات والندوات وأجهزة الاعلام .

- ضرورة المساهمة فى تحريك القوى الرسمية والشعبية المصرية من أجل نمائه ورخائه واستقلاله السياسى بالتضامن مع الأمة العربية.

- الدعوة لمؤتمر دولى تحضره الدول دائمة العضوية ، والدول المعنية ، ومنها دولة فلسطين الممثلة بالمنظمة .

- أن قبول الشعب الفلسطينى لقرارى ٢٤٢ و٣٣٨ مع حق تقرير المصير يقتضى بالتالى إعلان اسرائيل لقبولها الانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة.

- أهمية عدم التسرع فى تقديم التنازلات للجانب الاسرائيلى ، اذ أن ذلك سيؤدى لمزيد من التشدد الاسرائيلى.

- أهمية استمرار الانتفاضة والكفاح لاسترداد الأرض حتى تقر اسرائيل بالحقوق المشروعة وتنسحب من الأراضى المحتلة.

- أن الكفاح والتضحيات هى التى ستحقق آمالنا وأن التحرير ثمنه باهظ وعلينا جميعا تحمله .

- أن مصر والأمة العربية تؤيد السلام الشامل والعاقل لجميع دول المنطقة ، وأنها ضد التسويات الثنائية أو المنفردة.

وقد عبرت وفقا لهذا الخط وفى مساء نفس اليوم فى اذاعة القاهرة فى ١ يناير ٨٨ عن تأييد المؤتمر الدولى للسلام وتضمن حديثى فى الاذاعة المصرية أن مصر أكدت هذا الاتجاه ، خاصة بعد انتخابها نائبا لرئيس المؤتمر الدولى فى جنيف - سبتمبر ١٩٨٣ ، واستمرت فى تأييد هذا المؤتمر ، وحاولت تخطى العقبات التى تضعها الولايات المتحدة واسرائيل أمام انعقاده ، ورحبنا بإعلان الولايات المتحدة أخيرا تحركها الايجابى ليعقد المؤتمر الدولى للسلام وترحيبنا بجميع المواقف الايجابية التى تبدى من الأطراف المعنية لتحقيق السلام الشامل فى المنطقة

لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى...

ونشرت روزاليوسف فى ١٨ يناير ٨٨ مقالا تضمن " أن الدكتور طه الفرنوانى لا يرى فى الموقف الاسرائيلى من القضية الفلسطينية أى تحسن أو تغيير... وأشارت المجلة أن اسرائيل ترفض وسترفض أية مقترحات للتسوية الشاملة فى الشرق الأوسط لتمسكها بالأراضى المحتلة، ولن ينتزعها من اسرائيل إلا استمرار الثورة الفلسطينية، وأن قادة التطرف الاسرائيليين مازالوا لا يبالون باهتمام لأية مبادرة عادلة أو لضغط رأى العام العالمى، وأنهم لا يهتمون إلا بالرأى العام الداخلى... لذلك هم يتعجبون لإمتناع الولايات المتحدة عن التصويت على القرارات الخاصة بالأمم المتحدة، خاصة فى مجلس الأمن، ضد ممارساتهم القمعية، كما يهدد شامير بإلغاء زيارته المستوقعة لبريطانيا ردا على إدانة وزير الدولة البريطانى - وعن حق - للعنف ضد أطفال الحجارة... وأن قادة التطرف الاسرائيلى يرفضون أى تصريح أو إشارة لأى مسئول أوروبى أو أمريكى بادانة المذابح الاسرائيلية والتي تتساوى مع مذابح النازى فى أوروبا..."

وشاركت لجان مجلس الشعب فى اجتماعاتها خلال هذه الفترة، وأصدرت - بعد استماعها لأرائى - قرارات بالاجماع تعلن، إدانة مصر كلها للممارسات الاسرائيلية فى الأرض المحتلة، وأنها لا تقبل معاهدة السلام المصرية كحل منفرد بل على أساس أنها جزء من عملية السلام الشامل بالمنطقة لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى.

مبادرة مصرية

- واتصل بى عدد من الصحفيين المصريين ومن بينهم مراسلو بعض الوكالات الأجنبية فى فبراير ٨٨ . وأخطرونى بنص حديث محور تلقوه فى برقية عاجلة لوكالة الانباء الأمريكية يونائتد بريس " للرئيس مبارك، ويتضمن هذا الحديث المحرف، الدعوة لوقف أعمال العنف فى الأراضى المحتلة لستة أشهر ووقف أعمال الاستيطان واحترام الحقوق الاساسية للشعب الفلسطينى وحماية هذا الشعب بواسطة آليات ملائمة والتحرك نحو عقد مؤتمر دولى للتوصل لتوسية شاملة واتصلت بالمستولين بالخارجية، للاستفسار عن صحة هذا الحديث ، فأشاروا بعدم علمهم به، وأنهم لم يتلقوا حديثا للرئيس مبارك بهذا الشأن، وباعادة الصحفيين المصريين سؤالى عن هذا الحديث ، أخطرتهم بأن موقف مصر الرئيس مبارك واضح بهذا الشأن، وأنه اذا قامت اسرائيل بالانسحاب وإيقاف الممارسات فإنه بعدئذ يمكن ايقاف الانتفاضة والتي نهتم جميعا باستمرارها لإنهاء الاحتلال، والتي تفجرت بعد عشرين سنة من الاحتلال وقد قامت بعض الصحف ووكالات الأنباء بنشر تصريحى ، كما نقلته الاذاعة البريطانية...

وفى مساء نفس اليوم وفى اجتماع مع بعض السياسيين المصريين بمكتب عميد كلية الاقتصاد، قبل ندوة عامة بجامعة القاهرة، تساءل بعض المجتمعين ومن بينهم حسنين هيكل

وعمر موسى ومحمد سيد أحمد وأحمد الغندور عن تصريحى الذى نقلته وكالات الأنباء ، وأكدت لهم بضرورة وجود تحريف فى حديث الرئيس مبارك، بوضع الأولوية لايقاف العنف، وأنه لإمكانية تحقيق التسوية السياسية ، فإنه يجب بدء اسرائيل فى ايقاف عملية الاستيطان واحترام حقوق الشعب الفلسطينى والموافقة على عقد المؤتمر الدولى حتى يمكن بدء وقف العنف من الجانبين ، بدءا بأسرائيل البادئة بالعدوان والاحتلال..".

وقد ركزت الادارة الأمريكية، فى تعليقها على حديث الرئيس مبارك، إلى البند الخاص بايقاف أعمال العنف فى الأرض المحتلة لستة أشهر، حيث أنه يساعد على التغيير، وإيجاد صيغة جديدة لحل مشكلة الشرق الأوسط، وأكد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية بأنه لايتوقع التوصل إلى قرار بشأن باقى الأفكار الواردة بحديث الرئيس مبارك. وقد أوضح الرئيس مبارك بعدئذ فى ٩ فبراير بأن الهدف من حديثه للوكالة الامريكية هو أن الانتفاضة، حركت على أرض الواقع عملية السلام، وأنه كان لابد من التجاوب مع الانتفاضة، بتحويلها إلى موقف حركة واعطائها آلية سياسية تفرض نفسها ، وأن مصر فتحت أبوابها لتحريك القضية ودقت نواقيس الخطر للمجتمع الدولى ، الذى أصبح فى حالة تفاعل ومهيا لتحرك عربى يخدم القضية والانتفاضة... وأن مصر تؤمن بضرورة تحريك عملية السلام من موقع إلزامها القومى العربى تجاه شعب فلسطين...".

وقد أكدت فى تقرير أعدته بشأن هذا الموضوع موقف القيادة المصرية، الحريص على متابعة الانتفاضة وتحذير رأى العام الدولى، من النتائج الوخيمة التى ستترتب على السلبية فى معالجة موضوع الانتفاضة وضرورة تحريك المجتمع الدولى لعقد المؤتمر الدولى لانهاى الصراع العربى الاسرائيلى.

الموقف الأمريكى

- وأوضحت فى لقاءاتى واجتماعاتى منذ الانتفاضة، الموقف الحقيقى من الصراع العربى الاسرائيلى ، واستمر موقفى فى ندواتى فى الجامعات والمعاهد والندوات ولجان مجلس الشعب المصرى، فى دعوة الولايات المتحدة لاتخاذ موقف ايجابى من الصراع العربى الاسرائيلى، وأوضحت للسفير الأمريكى عدة مرات موقفى من الادارة الأمريكية واتجاهاتها بأن أمريكا كدولة كبرى عليها التزامات دولية وعليها أن تراعى الشرعية الدولية، والقرارات المتعلقة بتسوية الصراع، وأن تعلن عن آرائها المتحررة، التى تعودناها ودرسناها فى تاريخ تحرير الولايات المتحدة ، وأنه مع معرفتنا بتأثير اللوى الصهيونى على اتجاهات السياسة الأمريكية الخارجية والتحالف الاستراتيجى بين الدولتين، إلا أن أحداث الانتفاضة والتى تفجرت بعد عشرين عاما من استمرار الاحتلال الاسرائيلى، وما تم خلالها من جرائم وممارسات وإرهاب من قادة التطرف

الاسرائيلى، أشارت اليها وسائل الاعلام العالمية بما فيها الأمريكية، فانا ننتظر من الولايات المتحدة، تحركا فى التسوية، تجاه موقف عادل محايد على قدر الامكان، خاصة فى ظل قتل وتعذيب واعتقال اخوتنا فى الأراضي المحتلة، بدون رد فعل رسمى يتناسب مع ذلك. وقد حاول السفير الأمريكى بالقاهرة تبرير بعض مواقف الادارة الأمريكية، إلا أنه لم يستطع أن يبرر عددا آخر من هذه المواقف مشيرا إلى أن التحرك لانتهاء الصراع سينهى كل ذلك، مشيرا إلى عقدة شولتز وزير خارجية أمريكا، والتي تواجدت من الموقف الأمريكى فى لبنان، ومشاركة بلاده فى إتفاق ١٧ مايو (آيار) ١٩٨٣ ثم الغاؤه فى مارس ٨٤، وأن هذا الموقف العربى فى لبنان يعتبر لطمة موجهة لشولتز وسياسته خاصة بعد مقتل ٢٤٠ من رجال البحرية الأمريكية واضطرار أمريكا للانسحاب من لبنان. وقد أخطرت السفير الأمريكى بعدم اقتناعى ومعظم الشعب المصرى العربى بالعجج التى أبدتها واستندت إلى وقائع نفتدها تماما.

وأعددت تقارير عديدة، تؤكد أن السياسة الأمريكية لا تحترم إلا موقف القوى، وأنه لا يمكن أن نتصور أن نهادن هذه السياسة الظالمة ضد شعبنا العربى، فى سبيل مزيد من المساعدات الاقتصادية لمصر، كما يشير بعض المصريين، بل على العكس، فإن وجود مصر كقوة قائمة فى المنطقة لها أراؤها ومواقفها المعلنة والرافضة لما يحدث على ارضنا العربية، سيؤدى ذلك إلى مزيد من تقدير الادارة والرأى العام الأمريكى لمصر.

وقد عرضت هذا الموضوع على اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين، وموقفنا الرسمى والشعبى من الولايات المتحدة فى ظل الظروف السابقة، وقد اتخذت اللجنة قرارها بضرورة إبرازى لوجهة نظر مصر الوطنية والقومية من سياسة الولايات المتحدة، بصفة قاطعة وواضحة ومعلنة، حتى نستطيع أن نكون قوى مؤثرة لإمكان إيجاد تغييرات ايجابية فى السياسة الأمريكية لصالح عدالة موقفنا

وزير خارجية أمريكا فى الشرق الأوسط

- وعلى الأساس السابق، أكدت فى احاديثى وندواتى، عندما علمت بمهمة شولتز وزير خارجية أمريكا فى أواخر يناير وأوائل فبراير ٨٨ بآراء تضمنت " أن هذه المهمة هى محاولة لإنقاذ اسرائيل، كما سبق أن أنقذتها أمريكا فى أكتوبر ١٩٧٣، وأن هذه المهمة هى محاولة لايقاف الانتفاضة ودون أن تقوم الحكومة الاسرائيلية بأى تغييرات فى مواقفها المتطرفة من الانسحاب وإيقاف الممارسات... وأن معلوماتى من الاعلام الأمريكى والأردى أن هذا التحرك هو نتيجة لضغط القيادات اليهودية فى الولايات المتحدة، لمساعدة اسرائيل وإيقاف الانتفاضة... وتضمنت أحاديث أخرى بأن الهدف الأمريكى هو أن إجراء مفاوضات على أساس قرارى ٢٤٢ و٣٣٨ للوصول إلى ترتيبات مؤقتة وانتقالية - ليس لها صفة الدوام والاستمرار - للوضع فى

الضفة وغزة ، على أن تجرى هذه المفاوضات الأردنية بمشاركة فلسطينيين من الضفة وغزة ، لانتخاب سلطة فلسطينية محدودة ، للإدارة الذاتية لتكون مسئولة عن الشئون اليومية وأن تتم المفاوضات في مؤتمر دولي شكلي وليس فعلا لتحديد الخطة بدء المفاوضات قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر ٨٨ ، ثم تبدأ عملية السلام بعد هذه الانتخابات ... على مبدأ الأرض مقابل السلام مع استبعاد القدس من العملية . ويسأل السفير الأمريكي عن صحة هذه المعلومات ، لم يستطع نفيها ، ولما سألته عن وجود ضمانات أمريكية لإرغام إسرائيل على الانسحاب وقبول مبدأ الأرض مقابل السلام ، نفى ذلك وأشار بأن المفاوضات بين الجانبين ستحقق التقارب بينهما مما يؤدي لتطبيق هذا المبدأ ١١٠٠ وقد أعددت تقريرا بشأن زيارة شولتز للمنطقة والعروض الأمريكية ، وأكدت استمرار مواقف إسرائيل الراضية لأي تسوية سياسية حقيقية في المنطقة في ظل عدم التوازن ، ويؤيد رأي إعلان شامير في ٢٦ يناير ٨٨ رفض مبدأ الأرض مقابل السلام ، ورفض المؤتمر الدولي والتصميم على المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل بهدف تضييع الوقت ودون أي تنازل عن استمرار احتلال الأرض ورفض اختصار مدة الفترة الانتقالية بالضفة وغزة ، واضفت بأن التطرف الإسرائيلي سيرفض مبادرة شولتز - رغم عدم إيجابيتها في اتجاه الحق العربي - كما سبق أن رفض مبادرة ريجان سبتمبر ٨٢ ، لمجرد أن المشروع الأمريكي تضمن كلمة مطاطة كثيرا ماسمعتها " الأرض مقابل السلام "

- وقد أوضحت في ندوات وأحاديث عن وجهة نظري في زيارات شولتز للمنطقة في هذا التوقيت بالذات يناير - فبراير - إبريل - يونيو ٨٨ ، وعرضه مشروعات أمريكية عديدة أهمها مبادرته في أول إبريل ٨٨ والتي تلخص في الموافقة على مؤتمر دولي إقليمي بحضور أمريكا مع مشاركة سوفيتية في حالة تحقيق الهجرة اليهودية مباشرة لإسرائيل وإعادة العلاقات الدبلوماسية - وإجراء مفاوضات ثنائية داخل المؤتمر الإقليمي مع كل دولة عربية ، معنية بتحقيق السلام - وإجراء ترتيبات أمن لصالح إسرائيل - مناطق منزوعة أو مجردة ... تتنازل بعدها إسرائيل عن بعض الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ - على أن تجرى المفاوضات مع وفد أردني يضم فلسطينيين من الضفة وغزة مع استبعاد المنظمة (أعتقد أن هذه الشروط تتقارب كثيرا مع شروط مؤتمر مدريد ٣٠ أكتوبر ٩١)

- ومثال لما نشر مقال في روزاليوسف في ٤ إبريل ٨٨ تضمن تأكيدى لرفض إسرائيل أية مقترحات للتسوية في الشرق الأوسط لأنها متمسكة بالأراضي المحتلة ولن يتزعها من إسرائيل إلا استمرار الثورة الفلسطينية ... وأكد طه الفرنواني في الندوة التي عقدتها نقابة الصحفيين في الأسبوع الماضي ، أن المبادرة الأمريكية التي جاءت لمواجهة تهديد الثورة الفلسطينية ... لا تلبي المطالب العربية ... وأعلنت بضرورة تطوير الولايات المتحدة لمبادراتها لتتمشي مع عدالة الآراء العربية ونشرت جريدة الوطن في إبريل ١٩٨٨ مقالا تضمن : " الفرنواني ... التنازلات

العربية، تؤدي إلى مزيد من التشدد والعنف الاسرائيلي وأن المفاوضات السياسية الأمريكية بصورتها المعروضة لن تؤدي إلى تسوية حقيقية وفعالة للصراع العربي الاسرائيلي... ونشرت الخليج في ١ مايو ٨٨ مقالا تضمن: " طه الفرنواني... إن أي مبادرة لن يكتب لها النجاح إذا تجاهلت المنظمة في أي تسوية على قدم المساواة مع القوى والأطراف الأخرى... وأن هذه المبادرات لن تؤدي لنتائج فعالة خاصة وأن الطرف الاسرائيلي يرفض جميع المطالب العربية... وأنه لا توجد مشكلة للتمثيل الفلسطيني. ويجب ألا نستجدي... » وذكرت الوفد حديشي في ابريل ٨٨ تضمن: " إذا كانت الولايات المتحدة ترغب في أن يكون لها دور في التسوية، فإن عليها أن تلتزم بالمطالب العربية بالدرجة نفسها التي تطالب بها الاتحاد السوفيتي بمطالب لصالح اسرائيل... وأي تجاهل لمطالب الشعب العربي سيجعل من أي مبادرة مهما كان مصدرها مجرد كلمات فارغة بلا معنى أو مضمون... »

وذكرت الأنباء في ٣ مايو مقالا تضمن: " أن تحركات شولتز وزير الخارجية الأمريكي الأخيرة بالمنطقة بهذه التصورات التي ترفضها، إنما في رأيي واعتقادي تهدف إلى إلغاء دور المنظمة في أية تسوية حقيقية للصراع العربي الاسرائيلي... وأنه إذا كانت الولايات المتحدة تدعو حقا لإيجاد تسوية سياسية عادلة وشاملة لاختارت التحاور مع المنظمة باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني... وأن المبادرات السياسية المعروضة لن تؤدي إلى سلام حقيقي وفعال للصراع العربي الاسرائيلي، خاصة وأن الطرف الاسرائيلي، مازال على رفضه لطروحات السلام والحقوق الفلسطينية والعربية.. وتسأل الدكتور الفرنواني... كيف نتصور إمكانية قيام الإدارة الأمريكية بممارسة موقف محايد إزاء الصراع العربي الاسرائيلي في الوقت الذي تتبنى فيه جميع المطالب الاسرائيلية وترفض معظم الحقوق الفلسطينية والعربية... »

ونشرت المستقبل في ٧ مايو ٨٨ مقالا تضمن: " هدف مبادرات شولتز إلغاء دور المنظمة... وأنه لو كانت الولايات المتحدة، تدعو حقا لإيجاد تسوية سياسية عادلة لاختارت التحاور مع المنظمة... »

وقد عرضت جميع تصريحاتي ولقاءاتي على اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين والتي أشادت بها واعتبرتها بحق تعبيرا عن موقف مصر تجاه الأمة العربية، إزاء المحاولات المبذولة والمبادرات العديدة التي ترسخ استمرار الاحتلال الاسرائيلي لأرضنا العربية بدلا من الوصول لسلام شامل للصراع.

العناصر الوطنية والقومية المصرية العربية

وقابلني عدد من الأصدقاء الذين أعربوا عن تأييدهم الكامل في جميع الآراء التي عرضتها، إلا أنهم لمعرفتهم، بما يحدث خلف الكواليس، فإنهم يعربون عن مخاوفهم على العناصر

القومية المصرية، التي أبرزت بوضوح اتجاهاتها الوطنية والقومية، في مرحلة حرجية وهامة من مراحل الصراع العربى الاسرائيلى. وأوضحوا أن قادة التطرف فى اسرائيل، يساعدون أعداءهم مخلصون لهم فى الخارج، لن يستسلموا بل سيقومون بحملة شرية وقرية لضرب العناصر المصرية، خاصة بعد اتضاح صورة مصر العربية المشرفة، والتي عبر عنها الشعب المصرى من مختلف الفئات والاتجاهات والاحزاب ...

- وتلقيت مكالمة تليفونية من د عصمت عبد المجيد وزير خارجية مصر يوم ٨ مايو ٨٨، يشير إلى بعض مانشرتة الصحف المصرية والعربية عن موقف الدبلوماسية المصرية من إسرائيل وعن المبادرات الأمريكية، وقال بأن أمامه مجلة المستقبل التي تشير لهذا الاتجاه... وقد أخطرت عبد المجيد، بأن هذه التصريحات تتفق مع الحقيقة ومع السياسة الخارجية المصرية كما عرضتها عدة مرات على لجان مجلس الشعب للشئون الخارجية والعربية والأمن القومى والتي ترسل محاضرها له ووافق أعضاء مجلس الشعب بالاجماع عليها، كما أن موقفى نابع من موقف اللجنة العليا لشئون فلسطين ووفقا لمصالح مصر الوطنية وأهدافها القومية، وأن الاسرائيليين، قد تجاوزوا الحدود فى قتل وتعذيب الشعب الفلسطينى، والموافقة الضمنية للإدارة الأمريكية على ذلك، وأنه لتجارينا فإنهم لا يحترمون إلا القوة العادلة ولا يقدرورن الموقف المصرى القيادى بالمنطقة، إلا من خلال ارتباطه بالأمة العربية وبالقضية الفلسطينية، وأنه يعلم تماما أن أحداث المسئولين الاسرائيليين تختلف وتتناقض بشأن التسوية السياسية وكلها تهدف إلى مصلحة اسرائيل، أفلا يجدر بنا أن نأخذ مواقف واضحة من الصراع العربى الاسرائيلى والذي مازالت مصر لم تتبعد عن نيرانه إلا إذا حققت السلام الشامل والعاقل فى هذا الصراع... وقد علق عبد المجيد على ذلك قائلا "ألا تعتقد بأن هذه الأحداث ستؤثر على زيارة شولتز القادمة للقاهرة...؟ فأشرت بأن واجبنا إخطاره، وقبل اجتماعه بنظيره السوفيتى، بموقف مصر العربية شعبا وحكومة وقيادة، من قضايانا المصرية، حتى لا يحضر للمنطقة وفى حقيبه فقط الشروط الاسرائيلية فى محاولة لإملائها، بل ليعلم مسبقا موقفنا الحقيقى من الصراع العربى الاسرائيلى...". وقد ظننت بعد هذا الحديث ومن مقابلاتى لوزير الخارجية، بأن الأمور تسير فى اتجاهها الطبيعى مع السماح لنا بإبداء آرائنا الموضوعية من أجل تحقيق السلام الشامل... ١١

وأبرزت بعض أجهزة الاعلام بعدئذ موقفى من مبادرات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى. ومن أمثلة مانشر ما ذكرته مجلة اليقظة فى حديث فى مايو ٨٨ تضمن "أن للدكتور الفرنوانى مواقف واضحة، وله مواقف جريئة يعلن عنها بكل صراحة... وأشار إلى أثر الانتفاضة على القوى اليهودية فى الولايات المتحدة، إذ بدأ الكيان الاسرائيلى، يهتز ولذا جاء الضغط على الإدارة الأمريكية للتحرك"، وأشارت مجلة النهضة فى عددها أول يونيه ٨٨ فى حديث لى تضمن "التحرك الأمريكى واقعة خوف اليهود الأمريكيين على مستقبل اسرائيل... وأتمنى ألا تكون

القمة الأمريكية السوفيتية على حساب الحقوق العربية، وإجابة على سؤال عن جولة شولتز القادمة للمنطقة من ٣ إلى ٨ يونيو ٨٨ عقب انتهاء قمة موسكو بين ريجان وجورباتشوف... أجاب الفرنواي... «نحن نأخذ العبر من التاريخ فمحادثات لوزان ٤٩ وباريس ٥١ وقرار ٢٤٢ ومبادرة روجرز ٧٠ وريجان ٨٢ وغيرها، توضح أن أمريكا لا تستطيع إلزام إسرائيل بأي موقف عادل، وأنها مازالت الحليف الرئيسى لإسرائيل، وأنها تشترط وتعرض دائما شروطا لصالح إسرائيل، ومثال ذلك رفض دور معين للاتحاد السوفيتى فى التسوية، إلا بهجرة اليهود السوفيت مباشرة لإسرائيل، وهذا يتعارض مع حقيقة حقوق الإنسان الفلسطينى وضد المصالح العربية وتدخل فى شئون الاتحاد السوفيتى الداخلية.. ألا يجدر بنا فى المقابل أن تكون للدول العربية شروطا لمكانية قيام الولايات المتحدة وتواجدها فى التسوية السياسية، وأن نطالبها بإمكانية موافقتنا على دور أمريكى فى مسيرة السلام، بشرط أن تكون لها علاقات متوازنة ومتكافئة مع جميع أطراف الصراع العربى الإسرائيلى...ولى رأى الشخصى فى أسلوب التعامل مع الاقتراحات ويتلخص فى إعلان مواقفنا بوضوح منها، لكن لا نبادر بالرفض الرسمى لها وإن كنت أرى ترك حرية الرفض لفئات الشعب المصرى- وذلك حتى لا نعطى للرأى العام الأمريكى الفرصة لسماع الدعايات الصهيونية بأننا الرافضون.. علينا بالتعامل بفن السياسة... ويجب ألا نكون دائما فى صورة المواجهات المستمرة مع القوى الكبرى، ولكن يجب أن يكون تعاملنا معها فى إطار ما تحققه لنا تلك القوى من مزايا، وبشرط ألا نسمع لهذه القوى إملاء آرائها علينا دون مراعاة لمصالحنا... والأمثلة لنا عديدة ومنها فيتنام».

الاعلام المصرى وزيارة وزير خارجية أمريكا

وقد قدمت الاذاعة المصرية عدة أحاديث لى خاصة بالتحرك الأمريكى فى إبريل ومايو و١ يونيو ٨٨ تضمنت : "الواقع أن التغيير الأمريكى والتحرك لمحاولة التسوية حدث نتيجة للشورى الفلسطينية فى الداخل، وطالما نادينا بضرورة إجراء حوار مباشر بين الادارة الأمريكية وممثلى الشعب الفلسطينى، إلا أنها كانت ترفض بحجة تعهدات كيسنجر ٧٤ و٧٥، بعدم إجراء ذلك إلا بقبول قرار ٢٤٢، والاعتراف بإسرائيل، وذلك رغم علم الادارة الأمريكية بأن القادة الإسرائيليين يرفضون ٢٤٢، فيما يتعلق بالضفة وغزة... وأن الولايات المتحدة حاولت ولعدة مرات إجراء حوار غير مباشر أو اتصالات مع جانب غير الجانب الفلسطينى الممثل للشعب الفلسطينى، إلا أنها فشلت فى ذلك باستمرار... إننا ننادى الادارة الأمريكية بتغيير أسلوبها وأن تعيد الحق إلى نصابه وأن تجرى حوارا مباشرا مع ممثلى الشعب الفلسطينى، لاقرار حق هذا الشعب فى تقرير مصيره وبناء دولته... وبدون ذلك لن تتحقق أى مفاوضات أو مؤتمر دولى... ولا تصور ضغط أمريكا على السوفيت للسماح بالهجرة اليهودية، رغم أن ذلك تدخل فى السياسة الخارجية والداخلية السوفيتية وانتهاكا لحقوق شعب فلسطين فى حقه فى أرضه فى الوقت الذى ترفض فيه

الادارة الأمريكية والكونجرس الأمريكى حوارا مع ممثلى الشعب الفلسطينى ، حتى يكون للولايات المتحدة كلمة بالنسبة للسلام فى الشرق الأوسط وللتسوية العادلة للصراع العربى الاسرائيلى..."

وفى حديث آخر بالاذاعة المصرية واذاعة صوت العرب أشرت إلى :

" أنه ليس لدى الادارة الأمريكية الحالية فسحة من الوقت لاتخاذ خطوات فعالة، لها نتائج إيجابية ، إذ المدة قصيرة جدا حتى الانتخابات الأمريكية ولولا الانتفاضة لما تحرك وزير الخارجية ولا الرئيس الأمريكى إطلاقا، إذ أن أمريكا أجلت النظر فى القضية لمرحلة التسعينات... وإننى أرى شخصا، أن هذه المبادرات الأمريكية الأخيرة، لم تصل إلى عمق المشكلة الفلسطينية وهو إقامة الدولة الفلسطينية وأن هناك بالفعل دولة فلسطينية قائمة بالفعل تسعى لتحرير نفسها ، وبدون هذا المنطلق فلا يمكن لأية مبادرات أمريكية، أن تحقق أى تسوية سياسية للصراع العربى الاسرائيلى...

أن مايردده وسيردده شولتز، فى جميع زيارته ولقاءاته، هو ماردته الولايات المتحدة عند نشوب كل أزمة يتعرض لها أمن اسرائيل للخطر، فنجد الادارة الأمريكية تخرج علينا بتحريك معين، لاحتواء هذه المشاكل والأزمات لما فيه مصلحة اسرائيل... وأنه يجب، ألا ننتظر حلا سياسيا من الخارج، ولا ننتظر أن يفرض علينا حل سياسى لانقبله، إنما الحل يكون من دول المنطقة وأن يؤدى هذا الحل لتحرير الأرض العربية، وتأكيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره... ليحقق الحل إنهاء الصراع العربى الاسرائيلى..."

ولم اتابع رسميا زيارة شولتز للمنطقة فى ٧ يونيو ٨٨ حيث صدر قرار وزير الخارجية عصمت عبد المجيد يوم ٤ يونيو ٨٨ بإبعادى عن منصبى كمدير شئون فلسطين ورئيس اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين، إلا أننى تابعتها كمواطن مصرى عربى، خاصة أن هذه الزيارة تمت بعد التفاهم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى قمة موسكو لحل بعض الصراعات الاقليمية، ومن ضمنها الصراع العربى الاسرائيلى، وأشار شولتز إلى خطر نشوب حرب جديدة فى المنطقة ومعارضته لقيام دولة فلسطينية...

وقد أدليت بعدة أحاديث، نشرتها الصحافة العربية، فمثلا نشرت جريدة الوفد فى ٢٣ يونيو ٨٨ حديثا تضمن "نعم مبادرة شولتز لعب فى الوقت الضائع لحكومة ريجان، اسرائيل رفضت مبادرة ريجان فى أوج سلطته سبتمبر ٨٢، كما رفضت مبادرة فاس فى نفس الوقت سبتمبر ٨٢، ورغم المحاولات العربية للتفاهم مع الولايات المتحدة لتحريك التسوية السياسية وقتئذ، إلا أن الادارة الأمريكية، اعتذرت أو رفضت أو سوفت فى قبول أية مطالب عربية منذ ٨٢ وحتى ٨٨، رغم ذلك فإننى أرحب بكل مبادرة إيجابية وحقيقية، لتقرير حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره،

وأن يكون ممثلو شعب فلسطين هم الذين يقررون هذا الحق... وأؤكد أن التحرك الأمريكي المتمثل في مبادرة شولتز سوف يضيع قريبا في إزدحام المعركة الانتخابية الأمريكية بعد محاولته إرضاء اللوبي الصهيوني..."

(ويتكرر هذا السيناريو حاليا في اللقاءات العربية الفلسطينية الاسرائيلية. واشنطن موسكو وغيرهما) واضفت قائلا:

مستقبل هذه المنطقة يحدده أبنائها ، ويجب أن نستعد حتى للمفاوضات المباشرة، ولكن في الوقت الذي نشعر فيه بأننا الأقوى، حتى لا تكون تلك المفاوضات نتيجة لمواقف استسلامية..."

ونشرت جريدة العرب في ٨ يونيو ٨٨ مقالا تضمن "هناك أسباب كثيرة دفعت شولتز للتوجه للمنطقة بعد فشله في لبنان في اتفاق ١٧ مايو ٨٣... وأن أهم أسباب التحرك الأمريكي حماية أمن اسرائيل والعمل على تحسين صورتها... وأن هذا التحرك قبيل الانتخابات الأمريكية، محاولة من الحزب الجمهوري لاكتساب أصوات اليهود... وإيهام بعض الدول العربية بتحريك أمريكا لحل سياسي في الوقت الذي تسعى فيه لانتهاء الانتفاضة، وانقاذ اسرائيل من أثارها... إلا أنني أؤكد أن قيادة الانتفاضة على وعى كامل بالأهداف الأمريكية، وأن أمريكا اذا لم تستطع التوجه بأية مبادرات للشعب الفلسطيني، صاحب المصلحة المباشرة، فلا شك سيتجاهل هذا الشعب هذه المبادرات وسيرفضها..."

- وعلمت على تحرك عصمت عبد المجيد وسرعة توجهه للولايات المتحدة للاجتماع الثلاثي بين ريجان وبيريز وعبد المجيد بحضور شولتز حيث أدليت بعدة أحاديث بهذا الشأن ويمثل مانشرته جريدة الشرق في يوليو ٨٨ هذا الاتجاه ويتضمن : الاجتماع الثلاثي عبارة عن محاولة من الحزب الجمهوري لاستقطاب عدد من أصوات اليهود، داخل أمريكا، باعتباره يسعى لاقرار السلام على المفهوم الاسرائيلي.. ودعنى أتساءل اذا كان ريجان لم يستطع وهو في أوج قوته عام ٨٢، فرض مبادرته- رغم ممالأتها لاسرائيل- على قادة التطرف الاسرائيلي الذين رفضوا المبادرة في نفس يوم إعلانها، فهل نتصور منطقيا أن يكون لتحرك ريجان وهو يستعد لمغادرة البيت الأبيض أي فعالية؟.. إن هذه الاجتماعات هي أيضا دعم انتخابي لبيريز في الانتخابات القادمة، إذ أن واشنطن تفضل العمل على الليكود ليس على أساس إمكانية تحرك العمل لتسوية عادلة، إنما على أساس أن سياسته تساعد على حفظ ماء وجه واشنطن مع الدول العربية وهي ما أطلق عليها " القبضة الحربية" التي تساعد أمريكا على تمرير سياستها مع بعض القادة العرب، بينما الليكود يسبب أزمات حادة لأمريكا مع الدول العربية.. وكلا الحزبين هدفهما واحد، وهو استمرار احتلال الاراضى العربية..."

القمة العربية لدعم الانتفاضة

- واستمرت مطالباتى للقادة العرب، بضرورة دعم الانتفاضة الفلسطينية، باعتبارها خط الدفاع الأول والرئيسى لشعوب وحكومات الدول العربية... وذلك خلال الندوات واللقاءات والمحاضرات التى قدمتها منذ لحظة تفجر الانتفاضة فى ديسمبر ٨٨ . وطالبت بأهمية اجتماع القادة العرب فوراً لتحديد خطة هذا الدعم وكيفية تنفيذها .

وقد نشرت جريدة السياسة فى مايو ٨٨ مقالا تضمن "ضرورة تقديم القمة العربية الدعم المادى والادبى للانتفاضة" كما أكدت هذا الاتجاه فى جريدة الخليج فى مايو ٨٨ . وبضرورة إتفاق القادة العرب على قاعدة الحد الأدنى تجاه عقد القمة لدعم الانتفاضة. ونشرت الجمهورية فى عددها الاسبوعى مايو ٨٨ بضرورة اجتماع القمة ومشاركة مصر فيها ،، وفى يونيو ٨٨ تضمن " ستنتهى الخلافات الجانبية العربية لو نجحت القمة فى مساندة الانتفاضة... وأعتقد بانها لو نجحت فى الخروج باتفاق عربى جماعى حول دعم الانتفاضة، فاننا سنضع أقدامنا على بداية تحقيق التضامن العربى الحقيقى... وأنا حاولنا الدعوة منذ شهور إلى هذا الاجتماع، والذي نرى أنه لو خرج بنتائج إيجابية لمساندة ثورة الحجارة، فإن فرص الدول العربية لايجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع العربى الاسرائيلى ستزيد لصالح الأمة العربية... وإقتراحى بإنشاء صندوق للانتفاضة اقترح له أهميته فى ظروف الانتفاضة على أن يمول حكوميا وشعبيا مع ضمان إيصال الدعم للشعب الفلسطينى المناضل فى الأرض المحتلة...

وأشارت الموقف العربى فى يونيو ٨٨ إلى آرائى بالنسبة للمواقف الدولية والاقليمية من الانتفاضة تضمنت حقيقة اتجاهاتى من القمة العربية، والانتفاضة، وموقف القوى الدولية والمحلية منها، وأشارت المجلة أن هذه وجهة نظر دبلوماسى مصرى كبير.. ترك منصبه قبل أسابيع، بسبب الضغوط الاسرائيلية، التى وجهت اليه تهمة التعاطف العلنى مع انتفاضة الشعب الفلسطينى ، وتأييده لتحرير الدولة الفلسطينية... وأن هذا الحوار معه تم فى آخر مايو ٨٨ قبل اقالته من منصبه وقبل عقد قمة الجزائر العربية... ولكن ماذكره الفرنوانى يظل صالحا فى عموم كفتاح لفهم ردود الفعل ومواقف الفلسطينيين والعرب والأمريكيين والسوفيت مع الانتفاضة أو ضدها... (وسأشير فى كتيب لنصوص هذه الأحاديث والمقالات)

- وأدليت بحديث لاذاعة صوت العرب مع الأخ حلمى البلك رئيس الاذاعة المصرية حاليا يوم ١ يونيو ٨٨ قبل ثلاثة أيام من تنحيتى من مهمتى الرسمية تضمن رأى أن هذه القمة تأخرت كثيرا... وأن الدول العربية تستطيع بطرق عديدة تدعيم الشعب الفلسطينى ماديا وسياسيا وأدبيا وإعلاميا ، دون قمة أو حتى دون إعلان... وأشيد بإبطال الانتفاضة الذين فرضوا هذا الاجتماع على القادة العرب... وأن استمرار هذه الانتفاضة سيؤكد للقادة العرب مدى الخطر الذى تواجهه

الامة العربية ... لا يمكن أن تقف بعض الحكومة العربية ، متفرجة في حين معونات تبلغ ملايين الدولارات من الجماعة الاقتصادية الأوروبية دون عقدتها إجتماعات قمة أو غيرها ..

- وتابعت اجتماعات القمة العربية الطارئة بالجزائر في يونيو ٨٨ ، وقد تركت منصبى كمدير لشئون فلسطين قبلها بيومين ، عشية ذكرى مريعة للأمة العربية ، ذكرى اعتداءات اسرائيل ٥ يونيو ٦٧

قرارات القمة العربية بالجزائر ٩ يونيو ١٩٨٨

- وأصدرت القمة العربية قرارها في ٩ يونيو ٨٨ بتقديم كافة المساعدات الضرورية للانتفاضة ، كما قررت العمل على تحقيق الشعب الفلسطينى لحقه فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة...

وقد علقنا على هذه القرارات فى تصريحات لعدة وكالات أنباء وصحف عربية وأجنبية ، فمثلا نشرت صوت العرب فى يونيو ٨٨ مقالا تضمن ان قرارات القمة وتجاوبها مع انتفاضة الشعب العربى الفلسطينى وتأييدها الدولة الفلسطينية المستقلة ، يعد مؤشرا إلى الاتجاه الصحيح .. وان قادة التطرف الاسرائيلى غير راغبين فى السلام ، وان المعركة معهم هى معركة تحرير ، ويجب ألا ندخل لمتاهات التسوية السياسية فى الظروف الحاضرة حيث يغيب التوازن الضرورى ، وأن الحديث عن التسوية السياسية حاليا وفى ظل ما هو قائم خطأ لا يمكن قبوله ... ومع ذلك فإننا نرحب بأى تحرك إيجابى وجدى ، إذا كان سيؤدى لحل شامل ودائم وعادل بما فى ذلك إقرار حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة...

ونشرت الوطن فى ٢٣ يونيو ٨٨ حديثا لى تضمن: «أنه يجب العمل على تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة ، وأن حالة الحرب مازالت قائمة بين دول المنطقة واسرائيل ، الأمر الذى يقتضى معه اليقظة والحذر... والحكومات العربية قدمت الكثير من التنازلات فى التسويات السياسية ، والملاحظ أن رد الفعل الاسرائيلى ، يأخذ اتجاها عكسيا بمزيد من التشدد...»

الممارسات الاسرائيلية

وكشفت استمرار الممارسات الاسرائيلية على اختلاف أنواعها للرأى العام المصرى والعربى والعالمى . وطالبت رسميا خلال النصف الأول حتى يونيو عام ٨٨ بضرورة انسحاب اسرائيل الفورى وغير المشروط من الأراضى العربية المحتلة ، وضرورة محاسبة قيادة التطرف الاسرائيلى عن ممارساتهم وجرائمهم ضد الانسانية وضد الشعب الفلسطينى وفقا لقواعد العدالة والقانون الدولى ، أخذين فى سابقة محاكمة مجرمى الحرب الألمان فى نورنبرج ، مبدأ قانونيا يطبق على القادة الاسرائيليين المتطرفين عن جرائمهم ضد الشعب العربى . وطالبت بقطع

الاتصالات المصرية الاسرائيلية ورفض أى طلب للقادة الاسرائيليين، عمل أو ليكود ، بعقد أى اجتماع فى القاهرة لبحث تدهور العلاقات ، طالما إستمر التطرف الاسرائيلى فى إحتلاله للأراضى العربية وتابع ممارساته اللاإنسانية. كما أكدت ضرورة إيقاف أى عمليات ثنائية، إقتصادية أو ثقافية أو غيرها مع اسرائيل، ومنع اشتراكها فى المعارض الدولية فى مصر. كما قررت المطالبة بضرورة استمرار مصر فى تسجيل هذه الممارسات والمخالفات ، وتقديم احتجاجات ضد هذه الممارسات الاسرائيلية، والمطالبة باحترام الحقوق الجماعية للشعب الفلسطينى، وفى مقدمتها حق تقرير المصير، والزام اسرائيل باحترام اتفاقية لاهاى ١٩٠٧ وجنيف ١٩٤٩ وميثاق حقوق الانسان والعهدين الدوليين المدنى والسياسى وكذلك الاقتصادى والثقافى والاجتماعى فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطينى.

الاذاعات المصرية والأجنبية وانتهاكات إسرائيل

وقد كانت مطالباتى تتردد باستمرار فى أجهزة الاعلام المصرية والعربية والأجنبية، ومثال على ذلك حديثى للاذاعة المصرية فى ابريل ٨٨ تضمن " أن الممارسات الاسرائيلية مستمرة، وأن المسئولين الاسرائيليين عنها لا يلتقون أية جزاءات نتيجة لجرائمهم ، وعلى سبيل المثال حكم على جندي إسرائيلى إتهام بتعذيب وقتل ودفن فلسطينيين أحياء، بخمسة أشهر حبس مع إيقاف التنفيذ وكذلك ضد المسئولين بالمباحث الاسرائيلية "شين بيت" والمتهمين بقتل شابيين فى قطاع غزة، بتقديمهم لمحاكمة صورية، ثم صدور قرار بالعفو عنهم.. وهكذا فالممارسات مستمرة والأحكام الاسرائيلية العسكرية مهزلة ، لأنها أظهرت حقيقة الديمقراطية التى يتشدد بها بعض القادة الاسرائيليين... أثبتت الأحداث بأن اسرائيل تخالف جميع المواثيق، إتفاقية جنيف الرابعة لعام ٤٩ لحماية المدنيين فى الأراضى المحتلة، تخالف ميثاق واتفاقيات حقوق الانسان... لكن ما يدعو للدهشة أن يقوم أحد المسئولين الأمريكيين وهو " جورج شولتز" وزير الخارجية بتبرير هذه الجرائم، مشيراً إلى إنها لا تخالف الشرائع... أية شرائع... كيف يقبل المصريون ذلك... إن المسئولين عن هذه الممارسات، لهم يومهم الذى سيحاسبون عن جرائمهم قريباً باذن الله عندما تتحرر فلسطين..."

وأكدت آرائى فى حديث آخر فى الاذاعة المصرية فى أول يونيه ٨٨ تضمن " أن من حق الشعب الفلسطينى تقرير مصيره، وهذا حق مشروع حتى فى معاهدة ٧٩ ، التى تنص على تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة الذى ينص بدوره على حقوق الشعوب فى تقرير مصيرها... كما تنص هذه المعاهدة المصرية الاسرائيلية لسنة ٧٩ على احترام حقوق الانسان فى كل مكان وأن على اسرائيل أن تحترم هذه الحقوق وفقاً للمعاهدة... وأن المنظمات الدولية وآخرها اللجنة الدولية الخاصة بالتحرى عن ممارسات اسرائيل ومخالفاتها لحقوق الانسان فى الأراضى العربية المحتلة، قد أدانت هذه الممارسات، وأن هذه اللجنة ستزور القاهرة فى اليوم التالى ٢ يونيه ٨٨ للتحقق

بالصوت والصورة والوثائق عن الممارسات الاسرائيلية المخالفة لمبادئ حقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية...

كما قدمت الاذاعة البريطانية حديثا لى فى ١ يونيو ٨٨ عن الممارسات الاسرائيليتفى الاراضى العربية والفلسطينية، حيث تضمن " أن مصر ترفض كل هذه الممارسات والاجراءات ، لأنها ترى أنها تخالف ميثاق الأمم المتحدة...، تخالف اتفاقيات جنيف ١٩٤٩، خاصة الاتفاقية الرابعة لحماية السكان المدنيين فى الاراضى المحتلة... مصر ترى أن هذه الأحداث تخالف حقوق الانسان فى كيانه وفى وجوده فى الأرض المحتلة، ومن هذا المنطلق ومن منطلق أن مصر جزء من الأمة العربية، فإنها ترفض تماما هذه الممارسات وفقا لمسئوليتها الدولية، وفقا لمسئوليتها بالنسبة للقضية الفلسطينية، ولن تتهاون فى اتخاذ مواقف ضد أى إجراء يتخذ ضد السكان العرب فى الاراضى العربية المحتلة، وأن اسرائيل وقادتها يعلمون أن هذه الاجراءات تخالف القانون الدولى. هذه الاجراءات توقف مسيرة السلام، وأن مصر فى احتجاجها على هذه الممارسات إنما تعبر عن رأى العام العالمى، وعن رأى العام العربى، وتعبر عن آراء الشعب الفلسطينى فى الاراضى العربية المحتلة... مصر تحذر دائما من هذه الممارسات لأن هناك معاهدة بينها وبين اسرائيل . هذه المعاهدة تنص على حماية السكان العرب فى الاراضى العربية المحتلة، تنص على عدم قيام اسرائيل باعتداءات بالنسبة للدول المجاورة، وبالنسبة للالتزامات المتبادلة فى هذه المعاهدة ، فان مصر مصممة على أن هذه الالتزامات لايمكن أن تكون من جانب واحد ، بل تكون هناك التزامات متبادلة من الجانبين المصرى والاسرائيلى ، وأنه اذا ما قصرت اسرائيل فى التزاماتها باحترام حقوق الانسان بالنسبة للشعب الفلسطينى أو بالنسبة للشعب العربى، فإن مصر لايمكن أن تستمر فى تنفيذ جميع التزاماتها التى اتفقت عليها"

وكان هذا التصريح يتفق مع تصريح الرئيس مبارك السابق فى ٢٤ مارس ٨٨ ردا على تصريحات قادة التطرف الاسرائيليين، بتوجيه التهديدات للسعودية لشرائها الصواريخ الصينية، وبأنها لن تسمح بإقامتها وأنها ستقوم بضربها عند تركيبها، إذ حذر الرئيس مبارك، رئيس وزراء اسرائيل، من أى اعتداء على السعودية، وأن هذا الموضوع خطير وينسف السلام بأكمله، وقد رحبت فى تقرير أعدته عن هذا الموضوع بموقف الرئيس مبارك الذى يؤكد خطورة التهديدات الاسرائيلية على الأمة العربية جميعها، وإعلان مصر عن وقوفها فى وجه التهديدات الاسرائيلية، وعن إمكانية حدوث صدام عسكرى مع اسرائيل فى سبيل محافظة مصر على الأمن القومى للأمة العربية...

اللجنة الدولية للتحقيق فى مخالفات اسرائيل بالقاهرة

- وحددت موعدا للجنة الدولية للتحقق من ممارسات ومخالفات اسرائيل فى الاراضى

العربية المحتلة للحضور للقاهرة يوم أول يونيه ٨٨ وذلك بعد تأجيل حضور اللجنة عدة مرات بناء على مطالبة القادة الاسرائيليين بذلك وموافقة كل من كمال حسن على ثم عصمت عبد المجيد وزيرى الخارجية على ذلك . إلا أننى أكدت فى تقريرى، أهمية حضور هذه اللجنة لمصر فى يونيه ٨٨ أثناء زيارتها للمنطقة وأن نستعد لاستقبالها وإعداد التقارير والوثائق والشهود لتأييد موقف مصر من استمرار الممارسات الاسرائيلية. وقد أعلنت الاذاعات ووكالات الأنباء السورية والأردنية عن مهمة اللجنة، وبأنها ستقوم بعد زيارتها للأردن وسوريا بزيارة القاهرة فى أول يونيه ٨٨ وأنها ستقابل طه الفرنوانى مدير شئون فلسطين بالخارجية المصرية والذي سيقدم لها ملفا عن الممارسات والمخالفات الاسرائيلية لحقوق الانسان ، ولقواعد القانون الدولى خاصة على أرض قطاع غزة مدعما بالمستندات والشهود .

وقابلت اللجنة فى أول يونيه ٨٨، واجتمعت معها وزملائى، وقدمت لها تقارير مكتوبة ومستندات عن الجرائم والممارسات الاسرائيلية جمعناها من أوثق المصادر، كما استدعيت عددا من شهود الاثبات لمقابلة اللجنة- ومعظمهم من أبناء قطاع غزة، باعتبار أن مصر مازالت مسئولة قانونا عن هذا القطاع وفقا لدستور غزة ١٩٦٢ وجميع القرارات الدولية التى تؤكد استمرار هذه الدستورية ، واستمعت مع اللجنة للشهود الذين أكدوا الجرائم والممارسات التى اقترفها القادة الاسرائيليون المتطرفون وأعلنوا عن أسمائهم جميعا تحت رئاسة اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى (رئيس الوزراء حاليا) من قتل وتعذيب وسجن وإبعاد وهدم المنازل وحصار المخيمات ومنع وصول الأغذية والأدوية.... إلى غير ذلك من جرائم سياسية ومدنية، واقتصادية وثقافية تخالف حقوق الانسان. وقد وافق هؤلاء الشهود - بمحض رغبتهم- على مقابلة بعض الصحفيين، كما أدلوا بشهاداتهم بالصوت والصورة، وتم تسجيل كل شهاداتهم، ثم أخطر بعض الشهود بعدئذ مراسلى الوكالات الأجنبية عن هذه الجرائم، وعن حضوري لهذه الاجتماعات وتقديمى الوثائق والمستندات .

شائعة افتتاح مكتب للمنظمة بالعريش

وأثناء تواجدى فى النادى الدبلوماسى المصرى مساء نفس اليوم، والذي كنت أتولى رئاسة مجلس ادارته ، قابلت مصادفة بعض الزملاء والذين كانوا متواجدين فى قاعات أخرى بالنادى، وقد كانوا جميعا يعلمون بمهمة اللجنة الدولية حيث كان لعدد منهم دور كبير فى الصراع العربى الاسرائيلى ومازالوا يتابعون تطورات الصراع، وأخطرنى عدد منهم، بأنهم يخشون على شخصى فى ظل الظروف الراهنة، من الصراع نتيجة للخط الواضح فى تحدى التطرف الاسرائيلى، خاصة بعد تفجر الانتفاضة الفلسطينية، وكشفتى للجرائم والممارسات الاسرائيلية بطريقة معلنة فى مختلف المناسبات، خاصة عندما أكدت مسئولية هؤلاء القادة عن جرائمهم مثل جرائم النازى ومحاكمتهم فى نورمبرج.

وأشار الزملاء إلى أن هذا الموقف المصري، يمثل مرحلة جديدة وهامة من مراحل الصراع العربي الاسرائيلي، وقد أخطرتهم بأن هذا الموقف تم تبنيه بناء على قرارات اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين، ونتيجة لارتباط وطني وقومي، إلا أن أحد الزملاء إنتحى بى جانبها وأخطرنى بصفة شخصية بأن وزير الخارجية عصمت عبد المجيد قد طلب منه مفاتحتى تلميحاً فى إمكانية ترك منصبى كمدير لشئون فلسطين لمنصب أعلى بالخارجية، إلا أنه لم يستطع - فى ظل هذه الظروف - أن يفاتحنى فى هذا الأمر، خاصة وأنه يعلم بتأييد غالبية الدبلوماسيين المصريين من الشباب ومن أعضاء مجلس الشعب والنقابات المهنية والعمالية المصرية لهذا الموقف، وقد أخطرت الزميل بتعجبى من ذلك، حيث سبق أن أبلغت عصمت عبد المجيد عدة مرات عما إذا كان يرغب - لظروف معينة - إنهاء عملى بشئون فلسطين، إلا أنه رفض وأيد إستمرارى... " وشعرت من الحديث بمحاولات ابعادى عن مسئولياتى... خاصة بعد أن تلقيت فى ساعة متأخرة من مساء نفس اليوم، برقية من وكالة رويتر تشير إلى مزاعم إسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى، بأن بلاده تلقت إقتراحاً مصرياً، لفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية، فى مدينة العريش، لقربها من قطاع غزة المحتل... وذكر رابين فى تصريح أدلى به لراديو اسرائيل، أن بلاده تعتبر الاقتراح المصرى خرقاً لمعاهدة كامب ديفيد إذ أن هذا المكتب سيسخدم قاعدة انطلاق لشن هجمات فلسطينية عبر الحدود المصرية الاسرائيلية..."

وتلقيت برقية أخرى تشير أن رابين قد احتجاجاً رسمياً، إلى سفير مصر فى تل أبيب، حول تصريحات الفرنوانى لصحيفة لبنانية يشير إلى موافقة مصر على افتتاح مكتب للمنظمة فى مدينة العريش.. كما تلقيت معلومات أخرى تشير إلى أن عدداً من القادة الاسرائيليين، ومنهم شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلية قد قدموا احتجاجات للخارجية المصرية بهذا الشأن..."

وقد كانت جميع تصريحات رابين وزملائه من قادة التطرف الاسرائيلى، غير حقيقية على الإطلاق، ولم نتقدم بأى اقتراح بهذا الشأن، كما لم تصدر منى أو من أى زميل طوال السنوات السبع التى توليت فيها ادارة شئون فلسطين ورئاسة اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين أى اشارة أو تعليق أو طلب بهذا الشأن..."

وعلمت فوراً بأن حملة التطرف الاسرائيلى، بمساعدة عناصر معادية، قد فتحت، نيرانها، وأنها تهدف إلى اخماد كل صوت مصرى وطنى يحاول التعبير عن شعب مصر وإرادته.

مقابلات صحفيين اسرائيليين وأمريكيين بالخارجية المصرية

وصلت الفجر، صباح اليوم التالى، ثم بدأت أعيد قراءة هذه البرقيات المزورة. والبعيدة تماماً عن الحقيقة والواقع، وعند استعدادى لمغادرة منزلى لمتابعة عملى مع اللجنة الدولية يوم ٢ يونيو ٨٨، تلقيت مكالمة من مسئول بالاستعلامات المصرية يطلب إمكانية تحديدي مواعيد

عاجلة صباح نفس اليوم لصحفيين أمريكيين واسرائيليين، وأن وزير الخارجية وافق على مقابلي لهم، وقد حددت مواعيد صباحية مبكرة ومتلاحقة، تنتهى قبل اجتماع اللجنة الدولية فى وزارة الخارجية لمتابعة مهمتها .

-وقابلت بحضور بعض زملائي بعض الصحفيين الاسرائيليين والأمريكيين، ولم يسألوا عن الانتفاضة أو أعمال اللجنة الدولية أو مبادرات شولتز، بل يسألوا جميعا عن حقيقة التصريح المنسوب إلى ، عن افتتاح مكتب للمنظمة بالعريش، مما أدى لاحتجاج عدد من قادة اسرائيل، وقد أكدت لهم عدم صحة صدور أى تصريح أو كلمة أدليت بها صراحة أو ضمنا بهذا الشأن، وأوضحيت بأنهم كما يعلمون ، لم أتصل فى حياتي من أى تصريح أدليت به، وأضفت أن هذا الموقف لقادة التطرف الاسرائيلى هو بغرض إحراج الحكومة المصرية بسبب مواقفها الواضحة ، بادانة الممارسات والجرائم الاسرائيلية وكانت مراسله جيروزاليم بوست إحدى الصحفيين ، فاشارت إلى تأكيد ذلك، حتى أننى رددت على استفسار سابق لها بعدم سماح السلطات المصرية بافتتاح مكاتب جديدة للمنظمة، وذكرت بأنه قد يكون وراء نشر هذا التصريح المنسوب لى أو المنشور فى إحدى الصحف اللبنانية المغمورة، إحراجى شخصيا، وانتقاما منى لموافقى من القضية والصراع، مشيرة خاصة إلى موقفى وتصريحاتى السابقة بشأن عدم مسئولية مصر عن دخول العناصر الفدائية لديمونه من الأراضى المصرية والذي أدى إلى هجوم عنيف ضدى من بعض الصحافة الاسرائيلية ذات الاتجاه المتطرف .

تزوير التطرف الاسرائيلى للحقائق

- وقد تأكدت من هذه الأحداث، بأن اسرائيل تحاول التغلب على العناصر الوطنية والقومية ، بعد هزيمتها عالميا، بكشف ممارسات اسرائيل وقادتها المتطرفون .. فقام هؤلاء القادة باختلاق معلومات مزورة وبعيدة عن الحقيقة... ويعلم ذلك كل زملاي بالخارجية المصرية وباللجنة العليا لشئون فلسطين... وبدأت اتساءل وماذا بعد؟ وقمت فور انتهاء مقابلة الصحفيين، بمطالبة أحد الزملاء الدبلوماسيين المسئولين نائب مدير شئون فلسطين، بتحرير مذكرة بتاريخ ٢ يونيه ٨٨، أرسلتها فورا وباليده لوزير الخارجية عصمت عبد المجيد، أؤكد فيها بأن كل مايتعلق بعلاقة مصر بالمنظمة ونشاطها يتم عرضه على اللجنة العليا لشئون فلسطين التى شرفت برئاسة لحوالى سبع سنوات وتضم كبار المسئولين فى وزارات الدولة وأجهزتها المعنية، وان اللجنة تتخذ قراراتها وتوصياتها وتعرض فورا على وزير الخارجية، وأنه لم يسبق أن طلبت المنظمة، أو عرض على اللجنة أى موضوع يتعلق بافتتاح مكتب للمنظمة بالعريش، كما أننى لم أشر فى أية مقابلة أو تصريح إلى هذا الموضوع... وأن هذا التلغيق الاسرائيلى له اهدافه المعلومة ولا يمكن أن نقبله"

وانتقلت بعدئذ لقاعة الاجتماعات بوزارة الخارجية، وابتدأت اجتماعات اللجنة الدولية، واستمعت إلى الشهود وسجلت شهاداتهم بالصوت الصورة، وعند الظهر أخطرني أحد زملاء بأن مساعد الوزير يطلب مقابلتى فوراً لأمر هام وعاجل جداً .

قرار لوزير الخارجية

استأذنت رئيس اللجنة الدولية وصعدت لمكتبى، وإذا بالزميل يخطرني بأنه آسف لينقل لى قرار وزير الخارجية بنقلنى من إدارة شئون فلسطين، لإدارة أخرى، وأن القرار صدر فى نفس اليوم، وطلب الوزير منه مقابلتى فوراً وإخطارى بذلك، فأخطرت الزميل بأننى طلبت إعفائى منذ أشهر من هذه المسئولية وأخطرت الوزير بذلك لخشبتي وقتئذ من تعارض إتجاهاتى الوطنية والقومية مع هذه المسئولية الرسمية، خاصة بعد أن تمكنا بحمد الله من إعادة العلاقات العربية المصرية وانتهاء دورى بهذا الشأن، إلا أن الوزير أبدى اهتمامه باستمرارى فى عملى، وأضفت بأننى مصمم على إنهاء عملى مع اللجنة الدولية، ثم أحضر العشاء الذى أعدته على شرف اللجنة بالنادى الدبلوماسى، ثم أودعهم عند مغادرتهم القاهرة، ثم إذ بهى أفاجاً بالزميل يخطرني بأن تعليمات وزير الخارجية عصمت عبد المجيد تقضى بتنفيذ النقل فوراً مخالفاً بذلك جميع الأعراف الدبلوماسية - فأخطرت مساعد الوزير بأننى تبينت من أحداث اليوم واليوم السابق، أسباب عجلة عبد المجيد لتنفيذ النقل، وكان بودى - لولا مصلحة مصر والأمة العربية - أن أقدم استقالتي وأعلنها فى جميع أجهزة الاعلام، وأوضح أسباب قرار الوزير، كما فعل وزير الخارجية السابق، إلا أنه لاحترامى لعملى الدبلوماسى، وحفاظاً على موقف مصر الدولى، فأننى مصمم على حضور كل اجتماعات اللجنة الدولية، ثم أودع اللجنة عند سفرها، وأننى أرفض النقل لأى منصب آخر، لأننى أعرف ما وراء هذا القرار، وسأغادر الخارجية المصرية نهائياً، ولن تطأ قدماى مبنى الوزارة طالما عصمت عبد المجيد وزيراً لها وبعد اتصال الزميل بعصمت عبد المجيد رجائى الزميل بأسم الزمالة وتقديراً من جميع زملائي الدبلوماسيين الذين يقدرون موقفى، أن أحضر جميع اجتماعات اللجنة الدولية، ثم أقوم بإجازة مفتوحة حتى انتهاء خدمتى الرسمية... (وبالفعل لم أدخل مبنى وزارة الخارجية منذ ذلك الوقت، رغم طلب ابنى محمد تقديم أوراق اختبار كملحق دبلوماسى بالخارجية، إلا أننى رفضت ذلك، واتصل بهى عدد من الزملاء الدبلوماسيين بعدئذ فهناؤنى باجتيازه جميع الاختبارات التحريرية والشفوية بين حوالى الألف متقدم وحصوله على ترتيب الأول وطلبوا أن أنهى مقاطعتى للخارجية بعد انتهاء خدمة عبد المجيد وتولى الأخ عمرو موسى منصب وزير الخارجية). وبعد إنتهاء عملى كمدير لشئون فلسطين، إتصل بهى عدد من كبار المسئولين وحضروا لزيارتي بمنزلى، وأخطروني بأن القيادة السياسية تقدر عملى كل التقدير، إلا أن عرض الموضوع قد جانبه الصواب، باعتبار أن موقفى السياسى يتعارض مع عملى الدبلوماسى، وقد أخطرتهم جميعاً بأننا جميعاً مواطنون مصريون ننتمى لوطننا ولأمتنا العربية، وأن مواقفى

السياسية معروفة لهم جميعا ، حتى قبل أن أصبح دبلوماسيا ، وأننى لم أقبل أن يكون وضعى الدبلوماسى - كما يتصورون - قيذا على ضميرى وضد مبادئى ومبادئ مصر ، وأننى على تصميمى بتأييد استقلال جميع الدول والمطالبة بتحرير أى جزء منها تحت الاحتلال وأننى لم أسع ولن أهدف لأى غرض أو منصب شخصى ، إنما تحركى كهدف وطنى وقومى يحقق مصالح مصر والشعب العربى . واعتبرت المجموعة المصرية ، ذات الاتجاه الوطنى والقومى ، أن تنحيتى عن منصبى تمثل مرحلة من مراحل الصراع العربى الاسرائيلى ، وأوضحت أجهزة الأعلام المصرية والعربية عن تأييدها الكامل لموقفى... هذا ولم يسبق خلال السنوات الأربع ، التى تولى فيها عهد المجيد وزارة الخارجية ، أن اعترض أو لم يوافق على أى قرار أو توصية أو رأى للجنة المصرية العليا لشئون فلسطين أو لإدارة شئون فلسطين ، عدا استفساره بشأن التصريحات الخاصة بزيارة وزير الخارجية الأمريكى للمنطقة ورأيه بالنسبة لاقتراح اللجنة الخاص بإقامة لجنة مصرية وطنية للقدس ، وفقا لقرارات المؤتمر الاسلامى ، وإشارته بتأجيلها لبعض الوقت ، رغم أهمية إقامة هذه اللجنة وتشكيلها من القادة المصريين الشعبيين والرسميين ، لتأييد الحق العربى فى مدينة القدس العربية ، وقد التزمت بتنفيذ ذلك ، وكذلك استفساره عن رأى فى اعتبار الشق الفلسطينى فى اتفاقيات كامب ديفيد ، قد جمد تماما لرفض الشعب الفلسطينى وقيادته له وكذلك لعدم رغبة اسرائيل فى تنفيذه ومخالفاتها العديدة له وفقا للتقارير المقدمة لوزير الخارجية بهذا الشأن ، وذلك وفقا للمبدأ القانونى بحق أى طرف فى معاهدة أو اتفاقية تجميد لالتزاماته كليا أو جزئيا ، فى حالة عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزاماته أو مخالفته للمعاهدة أو الاتفاقية فقد حادثنى عبد المجيد تليفونيا بعد حضورى - وبناء على موافقته - ندوة نقابة الصحفيين المصريين فى ديسمبر ٨٧ لتأييد الانتفاضة الفلسطينية ، وأشار لهذا الموضوع ، وذكر بأن الرئيس مبارك يستفسر عن ذلك ، وقد أخطرت به بأننى أقدم له تقارير عن كل لقاءاتى وتصريحاتى ، وأننى قد أدليت بهذا رأى وفقا لرأى مصر وقيادتها ، ولم يحدث أن اعترض سابقا على ذلك وتساءلت عما إذا كان هناك تغير فى هذا الاتجاه لأسباب معينة فنفى ذلك ، وقد طلبت منه التفضل بإبلاغ الرئيس مبارك بما حدث فى هذه الندوة . وفقا للتقرير الذى أرسلته اليه ، وأننى ملتزم تماما بخط مصر الوطنى والقومى بهذا الشأن ، ولم يعلق عبد المجيد على ذلك ، بل أجاب بأنه سيطلع على تقريرى وسيخطر الرئيس مبارك بما تم فى هذه الندوة .

وانتهت عملى الرسمى فى الخارجية المصرية فى ٢ يونيو ٨٨ وجلست فى منزلى - دون أن أغادره فى يوم ٥ يونيو ٨٨ ، ومرت على نفسى سحابة من الحزن بمناسبة ذكرى ٥ يونيو ٦٧ ، وتذكرت هذه المناسبة الحزينة ، فى يوم آخر حزين ، لم أتوجه فيه لوزارة الخارجية المصرية ، لمتابعة جهودنا فى الصراع العربى الاسرائيلى... ونشرت صحيفة هاآرتس الاسرائيلية مقالا تضمن : أن وزارة الخارجية المصرية قررت إبعاد السفير طه الفرنوانى مدير شئون فلسطين بوزارة الخارجية بسبب تصريحاته العدائية لاسرائيل... وقالت الصحيفة الاسرائيلية أن الأوساط السياسية

المصرية تعتبر إبعاد طه الفرنوانى عن عمله ومنحه اجازة طويلة حتى تاريخ احواله للمعاش، شرف وتنويع لعمله خلال السنوات الماضية..."

ونشرت على سبيل المثال المستقبل فى ١٨ يونيه "استقالة مدير إدارة فلسطين بوزارة الخارجية المصرية بسبب الضغوط التى تمارسها اسرائيل- ضد مصر فى الفترة الأخيرة... وأن الفرنوانى ترك عمله احتجاجا على الضغوط الاسرائيلية، ومحاولة اسرائيل إرهاب المسئولين المصريين، وكذلك مطالبة اسرائيل المتكررة من مصر إبعاد العناصر الرافضة لتقارب اسرائيل مع مصر عن العمل السياسى..."

وذكرت الوطن فى ٢٣ يونيه ٨٨ فى مقال عن أسباب نقل طه الفرنوانى المفاجئ، تضمن: "وعقب خروجه أذاعت وكالات الأنباء خبرا مفاده أنه تم تغيير الفرنوانى بعد مذكرات الاحتجاج التى قدمتها اسرائيل للخارجية المصرية على تصريحات الفرنوانى، التى ندد فيها بالمواقف التعسفية لاسرائيل واشادته بالانتفاضة.. وأنه حدثت ضغوط اسرائيلية وأمريكية حتى صدر قرار بنقل طه الفرنوانى من إدارة فلسطين..."

ونشرت الأنباء فى ١١ يونيه مقالا تضمن: "استبعدت وزارة الخارجية المصرية - بعد ضغط مكثف من أمريكا واسرائيل- السفير طه الفرنوانى مدير ادارة فلسطين من منصبه، بسبب التصريحات العدائية لسياسات اسرائيل فى الأراضى المحتلة... وعلمت الأنباء أن اللجنة الدولية للتحرى عن ممارسات اسرائيل وحقوق الانسان فى الأراضى المحتلة قد زارت القاهرة فى أول يونيه والتقت بالوفد المصرى الذى يرأسه الفرنوانى . وقد قدم الفرنوانى للجنة تقريرا عن ممارسات اسرائيل مدعما بالوثائق والمستندات وشهود العيان، وسجلت بالصوت والصورة... وقد صرح مصدر مصرى فى وزارة الخارجية ردا على مزاعم اسرائيل، بأن تصريحات الفرنوانى تعبر عن وجهة نظره الشخصية، وأنه لم يدل بأي تصريحات ضد السلام بين مصر واسرائيل وإنما ضد المفهوم الخاطىء للسلام، وصرح المصدر وعلى مدار السنوات السبع التى قضاها مديرا لشئون فلسطين لم يدل بأي تصريحات إلا بناء على توصيات وموافقة اللجنة العليا لشئون فلسطين والتى تضم جميع الوزارات وأجهزة الدولة..."

ونشرت الشعب مقالا تضمن: "المستولون المصريون حاولوا تجنب أسلوب الصدام السياسى، وعندما أدلى الفرنوانى بتصريحاته... طلب منه الاستقالة رغم شعبية الفرنوانى بين المثقفين..."

كما نشرت الأهالى فى يونيه ٨٨ مقالا تضمن أنباء حضور اللجنة الدولية للقاهرة واجتماعها بالسفير الفرنوانى الذى أبلغها برفض مصر للممارسات الاسرائيلية... وإن طه الفرنوانى ترك عمله احتجاجا على الضغوط الاسرائيلية ومحاولتها إرهاب المصريين ومطالبتها

المتكررة بإبعاد العناصر الراقضة للتقارب المصري الاسرائيلي...

ونشرت عدة صحف مقالات بهذا الشأن من ضمنها ما نشرته صوت العرب في يونيه ٨٨ تضمن التقاء طه الفرنواني بوفد اللجنة الدولية وتقديمه مستندات عن الممارسات الاسرائيلية، وقدم الشهود من غزة شهاداتهم وسجلت بالصوت والصورة، كمستند دولي عالمي للممارسات... وأكدت الجريدة أن ملف مخالفات اسرائيل جاهز ليوم تستطيع فيه أمتنا العربية أن تحاسب وأن تعاقب..."

وأشارت الوفد في مقال لها تضمن أن ياسين سراج الدين رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية قدم سؤالاً إلى الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية حول أسباب نقل السفير طه الفرنواني... رغم أنه أمضى فترة طويلة في العمل كمدير لإدارة فلسطين أثبت خلالها جدارته ووطنيته... وهل كانت من أسباب نقله مواقفه الأخير التي أخرجت اسرائيل...

وقرأت رسالة في صحيفة مصرية في ٢١ أغسطس ٨٨ من مواطن مصري بالدقهلية يقول: "ماذا جناه الدكتور طه الفرنواني ليجد نفسه مقالا أو منقولاً.. هل هذا جزاء من يدافع عن حقوق مصر.. هل أصبح لاسرائيل لوبي صهيوني يقيّل من يشاء ويبقى على من يشاء... أننى أقول للسفير طه الفرنواني لا تحزن لأن الشعب سيذكر اسمك دائما..."

وتلقيت من عدد من الزملاء في الخارج ما نشر عن هذا الموضوع وأخص بالذكر ما نشر بجريدة العرب بقطر في ٢ يوليو ٨٨ بقلم يوسف عبد الله نعمة يتضمن "أخى جاوز الظالمون المدى... ولو كانت الدنيا العربية كما كانت زمان لأقمنا تعظيم سلام للدكتور طه الفرنواني الذى قال لا.. ولا.. لإسرائيل وهو يشغل منصبا رسميا في عاصمة الكنانة..."

إن طه الفرنواني رجل مصرى يذكّرنا بشباب العروبة وأمجادها... وتمر الأيام ثم يأتى علينا زمان تكون فيه شتيمة اسرائيل مرفوضة ومقاتلة اسرائيل جريمة... طه الفرنواني أيها السادة رجل مصرى رفض أن يغمض عينيه عما يدور في الأرض المحتلة... ويمتدح الحبيب شارون والصديق شامير... ولكنه استخدم حقه الطبيعى فى أن ينحاز إلى... كمال عدوان وأبو جهاد... إن أصعب ما فى هذا الزمان العربى أننا من جيل عرف طعم الكبرياء والكرامة... وعند ماتحضرنا لحظة صدق مع النفس نكتشف أننا نغير جلودنا كل يوم فى حين أن اسرائيل لا ترتدى على جلدها إلا الثياب الصهيونية.. طه الفرنواني للذكرى أيها السادة كان يشغل منصب مدير إدارة فلسطين فى مصر..."

ونشرت مجلة النهضة فى يوليو ٨٨ مقالا بعنوان الرجال مواقف تضمن " أن طه الفرنواني بكل المقاييس صفحة مشرفة فى تاريخ تلك المرحلة، فالرجل الذى دفع ثمن مواقفه المؤيدة للشعب

العربى وواجه الكيان الصهيونى ، كان يعرف عن يقين أن الوطن فى حاجة إلى رجال مثله... يرفعوا راية الحقيقة ويقف أمام محاولات تزيف التاريخ ، وليضرب المثل للأجيال الحالية والقادمة... والمؤسف حقاً أن قرار وزير الخارجية ضد الرجل الذى ظل طوال ٣٤ عاماً يمارس عمله فى إطاره السياسى مناصراً لسبع حركات تحرير إنتصرت جميعاً ، يطلب منه فى أواخر خدمته وفى عنفوان فكره السياسى وقوته أن ينقل لعمل إدارى لا دراية له به ،،،، والجميع قابلوا قرار نقل د / الفرنوانى بأسف عميق. فقد كنا نظن أنهم فى مصر يقدرّون اللعبة السياسية ، فالكيان الصهيونى أبرز مثال لحالة التناقض فى المواقف الإعلامية فهناك المتشدد والآخر يقبل التفاهم والكل لمصلحة إسرائيل.. ولم نسمع أن قراراً قد صدر فى إسرائيل باستبعاد هذا أو ذاك من موقعه احتجاجاً على صدور تصريح هنا أو هناك... أما أن يلجأ وزير الخارجية لإبعاد رجل فذ كالسفير طه الفرنوانى من موقعه لمجرد أنه مع مصر ويقف ضد التطبيع ويناصر حقوق الشعب العربى والانتفاضة الفلسطينية، فهذا هو التقدير الخاطىء للمواقف والذى يضعنا فى النهاية فى موقف الضعيف أمام الكيان الصهيونى..."

وأشارت عدة صحف أخرى فى مقالات تضمنت العبارات التالية: " سوف يسجل التاريخ فى صفحاته المضيئة وبأحرف من نور ما أقدم عليه واتخذه السفير طه الفرنوانى من مواقف بطولية..."

"آخر انجازات إسرائيل فى مصر اقالة السفير طه الفرنوانى وكل جريمته فى نظر إسرائيل ومن نفذوا رغبتها فى قمة الخارجية المصرية ، هو أنه عبر عن تعاطفه مع الشعب الفلسطينى والانتفاضة ضد جرائم إسرائيل اليومية فى غزة والضفة الغربية..."

ولاشك أن اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى وجزار الفلسطينيين يشعر الآن بارتياح عميق بعد استجابت الخارجية المصرية ونفذت رغبته فى إبعاد الفرنوانى..."

" واتصلت بالفرنوانى فى منزله صحفية اسرائيلية، بعد إبعاده مباشرة، وقالت له هذه المرة لا أرغب فى إجراء حوار بل لأذكرك أنك لقيت جزاء وقوفك فى وجه إسرائيل... ومن جانبنا نقول لطفه الفرنوانى لا تحزن فإقالتك ليست اهانة لشخصك بل اهانة للدبلوماسية المصرية كلها وللمصريين جميعاً ، والذنب ليس إسحاق رابين، بل الذين تسببوا زوراً فى هذا القرار من القاهرة..."

- وقد مستنى هذه المقالات العديدة التى تؤيد المواقف الوطنية والقومية، وجعلتنى أشعر بالاعتزاز بوطننا المصرى وبأمتنا العربية.

- وصمم زملاى من الدبلوماسيين على إقامة حفل تكريم لى فى النادى الدبلوماسى الذى كنت رئيساً لمجلس إدارته، وتطور النقاش وهدوء عن موضوع إبعادى عن شئون فلسطين وأكد عدد

كبير منهم بأنه يجب ألا نترك لإسرائيل المجال لأن تملأ ارادتها على أوضاعنا السياسية وأنه يجب أن يسمح بتحريك الدبلوماسية تحركا وطنيا قوميا يهدف لتحقيق أهداف مصر الوطنية والقومية ، وأجمعوا أن جميع تصريحات ومحاضراتي كان هدفها الرئيسى المصلحة الوطنية المصرية باعتبار أن أمننا الوطنى جزء من الأمن القومى العربى ، وأننى كنت حريصا على تقديم تقارير دقيقة عن كل هذه الاجتماعات والتصريحات لوزير الخارجية ولم يحدث أن عارض أو انتقد أيا منها ، وقارنوا بين ماحدث من وزير خارجية مصر وقتئذ وبين ماحدث فى هذه الأيام من خلاف فى الخارجية الاسرائيلية أثر تصريحات السفير ابراهيم شامير "من أن منظمة التحرير الفلسطينية هى ممثل الشعب الفلسطينى" ومحاولة حثه فى التراجع عن تصريحه، إلا أنه صمم عليه، ولم يبعد شامير عن منصبه رغم تصريحاته المناقضة لسياسة الحكومة الاسرائيلية .

وتلقيت مئات المكالمات التليفونية والرسائل، من أخوتى وأبنائى فى مصر وفى كل أقطار الأمة العربية، وقد أسعدنى ماتلقيته إذ شعرت بأن مصر وأمتنا العربية مازالوا بخير كما تلقيت من بعض الاصدقاء والاخوة العرب والمصريين - وقد علموا بتركى عملى الرسمى - ليطلبوا منى أن أشاركهم أعمالهم وليعرض البعض الآخر وظائف رفيعة فى هيئات مختلفة، وقد أهديت شكرى وامتنانى لذلك، إلا أننى اعتذرت عن قبول هذه العروض الأخوية، إذ أننى قد نذرت جهدى خلال هذه المرحلة لأهداف رئيسية، وعندما تتحقق فأننى على استعداد لقبول أى من هذه العروض، وأوضحت أن أهدافى فى المرحلة القصيرة العمل على تكوين جبهة مصرية عربية، هدفها غرس الاهتمام بين الاجيال الحالية والقادمة بقضايانا العربية والاسلامية... وأن نعمل لإعادة ترتيب بيتنا المصرى والعربى وإعادة تنظيم قوانا الوطنية بهدوء ووفقا لمخطط واضح لنقف وقفة صلبة ضد الاستعمار الخارجى، وفى مواجهة محاولة الاحتلال السياسى والعسكرى والاقتصادى والثقافى والاعلامى الأجنبى فرض أجندته على شعوبنا ، كما نسعى لتنمية مواردنا وبث الأمل والتفاؤل فى المستقبل وندعو لسلام عادل وشامل ...

قطع الروابط الادارية والقانونية للأردن مع الضفة الغربية أغسطس ٨٨

وقد تناقشت مع عدد من الزملاء عن تأثير قرار الملك حسين، المفاجىء بقطع الروابط القانونية بين الأردن والضفة الغربية المحتلة فى ٢ أغسطس ٨٨ .

وقد أشرت إلى رأى فى عدة احاديث منها ما نشر فى جريدة الأنباء فى ٢٥ سبتمبر ٨٨، تضمن "أن أبعاد القرار الاردنى تكمن فى الأهداف والدوافع التى دعت لاتخاذها، ومن بينها تصميم الشعب الفلسطينى داخل الأرض المحتلة وخارجها، على إقامة الدولة الفلسطينية واستمراره فى الصراع العربى الاسرائيلى حتى التحرير..." أن القرار الأردنى وضع النقاط على الحروف، وابتعد الشبهات عن إمكانية تحريك أية دولة عربية، لتقرير مصير الشعب الفلسطينى، إذ أن القرارات

العربية والدولية أكدت أن الممثل الشرعى هو المنظمة، وأن اشتراكها فى أى مؤتمر دولى ينبغى أن يكون على قدم المساواة مع باقى الأطراف المعنية...

المجلس الوطنى الفلسطينى الجزائر ١٥ نوفمبر ١٩٨٨

ناقشت عددا من القادة الفلسطينيين والعرب المستقلين، عن قرارات هذا المجلس، والخاصة باعلان قيام الدولة الفلسطينية على أساس الحقوق التاريخية للشعب الفلسطينى وعلى الشرعية الدولية المتمثلة فى قرار الأمم المتحدة ١٨١ لسنة ١٩٤٧... وبالوصول إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع العربى الاسرائيلى بانعقاد مؤتمر دولى للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية وجميع أطراف النزاع بما فى ذلك المنظمة، على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ . وقد أخطرنى بعض أعضاء المجلس، بأنه تمت مناقشة طويلة لموضوع قرار ٢٤٢ خاصة وأن جميع المجالس السابقة رفضت هذا القرار وقد تقرر حسم هذا الأمر بإجراء التصويت فحظى القرار على أغلبية ٨٤٪ مع ضمان حقوق الشعب الفلسطينى بما فى ذلك حق تقرير المصير (وهذا يتفق مع اجتماعاتى مع القادة الفلسطينيين بالقاهرة ١١ نوفمبر ٨٥) وانسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها بعد عام ٦٧ والسعى لوضع الأراضى الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة محددة، حتى تنهيا ظروف إنجاح المؤتمر الدولى ...

وقد عبرت عن آرائى بالنسبة لقرارات المجلس، فنشرت مثلاً جريدة الحقيقة فى ١٩ نوفمبر ٨٨ مقالا تضمن : " قرارات المجلس تعطى للقضية تأثيرا عالميا ... و، أننا إن كنا نختلف مع بعض هذه القرارات كما اختلفت عليها عدد من أعضاء المجلس أثناء التصويت عليها، خاصة فيما يتعلق بالشرعية الدولية لاستقلال الدولة الفلسطينية حيث أراها فى قرار عصبة الأمم بالانتداب عام ١٩٢٢ بانتهائه، تم الاستقلال التام للدولة الفلسطينية فى حين أن المجلس رأى أن قرار ١٨١ لسنة ٤٧ يمثل الشرعية الدولية، كما أنتى اعترضت على الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى التى احتلتها اسرائيل عام ٦٧، وأن ذلك يتنافى مع أسلوب التفاوض الدولى بعدم التنازل قبل اجرائها، اذ أن اسرائيل لم تحد حدودها حتى الآن، كما أن قواعد القانون الدولى والشرعية الدولية تقضى بحدود ٤٧ وليس ٦٧ ...

واننى اتمنى أن تكون هذه التنازلات داعية لإبطال حجج امريكا واسرائيل، بعدم الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، حتى يعترف الفلسطينيون بهذه القرارات، والاعتراف بدولة اسرائيل، فاعتراف المجلس بقرار ١٨١ يعنى الاعتراف الضمنى باسرائيل، كما أن قرار ٢٤٢ يعنى الاعتراف بجميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل... وقرارات المجلس استوفت الشروط الأمريكية للاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى.. فهل ستعترف الحكومة الأمريكية بمنظمة التحرير؟، خاصة أن الرئيس بوش لم يحصل إلا على نسبة ١٢٪ من أصوات اليهود فى

انتخابات نوفمبر ٨٨... أم أن أمريكا ستضحك على العرب مرة أخرى وتعود لتكرر مقولة اللوى الصهيونى. أو الظروف الدولية وعلى الدول العربية أن تعيد حساباتها مع أمريكا وأن تضع مصالح أمريكا معها فى الميزان طبقا للتصرفات الأمريكية الجديدة..."

وكما توقعت رفضت الولايات المتحدة ، منح عرفات تأشيرة دخول للتحديث أمام الجمعية العامة فى نيويورك وصدر قرار الجمعية بالانتقال إلى جنيف حيث ألقى عرفات خطابا فى ١٣ ديسمبر ٨٨ أعلن فيه مبادرة سلام فلسطينية تركز على مقررات المجلس الوطنى بالجزائر، وقرارات الأمم المتحدة، وتنشيط جهود اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى، والمطالبة بوضع الاراضى الفلسطينية تحت اشراف مؤقت للأمم المتحدة، ووضع قوات دولية محايدة لحماية الشعب الفلسطينى، والاشراف على الانسحاب الاسرائيلى والعمل لأجل التوصل لتسوية سلمية بين أطراف الصراع العربى الاسرائيلى بما فى ذلك دولة فلسطين واسرائيل والدول المجاورة فى اطار المؤتمر الدولى للسلام بما يحقق المساواة وتبادل المصالح واحترام حق العيش فى أمن وسلام للجميع، ضمن حدود أمنة ومعترف بها وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨...

- وتابعت لقاءات عرفات، بعدد من المسئولين السويديين، وقد اعترف عرفات صراحة بالدولة الاسرائيلية وأعلن بعدئذ أن الميثاق الوطنى الفلسطينى عاجز انتظارا بالاعتراف الأمريكى بمنظمة التحرير، كبداية لعملية التسوية السياسية من خلال مؤتمر دولى، إلا أن الادارة الأمريكية، تجاربت بقدر محدود، وذلك باعتمادها بدء حوار شكلى مع المنظمة فى ١٤ ديسمبر ٨٨ بتونس على أن يتولاه السفير «بليترود» سفير أمريكا السابق فى تونس وحاليا بالقاهرة، والذي سبق مناقشتى معه للعلاقات الأمريكية الفلسطينية فى عام ٨٦، أما بالنسبة لاسرائيل، فإن شامير رئيس وزراء اسرائيل صرح فى ديسمبر ١٩٨٨ بأنه ضد ايقاف بناء المستوطنات الاسرائيلية، وضد الرجوع لحدود ٦٧ أو اخلاء هذه المستوطنات... وأن منظمة التحرير لا تريد سلاما مع اسرائيل، بل تريد فناءها، لذلك لا توجد فائدة لإجراء مفاوضات سلام مع أشخاص يرفضون السلام... وأن المنظمة باعترافها بقرار ٢٤٢. فإن اعترافها ليس جديا، لأن هدفها فناء اسرائيل على مراحل تبدأ بالانسحاب لحدود ٦٧ وبعد هذا تستمر فى الحرب، وأننا نعلم أن الميثاق الوطنى يقضى بفناء اسرائيل...

وقد ابدت رأى بالنسبة لتصريحات شامير وغيره، من قادة التطرف الاسرائيلى، بعدم الاعتراف بالمنظمة أو بممثلى الشعب الفلسطينى، ورفضه الانسحاب لحدود ٦٧ وإخلاء المستوطنات... وأكدت معارضتى لاعتراف المنظمة باسرائيل. وإن لم تعترف اسرائيل بالمنظمة فعليها أن تسحب اعترافها باسرائيل، وقد نشرت عدة صحف تصريحاتى ومنها مجلة الحقيقة فى ١٩ نوفمبر ٨٨. تتضمن: "عدم موافقتى على رأى شامير وأرى أن حركة التحرير لا يمكن أن تعترف بالاحتلال مثلما لا يمكن للحمل أن يعترف بالذنب، وأهداف اسرائيل واضحة برفض الدولة

الفلسطينية أو تحريرها، وأؤكد بأنه مهما اعترفت المنظمة بإسرائيل، فإسرائيل لن تعترف بالمنظمة أو بقيام دولة فلسطين... لماذا كل هذا التهافت... وكلما قدمنا مزيدا من التنازلات تشددت إسرائيل، لكن لو وقفنا وقفة صلبة مع الانتفاضة، فإننا سنحقق توازن القوى ونجبر إسرائيل على الاعتراف بالمنظمة... كلمة صريحة وهي لا يمكن للشعب العربي أن يقبل الاعتراف بإسرائيل، إلا إذا قررت إسرائيل وأمريكا الموافقة والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني...

وأشير بأن هناك فكرة الاعتراف المتزامن والمتبادل، فلماذا نتراجع عنها... وأشارت في عدة أحاديث تضمنت: "وجدت لوما من بعض الشخصيات العربية لأن الانتفاضة مكنت التطرف الاسرائيلي من الوصول للحكم... وهذا اللوم أرفضه تماما... إذ أن تأييد بيريز ورايين (حزب العمل) من بعض القيادات يتعارض مع منطق الواقع، فإن رايين وزير الدفاع ومن قادة حزب العمل هو الذى يقود حملة الإرهاب ضد الانتفاضة، كما أن الحروب الأربعة الكبرى التى خاضها العرب مع إسرائيل كانت فيها تحت قيادة العمل... إلا أن تحييد العمل لأسباب أخرى وهي أنه يستطيع أن يوهم بعض الاطراف العربية بأنه يسعى للسلام، ولكن عندما نقارن بين برنامجى العمل والليكود خلال الانتخابات نجدتهما متشابهين... وخطورة العمل فى أنه يحاول أن يتظاهر بأنه يحاول الاتجاه للسلام والانسحاب من الاراضى العربية وهذا غير صحيح - إلا أنه يجعل بعض النظم العربية تفضله على الليكود، أما الحقيقة، فإن وجود الليكود فى الحكم وآرائه واضحة ضد الانسحاب، تعيد للعرب حقيقة استمرار الصراع العربى الاسرائيلي وضرورة السعى الدائم للتوازن مع إسرائيل، هذا الصراع لن يجد تسوية سياسية وشاملة له إلا بالسلام الدائم وانهاى التطرف الاسرائيلي

مصر والصراع العربى الاسرائيلي عام ١٩٨٩

الجبهة العربية لدعم الانتفاضة

وبدأت فى عام ١٩٨٩ اتصالات مع عدد من الزملاء، ناقشت خلال ذلك تقييما لموقفنا كمجموعات مصرية، تؤمن بالخط الوطنى المصرى والقومى العربى، وتساءلت هل حققنا أهدافنا ومبادئنا فى التحرير والاستقلال السياسى والاقتصادى والثقافى والدفاع عن الديمقراطية والشورى، واحترام حقوق الانسان، ودعم التضامن العربى...

وقد رأينا أننا بالفعل قد حققنا نتائج إيجابية للغاية والحمد لله، سواء اثناء الدراسة أو... العمل لحوالى الاربعين عاما... وبدأت مع الزملاء العمل لتحقيق إقامة جبهة عربية لدعم الانتفاضة.

وتلقيت دعوة كريمة من رابطة الاجتماعيين بالكويت لحضور ندوة عن الانتفاضة

الفلسطينية في ١٩٨٩ أدليت خلالها برأى بكل صراحة في الاوضاع العربية، وناديت بتكثيف الجهود لاقامة هذه الجبهة العربية لدعم الانتفاضة، والعمل من خلالها لتحقيق العمل العربى المشترك، فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى. واتفقنا على تشكيل لجنة تحضيرية تتطوع لتحقيق هذا العمل تضم أحمد صدقى الدجاني - أحمد الخطيب - جاسم - جميل مطر - خالد محيى الدين - طه الفرنوانى - فاروق أبو عيسى - محمد فائق - محمود رياض - أحمد بهاء الدين - على خليفة الكوارى - تريم عمران - محمد البصرى... وقام الأخوة بالاتصال بقيادة المنظمة الأخ صلاح خلف " أبو إياد" للتنسيق فى عملها مع ممثلى الشعب الفلسطينى، وقد رحب أبو إياد بهذه الخطوة الوجدية لتدعيم الانتفاضة فى صراعها مع اسرائيل.

وثناء مناقشة الأخوة هذا الموضوع، فى تونس مع أبى إياد، دخل ياسر عرفات مكان الاجتماع وواجه بحدة الاخوة العرب الذين قاموا نيابة عن الشعب العربى بالتطوع بعرض الفكرة على قيادة المنظمة وحصلوا على موافقتها على تحركهم ، إذ بهم يفاجأون بترديد عرفات بأن هذا العمل فيه إضعاف للمنظمة مما أدى إلى تصدى أحمد الخطيب لرأى عرفات، ويخطره بان اجتماعهم يتلو عدة إجتماعات مع قادة المنظمة واطارهم بموافقة المنظمة على ذلك، وأنه ليس لهم اغراض شخصية أو قطرية فى هذا العمل، اللهم إلا دعم الانتفاضة الباسلة باعتبارها خط الدفاع الأول للأمة العربية، وأنهم اتفقوا مع أبى إياد، الرجل الثانى فى المنظمة، على أن تعمل الجبهة بالتنسيق الكامل مع المنظمة فى كل خطواتها، وأضاف بأنه إذا كانت هناك مستجدات بهذا الشأن فإنهم على استعداد لمناقشتها خاصة بالنسبة لموضوع من أخطر الموضوعات التى تهدد أمتنا العربية فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى، وإنتهى الاجتماع بتأجيل النظر فى الموضوع لاجتماع آخر واجتمعت مع اعضاء الجبهة بالقاهرة فى ٢٠ مايو ١٩٨٩ بحضور السادة أحمد الخطيب، أحمد صدقى الدجاني، وجاسم القطامى، ومحمود رياض، ومحمد البصرى، ومحمد فائق، وعلى الكوارى، وفاروق أبو عيسى، وأحمد يوسف أحمد، وجميل مطر، ومصطفى كامل السيد، وقد عرض علينا ملفا كاملا أعده أساتذة العلوم السياسية عن الانتفاضة وخطة التنسيق المقترحة للتحرك لنصرة الجانب العربى الفلسطينى فى الصراع العربى الاسرائيلى - وقد أشار بعض الزملاء إلى موضوع الاعتراضات التى حدثت فى تونس ، إلا أن الأخوة أعربوا على اتفاقهم على تحرك الجبهة بالتنسيق الكامل مع المنظمة ، إلا أن أحد الزملاء أشار بأهمية الحصول على موافقة صريحة من قيادة المنظمة لامكانية بدء اللجنة أعمالها ، وكلف بعض الزملاء بذلك .. إلا أنه لم يصلنا كأعضاء مؤسسين للجبهة هذه الموافقة ، وشعرت بأن هناك اتجاهها يفضل تقديم المساعدات المالية للانتفاضة للمنظمة مباشرة وأنه بعدئذ توجهها للداخل . ،اجتمعنا مرة أخرى وقررنا متابعة هذا الموضوع لصالح الأمة العربية فى صراعها مع اسرائيل.

مؤتمر المحامين العرب لدعم الانتفاضة دمشق - يونيو ٨٩

وتلقت دعوة كريمة من الأخ أحمد الخواجة رئيس اتحاد المحامين العرب ومن الأخ فاروق أبو عيسى أمين عام الاتحاد لحضور مؤتمر المحامين العرب في دمشق من ١٩ إلى ٢٢ يونيو ٨٩، وكان موضوع المؤتمر " مؤتمر الوحدة العربية والانتفاضة الفلسطينية"، وحضرت جميع الندوات واللقاءات التي تمت خلال المؤتمر، وأثناء حضوري لجنة فلسطين بالمؤتمر فوجئت بتفجير خلاف بين بعض المحامين الحاضرين وبين الأخ جمال الصوراني أمين اللجنة التنفيذية للمنظمة، وتطور النقاش بحدة وارتفعت الأصوات، الأمر الذي أدى إلى توقف عمل اللجنة. وقد طالبت رؤساء اللجنة بالصعود ثانية للمنصة حيث قدمني رئيس الاجتماع إلى الحاضرين، "الأخ طه الفرنواني المخلص للقضايا العربية والمؤيد لجميع القضايا العربية الفلسطينية والمشارك الفعال في كل تطورات الصراع العربي الاسرائيلي سيلقى كلمة..."

وألقيت كلمة هادئة وقاسية في نفس الوقت حيث اشرت أن هذه الدورة دورة الانتفاضة وعلينا أن نناقش كيفية دعمها، ولا أتصور أن نختلف عربيا وفي دمشق، في الوقت الذي يتحد الشعب العربي في الداخل، ويواجه الرصاص الاسرائيلي وينادي بالتحريض، ألا يجدر بنا رجال القانون والعدالة، أن نتحد وأن نعمل سويا لنصرة مطالب شعبنا العربي العادلة في التحرير والاستقلال وندعم الانتفاضة..." وتقدم بعض المعارضين للصوراني لطلب الكلمة، وأبدوا حديثي، كما تقدم عدد كبير لتحيتي بعد الاجتماع، خاصة أبناء الارض المحتلة، وأشادوا باحاديثي وتصريحاتي التي كانت تبث في نفوسهم روح الأمل والتفاؤل في مواجهة الاستعمار الاسرائيلي، وقد أخطرتهم بسعادتي بلقائهم وباستماعي لأرائهم، وأن واجبنا العمل سويا لنصرة الأمة العربية في صراعها مع اسرائيل وكانت لقاءاتي بالأخوة العرب في هذا المؤتمر وتأبيدهم لفكرتنا في ضرورة إقامة تجمع عربي لدعم الانتفاضة بعيدا عن الخلافات العربية والفلسطينية، دافعا لي في العودة ثانية لتحقيق فكرة، الجبهة العربية لدعم الانتفاضة، وأشرت لذلك في أحاديث عديدة في الصحف العربية، وأن هدف هذا التجمع توحيد جهود لجان الدعم العربية الموجودة، حاليا بالاضافة لانشاء لجان أخرى في الدول التي لم تنشأ فيها هذه اللجان... وأكدت في أحاديث أخرى أهمية دعم الانتفاضة التي تقف في مواجهة الخطر الصهيوني والتوسع الاسرائيلي، ونشرت مثلا صوت العرب في ديسمبر ٨٩ حديثا لي تضمن " استمرار الانتفاضة وتصعيدها ودعمها واجب وطني قومي على جميع شعوب الأمة العربية الاسلامية..."

مصر والصراع العربي الاسرائيلي - ١٩٩٠ - لجان دعم الانتفاضة

وتابعت أعمال لجان الانتفاضة وضرورة المبادرة إلى دعم الشعب الفلسطيني في داخل الأراضي المحتلة، واشتركت في اجتماعات الهيئات والانتخابات والجامعات للدعوة لذلك.

وقد ركزت مجهوداتي في يناير ٩٠ علي اقامة لجنة دعم الانتفاضة في لجنة التضامن الأفريقي الآسيوي بتأييد من الدكتور مراد غالب والأستاذ أحمد حمروش، وحضر هذه الاجتماعات عدد من القادة المصريين والعرب ومنهم حافظ اسماعيل - احمد بهاء الدين - محمد عوده - سمير مكاييد- وغيرهم وقد أشارت الصحافة إلي أهمية إقامة هذه اللجان فنشرت الأهالي مثلاً في ١٩٩٠ مقالا تضمن إنشاء هذه اللجنة، وأن السفير طه الفرنواني تقدم باقتراحات لتدعيم الانتفاضة ، وإلي أن أحد مندوبي الدول العربية في لجنة التضامن عارض هذا الاقتراح، باعتبار أنه تم أخيراً إقامة لجنة لدعم الانتفاضة في كل قطر.. " وقد علمت في نفس الوقت أن حزب البعث العراقي دعا عدداً من المسئولين العرب لزيارة العراق، وقدم الحزب لهم مذكرة مقدمة من القيادة الفلسطينية تطالب بإقامة لجنة عربية للانتفاضة مركزها بغداد...، وأن حزب البعث العراقي قد حصل على موافقتهم وتوقيعهم على المذكرة.

وقد رفضت وعدد من الاخوة هذا الطلب نظراً لظروف الصراعات العربية، وتساءلنا ألم يكن أجدد الموافقة على إقامة جبهة عربية للانتفاضة تضم الشخصيات العربية غير الملتزمة حزبياً أو قطرياً لتنسق مع المنظمة وقيادتها دعم الانتفاضة.. وأخطرت عدداً من القادة العرب الموقعين على المذكرة العراقية بوجهة نظري فأشاروا بأنهم وقعوا على المذكرة المقدمة من رئيس المنظمة ولم يكن لديهم خلفية عن هذا الموضوع وتأثيره السلبي على العمل العربي المشترك لصالح الانتفاضة.

وقد عبرت في أحاديثي عن أهمية استمرار الانتفاضة وضرورة دعمها وعلى سبيل المثال نشرت الخليج في ١٤ يناير ٩٠ مقالا تضمن : لا بد أن يكون هدفنا الأول استمرار الانتفاضة.. واحذر من التسويات الناقصة.. طه الفرنواني أحد أهم الخبراء في القضايا العربية.. وأحد الأصوات الأولى التي بشرت بانتفاضة الشعب الفلسطيني... وعندما كان البعض يبتسم لحماس السفير المصري ، كان هو يبصر الحقيقة الكاملة من خلال موقعه مديراً لإدارة فلسطين منذ ١٩٨٢... بل عندما ترك موقعه عام ٨٨ ورفضه تولى أي موقع آخر... استمر صوته مرتفعاً.. الانتفاضة قامت لتستمر ولن يستطيع أحد إيقافها.. وقال لا أرى إلا مهمة واحدة يجب أن يعمل من أجلها كل مسئول وكل مواطن عربي وهي استمرار الانتفاضة... فهي الأمل في فرض الحل العادل للصراع العربي الاسرائيلي.. ويجب أن نتحرك كعرب جميعاً صفاً واحداً والا نجعل وفاق العملاقين على حساب القضايا العربية في الصراع العربي الاسرائيلي.

ونشرت الشعب في ٩ يناير ٩٠ مقالا تضمن " علي شعوبنا أن ترفع أصواتها لتطالب بحقوقها المشروعة في الحرية والوحدة... ويستعرض مايقوم به الأبطال في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الحزام الأمني في لبنان من أجل العقيدة والمبدأ، وأن القوى المحتلة والحاكمة ستجبر إن عاجلاً وإن آجلاً على التراجع والاندحار..."

وأكدت بأهمية العودة للعمل العربي المشترك، دون أن يجد البعض في تحميل بعض الاتفاقيات، أكثر مما تحتمل ليستمروا في سلبياتهم، وقد أشرت إلى ذلك في عدة أحاديث وتضمن منشورته روزاليوسف في ٥ مارس ١٩٩٠ ملخصا لوجهة النظر فذكرت " طه الفرنواني ... السفير الشائر ... قطع الطريق على من يريدون الصيد في الماء العكر خلال ندوة اتحاد المحامين العرب عن هجرة اليهود السوفيت ... حيث إنزعج لمحاولات البعض الإشارة لكاسب ديفيد بأنها تعرق التزامات مصر العربية ... وأوضح بحسم أن مصر لم تتخل أبدا عن التزاماتها العربية وأن تفسير ملحق معاهدة ٧٩ وتصريحات المسؤولين المصريين تضمنت أن معاهدة الدفاع المشترك لها أولوية على معاهدة مارس ٧٩ ... قال أحد أعضاء الندوة.. إن طه الفرنواني دائما شائر... بدرجة سفير.."

القمة العربية - بغداد مايو ١٩٩٠

وقد تابعت انعقاد القمة العربية الطارئة في بغداد في مايو ١٩٩٠ لمناقشة التهديدات ضد الأمن القومي العربي، والتدابير اللازمة حيال ذلك... وقد لمست من خطابات بعض القادة العرب، محاولات لاثارة مشاكل إقليمية ومحلية، وتصريحات إعلامية تهاجم إسرائيل والولايات المتحدة، وشعرت بأن هناك محاولات من البعض لادخال مصر في هذه الاتجاهات، وماقد تؤدي إليه من تصعيد الموقف حتى نصل إلى ماوصلنا إليه عام ١٩٦٧، ويتحقق لإسرائيل أهدافها، وتستطيع أن تضرب الانتفاضة الفلسطينية والقوى العربية المتصاعدة متذرعة بالعديد من الحجج المعروفة، وقد حذرت من هذا الاتجاه في العديد من أحاديثي ولقاءاتي وعلى الأخص منشور في جريدة الوفد في ١٦ يونيو ١٩٩٠ "السفير طه الفرنواني... إسرائيل تسعى لاستدراج مصر لحرب جديدة.. تساءلت الصحيفة هل تعني تصريحات مساعد رئيس الأركان الإسرائيلي بمثابة شرارة تساعد على تحقيق مخطط إسرائيل لاستفزاز الدول العربية، واستدراجها إلى حرب جديدة، ... وأشار السفير طه الفرنواني" أن هذه التهديدات تعني استمرار السياسة الإسرائيلية والتي لم تتغير قبل توقيع كاسب ديفيد أو المعاهدة المصرية الإسرائيلية أو بعدها، فإسرائيل لم تلتزم بتنفيذ المعاهدة تنفيذا دقيقا وخرقتها أكثر من مرة.. لأن إسرائيل كانت تسعى من وراء توقيع المعاهدة مع مصر، للتوصل إلى صلح جزئي وليس إلى سلام عادل ودائم وشامل للصراع العربي الإسرائيلي... وأن هناك عددا من صقور إسرائيل ينظر إلى السلام مع مصر على أنه سلام مؤقت... وأن انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء مجرد هدف تكتيكي يهدف إلى عزل مصر، باعتبارها أكبر قوة عربية، وفي مقابل الانسحاب من سيناء، أخذ التطرف الإسرائيلي في التوسع على جبهات عربية أخرى، استعدادا لشن حرب جديدة ضد العرب... وإنني أرى أن استقدام مهاجرين من دول أوروبا الشرقية وأثيوبية، وتوطينهم في النقب مع تشكيلاتهم العسكرية، خرقا للمعاهدة وتهديدا مباشرا لأمن مصر.... وأنني أرفض الاستجابة للاستفزازات الإسرائيلية لاستدراج مصر إلى معركة جديدة

ومشابهة لحرب يونيو ٦٧، ولكن يمكن مواجهة أى احتمال عن طريق تقوية قوانا السياسية واقتصادنا وأمننا القومى، وإجراء اصلاحات سياسية وديمقراطية تساعد على ذلك...."

وتابعت بقلق بالغ الموقف العربى والخلاف العراقى الكويتى، الذى تفجر فى أواخر يولييه ٩٠، ومحاولة تسوية الخلاف فى جدة ثم تحرك القوات العسكرية العراقية لتحتل الكويت فى ١ أغسطس ١٩٩٠، الأمر الذى دعانى إلى التصريح بضرورة الالتزام بميثاق الجامعة العربية وقراراتها، وأن هذا الوضع يؤثر على مستقبل الأمة العربية، وعلى التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى.. وأدليت بتصريحات فى هذا الصدد. وقد نشرت فعلا الشرق الأوسط فى أغسطس ٩٠ مقالا تضمن "السفير طه الفرنوانى لقد جاء هذا العمل قبل أن تسعد أمتنا العربية وتبتهج بعودة العلاقات بين مصر وبقية الأقطار العربية، وهو ما استبشرنا به خيرا لبدء مرحلة جديدة للعمل العربى المشترك، فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.. وشهدت هذه الفترة القصيرة أثر عودة العلاقات المصرية العربية والاتفاق على التصدى للتهديدات الأجنبية للعراق بامتلاكه الأسلحة الكيماوية وتهديده لاسرائيل- والعمل لتأييد الانتفاضة وإنهاء الوضع المتردى فى لبنان ومواجهة الهجرة اليهودية للأراضى المحتلة.. وأخشى أن ندخل فى مرحلة جديدة من التمزق والانقسام بعد أن كدنا ننجح فى علاج واحتواء آثار جروح عشر سنوات من التفتت فى أعقاب مؤتمر بغداد ٨٨..."

فى تعليقى على قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة التى بدأ انعقادها فى ١٠ أغسطس ١٩٩٠، أدليت بأحاديث منها ما نشرته الشرق الأوسط فى ١١ أغسطس ٩٠ تضمن : أن الموقف هام جدا فى هذه المرحلة، وعلى القادة العرب الا يتركوا تلك الفرصة تضيق من أيديهم، وأن يطوقوا النزاع فى إطاره العربى خوفا من أطماع الحاسدين والحاquدين على أمتنا العربية..."

وقد رفضت تشبيه ما حدث فى المنطقة العربية عام ٩٠ بما حدث فى الستينات وأشارت لهذا الرأى فى عدة مقالات وقد نشرت مثلا جريدة الخليج فى أول اكتوبر ١٩٩٠ مقالا تضمن : إن عبد الناصر رغم ما حدث وقتئذ، إلا أنه كان حريصا على تصفية الخلافات العربية بالطرق الودية، وفى نطاق الأسرة العربية أو الجامعة العربية... وأشارت إلى دعوة عبد الناصر عبد الكريم فور تهديد قاسم للكويت فى يونيه ١٩٦١، إلى عقد اجتماع قمة عربية، حيث تقرر ارسال قوات عربية لمساندة الكويت، وفرض الحل العربى بالقوات العربية، وتحت علم الجامعة العربية، وإجبار بريطانيا للانسحاب بعد قيام القوات العربية بواجبها.. ورفض إعطاء المبرر للتدخل الأجنبى.. وأشارت إلى موقف عبد الناصر من هزيمة ٦٧ وتوقعى صباح ٩ يونيو اقداامه على الاستقالة لاعتقاده أنه فشل فى تحقيق مصالح الشعب وأمتة العربية فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى.."

ولم تبتعد أنظارى عن الموقف فى الأراضى العربية المحتلة، رغم ما حدث فى الخليج،

فتابعت مطالبتي بدعم الانتفاضة في مواجهة الجرائم الاسرائيلية، وادانتى لمذبحة المسجد الأقصى بالقدس في اكتوبر ١٩٩٠ ومطالبتي بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وفقا لنفس المبادئ الخاصة بانسحاب القوات العراقية من الكويت، وحذرت من خطورة هجرة اليهود السوفيت وشاركت في اللقاءات الخاصة بالمنظمة العربية والمصرية لحقوق الإنسان، لتوضيح ضرورة مواجهة الممارسات الاسرائيلية خاصة الهجرة اليهودية.. كما طالبت بضرورة تحرير الجنوب اللبناني وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ لسنة ٧٨، بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية، خاصة وأن استسلام ميشيل عون في ١٣ اكتوبر ٩٠، قد فتح الباب لفرض الشرعية والاستقرار في ربيع لبنان وإعادة البناء والتعمير..

مصر والصراع العربي الاسرائيلي عام ١٩٩١ - حرب الخليج

وشعرت منذ بداية هذا العام، بخطورة الموقف في منطقة الخليج، وأكدت بضرورة مبادرة العناصر العربية القومية بالتحذير من هذه المرحلة، وأن الهدف لبعض القوى الأجنبية، ليس انسحاب القوات العراقية من الكويت، بل تحطيم القوى العسكرية العراقية، باعتبارها سندا رئيسيا للقوى العربية في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي وما يؤدي ذلك إلى نتائج منها ضرب الانتفاضة، واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية.

وأجريت اتصالات ولقاءات مع عدد من القادة العرب، لحثهم على التدخل لإنهاء المشكلة عربيا دون استخدام القوة العسكرية لصالح امتنا العربية، ووحدة ومستقبلها.

وقد نشرت عدة أحاديث في أول يناير بهذا الشأن، ويمثل حديثي لجريدة الأنباء في ٥ يناير ١٩٩١ أي قبل الموعد المحدد للهجوم على الكويت والعراق بعشرة أيام تضمن : " السفير طه الفرنواني.. ١٥ يناير حد فاصل في تاريخ المنطقة وأشارت الجريدة أن طه الفرنواني اكتسب سمعته المرموقة، في المحافل الدولية والعربية عبر السنوات الطويلة الماضية خلال مواقفه الواضحة والمؤيدة لحقوق الإنسان ولحق الشعب العربي الفلسطيني في أرضه وحقه في تقرير مصيره.. ومطالباته الأمة العربية بوحدة صفوفها. وهو من الأصوات المخلصة للقضايا العربية، ولأنه كان من أكثر الشخصيات العربية والمصرية اخلاصا لهذه القضايا.. فان شهادته الآن وتأثير أزمة الخليج على هذه القضايا، كانت دافعا للتجاوز معه... وتاريخه من القضايا العربية والفلسطينية يتيح له بُعد الرؤية... ومواقفه تحرم المتاجرين بالمزايدة عليه.. وخروجه من منصبه يجعله بعيدا عن الشبهات... فلا شبهة ولا مصلحة له من أي نوع في الإدلاء بشهادته، وكان الحوار معه فرصة لفضح نوايا اسرائيل في المنطقة، ودورها في الحرب القادمة.. وتصوره للحل السلمي للأزمة... وخطورة حرب فاصلة في ١٥ يناير القادم.. ماذا قال السفير طه الفرنواني ... (وأشير باختصار إلى مايلي) : أن الموقف الأمريكي والموقف العراقي ضعيف مهما كانت النتائج...

والطرف المستفيد الأول هو إسرائيل.. ستحاول أن تجنى ثمار المواقف العربية الخاطئة... سيسقط مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وهي الفكرة التي ناضل العرب لترسيخها في كل المحافل الدولية، على مدى السنوات الماضية، تأكيداً لرفض احتلال إسرائيل للأراضي العربية... وستحاول إسرائيل نسف هذا المبدأ، لتتمسك بشرعية احتلالها للأراضي العربية باعتبارها أرضاً محررة وليست محتلة.. وتسعد إسرائيل بانشغال العالم كله بأزمة الخليج، وتناسي الانتفاضة الفلسطينية التي هي أخطر ما يهدد أمنها، وغض النظر عن جرائمها في الأراضي المحتلة، وعن هجرة اليهود السوفيت إلى الأراضي المحتلة.. وأن إسرائيل هي صاحبة المصلحة الأولى، والمستفيدة الوحيدة من هذه الحرب، وأي حرب في المنطقة... وأكدت معلومات عن المقربين من بوش، بأنه جاد جداً في موقفه وسيبادر بالهجوم يوم ١٥ يناير...

وحذرت من وجود القوات الأجنبية في منطقة الخليج، بما يعني العودة لفكرة الأخلاق العسكرية التي حاربناها في الخمسينات ومازلنا نحاربها... وخطورة هذه القوات الآن، أنها ستأخذ غطاء من القانون الدولي وفقاً للميثاق... وأخشى أن يتحرك الوفاق الدولي الجديد إلى مرحلة جديدة للحوار والارتباط، بينما يتطور الواقع العربي للحرب والتمزق.

أوروبا الغربية تتجه لحل مشكلاتها وإيجاد كيان اقتصادي موحد.. في الوقت الذي يواجه الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه بأزمات سياسية واقتصادية، تسعى إسرائيل لإنتهازها، لتزيد من هجرة اليهود السوفيت لإسرائيل، وإقامة مستوطنات جديدة، مما يزيد مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي من تعقيدات، إذا ما تمت مفاوضات في المستقبل لحل القضية الفلسطينية. ولا يجب في نفس الوقت أن تبعدنا الخلافات العربية عن خطورة الاستعمار الإسرائيلي..

وأنتى أوافق على الفكرة المعروضة من تزامن انسحاب القوات الأجنبية المحتشدة في الخليج مع انسحاب القوات العراقية من الكويت... إن الشعب المصري كان في طريقه للتقاط أنفاسه، بعد معاناة السنوات التي عاشها بعد كامب ديفيد، إلا أننا فوجئنا بضربة مفاجئة للتضامن العربي... وأن مصر مازال يقع على عاتقها مهمة إعادة التضامن العربي ومواصلة الحوار العربي العربي، كما أن عليها ألا تقطع شعرة معاوية مع العراق، والدور الأساسي المطلوب من مصر بعدئذ أن تساهم في إعادة بناء النظام الإقليمي في المنطقة، وأن تحافظ على وحدة الشعب العربي...

وكما توقعت وحذرت، فقد ضرب العراق ومنشئاته في ١٥ يناير ٩١ تمهيداً للهجوم البري وأعلنت بأننى وإن كنت أطالب بانسحاب العراق الكامل والغوري من الكويت، إلا أننى أرفض الاعتداء على العراق وشعب العراق ومن بينهم مليون مصري..

وناديت بضرورة تحرك الحكومات العربية المشتركة مع الولايات المتحدة في الضغط

عليها لإيقاف ضربها للشعب العراقي والذي يعتبر درعا عربيا في التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي، وأن قوته مع القوى العربية والانتفاضة الفلسطينية قادرة على اجبار التطرف الاسرائيلي - من خلال هذا التوازن - على الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة ... وقد عبرت عن ذلك في عدة أحاديث للصحافة العربية، ومثل لذلك ما نشرته الشعب في ٢٢ يناير ١٩٩١ من حديث لي تضمن : " طه الفرنواني يقول لابد للدول العربية، التي لها علاقة بأمريكا والغرب أن تطالب بأقصى سرعة من خلال الاتصالات السياسية والدبلوماسية بوقف الحرب، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، سواء في أزمة الخليج أو القضية الفلسطينية.. حقنا للدعاء العربية... وأطالب الشعوب والهيئات والنقابات والأحزاب العربية، أن تنظم صفوفها فوراً، وتضغط على الحكومات للمطالبة بوقف الحرب، وانسحاب العراق من الكويت وانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة..."

كما نشرت مثلاً الأهالي في ٦ فبراير ٩١ مقالا تضمن : " أن الحلفاء يسعون لتدمير العراق ولو عبر تدمير الكويت أيضا ... مع ايهام البعض بأن التدمير للتحرير وليس لاستنزاف ثرواتهم حتى آخر برميل نفط وآخر دولار... وإنني أتعامل مع القضية بشكل موضوعي، وعلي هذا الأساس يجب الوقوف بكل قوة - رسميا وشعبيا - ضد كل ما يخل بالتوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي..."

وأضاف الفرنواني " أن في مخيلتي أن ثمة ردا عراقيا قد يحدث في الأيام المقبلة، تجاه اسرائيل (وقد تم ذلك بعدئذ) غير أنني اتصور أن ذلك لن يحل المشكلة مهما كانت جسامة التهديد الذي سيحدثه... (وللتذكيرة فإن حالة الحرب بين العراق واسرائيل مازالت مستمرة منذ ١٩٤٨) ... وعلى العناصر القومية أن تضغط بكل قوة لوقف محاولات اسرائيل انتهاز الموقف في الخليج لتضخم من أهمية الدور السياسي والجغرافي والاقتصادي لاسرائيل، ليتناسب ويتوازن مع مرحلة هيمنة القطب الأمريكي المهتاج في العالم وفي منطقتنا العربية ..."

"وأن الانسحاب العراقي من الكويت، قد ينطوي على الحفاظ على القوة العراقية أو إيقاف استغلال اسرائيل لوجود قوات الحلفاء في المنطقة، كما يتيح الفرصة الأوسع بمشاركة بعض التدخلات العربية - للضغط على قوات الحلفاء بالانسحاب من ناحية أخرى. ومنع تواجد قوات أجنبية على أرضنا العربية... إن احتلال دولة لأخرى مرفوض... والتواجد الأجنبي الدائم مرفوض، وضرب إيران عراقيا من قبل مرفوض... وعلينا أن نتعلم الرفض والقبول طبقا للحسابات الموضوعية، ولسنا بالضعف الذي نتصوره لننظر نؤجل كل صراع بدعوى الظروف، وأخشى أن يأتي الظرف المواتي، ونكون قد نسينا الصراع العربي الاسرائيلي..."

ونشرت الوفد حديثا لي في ٧ فبراير ٩١ تضمن " ان اسرائيل لاتعترف بالشرعية

الفلسطينية وهي شرعية تقوم على أساس وجود الشعب والاقليم والنظام السياسى... وهذه الشرعية موجودة من قبل صدور قرار التقسيم ١٨١ سنة ٤٧... (وأشرت إلى القرارات الدولية التى تدين اسرائيل ورفض تطبيقها)... ويؤكد السفير طه الفرنوانى أنه يعتبر كل القرارات التى تحدد حدود الدولة الفلسطينية على أساس حدود يونيه ١٩٦٧ قرارات غير شرعية وغير قانونية بما فيها قرارات قمة فاس سبتمبر ١٩٨٢.

وأنه يجب على الولايات المتحدة والمجتمع الدولى الضغط على اسرائيل باستخدام العقوبات المقررة فى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة- مثلما تفعل مع العراق - لطرده اسرائيل من الأراضى التى احتلتها، وأن يقوم المجتمع الدولى، بإيفاد قوات دولية للأراضى المحتلة تحمى الشعب الفلسطينى، وتحل محل قوات الاحتلال الاسرائيلى، تمهيدا لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضى المحتلة...

وقد رفضت بشكل قاطع بعض تصريحات المسئولين عن دور إسرائيلى محتمل فى الترتيبات الأمنية، التى ستتم بعد حرب الخليج فى إطار النظام الأمنى، وأعلنت آرائى فى ندوات وأحاديث تؤكد رفض مشاركة اسرائيل المعتدية فى أى اجراءات أمنية عربية.

ونشرت الصحف العربية بعضا من هذه التصريحات، فنشرت مثلا الأهالى فى ٢٠ فبراير ٩١ مقالا تضمن " نرفض مشاركة اسرائيل أو أية دولة غربية لها مواقف ضدنا فى أى اجراءات أمنية... ولا أستطيع أن أتصور مشاركة اسرائيل فى عمليات الأمن قبل موافقتها وتنفيذها الانسحاب الشامل من جميع الأراضى العربية والوصول إلى سلام عادل بالمنطقة... كيف تشارك إسرائيل وهى فى حالة حرب قانونية وفعلية ضد الدول العربية، ولم تحترم قرارات الأمم المتحدة بالانسحاب من الأراضى العربية، ولم تعترف بالدولة الفلسطينية حتى حدود ٤٧ وفقا للشرعية الدولية... يجب على الدول الخليجية ومصر أن ترفض هذه المشاركة...

كيف نطالب دول المنطقة بنزع أسلحة الدمار الشامل دون أن يتم نزع السلاح النووى والكيمياوى الاسرائيلى، وترفض اسرائيل التوقيع على معاهدة منع التجارب النووية بالمنطقة نرفض التفتيش على منشآتها النووية، التى تمثل تهديدا لأمن الدول العربية بالمنطقة...

ونشرت جريدة الشعب فى ١١ مارس ٩١ حديثا لى تضمن : أمريكا استغلت الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها الاستعمارية... استمرار العقوبات واستخدام القوة الأمريكية ضد العراق يخالف ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن التى لم تنص صراحة على استخدام القوة العسكرية، كما جرى العرف الدولى خاصة فى موضوع كوريا ١٩٥١... وأن قبول العراق لجميع قرارات مجلس الأمن يحتم إلغاء العقوبات الاقتصادية...

أطلب من الأمم المتحدة ومن الولايات المتحدة - إذا كانت هناك حقيقة عدالة دولية - بمعاملة اسرائيل بالمثل وأن يحدد لها مجلس الأمن مهلة محددة للانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، وأن تحل قوات دولية محلها تستفتي شعب الأرض المحتلة في تقرير مصيره وأطالب الدول التي ساندت أمريكا في حرب الخليج، بأن تبذل نفس الجهد ونفس الحماس لحل القضية الفلسطينية، كما تلزم اسرائيل بالانسحاب والتوقيع على اتفاق حظر الأسلحة النووية والكيمياوية..."

ضرورة استمرار دعم الإنتفاضة

ولم ينسن الموقف الدولي، موقفي بالنسبة لضرورة استمرار دعم الانتفاضة، وأكدت حتى في ابداء آرائي الشخصية، بالنسبة لمواقف القادة العرب من هذا الموضوع وأن أؤيد أي موقف لأي قائد عربي يدعم الانتفاضة، وبالتالي يشارك مشاركة فعالة في إنهاء الصراع العربي الاسرائيلي لصالح الأمة العربية.

وعلى هذا الأساس أدليت بعدة أحاديث، وقد نشرت مجلة روزاليوسف حديثاً لي في ١٢ مارس ١٩٩١، إلا أنني لاحظت قيام المحرر باضافة عبارات أو حذف فقرات من الحديث الذي يتضمن "موضوع توقيع بعض رجال الأحزاب المصرية على ميثاق بانشاء "لجنة عربية للانتفاضة في بغداد بدلا من إنشاء اللجنة القومية العربية التي سبق أن اقترحناها ورفض الاعتراف باسرائيل في مقابل حوار شكلي مع الولايات المتحدة في تونس توقف بعد عدة شهور... وضرورة العمل العربي المشترك والمحايد لتخطي الموقف المتروكي في حرب الخليج بعد أن كنا ننتظر بعد إنتهاء الحرب العراقية الايرانية، استخدام القوات العربية لصالح القضية الفلسطينية... وماترتب على ذلك من تفتيت الشعب العربي وارتفاع اصوات الشماتة في اسرائيل والغرب لتهازأ من التضامن العربي..."

وكان من الضروري متابعة الموقف الأمريكي بعدئذ أثناء زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة لاسرائيل في ١٢ مايو ٩١ في إطار جولة بالشرق الأوسط وإعلان الوزير بأنه "لا توجد لديه خطة محددة لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي، وحل المشكلة الفلسطينية، وأشار إلي أنه من الخطأ توقع تحقيق سلام فوري، وحل سريع للصراع العربي الاسرائيلي..."

وقد أوضحت في عدة أحاديث بأن الشعب العربي قد سأم ترديد هذه العبارات وأنه يتطلع إلي موقف عادل من الولايات المتحدة وإنهاء المشكلة الفلسطينية بمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني. وقد نشرت مثلاً جريدة الوفد في ١٤ مايو ١٩٩١ حديثاً لي تضمن: "ضرورة مشاركة الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني في أي تسوية عادلة وشاملة، ودون تدخل من أي جهة في تحديد ماهية هؤلاء الممثلين، كما هو الحال بالنسبة للأطراف الأخرى" مذكراً بالموقف الاسرائيلي

في نهاية عام ٩٠ أثناء أزمة الكويت وإعلان إسرائيل استعدادها لإجراء انتخابات في الأراضي المحتلة تهدف إلى إقامة حكم ذاتي في إطار الدولة اليهودية...

وأكدت أن إجراء انتخابات للتمثيل الفلسطيني في الضفة بما فيها القدس وغزة، أمر لا بد منه، وهو حق طبيعي لشعب الأرض المحتلة، وفقا للقانون الدولي والشرعية الدولية إلا أن إسرائيل ترفض الانتخابات الديمقراطية الحرة، وتصر على انتخابات بدون ضمانات، للوصول لحكم ذاتي محدود لإدارة البلديات ولكنها تتمسك بالسلطة الداخلية والدفاع والتمثيل الخارجي... الخ. الأمر الذي يرفضه الفلسطينيون... وأرى أن الشرعية الدولية لا تتجزأ، وأطالب بضرورة فرض قرارات الأمم المتحدة على إسرائيل، ومنحها مهلة زمنية محددة لتنفيذ هذه القرارات...

ونشرت مجلة المجلة في ٧ مايو ١٩٩١ مقالا تضمن " يقول السفير الفرنواني أن آراء بيكر تتشابه إلى حد كبير بالآراء الأمريكية السابقة، خاصة مبادرة ريجان في سبتمبر ١٩٨٢، والتي رفضها الاسرائيليون ومعظم القادة العرب والفلسطينيين، رغم أن خطة ريجان كانت تقضي بأن مجلس الأمن يمثل حجر الأساس، بعكس آراء بيكر التي تركز على الرعاية الدولية... كما أن ريجان طالب برفض إقامة المستوطنات الاسرائيلية، في حين أن بيكر لم يشر إلى ذلك... ويرى الفرنواني أنه بالنسبة لما يمكن أن يوافق عليه العرب والفلسطينيون موضوع نزع السلاح في المناطق الفلسطينية التي تنسحب منها إسرائيل، مع تبادل ذلك مع مناطق اسرائيلية، وأن يكون ذلك مع إشراف دولي فعال، حتى لا تستطيع إسرائيل بعدئذ ضمها كما حدث بعد هدنة ٤٩... والموافقة على تدمير أسلحة الدمار الشامل بالنسبة للدول المحيطة بإسرائيل، وكذلك بالنسبة لإسرائيل نفسها، مع الموافقة الجماعية على الإشراف الدولي لتحديد حجم القوات المسلحة في بعض المناطق بالتبادل مع إسرائيل...

أما السيناريو الذي يتوقعه طه الفرنواني فهو توقع حدوث مفاوضات عربية فلسطينية اسرائيلية، شرط أن تساهم المنظمة بشكل فعال فيها، سواء بوفد يمثلها أو وفد من الأراضي المحتلة يخضع لإشراف المنظمة... أما بالنسبة للنتائج المتوقعة، فهذا يتوقف على شكل المفاوضات ونوعيتها وامكانية ممارسة الضغط الأمريكي على إسرائيل... مع ضرورة الاتفاق العربي على شروط موحدة يستطيعون فرضها خلال المفاوضات التي ستجرى خلال المؤتمر المرتقب أيا كان شكله إقليميا، أو دوليا... وأن التسوية السياسية الحقيقية للصراع العربي الاسرائيلي لن تتحقق إلا في ظل توازن حقيقي واستراتيجي... فهل حان الوقت لتحقيق هذا التوازن بعد الانهيار العربي أثر حرب الخليج؟..

وفي حديث للأهالي في ٢٢ مايو ١٩٩١ أشرت «التخاذل العربي حيال دعم الانتفاضة ليس

وليد أزمة الخليج، كما يصور البعض الموقف الآن ومعلوم ان قرارات مؤتمر القمة بالجزائر عام ١٩٨٨ والخاصة بدعم الانتفاضة ماديا ومعنويا واعلاميا لم تطبق، بل عرقلت بعض الدول تنفيذها، واذكر أن مسئولا عربيا هاجم بعض القادة العرب بعنف في مؤتمر قومي عربي عام ٨٣ لأنهم قصروا في دعم مصر في عهد ناصر والسادات ومبارك فيما يخص احتياجاتها بشأن القوات المسلحة. وأن هذا الموقف ضد عوامل أخرى أدت الى كامب ديفيد والآن فإن التخاذل العربي قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، ولقد أثمر التخاذل العربي في دعم الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية في لبنان عام ٨٢ إلى مقررات فاس وفيها الاعتراف الضمني بإسرائيل والانسحاب الى حدود ١٩٦٧ وليس لحدود ١٩٤٧ واظن أن عدم دعم الانتفاضة كان كذلك وراء التنازلات الفلسطينية من نوفمبر ١٩٨٨ بشأن الاعتراف بدولة اسرائيل وعلان أن الميثاق الوطني الفلسطيني لم يعد قادرا على مسايرة التطورات رغم انه صلب وجود المنظمة وان استغراق الجامعة العربية في الشكليات بدعوى كسب الوقت لحين تنقية الاجواء العربية ينطوي على أكثر من وهم، والظن بأن الوقت يعمل في صالح التنقية وسط الوجود الغربي والأمريكي المكثف والضغوط سياسيا وعسكريا في المنطقة وهم، إن الانتفاضة لن تنتظر والعدو الاسرائيلي لن يؤجل ابتلاءه للأرض والوجود والاحتلال الغربي لشمال العراق لن يجمد أوضاعه حتى ننقى اجواء... لقد كانت الخلافات بين مصر والسعودية على أشدها وعندما دعت مصر لمؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ حضر الجميع وتحققت مكاسب على صعيد التصدي القومي للخطر الصهيوني والآن حتى تستعيد الجامعة العربية جديتها وحتى تستفيد مؤسسة القمة عافيتها...

وذكرت "الموقف العربي" في ١٩ مايو ٩١ حديثا لي يتضمن "لا حل للقضية الفلسطينية قبل إنهاء الصهاينة... ويرى السفير طه الفرنواني وأحد البارزين في الحركة السياسية: أن حرب الخليج قد تفجرت بعد اجتماع قمة بغداد في مايو ٩٠ والذي كان يهدف لبحث كيفية مواجهة المخططات الصهيونية... إلا أن أحداث الخليج قلبت الموازين رأسا على عقب... وأن تجاربي مع حركات التحرير تاريخيا أكدت وقوف هذه الحركات باستمرار موقفا محايدا تماما في جميع الخلافات العربية العربية... وقد شاركت في حرب تحرير الجزائر في وقت خلاقات عربية خاصة بعد الانفصال المصري السوري ١٩٦١ ورغم علاقاتنا القوية بقيادة التحرير الجزائري، ودعمنا المستمر لثوراتهم، إلا أنهم كانوا حريصين على عدم التدخل في أي خلاف عربي... وأشار الفرنواني بضرورة قيام الأمة العربية بدفع الديمقراطية والشورى وحقوق الإنسان... وأن ندعم باستمرار الانتفاضة الفلسطينية... وآمل ألا يتخذ الموقف الفلسطيني من حرب الخليج كذريعة لمنع المعونات والمساعدات عن الانتفاضة سواء أخطأ بعض القادة أم لم يخطئوا... وأن موضوع تصعيد الانتفاضة، يتوقف على تقدير القيادة في الداخل وتقديرها الآثار والنتائج... وأؤكد أن الانتفاضة لن تتوقف، لأنه لا يمكن وقف الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني لتحرير أرضه، ولا بدليل عن هذا، فلا قرارات الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن ولا اجتماعات القمة العربية والأوربية

ولا الوعود والتصريحات، تستطيع أن توجد حلا للقضية الفلسطينية، دون الانهاك الدائم المستمر لقوى الاستعمار الصهيوني، وهكذا علمتني تجاربي مع حركات التحرير. وأشارت إلي قيامي أثناء عملي كسفير لمصر في زامبيا أثناء حرب تحرير روديسيا وزمبابوي باتصالات مع قادة حركات التحرير وتأكد لي تصميم قادة التحرير على ضرورة استمرار الاستنزاف لقوى الاستعمار، وبعدها يمكن الجلوس على مائدة المفاوضات مع استمرار الكفاح... وناقشت أيان سميث رئيس روديسيا قبل التحرير، وقد أصبح بعدها زعيما للمعارضة البيضاء في زمبابوي المستقلة، عن أسباب خسارته الحرب وكيف استسلم لقوى تحرير زمبابوي، أجاب إن الانهاك لحكمه الناتج عن تصميم ومواصلة قوى التحرير علي استرداد الحق كان الفيصل في ذلك... وأكدت من واقع تجاربي مع سبع حركات تحرير بأن السلام وإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي لصالح الأمة العربية لن يتحقق الا بتفوق التوازن..."

مؤتمر مدريد أكتوبر ١٩٩١

وكما سبق أن توقعنا في أوائل عام ١٩٩١ من احتمالات حدوث مفاوضات عربية فلسطينية اسرائيلية، فقد وجد الرئيسان الأمريكي جورج بوش والسوفيتي ميخائيل جورباتشوف في ١٠ أكتوبر ١٩٩١ الدعوة إلي الأطراف المعنية بالصراع العربي الاسرائيلي لحضور مؤتمر السلام الذي تقرر عقده في مدريد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١.

وقد سبق أن أكدت في تصريحاتي السابقة، خاصة في مارس ومايو ١٩٩١، بضرورة قيام الولايات المتحدة بدور فعال- وفقا للشرعية الدولية- وبنزاهة وحياد لايجأه حل للصراع العربي الاسرائيلي وبأن الشعب العربي يتطلع إلي موقف عادل من أمريكا لإنهاء المشكلة الفلسطينية بشرط مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني الشرعيين بدورهم بهذا الشأن عن طريق وفد يمثل المنظمة أو وفد من الأراضي المحتلة يرتبط بتوجيهاتها ودون تدخل من اسرائيل في تحديد ماهية هؤلاء الممثلين مع ضرورة إجراء انتخابات في الضفة الغربية بما فيها القدس وغزة مع ضرورة فرض الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لقرارات الأمم المتحدة على اسرائيل ومنحها مهلة زمنية محددة لتنفيذ هذه القرارات، فقد اتصل بي السفير الأمريكي وعدد من المسئولين الأمريكيين أثناء زيارتهم لمصر لمعرفة رأيي بالنسبة لأية مفاوضات مقبلة، وقد أكدت لهم وجهات نظري السابقة، كما أشارت إلي أن الآراء الأمريكية المطروحة لا تلبى المطالب المشروعة للشعب العربي في استرداد أراضيه وقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وأن هذه الآراء تتناقض بالنسبة للأمة العربية حتى مع مبادرة ريجان لعام ١٩٨٢.

وقد أشار الرئيسان الأمريكي والسوفيتي في دعوتهما لعقد مؤتمر مدريد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ إلي أن هناك فرصة تاريخية قائمة لتحقيق سلام حقيقي في الشرق الأوسط وأن بلديهما

على استعداد لمساعدة الأطراف لتحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مباشرة تركز على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وأن المفاوضات الثنائية المباشرة تبدأ بعد أربعة أيام من افتتاح مؤتمر مدريد بين اسرائيل وكل من سوريا ولبنان والأردن مع مشاركة الفلسطينيين كجزء من الوفد الأردنى الفلسطينى وتدعى مصر والمجتمع الأوروبى بصفة مشاركين كما ستوجه الدعوة لمجلس التعاون الخليجى لإرسال امينه العام للحضور كمراقب وللأمم المتحدة لإرسال الأمين العام مراقب يمثله، كما ستجتمع بعدها بأسبوعين الأطراف التى ترغب فى حضور المفاوضات المتعددة الأطراف فى موسكو للتفاوض بشأن قضايا المنطقة مثل الرقابة على الأسلحة والأمن الاقليمى والمياه وقضايا اللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية والمواضيع الأخرى ذات الاهتمام المشترك. ونص خطاب الدعوة إلى المؤتمر بأنه لن تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف أو حق رفض الاتفاقات التى سيتوصلون لها، ولن تكون للمؤتمر سلطة اتخاذ قرارات للأطراف أو التصويت على القضايا أو النتائج وأن عقد المؤتمر مرة ثانية سيكون بموافقة جميع الأطراف. وركز الرئيسان على توضيح الدور بالنسبة للمفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين الذين هم جزء من الوفد الأردنى الفلسطينى المشترك بأنها ستدور على مراحل تبدأ بمباحثات حول ترتيبات الحكم الذاتى المؤقت للتوصل إلى اتفاق فى موعد أقصاه سنة واحدة وبمجرد الاتفاق ستستمر ترتيبات الحكم الذاتى المؤقت مدة خمسة اعوام ويبدأ من العام الثالث من هذه الترتيبات. ستجرى المفاوضات بشأن الوضع الدائم. وقد قدمت الولايات المتحدة تلميحات إلى المشاركين فى المفاوضات المباشرة، فأشارت فى تلميحاتها لاسرائيل فى ١٨ أكتوبر ١٩٩١ إلى أنه بواسطة المفاوضات المباشرة فقط يمكن تحقيق سلام حقيقى وأن الولايات المتحدة قد التزمت بأمن اسرائيل والتى رفض جيرانها الاعتراف بوجودها وحاولوا تدميرها وأنها تعاونت معها لتلبية احتياجات أمنها وتحقيق تفوقها النوعى للوصول إلى حدود آمنة لاسرائيل وقابلة للدفاع يتفق عليها فى المفاوضات لتحقيق سلام عادل ودائم خلال مباحثات تستند إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ . ٣٣٨ وعقد اتفاقات سلام وعلاقات دبلوماسية كاملة بين اسرائيل وجاراتها العربيات وأكدت أمريكا سياستها التقليدية فى المنطقة بعدم تأييدها إنشاء دولة فلسطينية مستقلة . كما لا تؤيد استمرار السيطرة أو الضم للمناطق التى تحتلها اسرائيل وبأنه لن تكون للمؤتمر فرض حلول على الأطراف أو صلاحية اتخاذ قرارات ويتجدد انعقاده بموافقة كل الأطراف، كما أنها تدعم المشاركة فى المفاوضات المتعددة الأطراف ولا تؤيد ارتباطا بين المفاوضات المختلفة ولا ترغب أى طرف على الجلوس مع من لا يرغب فى الجلوس معه وأن تمثيل الفلسطينيين يتم فى وفد أردنى فلسطينى مشترك من سكان الضفة وغزة وأن أمريكا لا تهدف إلى وصول منظمة التحرير الفلسطينية إلى المفاوضات أو تحمل اسرائيل على الدخول فى حوار أو مفاوضات معها وأن المفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين تجرى على مراحل لتسوية مرحلية لحكم ذاتى يستمر خمس سنوات، وأن تبدأ المفاوضات على الترتيبات الدائمة ابتداء من السنة

الثالثة من فترة الترتيبات المرحلية وتوافق أمريكا على التشاور مع إسرائيل وعلى أخذ مواقفها في الاعتبار في مسار مفاوضات السلام.

وأكدت أمريكا لإسرائيل بأن موقفها من المفاوضات مع سوريا لم يتحدد بعد من مسألة الحدود، وإذا اضطرت لإعلان موقفها فانها ستولى وزنا كبيرا لموقف إسرائيل بأن التسوية السياسية مع سوريا تعتمد على بقاء إسرائيل بهضبة الجولان. كما قدمت الولايات المتحدة تطمينات للجانب العربي فأكدت للبنان بأنها ستتصرف كوسيط نزيه لحل النزاع العربي الاسرائيلي وطمأنت سوريا بأنها ملتزمة بمبدأ الأرض مقابل السلام على كل الجبهات بما فيها الجولان خلال التفاوض وبأنها ستستمر في رفض الاعتراف بضم الجولان أو تطبيق القانون الاسرائيلي عليه ورفض النشاط الاستيطاني داخل حدود ٦٧ وأنها ستكون وسيطا أميناً لمحاولة التوصل لحل النزاع.

أما بالنسبة للتطمينات الأمريكية للفلسطينيين فإن أمريكا أكدت ضرورة سلام شامل على أساس قراري ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والاعتراف بالأمن لكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل وبالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وأن الفلسطينيين سيختارون أعضاء وفد في الوفد الاردني الفلسطيني المشترك دون أي اعتراض من فلسطيني المناطق الذين يوافقون على المفاوضات وعلى استعداد للعيش بسلام مع إسرائيل وأنه لا يمكن اجبار أي طرف على الجلوس مع أي شخص لا يريد الجلوس معه ورفض تقسيم القدس وأن وضعها النهائي يحدد خلال المفاوضات وأن لسكان القدس الشرقية الحق في التصويت في انتخابات الحكم الذاتي الانتقالي وامكانية ضم فلسطينيين من خارج المناطق بشرط تطبيق الشروط السابقة عليهم ومعارضة الولايات المتحدة للنشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة عام ٦٧ واعتباره عقبة في طريق السلام مع تحديد أسس مفاوضات الحكم الذاتي بما يتفق- بل ينقص- من حقوق الشعب الفلسطيني.

وقد أعربت خلال هذه المرحلة من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف والتي امتدت لحوالي سنة، عن رأيي بالنسبة لتوقيت هذه المفاوضات وآثارها في الوصول لتسوية سياسية للنزاع العربي الاسرائيلي والذي يتلخص في أن ميزان القوى حالياً قد اختل بين العرب واسرائيل اثر أزمة الخليج لصالح إسرائيل لأسباب عديدة منها الانقسامات العربية وضعف التنسيق العربي، الأمر الذي لن يحقق السلام الشامل والعادل في المنطقة في ظل هذه الظروف. وأكدت بأنه لا يمكن للقادة العرب أن يعتمدوا في مفاوضاتهم الثنائية أو المتعددة الأطراف على ما يملكون فيه من قيام الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل للحصول على تنازلات منها لاسترداد حقوقنا المشروعة ولتنفيذ القرارات الدولية نتيجة لاختلال التوازن بين العرب واسرائيل خلال هذه المرحلة خاصة وأن موعد الانتخابات الأمريكية قد اقترب، الأمر الذي لا يشجع قيادات التطرف الاسرائيلي على

تقديم تنازلات حقيقية، بعدما حصلوا على ضمانات القروض (عشرة بلايين دولار) لتقوم اسرائيل بتنفيذ مشاريعها الاستيطانية واستقطاب المزيد من المهاجرين اليهود وما يمثله ذلك من خطورة رفض الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة واستمرار أهداف التطرف الاسرائيلي في التوسع على حساب الأرض العربية.

وأكدت في تصريحاتي على أهمية تمسك الأمة العربية والاسلامية خلال هذه المرحلة بحقوقها الوطنية الكاملة بتدعيم الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان والسورية في الجولان، والعمل فوراً وبقوة وإيمان على عودة التضامن العربي والاسلامي لمواجهة خطورة توسع التطرف الاسرائيلي واستمرار احتلاله للأرض العربية ..

المفاوضات الثنائية العربية الاسرائيلية والمتعددة الأطراف

وتابعنا المفاوضات الثنائية والصعوبات التي واجهت المفاوضين العرب السوريين واللبنانيين والاردنيين والفلسطينيين بشأن تحقيق ماتم الاتفاق عليه في مدريد ووفقاً للتطمينات الأمريكية التي قدمتها الولايات المتحدة للدول العربية المفاوضة على أساس كل الأرض مقابل السلام الشامل وفقاً لقراري ٢٤٢ و٣٣٨ ورفض تقسيم القدس وتحديد وضعها النهائي خلال المفاوضات ومعارضة النشاط الاستيطاني منذ عام ٦٧ وتطبيق حكم ذاتي يتفق مع حقوق الشعب الفلسطيني. وقد أكدت ضرورة مساندة المفاوضين العرب في التمسك بانسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة واقرار حق تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره بما في ذلك العودة وإقامة الدولة. وقد رفضنا التسوية الاسرائيلي خلال مراحل المفاوضات الثنائية ومحاولات المفاوضات الاسرائيلي إقامة حكم ذاتي شكلي وإداري لا يتفق مع مؤتمر مدريد أو التطمينات الأمريكية وناديننا بضرورة وقوف الولايات المتحدة في مواجهة اسرائيل باعتبارها المسئولة الرئيسية عن عقد وتنفيذ قرارات مدريد.

وتابعنا كذلك المفاوضات المتعددة الأطراف والتي ترمى اسرائيل من خلالها الى تطبيع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية والاستفادة من هذه المفاوضات لإقامة نظام اقتصادي في الشرق الأوسط تهيمن عليه اسرائيل، وناديننا بضرورة عدم اتخاذ أي قرارات في هذه المفاوضات المتعددة الأطراف حتى يتضح موقف اسرائيل من الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة واقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

مشروعات اتفاقيات فلسطينية اسرائيلية بشأن قطاع غزة ١٩٩٢/١٩٩٣

وتأكدت معلوماتي من داخل الأراضي المحتلة ومن اسرائيل بأن هناك رأياً عاماً اسرائيلياً يتنامى ويتصاعد، ليؤكد ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ولا يمانع كذلك

بالانسحاب من بعض مناطق في الضفة الغربية، لا تمثل خطرا على اسرائيل أو الاحتلال الاسرائيلي في الأرض المحتلة وليست ضمن الاطماع التاريخية الصهيونية كأريحا.

وأشارت بعض الصحف الاسرائيلية في يناير وفبراير ومارس ١٩٩٣ إلى ضرورة الانسحاب العسكري الاسرائيلي من قطاع غزة ومن بعض المناطق بالضفة وذلك لتدهور الأحوال في هذه المناطق ولعدم امكانية تصفية الانتفاضة فيها بالوسائل العسكرية، الأمر الذي يهدد المصالح الأمنية الوطنية لاسرائيل بل ويهدد حتى وجود اسرائيل نفسها، وهذا ما كنا نتوقعه وسبق أن أعلنته في تصريحاتي السابقة عن أهمية دعم استمرار الانتفاضة، لأن ذلك سيؤدي إلى انتهاك الصهاينة مما يعجل من انسحابهم من جميع الأراضي العربية المحتلة.

هذا وقد علمت بأن بعض القادة الفلسطينيين والذين سبق أن ناقشتهم عام ١٩٨٦ بشأن امكانية اتفاق مرحلي يؤدي للانسحاب من بعض المناطق ومطالبة قادة التطرف الاسرائيلي بضمن باهظ نظير ذلك وهو تطبيع علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع القيادة الفلسطينية واقامة مشروعات مشتركة في ظل كونفدرالية فلسطينية اسرائيلية، والذين وافقوا على هذه الفكرة الاسرائيلية وقتئذ ظنا منهم بأنهم سيتغلبون في النهاية على التطرف الاسرائيلي، علمت بأن هؤلاء القادة الفلسطينيين قد أعلنوا عن طريق وسطاء عرب وأجانب بموافقة بعض قيادات المنظمة على ملء الفراغ الناتج عن الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة وبعض مناطق الضفة مقابل تعاون اقتصادي مشترك وذلك بشرط أن يتم التفاوض الاسرائيلي المباشر مع هذه القيادات وبمبادرة اسرائيلية .

الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ٩ سبتمبر ١٩٩٣

ونتيجة للمفاوضات السرية السابقة، وبدون علم العديد من قادة منظمة التحرير الفلسطينية أو الفصائل الفلسطينية الأخرى التي تشارك في الانتفاضة وفي المطالبة بتحرير أرض فلسطين ، اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل وبقبول المنظمة قرارى مجلس الأمن الدولي رقمى ٣٣٨ و٢٤٢ والتزام المنظمة بعملية السلام في الشرق الأوسط والحل السلمى للنزاع، وأعلنت أن القضايا المتعلقة سيتم حلها بالتفاوض ومسئوليتها عن جميع اعضائها وتحمل مسئولية منع العنف وتأديب المخالفين واعتبار جميع المواد الواردة في الميثاق الفلسطينى والتي تنكر حق اسرائيل فى الوجود باطله.

كما أكد اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل بعدئذ وفي نفس اليوم بأنه استجابة لخطاب المنظمة السابق، وفي ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية السابق ، فان حكومة اسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطينى وبدء مفاوضات معها ضمن عملية السلام في الشرق الأوسط.

وبذلك انتهت مرحلة خطيرة من مراحل الصراع بين بعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية وبين اسرائيل وبدأت مرحلة جديدة وخطيرة كذلك بشأن الاتفاقيات التي ستوقع بين الطرفين، وقد كنا نرغب في أن يكون هذا الاعتراف اعترافا متبادلا ومتزامنا بين دولة فلسطين واسرائيل وليس بين المنظمة واسرائيل، إذ أن فلسطين قد أعلنت رسميا كدولة منذ ١٩٤٧ وتأكدت في عام ١٩٨٨ واعترف بها العديد من الدول اعترافات رسمية وفعلية قد يتجاوز عددها اعتراف دول العالم باسرائيل.

إعلان المبادئ لترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني

(اتفاق غزة وأريحا) ١٣ سبتمبر ١٩٩٣

وتم توقيع هذا الاتفاق في البيت الأبيض بواشنطن وبحضور عدد كبير من المسؤولين الأمريكيين والاسرائيليين والفلسطينيين والعرب ويتضمن الاعلان تحديد هدف المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية من خلال عملية سلام الشرق الأوسط الجارية لتأسيس حكومة ذاتية فلسطينية انتقالية في الضفة وغزة لمرحلة انتقالية تقود الى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وأجراء انتخابات مباشرة لانتخاب سلطة الحكم الذاتي والتي ستغطي الضفة وغزة عدا قضايا سيتم التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي، وستبدأ المرحلة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي خلال خمس سنوات بعد الانسحاب من قطاع غزة وأريحا. أما مفاوضات الوضع النهائي فتبدأ خلال ثلاث سنوات من الفترة الانتقالية وتشمل القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، التعاون مع الجيران الآخرين، وأن العلاقات بشأن تطبيق أو تفسير اعلان المبادئ أو أية اتفاقيات لاحقة للمرحلة الانتقالية، سيتم حلها بالمفاوضات وإن لم يمكن ذلك فتحل خلال آلية للتسويات يتفق عليها بين الطرفين، ويمكن للطرفين أن يعرضا للتحكيم العلاقات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، فإن الطرفين سيشكلان لجنة تحكيم ١١ (مرفق) وتم توقيع بروتوكولات ملحقه باعلان المبادئ الأول خاص بحق الفلسطينيين من سكان القدس في المشاركة في انتخابات سلطة الحكم الذاتي، والثاني خاص بانسحاب القوات الاسرائيلية من غزة وأريحا، والثالث تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي المشترك، والرابع خاص بتعاون اسرائيلي فلسطيني في مجال التنمية الاقليمية في نطاق المفاوضات المتعددة الأطراف

مرفق

ونظرا لخطورة هذا الاتفاق وابعاده الفلسطينية والعربية والاسلامية فاننى انقل وجهتى النظر للموافقين والمعارضين، واشير كذلك الى آرائى بالنسبة لقطاع غزة .

ويرى الموافقون بأن هذا الاتفاق خطوة أولي وفك اشتباك واعلان مبادئ، يتحقق بعدها حكم ذاتي كامل في الضفة وغزه ويؤدي للدولة الفلسطينية، وأن الموضوعات الهامة كالقدس

والمستوطنات واللاجئين والحدود سيتم التفاوض بشأنها، وأعربوا بأن ظروف الأمة العربية وظهور التيار الاصولي الاسلامي والظروف الدولية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بتقرير الأوضاع في مختلف مناطق العالم وهي السند الرئيسي لاسرائيل مع تدهور الأوضاع العربية أثر حرب الخليج، قد عجلت المفاوضات الفلسطينية إلى تنفيذ قرار المجلس الوطني والقمة العربية ١٩٧٤ في اقامة أية سلطة فلسطينية على أى أرض يتم تحريرها وتوقيع هذا الاتفاق. مرفق

أما المعارضون فيرون رفض الاتفاق واستمرار الجهاد نظرا لاختلال الموازين في الوقت الحاضر وأن أى اتفاق هو لصالح اسرائيل، كما أن الاتفاق سيؤدي إلى محاولة وقف الانتفاضة الفلسطينية والكفاح المسلح وهذا أمر مرفوض حتى انتهاء تحرير الأرض العربية بالاضافة إلى أن الاتفاق اجل أهم الموضوعات الفلسطينية والعربية والاسلامية كموضوعات القدس وحق العودة ويطالب بالغاء بنود في الميثاق رغم ما تعلنه اسرائيل دائما من النبل إلى الفرات واستمرار السلاح النووي . هذا والاتفاق يمثل خطورة كبيرة خاصة في الملحق الاقتصادي إذ أن تنقيده وفقا للمفهوم الاسرائيلي والأمريكي الغربي سيؤدي إلى سيطرة اسرائيل على المنطقة العربية بإيقاف المقاطعة العربية وتطبيع كامل قبل أن تحقق اسرائيل انسحابها الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس العربية.

وأرى ضرورة وأهمية عودة التضامن العربي والاسلامي فورا وإجراء حوار عربي اسلامي لمواجهة هذه الخطورة الاسرائيلية مع التمسك بحقوق الشعب العربي كاملة وتدعيم الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية وحركات الكفاح.

ولم استطع الوقوف موقفا محايدا بين الموافقين للإتفاقيات والمعارضين لها، فأشرت في عدة تصريحات صحفية عن رأي بشأنها... فأشرت للأهرام الأسبوعي في ١٥ سبتمبر ١٩٩٣ «بأن هذه الإتفاقيات تماثل مرحلة اتفاقيتي فك الاشتباك المصري - الاسرائيلي عامي ٧٤ ، ٧٥ بعد حرب ١٩٧٣، وأن هاتين الاتفاقيتين كانتا الخطوة الأولى للتوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد، وتساءلت عما اذا كانت اتفاقيات سبتمبر ٩٣ هي مقدمة لتولي الشرطة الفلسطينية مسئولية منع الفلسطينيين من مقاومة الاحتلال، وهل ستكون مهمتها وقف الانتفاضة...»، وإذا ما حدث ذلك فإنها ستكون بداية النهاية...».

كما أشرت في مقالات عديدة نشرت في الصحافة العربية والأجنبية وفي تصريحات للإذاعات المصرية والأجنبية الى أن اعتراف اسرائيل بالمنظمة - كما تصور اسرائيل - لايعتبر تنازلا اسرائيليا بل هو إقرار للامر الواقع. واننا نطالب اسرائيل بالاعتراف بدولة فلسطين في مقابل الاعتراف بها.

وأكدت رفض مصر أثناء عملى كمديرا لشئون فلسطين للمقترحات الاسرائيلية للانسحاب من غزة لعدم الثقة فى نوايا اسرائيل بشأن الانسحاب الشامل من الأراضى العربية المحتلة، والبدء فى تنفيذ حكم ذاتى كامل بالضفة وغزة تمهيدا لتحرير الدولة الفلسطينية، وأشارت وقتئذ «ان هذا الانسحاب الاسرائيلى المحدود هو عنصر مساومة لقاء احكام القبضه الاسرائيلية على القدس والضفة والجولان وجنوب لبنان، ومحاولة من اسرائيل لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية...». ورفضت ما تردد بانها الميثاق الوطنى أو تعديل بعض بنوده الخاصة بأهداف التحرير، إذ ان المنظمة وقيادتها منبثقة من الميثاق الوطنى ولا يمكن أن نقبل بذلك فى الوقت الذى لم تعدل اسرائيل من مخططاتها «من النيل الى الفرات» وبان القدس الموحدة العاصمة الابدية لاسرائيل، وبان لاسرائيل السيادة على الجولان وجنوب لبنان.

وأكدت أن الهدف الاسرائيلى ايجاد الفرقة العربية والفلسطينية وتحقيق التعاون السياسى والتجارى والصناعى بينها وبين الدول العربية وإبعاد الشعب العربى على التحرك العربى المسئول.

وأكدت أن أى اتفاق سياسى بدون إنها الاحتلال الاسرائيلى بالقدس العربية وعودتها على أمتها العربية، لن يؤدى إلا الى مزيد من اشتعال الصراع بدل اخماده... وأوضحت أن «اهتماماتى تنصب حاليا على دعم القوة العربية والاسلامية والمسيحية لمواجهة أى احتمالات للسيطرة أو الهيمنة على مصائرنا ومصائر أجيال أمتنا الحاليين والقادميين ولن نستطيع مواجهة السيطرة إلا بالايمان بمستقبل هذه الأمة وضرورة تحقيق أمنها ورخائها فى ظل وحدة وتضامن حقيقى بيننا دون فرقة أو تفرقة...».

ونشرت جريدة الخليج فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٣ حديثا مطولا عن الاتفاقيات فأشرت «رأى الشخصى هو استمرار الانتفاضة ودعمها فى الأراضى المحتلة خارج غزة وأريحا - بعد تنفيذ الاتفاق المرحلى - لان استمرارها وتصاعدها سيجبر اسرائيل على الانسحاب ويعطى قوة للمفاوض الفلسطينى...»

و«تعهدت مصر فى اتفاقيات كامب ديفيد ببحث قضية الحكم الذاتى للفلسطينيين وظلت هذه المباحثات لمدة عامين، حتى فوجئنا باصدار اسرائيل تشريعا يقرر ضم القدس واعتبارها عاصمة ابدية لاسرائيل، فواقفنا المباحثات، ثم طلبت اسرائيل بعد ذلك استمرارها ثانية ولكن غزوها للبنان لتوقف مباحثات الحكم الذاتى ثانية، وتمسكت اسرائيل خلال سنوات المفاوضات بأنه حكم للسكان ادارى محدود، بينما كانت مصر ترى، وفقا لكامب ديفيد بأنه يشمل الأراضى والسكان تمهيدا لاقامة السلطة أو الكيان الفلسطينى... فهل يتكرر ذلك؟»

«لا أستطيع رفض الاتفاق اذا وافقت عليه الاغلبية الفلسطينية والعربية، وكذلك اذا كانت

هناك امكانية حقيقية لاجراء تعديلات عليه، منها التأكيد على مستقبل القدس العربية وحق العودة بالنسبة للشعب الفلسطيني وفقا لقرار الأمم المتحدة ١٩٩٤ لسنة ١٩٤٨ وتحديد حدود الدولة الفلسطينية والاسرائيلية وفقا لقرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧، إذ ان القبول بقرار ٢٤٢ ليس معناه القبول بالحدود التي نص عليها وهي الأرض المحتلة عام ١٩٦٧...».

و «يجب على القيادة الفلسطينية أن تجرى حوارا شاملا ديمقراطيا حول الاتفاق قبل التصديق عليه مع كافة الفصائل الفلسطينية، والقوى الشعبية العربية التي ساندت على الدوام القضية الفلسطينية... وعلى العرب أن يكون لهم قرارهم الخاص والا يفرض عليهم شئ في ظل الظروف العربية البالغة السوء، التي نمر بها...».

و «ليس من حق أى مواطن عربى أو فلسطينى توقيع بروتوكولات خاصة بالتعاون الاقتصادى والتطبيع مع اسرائيل، دون اتفاق عربى مسبق. فهذا الصراع عربى - اسرائيلى فيجب أن يشارك فيه الجميع ومخاطره ستعرض لها جميع الدول العربية، ولا اتصور أن مجرد اتفاق حكم ذاتى يرفق به مثل هذه الملاحق الخاصة بالتطبيع والمياه...، وهي أمور لا يجب أن تتم الا بعد تحقيق الاهداف العربية...».

ما يقال بأن العرب تخلوا عن القضية الفلسطينية بتقديم تنازلات، قول غير صحيح وغير حقيقى، الشعب العربى قاس مثل الفلسطينيين، والسبب الرئيسى للحروب العربية - الاسرائيلية، كان اسبابه فلسطين، فالقضية دوما كانت عربية، ففى كامب ديفيد - مهما اختلفنا بشأنها - رفضت مصر أن تنفرد بالحل، وصممت على أن تتعلق المفاوضات بمصر والأراضى العربية... وأنشد القيادة الفلسطينية إجراء حوار شعبى ورسمى على جميع القوى التى أيدت الشعب الفلسطينى على مدى الاربعين عاما الماضية، وإلا فلن تجد هذه القيادة بعثد من يقف بجوارها لو تنصل الاسرائيليون...»، وأشارت الى خطورة الوضع قائلا : أعتقد بانه لو استطاعت اسرائيل - لقدرة الله - تحييد الجبهة الفلسطينية، فإنها ستستطيع تحييد الجهات الأخرى، وبمعاونة أمريكا يمكنها اجبار الأطراف الأخرى بأن تحقق السلام مع اسرائيل، وفقا للمفهوم الاسرائيلى الأمريكى...».

وأتمنى من الله تعالى أن تعود الى الأمة العربية وحدتها وتضامنها لكى يقف الشعب العربى فى مواجهة هذه التحديات لصالح هذه الأمة وأجيالها الصاعدة..

والله الموفق...،

الملاحق

ميثاق جامعة الدول العربية

٢٢ مارس ١٩٤٥

المجلس بعد تبادل وثائق تفويضهم التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل قد اتفقوا على ما يأتي :

مادة ١ — تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق . ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة ، فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب (١) .

مادة ٢ — الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وحماية لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها .

(١) انضمت إلى الميثاق تطبيقا لهذه المادة الدول العربية الآتية بجانبها :

١ — المملكة العربية المتحدة في ٢٨/٣/١٩٥٤

٢ — جمهورية السودان في ١٩/١/١٩٥٦

٣ — الجمهورية التونسية في ١/١٠/١٩٥٨

٤ — المملكة المغربية في ١/١٠/١٩٥٨

٥ — دولة الكويت في ٢٠/٧/١٩٦١

٦ — الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في ١٦/٨/١٩٦٢

٧ — جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ١٢/١٢/١٩٦٢

٨ — دولة البحرين في ١١/٩/١٩٧١

٩ — دولة قطر في ١١/٩/١٩٧١

١٠ — سلطنة عمان في ٢٩/٩/١٩٧١

١١ — دولة الإمارات العربية المتحدة في ٦/١٢/١٩٧١

١٢ — الجمهورية الإسلامية الموريتانية في ٢٦/٩/١٩٧٣

١٣ — جمهورية الصومال الديمقراطية في ٢٠/٥/١٩٧٤

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب
نظم كل دولة منها أو أحوالها في الشؤون الآتية :

(أ) الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري
والجمارك والعمل وأموال الزراعة والصناعة .

(ب) شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق
والطيران والملاحة والبرق والبريد .

(ج) شؤون الثقافة .

(د) شؤون الجلوسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم
المجرمين .

(هـ) الشؤون الاجتماعية .

(و) الشؤون الصحية .

مادة ٣ — يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في
الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها .

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما أبرمه
الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشؤون المشار إليها في المادة السابقة
وفي غيرها .

ويدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات
الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام وتنظيم العلاقات
الاقتصادية والاجتماعية .

مادة ٤ — تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة
خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد
التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس
للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة .

ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى ، ويحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل .^٢

مادة ٥ - لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى مجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما .

وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته .

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما .

وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء .

مادة ٦ - إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس لاتخاذ فورا .

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالإجماع فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة ، لا يدخل في حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية .

وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فالممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية

مبينة في الفقرة السابقة . وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة
حق لأي دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده .

مادة ٧ — ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول
المشاركة في الجامعة ، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله .
وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها
الأساسية .

مادة ٨ — يحترم كل دولة من الدول المشاركة في الجامعة نظام الحكم
القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول وتتعهد
أن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها .

مادة ٩ — لدول الجامعة العربية الرغبة فيما بينها في تعاون أوثق
وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد بينها من الاتفاقات
ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض . والمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن
عقدتها أو التي تعقدتها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى
لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين .

مادة ١٠ — تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية والمجلس
الجامعة أن يجتمع في أي مكان آخر يعينه .

مادة ١١ — ينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرتين في العام في كل
من شهرى مارس وسبتمبر^(١) وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى
ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة .

مادة ١٢ — يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام
وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين .

(١) عدل موعد الاجتماع من أكتوبر إلى سبتمبر بقرار مجلس الجامعة رقم ١٥٠٨
١٧/١٠/١٩٥٨ في دور الانعقاد العادى

ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام .

ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة .

ويضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لأعمال الأمانة العامة وشئون الموظفين .

ويكون الأمين العام في درجة سفير والأمناء المساعدون في درجة وزراء مفوضين ويعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة .

مادة ١٣ - يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية .

مادة ١٤ - يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم في النظام الداخلي بالامتيازات وبالخصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة .

مادة ١٥ - ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام ويتناوب ممثلو الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادي .

مادة ١٦ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشئون الآتية :

(أ) شئون الموظفين .

(ب) إقرار ميزانية الجامعة .

(ج) وضع نظام داخلي لكل من المجلس والأمانة العامة .

(د) تقرير فض أدوار الاجتماع .

مادة ١٧ - تودع الدول المشتركة في الجامعة الأمانة العامة نسخاً من جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدها أو تعدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها .

مادة ١٨ - إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تلغى منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة .

وللمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عند الدولة المشار إليها .

مادة ١٩ - يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق على الخصوص لجعل الروابط بينها أمن وأوثق وإنشاء محكمة عدل حرية وتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام .

ولا يبت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب والدولة التي لا تقبل التعديل أن تلغى عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة السابقة .

مادة ٢٠ - يصدق على هذا الميثاق وملاحقه وفقاً للنظم الأساسية المرسية في كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة من تاريخ استلام الأمين العام ووثائق التصديق من أربع دول .

حور هذا الميثاق باللغة العربية في الإجازة من بتاريخ ٨ من ربيع الثاني سنة ١٣٦٤ هـ (٢٢ من مارس سنة ١٩٤٥) من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة .

و سلم منوزة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة .

(٤)

ملحق خاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية، ومنها فلسطين، ولاية تلك الدولة، وأصبحت مستقلة بنفسها، غير تابعة لأي دولة أخرى، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها، وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فإن ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ لم يفسر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها، فوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه، كما أنه لا شك في استقلال البلاد العربية الأخرى، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجورة لأسباب قاهرة فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة.

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية نظرا لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله.

ملحق خاص

بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة

نظر لأن الدول المشتركة في الجامعة متباشر في مجلسها وفي لجانها شئوننا يعود خبرها وأثرها على العالم العربي كله. ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة ينبغي له أن يرحاها وأن يعمل على تحقيقها.

فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنها بوجه خاص أن توصى مجلس الجامعة، عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع، وفيما عدا ذلك ألا يدخر جهدا لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيتها وآمالها، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب.

أحكام قرار التقسيم ١٨١ (ب) ١٩٤٧

١٥
١. أن قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين ، الذي يعرف باسم القرار ١٨١ (د - ٢) ، يشكل في واقع الأمر توصية موجبة "للمملكة المتحدة ، بوصفها الدولة المنتدبة ، ولجميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة بالقيام ، فيما يتصل بنظام الحكم المقبل في فلسطين ، باعتماد وتنفيذ مشروع التقسيم مع الوحدة الاقتصادية " ، مع مطالبة مجلس الأمن بأن "يتخذ الإجراءات اللازمة بخصوص عليها في المشروع من أجل تنفيذه"

وقد تقرر تقسيم فلسطين إلى "دولة يهودية" غير مسماة و "دولة عربية" غير مسماة . كما تقرر أن تسحب بريطانيا العظمى وجودها بحلول ١ آب/أغسطس ١٩٤٨ ، تاركة للدولة اليهودية ، بحلول ١ شباط/فبراير ١٩٤٨ ، منطقة تتضمن ميناء حبريا لتيسير قدوم "هجرة كبيرة" . وفي أثناء الفترة الانتقالية التي تبدأ في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، تتولى الأمم المتحدة تدريجياً دفة الإدارة في الأقليم كله ، على أن تمارس هذه الإدارة عن طريق لجنة ، وأن يتم تسليم السلطة إلى الدولتين يوم الاستقلال الذي ينبغي ألا يتجاوز ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨ . وتقرر أن ترتبط الدولتان في وحدة اقتصادية .

وقد تم تقسيم فلسطين إلى ثمانية أجزاء ، خمس ثلاثية منها للدولة اليهودية وثلاثة للدولة العربية ، وتقرر أن يشكل الجزء السابع ، وهو يافا ، جيباً عربياً فسي الأقليم اليهودي (المرفق الأول) .

أما الجزء الثامن فقد تقرر أن يكون مدينة القدس بوصفها كياناً مستقلاً يخضع لنظام دولسي خاص . وتقرر أن يتولى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة إدارة القدس لفترة أولية تبلغ عشر سنوات . يعيد المجلس في نهايتها دراسة المشروع ، و "يصبح سكان المدينة عندئذ أحراراً في أن يعبروا بواسطة استفتاء عن رغباتهم فيما يتعلق بإمكانية تعديل نظام حكم المدينة " .

ووردت ضمانات مركز القدس بالعبارات التالية :

"لا يجوز إنكار أو الإخلال بالحقوق القائمة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية أو المواقع الدينية"

"ففيما يتعلق بالأماكن المقدسة ، تضمن حرية الوصول والزبارة والمعبود ، طبقاً للحقوق القائمة ، لجميع سكان ومواطني الدولة الأخرى ومدينة القدس ، وكذلك للأجانب ، دون تمييز بسبب الجنسية ، شريطة المحافظة على النظام العام واللياقة العامة .

"تصان الأماكن المقدسة والأبنية أو المواقع الدينية . ولا يسمح بأي فعل قد يخل على أي نحو بظاهرها المقدس"

وكان التحليل العقلي لهذا التقسيم الإقليمي الترقيعي ، هو ضمان اشتغال الدولة اليهودية على أقصى عدد من اليهود وتخفيض عدد أولئك الذين سيستبقون في الدولة العربية إلى أدنى حد ممكن (يقدر بحوالي ١٠٠٠٠ شخص) . ولكن سيبقى داخل حدود الدولة اليهودية عدد كبير جداً من عرب فلسطين : ٤٩٢٠٠٠ نسمة (منهم ٩٠٠٠٠ يهودي) مقابل ٤٩٨٠٠٠ يهودي (١٣) . وقد تضمن مشروع التقسيم ضمانات مفصلة لكفالة حقوق الأقليات ، منها ما يلي :

" تكفل للجميع حرية التعبير وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة ، طمس أن
يخضع ذلك فقط لحفظ النظام العام والأخلاق العامة .
" لا يجوز ممارسة أى نوع من أنواع التمييز بين السكان بسبب العنصر أو الدين
أو اللغة أو الجنس .
" لجميع الأشخاص الداخلين في نطاق اختصاص الدولة الحق في التمتع بحماية
القوانين على قدم المساواة .

" تحترم قوانين الأسرة والمراكز الشخصية لمختلف الأقليات ومعالجتها الدينية ،
بما فيها الأوقاف . . .

" تؤمن الدولة تعليمها ابتدائيا وثانويا كافيا للأقلية العربية والأقلية اليهودية
بلغتها وطوائفها الثقافية على التوالي . . .

" لا يجوز حرمان أية طائفة من حقها في المحافظة على مدارسها الخاصة مسن
أجل تعليم ابنائها بلغتها الخاصة ، شريطة امتثالها للمتطلبات التعليمية ذات الطابع
العام التي قد تفرضها الدولة ، ولا يجوز الساس بهذا الحق . . .

" لا يسمح بنزع ملكية أى أرض تخص عربيا في الدولة اليهودية (أو يهوديا في
الدولة العربية) إلا للمنفعة العامة . وفي جميع الحالات ، يجب دفع تعويض كامل
وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا ، وأن يتم الدفع قبل تجريده المالك من أرضه . . .
وينبغي كذلك أن تضمن كلتا الدولتين حرية الحركة والعبور .

أما الضمانات المتعلقة بمركز القدس وحق الأقليات فقد تقرر أن يكون لها مركز
الاحكام الدستورية في كل دولة ؛

" تصدر الحكومة المؤقتة لكل دولة مقترحة اعلانا موجها الى الأمم المتحدة ، قبل
الاستقلال ؛ . . .

المرفق الثالث

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨

ان الجمعية العامة ،

وقد درست من جديد الحالة في فلسطين ،

١ - تعرب عن عيق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط
الامم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين ، تلك التسوية التي
ضمن من أحلها بحياته ؛

وتشكر للوسيط بالوكالة ولموثقيه جهودهم المتواصلة ، وتقانيهم للواجب في فلسطين ؛

٢ - تشكيل لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الامم المتحدة ، تكون لها المهمات
التالية ؛

(أ) القيام ، بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم ، بالمهمات التي أوكلت الي وسيط
الامم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٦ (د - ٢) المؤرخ في ١٤ أيار / مايو
١٩٤٨ ؛

(ب) تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها اليها القرار الحالي ، وتلك
المهمات والتوجيهات الاضافية التي قد تصدرها اليها الجمعية العامة أو مجلس الامن ؛

(ج) القيام ، بناءً على طلب مجلس الامن ، بأية مهمة تكلفها حالياً قرارات مجلس الامن الى
وسيط الامم المتحدة لفلسطين ، أو الى لجنة الامم المتحدة للهدنة . وينتهي دور الوسيط بناءً على
طلب مجلس الامن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية ، التي لا تزال قرارات مجلس الامن
تكلفها الى وسيط الامم المتحدة لفلسطين ؛

٣ - تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة ، مكونة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، اقتراحاً باسماء الدول
الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من
دورتها الحالية ؛

٤ - ترجو من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقم في أقرب وقت علاقات بين الاطراف
ذاتها ، وبين هذه الاطراف واللجنة ؛

٥ - تطلب الى الحكومات والسلطات المعنية الى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها
في قرار مجلس الامن الصادر في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨ ، وإلى البحث عن اتفاق بطريقة
مفاوضات تجري اما مباشرة او مع لجنة التوفيق ، بغية اجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المتعلقة بينها ؛

٦ - توصي الى لجنة التوفيق اتخاذ التدابير بغية مساعدة الحكومات والسلطات المعنية ،
لا حراز تسوية نهائية لجميع المسائل المتعلقة بينها ؛

٧ - تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة - بما فيها الناصرة - والمواقع والأبنية الدينية في
فلسطين ، وتأمين حرية الوصول اليها وفقا للحقوق القائمة ، والعرف التاريخي ، ووجوب اخضاع
الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لاشراف الامم المتحدة الفعلي . وطن لجنة التوفيق التابعة للأمم
المتحدة ، لدى تقديمها الى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة
بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس ، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه
المنطقة ، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة
فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين ، والوصول الى هذه الأماكن ، وعرض هذه
التعهدات على الجمعية العامة للموافقة ؛

٨ - تقرر أنه نظرا الى ارتباط منطقة القدس بديانات والملة ثلاث ، فإن هذه المنطقة ،
بما في ذلك بلدية القدس الحالية ، يضاف اليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقا
أبوديس وأبعدها جنوبا بيت لحم وأبعدها غربا عين كارم (بما فيها المنطقة السنية في مونتسما)
وأبعدها شمالا شعفاط ، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة من معاملة مناطق فلسطين الاخرى ،
ويجب أن توضع تحت مراقبة الامم المتحدة الفعلية ؛

ترجو من مجلس الامن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في
أقرب وقت ممكن ؛

توصي الى لجنة التوفيق ان تقدم الى الجمعية العامة ، في دورتها العادية الرابعة ، اقتراحات
مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس ، يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى مسن
الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس ؛

ان لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين مثل للأمم المتحدة ، يتعاون مع السلطات المحلية فيما
يتعلق بالادارة المؤقتة لمنطقة القدس ؛

٩ - تقرر وجوب منح سكان فلسطين ، جميعهم ، أقصى حرية ممكنة للوصول الى مدينة
القدس بطريق البر والسكك الحديدية وطريق الجو ، وذلك الى أن تنق الحكومات والسلطات
المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلا ،

توصي الى لجنة التوفيق أن تعلم مجلس الامن فوراً ، بأية محاولة لعرقلة الوصول الى المدينة من
قبل أي من الاطراف ، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة ؛

١٠ - توصي الى لجنة التوفيق العمل لايجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية ،
من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادية ، بما في ذلك عقد اتفاقيات بشأن الوصول الى الموانئ
والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات ؛

٢٩٦ ١١ - تقرر وجوب السماح بالعودة ، في أقرب وقت ممكن ، للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم عن كل مفقود أو مصاب بضرر ، عندما يكون من الواجب ، وفقا لمبادئ القانون الدولي والاعراف ، ان يعوض عن ذلك فقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة ؛

وتوصي الى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين ، وتوطينهم من جديد ، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك دفع التعويضات ، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير أقاليمه الامم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الامم المتحدة ؛

١٢ - تأذن للجنة التوفيق بتعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت امرتها ، ما ترى أنها بحاجة اليه لتؤدي ، بصورة مجددة ، وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي . ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس ، ويكون لدى السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتحان جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة . ويقدم الامين العام عددا محددا من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها ؛

١٣ - توصي الى لجنة التوفيق ان تقدم الى الامين العام ، بصورة دورية ، تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها الى مجلس الامن والى أعضاء منظمة الامم المتحدة ؛

١٤ - تطلب الى الحكومات والسلطات المعنية ، جميعا ، التعاون مع لجنة التوفيق ، واتحان جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ هذا القرار ؛

١٥ - ترجو من الامين العام تقديم مايلزم من موظفين وتسهيلات ، واتحان الترتيبات المناسبة لتوفير الاموال اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

مناهضة الدفاع بحتك ولتساؤل المصداق

١٣ أبريل

عن المملكة العربية السعودية : حضرة صاحب المعالي الشيخ يوسف
ياصين وزير الدولة ووزير الخارجية بالنيابة .

عن الجمهورية اللبنانية : حضرة صاحب الدولة رياض بك الصلح
رئيس مجلس الوزراء .

عن المملكة المصرية : حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس
باشا ، رئيس مجلس الوزراء .

وحضرة صاحب المعالي الدكتور محمد صلاح الدين بك ، وزير الخارجية .

عن المملكة اليمنية : حضرة صاحب السعادة السيد علي المؤيد المندوب
الدائم لدى جامعة الدول العربية .

الذين بعد تبادل وثائق التفويض التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت
مهيبة ومستوفاة الشكل قد اتفقوا على ما يأتي :

(المادة الاولى)

تؤكد الدول المتعاقدة، حرصا منها على دوام الأمن والسلام واستقرارها
ومزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية سواء في
علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى .

(المادة الثانية)

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها،
أو على قواتها، اعتداء عليها جميعا، ولذلك فإنها ، عملا بحق الدفاع الشرعي -
الفردى الجماعى - من كيانها ، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول
المعتدى عليها ، وبأن تتخذ على الفور ، منفردة ومجتمعة ، جميع التدابير
وتستخدم جميع مالهيا من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد
الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصائهما .

وتطبيقاً للأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة ينظر على الفور مجلس الجامعة ويجاس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صده من تدابير وإجراءات .

(المادة الثالثة)

تتساور الدول المتعاقدة فيما بينها ، بناء على طلب إحداها كلما حدثت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها .

وفي حالة بخطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة ينفذ خطرهما تتبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعدتها في اتخاذ التدابير الوقائية الدفاعية التي يقتضيها الموقف .

(المادة الرابعة)

ورغبة في تنفيذ الإلزامات السالفة الذكر على أكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها ، وتشترك ، بحسب مواردها وحاجتها ، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح .

(المادة الخامسة)

تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه .

ويحدد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما في ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون والاشتراك المشار إليهما في المادة الرابعة .

وترفع هذه اللجنة الدائمة تقاريرها عما يدخل في دائرة أعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عنه في المادة التالية .

(المادة السادسة)

يؤلف ، تحت إشراف مجلس الجامعة ، مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشؤون المتعلقة بتنفيذ أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من هذه المعاهدة ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار إليها في المادة السابقة .

ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار إليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطنى للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم .

وما يقرره المجلس بأكثرية ثلثى الدول يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة .

(المادة السابعة)

استكمالاً لأغراض هذه المعاهدة وماترمى إليه من إشاعة العلمانية وتوفير الرفاهية في البلاد العربية و لرفع مستوى المعيشة فيها تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادى وتنسيقه وإبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف .

(المادة الثامنة)

ينشأ مجلس اقتصادى من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلونهم عند الضرورة لكى يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلاً بتحقيق الأغراض الميئة في المادة السابقة .

وللمجلس المذكور أن يستعين في أعماله بلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية المشار إليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية .

(المادة التاسعة)

يعتبر الملحق المرفق بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها .

(المادة العاشرة)

يتعهد كل من الدول المتعاقدة بالألا تعقد أى اتفاق دولى يناقض هذه المعاهدة وبالألا تسلك فى علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتناقض مع أغراض هذه المعاهدة .

(المادة الحادية عشرة)

ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمس ، أو يقصده أن يمس بأية حال من الأحوال ، الحقوق ، والالتزامات المترتبة ، أو التى قد تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو المسئوليات التى يضطلع بها مجلس الأمن فى المحافظة على السلام والأمن الدولى .

(المادة الثانية عشرة)

يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة، بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة ، أن تنسحب منها فى نهاية سنة من تاريخ إعلان انسحابها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

وتتولى الأمانة العامة إبلاغ هذا الإعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى .

(المادة الثالثة عشرة)

يصدق على هذه المعاهدة وفقاً للأوضاع الدستورية المرعية فى كل من الدول المتعاقدة .

وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتصبح المعاهدة نافذة قبل من صدق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمانة العامة وثائق تصديق أربع دول على الأقل .

ملحق

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧

في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٧ ، صوت مجلس الأمن على مسودة قرار قدمتها بريطانيا ، وقرها بالاجماع ، وفيما يلي نص القرار :

أن مجلس الأمن اذ يعرب عن قلقه المستمر للوضع الخطير في الشرق الأوسط . واذ يؤكد عدم جواز اكتساب الأرض بالحرب والحاجة للعمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن .

واذ يؤكد كذلك أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفق المادة الثانية من الميثاق .

١ - يثبت أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يجب أن يشمل تطبيق المبادئ التالية كليهما .

* انسحاب القوات الاسرائيلية من اراض احتلت في النزاع الأخير .

* انتهاء كل تمسك بصفة المحاربة أو حالة الحرب وإيلاء الاحترام والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة وحققها في أن تعيش ضمن حدود أمنة ومعترف بها خالية من التهديدات أو أعمال القوة .

٢ - يثبت كذلك الضرورة

(أ) - لضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة .

(ب) - لتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

(ج) - لضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة باتخاذ اجراءات بما فيها انشاء مناطق مجردة من السلاح .

٣ - يطلب الأمين العام انتداب ممثل خاص ليذهب الى الشرق الأوسط لإقامة ومواصلة الاتصالات مع الدول المعنية بغية تشجيع الاتفاق ومساعدة الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفق النصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار .

٤ - يطلب من الأمين العام موافاة مجلس الأمن ، في أقرب وقت ممكن ، بتقرير عن سير جهود الممثل الخاص .

قرار مجلس الأمن ٣٣٨ سنة ١٩٧٣

أن مجلس الأمن :

١ - يدعو جميع أطراف القتال الحالي إلى وقف يمتد لكل إطلاق النار ،
وانتهاء كل نشاط عسكري فورا ، في فترة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة
اعتماد هذا القرار وذلك في المواقع التي يحتلونها الآن .

٢ - ويدعو الأطراف المعنية إلى البدء فور وقف إطلاق النار في تنفيذ
قرار مجلس الأمن ٢٤٢ / ١٩٦٧ بكل أجزائه .

٣ - ويعبر أن يبدأ فور وقف إطلاق النار اجراء المفاوضات بين الأطراف
المعنيين تحت الرعاية المناسبة بهدف اقرار سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

إطار السلام في الشرق الأوسط

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في كامب ديفيد من ٥ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ واتفقوا على الإطار التالي للسلام في الشرق الأوسط ، وهم يدعون أطراف النزاع العربي - الإسرائيلي الأخرى إلى الانضمام إليه .

ان البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتي :

ان القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه . . وسيرفق القراران رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة .

بعد أربعة حروب خلال ثلاثين عاما ورغم الجهود الانسانية المكثفة فان الشرق الأوسط مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة لم يستمتع بعد بنعم السلام ، ان شعوب الشرق الأوسط تشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للعيش والتعاون بين الأمم .

ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذي لقيه من برلمان إسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيجين للاسماعيلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التي تقدم بها كل من الزعيمين ، ونا لقيته هذه المهام من استقبال خار من شعبي البلدين كل ذلك خلق فرصة للسلام تم يسبق لها مثيل وهي فرصة لا يجب اهدارها ان كان يراد انقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مأسى الحرب .

وان مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول .

وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة واجراء مفاوضات في المستقبل بين إسرائيل وأي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والأمن معها هي أمر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادئ في قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحققها في العيش في سلام داخل حدود آمنة

ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف . وأن التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن أن يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الأمن .

وأن السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طيبة . . وبالإضافة إلى ذلك في ظل معاهدات السلام ويمكن للأطراف - على أساس التبادل - الموافقة على ترتيبات أمن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات إنذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال وإجراءات يتفق عليها للمراقبة والترتيبات الأخرى التي يتفقون على أنها ذات فائدة .

أن الأطراف إذ تضع هذه العوامل في الاعتبار منصمة على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقرتهما .

وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار وهم يدركون أن السلام لكي يصبح معمرا يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعرق تأثير .

لذا فإنهم يتفقون على أن هذا الإطار مناسب في رأيهم ليشكل أساسا للسلام لابن مصر وإسرائيل فحسب بل وكذلك بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس .

أن الأطراف إذ تضع هذا الهدف في الاعتبار ، قد اتفقت على المضي قدما على النحو التالي :

١ - ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ، ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل :

(١) الضفة الغربية وغزة :

(أ) تتفق مصر وإسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع الأخذ في الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة

الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية منهما ستنسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر التحل محل الحكومة العسكرية الحالية ولناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الاطار ويجب أن تعطى هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الاراضي واهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع .

(ب) أن تتفق مصر واسرائيل والأردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة . . . وقد يضم وفدا يضم مصر والأردن وممثل الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين طبقا لما يتفق عليه .

وستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الاسرائيلية وسيكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمن معينة وستضمن الاتفاقية أيضا ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام .

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين . . . بالإضافة الى ذلك ستشارك القوات الاسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود .

(ج) وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي « مجلس اداري » في الضفة الغربية وغزة في أسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية . . . وستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية ، وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجرى انعقاد لجنتين منفصلتين ولكنهما مترابطتان .
احدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلى الاطراف الاربعه التى
ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائى للضفة وغزة وعلاقتها مع
جيرانها . وتتكون اللجنة الثانية من ممثلى اسرائيل وممثلى الاردن
والتي سيشترك معها ممثلو السكان فى الضفة الغربية وغزة
للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن واضعة فى
تقديرها الاتفاق الذى تم التوصل اليه بشأن الضفة الغربية
وغزة .

وستركز المفاوضات على اساس جميع النصوص والمبادئ
لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

وستقرر هذه المفاوضات ضمن اشياء اخرى موضع الحدود
وطبيعة ترتيبات الامن . . . ويجب ان يعترف الحل الناجع عن
المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباتهم
العادلة وبهذا الاسلوب سيشترك الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم
من خلال :

١ - ان يتم الاتفاق فى المفاوضات بين مصر واسرائيل
والاردن وممثلى السكان فى الضفة الغربية وغزة على الوضع
النهائى للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الاخرى بحلول
نهاية الفترة الانتقالية .

٢ - ان يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين
المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

٣ - اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان فى الضفة
الغربية وغزة لتحديد الكيفية التى سيجرمون بها انفسهم تمشيا
مع نصوص الاتفاق .

٤ - المشاركة - كما ذكر اعلاه - فى عمل اللجنة التى
تفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .

(د) سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل
وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها . . . وللمساعدة على
توفير مثل هذا الامن ستقوم سلطة الحكم الناتى بتشكيل قوة
قوية من الشرطة المحلية .

وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة .
وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين
والاردنيين والمصريين المعينين لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي .

(هـ) خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والأردن وسلطة
الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف
هناكيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية
وغزة في ١٩٦٧ مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب
وأوجه التمزق ويجوز أيضا لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى
ذات الاهتمام المشترك .

(و) ستعمل مصر واسرائيل مع بعضهما البعض ومع الأطراف الأخرى
المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والمعادل
والشامل لحل مشكلة اللاجئين .

(ب) مصر واسرائيل :

١ - تتعهد مصر واسرائيل بعدم الالتجاء للتهديد أو لاستخدام القوة
لتسوية المنازعات ، وسيتم تسوية أي نزاع بالطرق السلمية طبقا لأحكام
المادة ٣٣ لميثاق الأمم المتحدة .

٢ - في سبيل تحقيق السلام فيما بينهما يوافق الطرفان على التفاوض
بنية حسنة بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما خلال ثلاثة أشهر اعتبارا من
تاريخ توقيع هذا الاطار . وفي ذات الوقت يدعون أطراف النزاع الأخرى الى
العمل في نفس الوقت للتفاوض وللتوصل الى معاهدة سلام مماثلة تستهدف
تحقيق تسوية شاملة في المنطقة . ان الاطار الخاص بتوقيع معاهدة سلام بين
مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام الخاصة بتلك الأطراف . سيتفق
الطرفان على ترتيبات وجدول تنفيذ التزامهم وفقا للمعاهدة .

(ج) المبادئ المرتبطة :

١ - تعلن مصر واسرائيل أن المبادئ والنصوص المذكورة أدناه ينبغي
أن تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وبين كل من جيرانها مصر والأردن
وسوريا ولبنان .

٢ - على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كذلك القائمة بين
الدول التي هي في حالة سلام كل منها مع الأخرى .

وعند هذا الحد ينبغي أن يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة ، ويجب أن تشمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على :

(أ) اعتراف كامل .

(ب) الغاء المقاطعات الاقتصادية .

(ج) الضمان في أن يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء للقضاء .

٣ - يجب على الموقعين استكشاف إمكانيات التطور الاقتصادي في إطار اتفاقيات السلام النهائية بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفا مشتركا لهم .

٤ - يجب إقامة لجان للدعوى القضائية للحسم المتبادل لجميع الدعوى القضائية المالية .

٥ - يجرى دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات واعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف .

٦ - سيطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المصادقة على معاهدات انسلام وضمنان عدم انتهاك نصوصها ، وسيطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التوقيع على معاهدات السلام وضمنان احترام نصوصها ، كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الاطار .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
محمد أنور السادات

عن حكومة اسرائيل
مناحم بيجين

عن حكومة الولايات المتحدة
جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة

١٧ سبتمبر ١٩٧٨

معاهدة السلام

بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة اسرائيل . .

الديباجة

اقتناعا منهما بالضرورة الماسنة لاقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ . .

اذ تؤكدان من جديد التزامهما بإطار السلام في الشرف الأوسط المتفق عليه في كامب دافيد ، المؤرخ في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ . .

واذ تلاحظان أن الاطار المشار اليه انما قصد به أن يكون أساسا للسلام ، ليس بين مصر واسرائيل فحسب ، بل أيضا بين اسرائيل وأى من جيرانها العرب كل، فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس . .

ورغبة منهما في انهاء حالة الحرب بينهما واقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن . .

واقترعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل الى تسوية للنزاع العربى الاسرائيلى بكافة نواحيه . .

واذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع الى الاشتراك في عملية السلام مع اسرائيل على أساس مبادئ اطار السلام المشار اليها آنفا واسترشادا بها . .

واذ ترغبان أيضا في انماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى التى تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم . .

قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستها الحرية لسيادتهما من تنفيذ الاطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل . .

المادة الأولى

- ١ - تنتهى حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .
- ٢ - تسحب اسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتسأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .
- ٣ - عند اتمام الانسحاب المرحلى المنصوص عليه فى الملحق الأول ، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة ٣) .

المادة الثانية

ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة فى الملحق الثانى وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة اراضى الطرف الآخر بما فى ذلك مياهه الاقليمية ومجاله الجوى .

المادة الثالثة

- ١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول فى وقت السلم ، وبصفة خاصة :
 - (أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة اراضيه واستقلاله السياسى .
 - (ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر فى أن يعيش فى سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها .
 - (ج) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر ، وبجمل كافة المنازعات التى تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .
- ٢ - يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل اراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على

أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة
بالطرف الآخر . كما يتعد كل طرف بالامتناع عن التنظيم
أو التحريض أو الاثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل
من أفعال الحرب العدوانية أو النشاط الهدام أو أعمال
العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أى مكان . كما يتعهد
بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما
ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية
والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع
التمييزية المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع . كما
يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر، الخاضعين
للاختصاص القضائي بكافة الضمانات القانونية وبوضع
البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطرية
التي يتعهد الطرفان بمقتضاها - بالتوصل الى اقامة هذه
العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه
المعاهدة .

المادة الرابعة

١ - بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلى الطرفين وذلك على أساس
التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما فى ذلك مناطق
محدودة التسليح فى الأراضى المصرية والإسرائيلية وقوات أمم
متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا
من حيث الطبيعة والتوقيت. فى الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات
أمن أخرى قد يوقع عليها الطرفان .

٢ - يتفق الطرفان على تمرکز أفراد الأمم المتحدة فى المناطق الموضحة
بالمُلحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطلب سحب هؤلاء الأفراد
وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم الا بموافقة مجلس الأمن
التابع للأمم المتحدة بما فى ذلك التصويت الإيجابى للأعضاء

الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٣ - تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الأول .

٤ - يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين .

المادة الخامسة

١ - تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول . كما يعامل رعايا اسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة .

٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي . كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيها عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

المادة السادسة

١ - لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

٢ - يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة .

٣ - كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الاخطار المناسب للأمن العام للأمم المتحدة وجهات الايداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات .

٤ - يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أى التزامات يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥ - مع مراعاة المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتهما الأخرى ، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة و نافذة .

المادة السابعة

- ١ - تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق
المفاوضة .
- ٢ - إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق
أو تحال الى التحكيم .

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على انشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة
المطالبات المالية .

المادة التاسعة

- ١ - تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق
عليها .
 - ٢ - تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر واسرائيل في
سبتمبر ١٩٧٥ .
 - ٣ - تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة
جزءا لا يتجزأ منها .
 - ٤ - يتم اخطار الامين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا
لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .
- حررت في واشنطن د . ي . س في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ م ،
٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٩٩ هـ من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية
والانجليزية ، وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفي حالة الخلاف في التفسير
فيكون النص الانجليزي هو الذي يعتد به

عن حكومة دولة اسرائيل
مناحم بيجين

عن حكومة جمهورية مصر
محمد أنور السادات

شهد التوقيع

جيمي كارتر

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

محضر متفق عليه

للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة وللملحقين الأول والثالث لمعاهدة السلام

المادة الأولى

ان استئناف مصر لممارسة السيادة الكاملة على سيناء المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى تتم بالنسبة لكل منطقة بمجرد انسحاب إسرائيل من هذه المنطقة .

المادة الرابعة

من المتفق عليه بين الأطراف أن تتم إعادة النظر المنصوص عليها في المادة ٤ فقرة (٤) عندما يطلب ذلك أحد الأطراف ، وعلى أن تبدأ في خلال ثلاثة أشهر من طلبها. ولكن لا يجرى أي تعديل الا باتفاق كلا الطرفين .

المادة الخامسة

لا يجوز تفسير الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أنها تستقص مما جاء بالجملة الأولى من تلك الفقرة . ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لما جاء بالجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة التي تقضى بما يلي :

« يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجتوى من وإلى أراضي عبر مضيق تيران وخليج العقبة » .

المادة السادسة (فقرة ٢)

لا تفسر أحكام المادة السادسة بما يخالف أحكام اطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب دافيد .

ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لأحكام المادة السادسة (فقرة ٢) من المعاهدة التي تقضى بما يلي :

« يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتها الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أي وثيقة خارج هذه المعاهدة .

المادة السادسة (فقرة ٥)

من المتفق عليه بين الاطراف أنه لا توجد أى دعاوى بأن لهذه المعاهدة أولوية على المعاهدات والاتفاقيات الأخرى ، أو للمعاهدات والاتفاقيات الأخرى أولوية على هذه المعاهدة .

ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالفة لأحكام المادة السادسة (فقرة ٥) من هذه المعاهدة التى تنص على ما يلى :

« مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتهما الأخرى ، فإن الالتزام الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة وناظمة. »

الملحق الأول

تقضى المادة السادسة (فقرة ٨) من الملحق الأول بما يلى :

« يتفق الطرفان على الدول التى تشكل منها قوات ومراقبو الأمم المتحدة ويتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. »

وقد اتفق الطرفان على ما يلى :

« فى حالة عدم الوصول الى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بأحكام الفقرة الثامنة من المادة السادسة من الملحق الأول ، فإنهما يتعهدان بقبول أو تأييد ما تقترحه الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تشكيل قوات الأمم المتحدة والمراقبين. »

(١) مذكرة التفاهم

بين حكومتى الولايات المتحدة الأمريكية ودولة اسرائيل

اقرارا بدلالة ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وتقديرا لاهمية التطبيق النامل لمعاهدة السلام بالنسبة لمصالح الامن الاسرائيلية ومساهمة اتفاقية السلام بالنسبة لامن اسرائيل ونزوحها فضلا عن دلالة ذلك للامن والاستقرار في المنطقة والحفاظ على السلام الدولى والامس .

واقارارا بان الانسحاب من سيناء يفرض اعباء اضافية ثقيلة على اسرائيل من ناحية الامن ومن النواحي العسكرية والاقتصادية . ان حكومتى الولايات المتحدة ودولة اسرائيل مع مراعاة الاجراءات الدستورية لبلديهما وقوايينهما المطبقة ، تؤكدان ما يلى :

١ - فى ضوء الدور الذى اضطلعت به الولايات المتحدة لتحقيق اتفاقية السلام وولبة من الاطراف فى ان تستمر الولايات المتحدة فى جهودها المساندة ، سوف تتخذ الولايات المتحدة التدابير الملائمة لتدعيم الالتزام الكامل بمعاهدة السلام .

٢ - اذا ما تبين للولايات المتحدة ان هناك انتهاكا او تهديدا بانتهاك معاهدة السلام ، فسوف تتشاور الولايات المتحدة مع الاطراف فيما يتعلق بالاجراءات التى توقف او تحول دون هذا الانتهاك ، وضمان الالتزام بالمعاهدة ، وتعزيز العلاقات الودية والسلمية بين الاطراف ودعم السلام فى المنطقة ، كما انها سوف تتخذ تلك التدابير المعالجة والتى تراها مناسبة والتى قد تتضمن تدابير دبلوماسية واقتصادية وعسكرية كما هو موضح فيما بعد :

٣ - سوف تقدم الولايات المتحدة التأييد الذى تراه ملائما للاجراءات المناسبة التى تتخذها اسرائيل استجابة منها للانتهاكات المنبثقة من اتفاقية السلام ، وخاصة اذا كان من شأن هذا الانتهاك لاتفاقية السلام تهديد امن اسرائيل ، بما فى ذلك الحصار البحرى ومنع اسرائيل من استخدام المرات السائية الدولية وانتهاك نصوص معاهدة السلام فيما يتعلق بتحديد القوات أو القيام بهجوم مسلح ضد اسرائيل ، وسوف تكون الولايات المتحدة مستعدة للاحد فى الاعتبار وعلى اساس عاجل تلك التدابير التى من شأنها تقوية الوجود الأمريكى فى المنطقة وامتداد اسرائيل بالمعونات العاجلة وممارسة الحقوق البحرية من أجل وضع حدا للانتهاك .

٤ - سوف تؤيد الولايات المتحدة حقوق الاطراف فى الملاحة والمسور الجسوى للوصول من وإلى الدولتين من خلال ومبر مضيق بيران وخليج العقبة وفقا لاتفاقية السلام .

٥ - سوف تعارض الولايات المتحدة وتصوت اذا استلزم الامر ضد أى اجراء او قرار فى الامم المتحدة اذا ما كان من وجهة نظرها له آثار معاكسة على اتفاقية السلام .

٦ - رهنا بقرار وتصريح الكونجرس ، سوف تسمى الولايات المتحدة الى الاخذ في الاعتبار والسعى الى الاستجابة لمتطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لاسرائيل .

٧ - سوف تستمر الولايات في فرض القيود على امداداتها بالسلاح لاية دولة تمنع نقله . غير المصرح به لاي طرف ثالث . الولايات المتحدة لن تقوم بامداد او تسمح بنقل تلك الأسلحة لاستخدامها في هجوم مسلح ضد اسرائيل وسوف تتخذ خطوات لمنع ذلك النقل غير المصرح به .

٨ - الاتفاقات القائمة والتعهدات بين الولايات المتحدة واسرائيل لا تنتهي او تنأثر بعقد اتفاقية السلام باستثناء تلك المتضمنة في المواد ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ و ١٥ ، ١٦ من مذكرة الاتفاق بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (١) وحكومة اسرائيل (تعهدات الولايات المتحدة واسرائيل) في اول سبتمبر ١٩٦٥

٩ - مذكرة الاتفاق هذه توضح التفاهم الكامل بين الولايات المتحدة واسرائيل فيما يتعلق بالموضوعات التي تم تناولها فيما بينهما كما انها سوف تنفذ وفقا لاحكامها .

من حكومة اسرائيل
موشى ديان

من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
سايروس فانس

٢٦ مارس سنة ١٩٧٩

(١) ترجمة غير رسمية لمذكرة الاتفاق بين حكومتى اسرائيل والولايات المتحدة بتاريخ اول سبتمبر ١٩٧٥ ومذكرة الاتفاق بينهما حول مؤتمر جنيف بتاريخ اول سبتمبر ١٩٧٥ بالصفحات من ١٤٢ الى ١٤٦

أول سبتمبر ١٩٧٥

ترجمة غير رسمية من النص الانجليزي

(ج) مذكرة الاتفاق

بين حكومتى اسرائيل والولايات المتحدة

تقر الولايات المتحدة بأن الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية المقردة في ١ سبتمبر ١٩٧٥ (والتي سيشار إليها فيما بعد بكلمة الاتفاقية) والتي تنص على الانسحاب من مناطق حيوية في سيناء، تشكل حدثاً ذا دلالة كبرى من جانب اسرائيل في السعى من أجل السلام النهائي. وتتمتع هذه الاتفاقية بالتأييد اللامحدود من جانب الولايات المتحدة.

تأكيدات أمريكية - إسرائيلية :

١ - ستبذل حكومة الولايات المتحدة كل ما في وسعها للاستجابة الكاملة، في حدود مواردها وفي حدود التفويض الذي يمنحه الكونجرس، وعلى أساس استمرارية وطويلة المدى، إلى احتياجات اسرائيل من المعدات العسكرية وغيرها من الاحتياجات الدفاعية والاقتصادية ومتطلباتها من الطاقة. وستدرج الاحتياجات المحددة في الفقرات ١ : ٢ : ٣ و ٤ فيما بعد في المجموع الكلي السنوي الذي سيطلب للسنة المالية ٧٦ والسنوات المالية التالية.

٢ - ستكون احتياجات اسرائيل العسكرية طويلة المدى من الولايات المتحدة موضوع مفاوضات دورية بين ممثلي المؤسسات الدفاعية الأمريكية والإسرائيلية على أن يتم إدراج الاتفاق المتوصل إليه حول بنود معينة في مذكرة أمريكية - إسرائيلية مستقلة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية يقوم الخبراء العسكريون بوضع دراسة مشتركة في خلال ثلاثة أسابيع. وخلال القيام بهذه الدراسة، التي ستتضمن احتياجات اسرائيل لعام ١٩٧٦ ستنظر الولايات المتحدة إلى الطلبات الإسرائيلية بعين الرعاية بما في ذلك الطلبات على الأسلحة المتقدمة والمتطورة.

٣ - ستتولى اسرائيل الترتيبات الخاصة بها فيما يتعلق بإمدادات البترول لمقابلة احتياجاتها من طريق الاجراءات الطبيعية.

وفي حالة اذا ما لم تتمكن اسرائيل من تأمين احتياجاتها بهذه الطريقة تقوم حكومة الولايات المتحدة بناء على اخطار من حكومة اسرائيل، بالتصرف وفقاً للآتي لفترة خمس سنوات يمكن لأي طرف في آخرها أن ينهي هذه الترتيبات على أن يعلم الطرف الآخر قبل الانهاء بعام واحد :

(١) اذا لم يتوفر للشراء البترول الذي تحتاجه اسرائيل لمقابلة متطلباتها العادية للاستهلاك المحلي في ظروف لا توجد فيها قيود كمية على قدرة الولايات المتحدة

في الحصول على بترول لمقابلة احتياجاتها العادية ، تقوم حكومة الولايات المتحدة بتوفير البترول الذي تشتريه اسرائيل لمقابلة احتياجاتها الطبيعية المشار اليها سابقا ،

(ب) اذا لم يتوفر للشراء البترول الذي تحتاجه اسرائيل لمقابلة متطلباتها العادية للاستهلاك المحلي في ظل ظروف توجد فيها قيود كمية من طريق الحظر او غيره تمنع الولايات المتحدة من الحصول على بترول لمقابلة احتياجاتها العادية ، تقوم حكومة الولايات المتحدة بتوفير البترول الذي تشتريه اسرائيل وفقا لصياغة وكالة الطاقة الدولية الخاصة بالتخزين والحصول كما يطبق من قبل حكومة الولايات المتحدة. وذلك من أجل احتياجات اسرائيل الاساسية .
واذا لم تمكن اسرائيل من تأمين الوسائل الضرورية لنقل هذا البترول الى اسرائيل ، تبذل حكومة الولايات المتحدة كل ما في وسعها لمساعدة اسرائيل في تأمين الوسائل الضرورية للنقل .

وسيجتمع خبراء اسرائيليون وأمريكيون سنويا او بناء على طلب أي الطرفين للنظر في احتياجات اسرائيل المستمرة من البترول .

٤ - من أجل مساعدة اسرائيل في مقابلة احتياجاتها من الطاقة ، وكجزء من الرقم السنوي الشامل الوارد في الفقرة ١ ، توافق الولايات المتحدة على الآتي :

(١) في تحديد الرقم السنوي الشامل الذي يتطلب من الكونجرس ، ستوى حكومة الولايات المتحدة اهتماما خاصا لاحتياجات اسرائيل من البترول المستورد هذا بالإضافة الى أنها للفترة التي تحددها المادة ٢ المشار اليها ستاحد في اعتبارها عند حساب هذا الرقم مصاريف اسرائيل الإضافية لاستيراد بترول يحل محل الكميات التي كانت تستخرج من أبو رديس ورأس سدر (٥٠ مليون طن في ١٩٧٥) .

(ب) مطالبة الكونجرس بتخصيص مبالغ ، يتم تعديدها من طريق اتفاق مشترك ، لحكومة اسرائيل لاستغلالها في مشروع تخزين احتياطي من البترول بهدف توسيع طاقة التخزين من ستة أشهر كما هو متوفر حاليا الى سنة وقت اتمام هذا المشروع الذي سينفذ خلال أربع سنوات . وسيكون إنشاء وإدارة وتمويل هذا المشروع وغير ذلك من المسائل المتعلقة به موضوع مباحثات مفصلة وسريعة بين الحكومتين .

٥ - لن تتوقع حكومة الولايات المتحدة أن تبدأ اسرائيل في تنفيذ الاتفاقية قبل أن توفى مصر بالتزامها وفقا لاتفاق فصل القوات الموقع في يناير ١٩٧٤ بالسماح لجميع الشحنات الاسرائيلية بالمرور من وإلى الموانئ الاسرائيلية عبر قناة السويس .

٦ - تنفق حكومة الولايات المتحدة مع اسرائيل على أن الاتفاقية القادمة مع مصر يجب أن تكون اتفاقية سلام نهائية .

٧ - في حالة انتهاك مصر لأي من نصوص الاتفاقية ، فإن حكومة الولايات المتحدة ستكون مستعدة للتشاور مع اسرائيل حول دلالة هذا الانتهاك وامكانية معالجته من قبل حكومة الولايات المتحدة .

٨ - ستصوت حكومة الولايات المتحدة ضد أي قرار لمجلس الأمن ترى أنه يترتب تأثيرا عكسيا على الاتفاقية أو يغير فيها .

٩ - لن تشارك حكومة الولايات المتحدة في أي جهود - بل وستحاول منع مثل تلك الجهود - ترمي إلى بحث مقترحات تتفق هي واسرائيل على أنها تتعارض مع المصالح الاسرائيلية .

١٠ - نظرا لالتزام الولايات المتحدة طويل الامد ببقاء وامن اسرائيل ، ستنتظر حكومة الولايات المتحدة بعين القلق العميق أي تهديدات لامن اسرائيل وسيادتها من جانب أي قوة دولية . ومن اجل تحقيق هذا ستقوم حكومة الولايات المتحدة (حالة حدوث مثل هذا التهديد بالتشاور مع حكومة اسرائيل حول الدعم الدبلوماسي أو غيره أو المساعدات التي تستطيع أن تمنحها لاسرائيل وفقا لممارساتها الدستورية .

١١ - تقوم حكومتا الولايات المتحدة واسرائيل في اقرب وقت مستطاع ، وان أمكن خلال شهرين من توقيع هذه الوثيقة ، بوضع خطة لحماية الاعداد العسكرية لاسرائيل في حالات الطوارئ .

١٢ - ترى حكومة الولايات المتحدة أن الالتزامات المصرية وفقا للاتفاقية المصرية الاسرائيلية وتنفيذها وملاحقتها ومدتها لا تتوقف على أي عمل أو تطورات فيما بين الدول العربية الاخرى واسرائيل . وتنظر حكومة الولايات المتحدة الى الاتفاقية على أنها قائمة بذاتها .

١٣ - تشارك حكومة الولايات المتحدة اسرائيل في موقفها القاضي بأنه تحت الظروف السياسية القائمة ستوجه المفاوضات مع الاردن نحو تحقيق تسوية سلمية شاملة .

١٤ - وفقا لمبدأ حرية الملاحة في أعالي البحار والمرور الحر بلا عائق في المضائق التي تعمل المياد الدولية وفوق هذه المضائق ، تعتبر حكومة الولايات المتحدة مضائق باب المندب وجبل طارق من المرات المائية الدولية ، وستؤيد حكومة الولايات المتحدة حق اسرائيل في المرور الحر بلا عائق خلال هذه المضائق . وكذلك تعترف حكومة الولايات المتحدة بحق اسرائيل في الطيران بحرية فوق البحر الأحمر ومثل هذه المضائق وستقوم بالمساعدة الدبلوماسية لممارسة هذا الحق .

١٥ - في حالة سحب قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة أو غيرها من الخبرة الأمم المتحدة بدون الاتفاق، المسبق بين أطراف الاتفاقية المصرية الإسرائيلية والولايات المتحدة قبل أن تعقب هذه الاتفاقية اتفاقية أخرى ، ترى الولايات المتحدة أن الاتفاقية تبقى ملزمة في جميع أجزائها .

١٦ - تتفق الولايات المتحدة وإسرائيل على أن توقيع بروتوكول الاتفاقية المصرية الإسرائيلية ووضعها موضع التنفيذ الكامل لن يحدث قبل اقرار الكونجرس الأمريكي لدور الولايات المتحدة المتعلق بالأهم الاستعلامية والمراقبة الواردة في الاتفاقية وملحقاتها . هذا وقد ابلغت الولايات المتحدة حكومة إسرائيل بأنها حصلت على موافقة حكومة مصر على السابق .

هنري كيسنجر

وزير الخارجية

ايغال الون

نائب رئيس الوزراء

وزير الخارجية

عن حكومة إسرائيل

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

أول سبتمبر ١٩٧٥

ترجمة غير رسمية عن النص الانجليزي
مذكرة الاتفاق بين الولايات المتحدة
واسرائيل حول مؤتمر جنيف

- ١ - يصاد عقد مؤتمر جنيف في موعد يتم التنسيق بشأنه بين الولايات المتحدة واسرائيل
- ٢ - ستواصل الولايات المتحدة التمسك بسياستها الحالية فيما يتعلق بمنظمة تحرير فلسطين بحيث لا تعترف بها أو تتفاوض معها طالبا لا تعترف منظمة تحرير فلسطين بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قرارات مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٢٣٨ . وستقوم الولايات المتحدة بالتشاور الكامل وستسعى الى تنسيق موقفها واستراتيجيتها في مؤتمر جنيف للسلام حول هذا الموضوع مع حكومة اسرائيل . وكذلك ستقوم الولايات المتحدة بالتشاور الكامل وستسعى الى تنسيق موقفها واستراتيجيتها مع اسرائيل فيما يتعلق باشتراك اي دولة اخرى في المؤتمر . ومن المفهوم ان اشراك اي دولة اخرى او جماعة او منظمة في مرحلة لاحقة من المؤتمر يجب ان يحظى على اتفاق جميع المشاركين الاصليين في المؤتمر .
- ٣ - ستبذل الولايات المتحدة كل ما في وسعها في المؤتمر لان تتم جميع المفاوضات الاساسية على مستوى ثنائي .
- ٤ - ستعارض الولايات المتحدة ، واذا دعت الضرورة ستصوت ضد اي مبادرة في مجلس الامن ترمي الى تغيير اسم عقد مؤتمر جنيف للسلام او تغيير القرارات ٢٤٢ و ٢٣٨ بطريقة لا تتفق مع هدفها الاساسي .
- ٥ - ستعمل الولايات المتحدة على ضمان ان يكون دور المشرفين على المؤتمر متسقاً مع ما اتفق عليه في مذكرة الاتفاق بين حكومتي الولايات المتحدة واسرائيل في ٢٠ ديسمبر ١٩٧٣ .
- ٦ - ستنسق الولايات المتحدة واسرائيل جهودهما من اجل ضمان الا يسير المؤتمر بطريقة تتعارض مع اهداف هذه الوثيقة ومع الهدف الملئ من المؤتمر وهو اساساً دفع السلام المتفاوض عليه بين اسرائيل وجيرانها .

المحتويات

صفحة

٥	مقدمة
	الباب الأول
١١	من تأسيس جامعة الدول العربية حتى حرب ١٩٤٨
	الباب الثاني
٢١	من حرب ١٩٤٨ حتى قبل حرب ١٩٥٦
	الباب الثالث
٣٩	من حرب ١٩٥٦ حتى قبل حرب ١٩٦٧
	الباب الرابع
٧٥	من صراع ١٩٦٧ حتى قبل صراع ١٩٧٣
	الباب الخامس
٩٩	من معركة تحرير ١٩٧٣ حتى الانسحاب الإسرائيلي من سيناء ١٩٨٢
	الباب السادس
	من الانسحاب الإسرائيلي من سيناء - إبريل ١٩٨٢
١٢٥	حتى الإنتفاضة الفلسطينية : ديسمبر ١٩٨٧
	الباب السابع
٢٢٦	من الإنتفاضة (١٩٨٧ - ١٩٩٣)
٢٨٣	الملاحق

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

1

1

هذا الكتاب

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم ذكريات واقعية عن الصراع العربي الإسرائيلي من واقع ضمير دبلوماسي مصري عربي، وخبراته السياسية، والقانونية، والعسكرية، والاقتصادية وذلك خلال مراحل صعبة ودقيقة، وعن رأيه في السلام الشامل والعدل في ظل التوازن الاستراتيجي العربي الإسرائيلي.

إنها ذكريات للسفير طه القرنواي، الذي كان مديراً لشؤون فلسطين الخارجية، والشؤون العربية برئاسة الجمهورية، وتولى عدة مناصب دبلوماسية وقانونية وعلمية، وله مؤلفات عديدة سياسية وقانونية واقتصادية باللغتين العربية والأجنبية.

يرمى الكتاب إلى بعث الأمل والتفاؤل ورفض اليأس في نفوس أجيال أممتنا العربية لمستقبل مشرق يؤسس على جهود وأعمال أبناء هذه الأمة ومواجهتهم للصعاب والتحديات خلال المرحلة القادمة من النظام الدولي الجديد. مقندين بقيادتنا العربية المخلصة.

الناشر

Bibliotheca Alexandrina



0211126

دار المستقبل العربي